بول مورلاند

البشر في المستقبل

مستقبل البشرية في عشرة أرقام

ترجمة أحمد سمير درويش



هنا سور الأزبكية على التليجرام
mohamed khatab

البشر في المستقبل

مستقبل البشرية في عشرة أرقام

تأليف
بول مورلاند

ترجمة
أحمد سمير درويش

مراجعة
محمد حامد درويش



البشر في المستقبل

بول مورلاند

Tomorrow's People

Paul Morland

الناشر مؤسسة هنداوي
المشهرة برقم ١٠٥٨٥٩٧٠ بتاريخ ٢٦ / ١ / ٢٠١٧

يورك هاوس، شييت ستريت، وندسور، SL4 1DD، المملكة المتحدة
تليفون: ٨٣٢٥٢٢ ١٧٥٣ (٠) ٤٤ +
البريد الإلكتروني: hindawi@hindawi.org
الموقع الإلكتروني: https://www.hindawi.org

إنَّ مؤسسة هنداوي غير مسئولة عن آراء المؤلف وأفكاره، وإنما يعبِّر الكتاب عن آراء مؤلفه.

تصميم الغلاف: ولاء الشاهد

الترقيم الدولي: ٩٧٨ ١ ٥٢٧٣ ٣٧١٠ ٧

صدر الكتاب الأصلي باللغة الإنجليزية عام ٢٠٢٢.
صدرت هذه الترجمة عن مؤسسة هنداوي عام ٢٠٢٤.

المحتويات



إهداء إلى إنجريد مورلاند.

شكر وتقدير

لقد ظل البروفيسور إريك كوفمان يدعمني بلا كللٍ طوال سنوات كتابتي، وأدلى بالعديد من التعليقات والملحوظات القيِّمة على مخطوطة الكتاب. وكذلك كان البروفيسور داني دورلينج سخيًّا للغاية، ولم يبخل عليَّ بوقته وأفكاره. كما أنني مدين أيضًا لديفيد جودهارت على تعليقاته على النص ولأصدقائي القُدامى روبرت مارشال وإيان برايس ومايكل ويجير. وقد تكرَّم مارتن فان دير ويير بالتعليق على بعض الموضوعات المتعلقة بالاقتصاد. وكذلك استمتعت بالعديد من المناقشات المُحفِّزة عن الديموغرافيا مع ريتشارد إرمان. وقد استوحيتُ آرائي بخصوص العديد من الموضوعات المطروحة هنا من النقاشات التي خُضتها مع نيك لوكوك على مر سنوات عديدة. وكذلك أشعر بالامتنان للبيئة الفريدة التي أُتيحت لي في كلية سان أنتوني في جامعة أكسفورد بفضل البروفيسور روجر جودمان وزملائه.

وأتوجه بالشكر أيضًا إلى ميشيل روزن التي أسهمت بمُساعدة كبيرة في مخطوطة الكتاب، هي ونيكولاس همفري. وقد استفاد الكتاب استفادة جمَّة من التدقيق الشديد الذي أبداه نيكولاس بليك. ومهما ذكرتُ من إشادة، فلن أوفي توبي موندي حقَّه؛ فهو أكثر بكثيرٍ من مجرد وكيل، وقد أسهم بذكائه وفضوله واحترافيته إسهامًا لا يُقدَّر بثمن في كل مرحلة من مراحل الكتاب.

وأخيرًا وليس آخرًا، ما كنتُ لأستطيع فعل شيء لولا الحب والدعم اللذين حظيتُ بهما من زوجتي كلير وبناتي وأبنائي وأصهاري سونيا وجويل وجوليت وصامويل وآدم، وأمي إنجريد مورلاند، التي أُهدي إليها هذا الكتاب.

مقدمة

البشر في الحاضر

ما زالت الاتجاهات السكانية التاريخية الكبرى التي أوصلتنا إلى وضعنا الحاليِّ تُؤثر فينا حاليًّا، وبذلك فهي تُشكِّل حاضرنا ومستقبلنا بقدر ما شكَّلت ماضينا. فالاستعمار الأوروبي وهيمنته على العالم، التي بدت راسخةً جدًّا في نهاية القرن التاسع عشر، ما كانا ليتحقَّقا لولا الانفجار السكاني الذي حدث في القارة وما ترتب عليه من هجرة جماعية إلى خارج حدودها. وما كانت الولايات المتحدة ولا الاتحاد السوفييتي ليُصبحا قوتين عُظميين في القرن العشرين لو لم يشهد تعداد سكانهما طفرةً هائلةً جعلته أكبر بكثير من سكان الدول الأوروبية المنافسة لهما. وكذلك ما كانت الصين لتستطيع منافسة أمريكا على الهيمنة العالمية بدون تعداد سكانٍ يَبلُغ مئات الملايين. ولا كانت الهند لتُعَد قوةً قادمةً لو لم يكن تعداد سكانها أكبر بكثير من المليار.

وكما أنَّ التوسُّعات التاريخية لها جذور سكانية، فالشيء نفسه ينطبق على الانتكاسات الكبرى. فالتغيُّرات السكانية كان لها تأثير كبير في فقدان روسيا سيادتها داخل الاتحاد السوفييتي، بل وسقوط الاتحاد السوفييتي نفسه. وما كانت اليابان لتُوصَف الآن بأنها «بلاد الشمس الآفلة» لو كان سكانها في التسعينيات شبابًا نشطين ومتزايدي العدد، كما كانوا حينما صعدت إلى مصافِّ القوى العالمية قبل مائة عام. إذ تبدَّل بها الحال وصارت بحلول نهاية القرن العشرين دولة ذات سكان شائخين مُتناقصين واقتصاد راكد. وما كانت معظم دول الشرق الأوسط، من العراق إلى اليمن وليبيا، لتكون في حالة اضطراب

سياسي لو لم تكن المنطقة مليئة بشبابٍ ليس لديهم أمل في تحسُّن اقتصادي. وهكذا لا يُمكن فهم أيٍّ من الأحداث الكبيرة التي تُهَيمن على عناوين الأخبار — كالهجرة الجماعية أو ركود الاقتصادات أو صعود الشعبوية، بدءًا من نتيجة استفتاء البريكست ومرورًا بانتخاب دونالد ترامب في الولايات المتحدة إلى فيكتور أوربان في المجر — بدون استيعاب التغيُّرات السكانية الكبرى التي تَكمُن وراءها.[1]

وكما شكَّل العامل السكاني ماضينا، فإنه يُشَكل مُستقبلنا أيضًا. صحيح أنَّ العوامل السكانية لا تُقرر المصير، لكنها مؤثرة وسريعة التغير. فأوروبا، التي شهدت في الماضي نزوحًا كبيرًا إلى خارج أراضيها، صارت تشهد الآن هجرة جماعية إليها. وحيثُ كان مُعظم السكان في الماضي شبابًا، صاروا الآن شائخين. وبعض البلدان كإيطاليا مثلًا، التي كانت مشهورة في السابق بكثرة الإنجاب، صار عدد الأطفال فيها أقل بكثير. أمَّا بعض البلدان الأخرى، التي كان ثلث الأطفال فيها لا يعيشون حتى عامهم الأول، فصارت مُعدلات وفيات الرضع فيها لا تتجاوز حالتَين في كل ألف. وحيثُ كان الناس في الماضي لا يحظَون إلا بقدرٍ ضئيل من التعليم الرسمي، إن وُجِد أصلًا، تضاءلت نسبة الأمية، وحيث كان الناس في الماضي يُعانون المجاعات، أصبحوا مصابين بالسمنة. وهكذا فإنَّ البشر اليوم مختلفون جذريًّا عن البشر في الأمس، والبشر في الغد سيكونون مختلفين عنَّا أيضًا.

ويرى مُعظمنا أنَّ تأثير العوامل السكانية على مستقبلنا ليس واضحًا إطلاقًا. لكن المسألة تصير أوضح إذا قَسَّمنا التاريخ الديموغرافي إلى ثلاث مراحل: ما قبل الحداثة والحداثة وما بعد الحداثة، وفهمنا أنَّ عملية التغير الديموغرافي متشابهة في كل مكان، مع أنَّ نقطة بداية التغيير ووتيرته قد تختلفان من مكان إلى آخر. فالمجتمعات المحلية والبلدان وحتى القارات تمرُّ بمراحل مختلفة في رحلتها وتتقدم بسرعات مختلفة، لكنها كلها تمضي على المسار نفسه.

ما قبل الحداثة

على مدار أغلب التاريخ، كنا تحت رحمة الطبيعة فيما يخص الحياة والموت. فالرغبة الجنسية الغريزية حتَّمت حدوث جماع جنسي بين الرجال والنساء؛ وبالرغم من عدم وجود وسائل موثوقة لمنع الحمل آنذاك، جُرِّبت محاولات منذ العصور القديمة لفصل ممارسة الجنس عن الحمل، وبعضها كان أكثر فاعلية من غيره. ففي بعض الأماكن، كان قتل الرُّضَّع شائعًا. وكانوا أحيانًا يتخلصون من الأطفال غير المرغوب فيهم بهجرهم أو تقليص

عددهم بإخضاعهم لاختبارات قاسية كما في إسبرطة القديمة. ومن الوسائل الأخرى أنَّ بعض الأمهات كُنَّ يُطِلن فترة إرضاع الطفل الأصغر وبذلك يُعزِّزن فرص تأخير الطفل التالي، فيما كان البعض يضبط توقيت ممارسة الجنس ليتزامن مع أوقات الدورة الشهرية، وهذا أيضًا كان له تأثيرٌ ما. وفي بعض الثقافات، كأوروبا الكاثوليكية في العصور الوسطى، خرجت أعداد كبيرة من الناس من المجموعة الإنجابية، على الأقل من حيث المبدأ، وذلك بفعلِ تأسيس ثقافة التبتُّل الكهنوتي، وأديرة الرهبان والراهبات.

لكنَّ عدد سكان العالم ظلَّ يتزايد باستمرار على المدى الطويل؛ فقد تضاعف نحو أربع مرات في القرون الثمانية عشر التي فصلت بين يوليوس قيصر والملكة فيكتوريا.[2] لكنَّ معدل الوفيات العالي كان يُعَوِّض معدل المواليد العالي وبذلك كُبِحت وتيرة نمو عدد السكان الإجمالي، التي كانت ستصير أسرع بكثير لولا ذلك. فبعض الحضارات التي كانت تحظى بتكنولوجيا متطورة، وتعيش في سلام نسبي، أحيانًا ما كانت تشهد ازدياد عدد سكانها، ثم تجده يتناقَص مجددًا. ولعل أوروبا في العصور الوسطى هي أبرز مثال على ذلك؛ إذ شهدت توسعًا سكانيًّا بالتزامن مع تصريف المياه الزائدة من الأراضي وتبنِّي تقنيات حرثٍ جديدة، لكنَّ تلفَ المحاصيل في العقد الأول من القرن الرابع عشر والطاعون الأسود في أربعينيات القرن نفسه أسفرا عن انخفاض عدد السكان مرة أخرى.[3] وقد شهدت الصين أيضًا سنوات ذهبية من تزايُد عدد السكان أعقبتها سنوات من الانخفاض.

كذلك فإنَّ نظام النقل في العصور ما قبل الحديثة كان بدائيًّا ومُكلفًا. ففي أغلب الحالات، كان نقل الطعام إلى أماكن مختلفة لإبقاء أعداد كبيرة من الناس على قيد الحياة غير اقتصادي، خصوصًا في الأماكن التي كانت تتطلب نقلًا بريًّا، مع فرض رسوم واجبة السداد في معظم الأحيان، ما جعل المسألة برمَّتها أقل جدوى اقتصاديًّا.[4] لذا، غالبًا ما كان الناس يعتمدون على الإمدادات الغذائية من المناطق المجاورة لهم مباشرة. وبذلك فإنَّ قلةَ المحصول كانت تؤدي إلى الجوع، وتَلفَ المحاصيلِ بالكامل كان يُسفِر أحيانًا عن مجاعة أو الهجرة بحثًا عن الطعام. وحينما لم يكن نمو السكان يُكبَح بالمجاعات والأمراض، كانت الحروب والمذابح تتكفَّل بذلك بإهلاك أعداد هائلة؛ فقد فقدت ألمانيا في القرن السابع عشر نحو ثلث سكانها إبان حرب الثلاثين عامًا، بينما مات أكثر من عشرة في المائة من سكان الصين خلال سقوط سلالة مينج.[5]

وهكذا فإنَّ عملية الإنجاب إمَّا كانت تُترك بلا ضوابطَ تنظيمية، أو تُكبَح بطرق بدائية لا يُعتَمَد عليها أو في بعض الأحيان باتِّباع ممارسات اجتماعية معيَّنة كتأخير الزواج مثلًا،

بينما كان الموت يرتع بمنتهى الحرية بين السكان، خصوصًا بين أصغرهم. فاحتمال بلوغ السنة الحادية والثمانين بعد الوصول إلى عمر الثمانين كان آنَذاك أكبر من احتمال وصول طفل حديث الولادة إلى عمر سنة. هكذا، تقريبًا، كان حال البشر في التاريخ الديموغرافي ما قبل الحديث.

الحداثة

يَعتبر معظم المؤرخين الأوروبيين أواخر القرن الخامس عشر الخط الفاصل بين العصور الوسطى وبدايات العصر الحديث.[6] فحينئذٍ بدأت تقنية الطباعة والحروف المجسَّمة المتنقلة، وهي اختراع صينيٌّ أصلًا، تُقلل تكلفة التعلم تقليلًا جذريًّا وأنشأت طبقة متعلِّمة استفادت من التداول السريع للأفكار. كان الأوروبيون يُحاولون الوصول إلى آسيا فعثروا بالصدفة على الأمريكيتَين، وبذلك فتحوا آفاقًا جديدة تمامًا للاستكشاف لكنهم جلبوا معهم بلاءً ديموغرافيًّا على رءوس السكان الأصليِّين هناك. وطُرِد الإسلام من إسبانيا لكنه نال موطئ قدم في البلقان، خصوصًا بعد سقوط القسطنطينية في أيدي العثمانيين. وكانت وحدة المسيحية الغربية على وشك التبعثُر بسبب حركة الإصلاح.

ولكن لم يُحدِث أيٌّ من هذه التغييرات تأثيرًا جذريًّا في نظام السكان القائم منذ ما قبل العصر الحديث. وفوق ذلك، كان تداوُل المعادن الثمينة هو ما يُحدد صاحب القوة الشرائية، فيما أحدثت المحاصيل الجديدة، وخاصةً البطاطس، تحوُّلًا تدريجيًّا في الحياة في أجزاء معيَّنة من أوروبا، وذلك بإتاحة مصدر رخيص للكربوهيدرات. لكنَّ التغيير الفارق في السكان بدأ بعدئذٍ بثلاثمائة سنة في ركنٍ صغير من أوروبا.

في أواخر القرن الثامن عشر، عارَض توماس مالتوس المفكِّرين التنويريين المتفائلين وردَّ عليهم بطرحِ وصفٍ لنظام السكان وفق حالته التي كان موجودًا عليها حتى وقته آنذاك. إذ أشار كتابه، الذي نُشِر في عام ١٧٩٨ بعنوان «مقالة عن مبدأ السكان»، إلى أن عدد السكان، الذي سيشهد زيادة أُسِّيَّة إذا لم يُضبَط بقيود، سيُكبَح عاجلًا أو آجلًا بسبب عدم كفاية الغذاء. ولكن في الوقت الذي كان فيه مالتوس يُقدِّم نظامه على أنه شيء راسخ بتدبير إلهي، بدأ ذلك النظام يتغير.[7] صحيح أنَّ التحسينات التي طرأت آنَذاك في إمدادات الغذاء والصحة العامة والطب كانت غير مُنتشرة وبدائية مُقارنةً بالمعايير الحالية، لكنها كانت كافية لخفض معدل الوفيات. وفي نفس الوقت، ظلَّ معدل المواليد مرتفعًا، بل وازداد ارتفاعًا لفترة من الزمن؛ فأخذ عدد السكان يتراكم حتى وصل إلى مستوًى هائل داخل

بريطانيا، بل وأتاح تزويد الولايات المتحدة وكندا وأستراليا بمستوطنين ليعيشوا هناك. وهذا أطلق شرارة ما أصبح يُعرَف الآن باسم «التحوُّل الديموغرافي».[8]

فبعد هذه البداية البريطانية، حَذَت بلدان أخرى الحذو نفسه، داخل أوروبا أولًا ثم خارجها. وتزامنًا مع بدء المرحلة الأولى من ذلك التحوُّل في أماكن أخرى، بدأت المرحلة التالية منه في بريطانيا. إذ تراجعت معدَّلات المواليد إيذانًا بنهاية عصر التوسُّع السكاني. ففي القرن العشرين، كان بعض السكان يختارون الاكتفاء بأطفال أقل، وأقصد هنا السكان الأفضل تعليمًا الذين كان معدَّل وفيات الأطفال لديهم أقل ويستطيعون الحصول على وسائل مُتطوِّرة لمنع الحمل بأسعار معقولة؛ وهكذا، فإبَّان الفترة التي توسطت الحربَين العالميتَين، أصبحت الأُسَر التي تتألف من طفلين فقط هي الأكثر شيوعًا في مُعظم أوروبا وأمريكا الشمالية. وبذلك بدا أنَّ التحول الديموغرافي قد اكتمل؛ إذ كان تحولًا من خصوبة عالية ووفيات كثيرة في عدد قليل من السكان إلى خصوبة مُنخفضة ووفيات قليلة في عدد كبير من السكان. ثم حدثت طفرة غير مُتوقَّعة في عدد المواليد بعد الحرب العالمية الثانية في أمريكا الشمالية وأجزاء من أوروبا، ولكن بحلول أواخر الستينيات، كانت تلك الطفرة تقترب من نهايتها مع تراجُع معدلات الخصوبة إلى مستوى «الإحلال»، الذي بلغ أكثر بقليل من طفلين لكل امرأة، ثم انخفاضها عنه بعدئذٍ.

وكما بدأت المراحل الأولى من التحوُّل في أوروبا وأمريكا الشمالية أولًا قبل أن تنتقل إلى بقية أنحاء العالم، تكرَّر ذلك في المراحل اللاحقة. وقد كانت اليابان أول دولة ذات سكان غير أوروبيِّين تنتقل من مرحلة التحول الصناعي والتحضر إلى مرحلة انخفاض معدلات الوفيات، والنمو السكاني، وانخفاض معدلات المواليد، وذلك في نهاية القرن التاسع عشر، وبعدها أصبح التحوُّل الديموغرافي ظاهرةً عالميةً بالفعل.

وقد أُدينت هذه العملية ووُصِفَت بأنها محاولةٌ أوروبيةُ التوجهِ لفرض تفضيلات معيَّنة على بقية العالم، كتحديد النسل والتدخُّل الطبي في الولادة وإطالة العمر بأحدث الوسائل التكنولوجية. ولكن إذا افترضنا أن الغرب هو مَن فرض أنظمة الحداثة، فإنَّ مستقبليها قد تقبلوها بكل سرور. فأنا شخصيًّا سعيد بأننا، أنا وزوجتي، قد حظينا بحُرية في تحديد عدد أطفالنا وأننا يُمكن أن نعيش حتى نبلغ سن الثمانين أو نتجاوَزه، وسعيد لأنَّ الآخرين أيضًا يحظون بمثل هذه الحرية والأعمار الطويلة. ولكن، حتى لو تحسرتُ على فقدان النظام الديموغرافي الذي كان موجودًا قبل الحداثة، فإن قافلة العالم ستُواصل سيرها على أي حال بصرف النظر عن تفضيلاتي.

وما زالت بعض الدول لم تكد تبدأ رحلة التحديث الديموغرافي بعد. فمُعظم مناطق أفريقيا لم تشهد انخفاضًا كبيرًا في معدلات وفياتها إلا في العقود الأخيرة، في حين أن مُعدَّلات الخصوبة في العديد من الدول الأفريقية ما زالت تبلغ نحو ستة أطفال لكل امرأة؛ أي إنها تُقارب المعدلات التي كنا سنجدها في عصر ما قبل الحداثة. وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ الوضع الديموغرافي قبل الحداثة كان «حالةً» من التكاثر الهائل والموت السريع، أمَّا الحداثة الديموغرافية، فهي «عملية» مُستمرة، أو رحلة نحو تحديد النسل وإطالة العمر. وهي مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالتقدُّم الاقتصادي والتقني والتعليمي، ونهضة الصناعة، وتطور منظومة النقل، وانتشار القراءة والكتابة والتعليم. وما زال مُعظم العالم يمر بهذه المراحل، ولكن يبقى السؤال في الأماكن التي انتهت فيها تلك العملية: ماذا بعد؟

بعد الحداثة

مُعظم دول العالم إما أتمَّت التحول الديموغرافي بنجاح أو في طريقها إلى ذلك. وقد كان هذا التحول فيما مضى مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالتقدم الاقتصادي. فمع ازدياد ثروة الناس وتحسُّن تعليمهم وتحضُّرهم، انخفَضَت مُعدلات المواليد والوفيات.[9] أمَّا الآن، فلم تعُد الحداثة الديموغرافية مُصاحبة للتطور الصناعي والتقدم الاقتصادي، بل سبقتهما؛ فمعدل الإنجاب صار منخفضًا وأصبح العمر المتوقَّع طويلًا حتى في بلدان فقيرة. فمتوسط العمر المتوقع في سريلانكا يكاد يُضاهي نظيره في أمريكا، مع أن دخل السريلانكيين أقل بكثير من دخل الأمريكيين. ومتوسِّط عدد الأطفال لدى الأُسر في موريشيوس «أقل» بنصفٍ من متوسِّط عدد الأطفال في أُسر أيرلندا، مع أن دخل الموريشيوسيين أقل بكثير. وبحلول بداية القرن الحادي والعشرين، كان مُتوسِّط الإنجاب لدى النساء المغربيات أقل بكثير من ثلاثة أطفال لكل امرأة، مع أن مُعظمهنَّ كُنَّ لا يزلن أميات.[10] وهكذا فإنَّ هذا الانفصال بين عدد السكان والمستوى الاقتصادي يُعطينا تلميحًا عمَّا هو قادم.

نهاية التحوُّل الديموغرافي لا تعني أن التاريخ الديموغرافي انتهى؛ فنحن نشهد ظهور حالة تُعرَف بديموغرافيا «ما بعد الحداثة». فلمَّا قد صارت الظروف الحديثة راسخة منذ فترة طويلة بما يكفي لضمان استمرارها، بات بعض الأشخاص يختارون إنجاب المزيد من الأطفال. وهذا ليس له علاقة بالظروف الاقتصادية ولا التحول الصناعي ولا التحضر ولا حتى سهولة الحصول على وسائل منع الحمل، بل يُمثِّل تأثرًا بالثقافة والقِيَم والدين. ففي بعض الأماكن، تكون الديموغرافيا — وخصوصًا الخصوبة — مدفوعة بمُثُل معيَّنة

وليس ظروفًا مادية. وإذ صارت القوى الديموغرافية تقود التغيير في العالم، أصبحنا نشهد تضاؤل تأثير الاقتصاد وتصاعد تأثير الأفكار والمُثُل. صحيح أنَّ ماركس قال إن الظروف المادية تتحكَّم في التاريخ، لكن الديموغرافيا تَقلِب نظريته رأسًا على عقب. فلمَّا أصبح السكان في كل مكان يحظَون بأعمار طويلة ووفيات قليلة، صارت الخصوبة هي ما يُميز مجتمعًا عن آخر أو أمة عن غيرها، وهذا ليس نتاج ظروف مادية بقدر ما هو نِتاج آمال ومخاوف وتطلُّعات وقِيَم.[11] فمُتوسط الأطفال الذين تُنجبهنَّ نساء طائفة الأميش في ولاية أوهايو مثلًا أكبر ثلاث مرات تقريبًا مُقارنة بالنساء العاديات في الولاية، وهذا ليس بسبب دَخل أسرهنَّ المادي، بل بسبب قناعاتهن التي يؤمِنَّ بها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن التحديث الذي طرأ على الحالة الديموغرافية له نظير يُشبهه في مجال الاقتصاد؛ إذ يرى البعض أن تباطؤ النمو بين بعض الدول الأغنى نتيجةٌ حتمية لعمليةٍ لم يكن يُمكن أن تستمرَّ إلى الأبد.[12] ونجد كذلك أن تأثير حالتنا الديموغرافية بعد الحداثة يتجلَّى في سياساتنا. إذ تُعد الهوية والعمر أهم من الطبقة الاجتماعية؛ فمهنة المرء لا تؤثر في تصويتاته السياسية بقدرِ تأثير القيَم التي يؤمن بها. والأرجح أن آراء المرء لا تتأثَّر بموضعه في الهرم الاقتصادي بقدر ما تتأثر بعمره.

هذا، ويتحدث البعض عن حدوث تحول ديموغرافي ثانٍ.[13] إذ يفترضون أن معدلات الخصوبة ستَنخفِض انخفاضًا حتميًّا — بل ودائمًا — إلى ما دون مستويات الإحلال؛ لأنَّ معظم الناس صاروا يُفضلون الإنجازات الفردية على تكوين أسرة.[14] وبذلك ستنهار أنماط الحياة التقليدية وتكثُر البدائل مع عُزوف الناس عن فكرة الزواج والإنجاب. ونتيجةً لذلك، سيتضاءل عدد السكان ويرتفع متوسط أعمارهم، فيما ستعوض الهجرةُ النقصَ في القوى العاملة، وتمر بعض المجتمعات بتحوُّلات عرقية عميقة. وكدأب التحوُّل الأول، سيبدأ هذا المُسمَّى بالتحول الديموغرافي الثاني في الغرب لكنه سيمتد بعدئذٍ إلى بقية أرجاء العالم.[15]

ولكن إذا ألقيت نظرة مُتعمقة قليلًا، ستجد شيئًا مُستترًا وليس حتميًّا بالضرورة. فليس الجميع يُقرِّر إنجاب عدد أقل من الأطفال، بل يختار البعض إنجاب مزيد من الأطفال. وليست كل الأماكن ترحب باستقبال مُهاجرين من ثقافات مختلفة؛ فبعض الدول تُحاول فرض قيود على دخولهم حدودها، في حين أنَّ بعض الدول الأخرى لم تتقبَّل مُطلقًا الفكرة من الأصل. وكذلك فمُتوسط العمر المتوقع بدأ يتوقَّف عن الزيادة أخيرًا في بعض الأماكن، بل وبدأ ينخفض أيضًا. وقد شهدت بعض المدن الكبرى تدفق سكانها إلى خارجها، وربما يستمرُّ ذلك بوتيرة متسارعة في أعقاب جائحة كوفيد-١٩.

نحو بشر المستقبل

أهدف في هذا الكتاب إلى تفسير حالة البشر الحالية بناء على التغيرات السكانية، مع تسليط الضوء أيضًا على حالة حياة البشر في المستقبل. وسأعرض عشرة أرقام يسرد كلٌّ منها قصة مهمة عن موضوع أكبر مُتعلق بأحد الاتجاهات السكانية السائدة في مختلف أنحاء العالم: وهي انخفاض معدلات وفيات الرضع، والنمو السكاني، والتحضر، وانخفاض معدلات الخصوبة، وارتفاع متوسط أعمار السكان، وزيادة عدد المسنين، وانخفاض عدد السكان، والتغير العرقي، وارتفاع مستويات التعليم وزيادة توافر الغذاء. وهذه الاتجاهات ليست ظواهر مُنفصلة، بل مُترابطة معًا ضمن سلسلة سببية. فانخفاض وفيات الرضع يُؤدي إلى زيادة في النمو السكاني، الذي يسفر بدوره عن التحضر. ويتبنَّى سكان الحَضَر فكرة إنجاب أطفال أقل، فترتفع نسبة المسنين بين السكان وينخفض عددهم الإجمالي في النهاية، ما يستدعي الهجرة ويُسبب حدوث تغيرات عرقية. وفي أثناء تلك التغيُّرات، تسري المنظومة كلها بسلاسة بفضل تعزيز فرص التعليم وزيادة توافر الغذاء.

وعند النظر إلى هذه التغيرات معًا، تبرز فكرة رئيسية واحدة عن البقية: وهي أنَّ الانتقال مما قبل الحداثة إلى ما بعد الحداثة يُمثِّل، في إطار السياق السكاني، خطوةً نحو التمتُّع بمزيد من الحرية والتحكم في أهم عناصر حياتنا؛ كالأماكن التي نعيش فيها وظروف حياتنا وموتنا نحن وعائلاتنا. ومع أن القصص والبيانات الواردة في هذا الكتاب تشير إلى كيفية تغير الأوضاع، فإن المستقبل سيتشكل في النهاية بالقرارات التي يتخذها مليارات الأفراد بخصوص أهم الأشياء وأكثرها خصوصية في حياتهم.

في كتابي الأخير، «المد البشري»، اقترحتُ أن المستقبل سيكتسي بثلاثة ألوان؛ حيث قلت إنه سيصير أكثر اخضرارًا (في ظل إمكانية التعافي البيئي مع تباطؤ النمو السكاني)، وأكثر رمادية (لزيادة نسبة الشيخوخة) وأقل ابيضاضًا (بسبب تأثير التغيُّر العرقي). وهذه التحولات جزء من الانتقال إلى ديموغرافيا ما بعد الحداثة. فتقلُّص أعداد السكان وإمكانية الحصول على الغذاء بطرق أكفأ وموارد أقل يعني أن المستقبل سيكون «أكثر اخضرارًا»؛ والارتفاع العام لمتوسِّط الأعمار بين السكان واحتمالية وصول نسبة الشيخوخة إلى مُستويات قصوى في معظم أنحاء العالم يعني أنه سيكون «أكثر رمادية»؛ في حين أنَّ الطفرة الهائلة في عدد السكان الأفارقة مع انخفاض عدد السكان ذوي الأصل الأوروبي تعني أنه سيكون «أقل ابيضاضًا».

ملحوظة عن المصطلحات والبيانات

من المفيد للقارئ أن يستوعب بعض المصطلحات الأساسية وهو يقرأ هذا الكتاب. يُعرَف «معدل المواليد» بأنه مقياس لعدد المواليد الجدد سنويًّا نسبةً إلى تعداد السكان. فإذا كان إجمالي تعداد السكان ١٠ ملايين نسمة مثلًا ووُلد ٢٠٠ ألف طفل في سنة معيَّنة، فإن معدل المواليد في تلك السنة سيكون اثنين في المائة أو ٢٠ لكل ١٠٠٠. أما «معدل الخصوبة» (الذي يُسمَّى أحيانًا بمعدل الخصوبة الكلي) فهو ينظر إلى عدد الأطفال الذين أنجبتهم كل امرأة خصبة في فترة معيَّنة ويحسب متوسط عدد الأطفال الذين ستُنجبهم المرأة إذا ظل هذا المعدل الإنجابي ثابتًا بقية حياتها. فإذا افترضنا مثلًا أن مليون امرأة تتراوح أعمارهن بين الخامسة عشرة والأربعين أنجبن ١٠٠ ألف طفل في سنة معينة، فإن معدَّل إنجابهن يبلغ عُشر طفل لكل امرأة سنويًّا في المتوسط؛ وإذا افترضنا أن الخصوبة تستمر ٢٥ عامًا، فإن متوسط عدد الأطفال الذين ستنجبهم المرأة الواحدة في تلك الفترة يبلغ طفلين ونصف.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه عندما يتحدَّث دارِسو الديموغرافيا عن الخصوبة، فإنهم يقصدون عدد الأطفال الذين يُنجَبون «بالفعل» وليس الأطفال الذين «يُمكن» إنجابهم. فربما لا تنجب المرأة أطفالًا لوجود خللٍ صحي في خصوبتها هي أو زوجها، أو لأسباب مُتنوِّعة أخرى. فإذا لم يكن لدى المرأة أطفال، فسيقول دارسو الديموغرافية إن معدَّل خصوبتها صفر، حتى لو كانت قادرة على إنجاب عددٍ كبير من الأطفال.

أمَّا «معدل الوفيات»، أو «معدل الموت»، فهو مقياس لعدد الوفيات بالنسبة إلى السكان؛ فإذا كان إجمالي تعداد السكان ١٠ ملايين نسمة وتُوفِّي منهم ١٠٠ ألف في سنة واحدة، عندئذٍ يكون معدل الوفيات واحد في المائة أو ١٠ لكل ١٠٠٠. وأمَّا «متوسط العمر المتوقع»، فهو مقياس للفترة الزمنية التي يتوقع أن يعيشها الشخص بعد مرحلة مُعيَّنة من حياته، استنادًا إلى عدد الأشخاص الذين يموتون عند أعمار مختلفة في ذلك البلد في وقت معيَّن. ويُمكن حسابه عند أي عمر، ولكن حينما لا يكون العمر مذكورًا بالتحديد، يكون المقصود هو متوسِّط العمر المتوقع «عند الولادة».[16] وغالبًا ما يُحسَب للرجال والنساء كلٌّ على حدة.

فيما يُمثل «العمر الوسيط» مقياسًا لعمر الناس في مجتمع معين عند وقتٍ مُعين. فإذا رتبت السكان كلهم حسب أعمارهم على خطٍّ ما، واضعًا العمر الأصغر عند أحد طرفَي الخط والعمر الأكبر عند الطرف الآخر، فإن العمر الوسيط سيكون هو عمر الشخص الموجود في الوسط، والواقع بالضبط عند مُنتصَف المسافة بين الشخص الأكبر والأصغر على الخط.

يحمل الكتاب بين طياته بيانات متناثرة في كل صفحاته، لأنه يروي قصة لا يمكن استيعابها بدون فهم الأرقام. لكن يُرجى الانتباه إلى أنَّ البيانات الديموغرافية تتطلَّب جمعَها من نطاق واسع والتحققَ من صحتها، وأن دقَّتها تعتمد على تعدادات سكانية وسجلات وغيرها من أنشطة جمع البيانات الرسمية. وينبغي العلم أيضًا أنَّ بعض البيانات المُرتبطة بأماكن معيَّنة وأوقات معينة وقضايا معينة تكون أكثر موثوقية من غيرها. صحيح أننا — في المجتمعات الحديثة التي يشيع فيها وجود مؤسسات حكومية تتكفَّل بجمع معلومات عن المواليد والوفيات وحركة السكان عبر حدودها، ونشرها وتحليلها — صرنا نعتبر ذلك شيئًا طبيعيًّا مفروغًا منه، لكن هذه ظاهرة حديثة نسبيًّا. فحين ينظر دارسو الديموغرافيا مثلًا إلى معدَّلات المواليد في اليابان في القرن الثامن عشر ويجدون أنها تبدو مُنخفضة نسبيًّا، فإنهم غالبًا ما يكونون غير مُتيقِّنين ممَّا إذا كان ذلك ناتجًا من الامتناع عن الجنس أم الإجهاض أم قتل الرضع.[17] والقاعدة الدارجة أنَّ البيانات كلما كانت أحدث وكان البلد الذي جُمعت فيه أكثر تطورًا، كانت أكثر موثوقية. لذا فبيانات الوفيات في فنلندا عام ٢٠٢٠ مثلًا أدقُّ من بيانات معدَّلات الهجرة إلى بوتسوانا في عام ١٩٥٠. وقد استعنتُ بالبيانات الشاملة المستمَدة من شُعبة السكان في الأمم المتحدة ما أمكنني ذلك.[18] وفي كل الحالات الأخرى، أوردتُ المصدر في حاشية ختامية.

وكما أنَّ بيانات الماضي والحاضر يمكن أن تكون غير واضحة، فإن البيانات المتعلِّقة بالمستقبل أيضًا غير مؤكدة. ولكن بالرغم من عدم وجود كرات بلورية سحرية للاطلاع على المستقبل، يستطيع دارسو الديموغرافيا التنبُّؤ ببعض المسائل بثقة تامة. فما لم تقع كارثة هائلة، نعرف عدد الإيطاليين الذين سيكونون في سنِّ الثلاثين في عام ٢٠٥٠، ويُمكننا أن نؤكد بقدرٍ مقبول من اليقين أن أعمار سكان جنوب أفريقيا بعد ثلاثة عقود لن تكون أقصر مما هي عليه الآن. لكن إحدى الأفكار الرئيسية التي يطرحها هذا الكتاب أن لا شيء حتميٌّ؛ فالأوضاع المستقبلية ستَعتمِد اعتمادًا مُتزايدًا على الاختيارات التي يتخذها الناس. صحيح أننا كنا في الماضي نستطيع أن نتنبأ بالكثير بِناءً على الظروف المادية التي كان يعيش فيها الناس، فيما كان خبراء الاقتصاد يستطيعون التنبُّؤ بالتغيرات التي ستطرأ على تلك الظروف. ولكن في ظل ازدياد تأثُّر التركيبة الديموغرافية بالتفضيلات الثقافية والشخصية بدلًا من العوامل الاقتصادية، سيُصبِح التنبؤ أصعب.

عندما تُشَد الرحال إلى وجهة بعيدة، من الممكن أن تُشَق طريق جديد قبل أن تصل إلى هناك أو ربما تنهار طريق قديمة بفعل زلزال ما. ولكن حتى إن اتَّضح لاحقًا أن بعض

أجزاء خريطة رحلتك غير واضحة أو ناقصة أو خاطئة تمامًا، فإن المنطق يُحتم عليك في كل الأحوال أن تحرص على اقتناء أفضل خريطة مُتاحة قبل الانطلاق إلى وجهتك. وهكذا فإنَّ هذا الكتاب، بشرحه لكيفيةِ تأثير السكان على حاضرنا، مع تحديد الاتجاهات الديموغرافية الرئيسية وتداعياتها على السياسة والاقتصاد والمجتمع، يُقدِّم خريطة للمستقبل.

الفصل الأول

وفيات الرضع

١٠: معدل وفيات الرضع بين كل ألف شخص في بيرو[1]

يقع حي كارابايُّو التُّرابي بين العاصمة البيروفية ليما وجبال الأنديز. وقد كان جزءًا من إمبراطورية الإنكا حتى دمَّره الغزاة الإسبانيون في ثلاثينيات القرن السادس عشر، ثم استوطنه الإسبانيون لاحقًا وأجبروا السكان المحليِّين على العمل في عِزَبهم. ومع أنه يقع على أطراف العاصمة، فإنه مختلف تمامًا عن التصور السائد لدى الغربيين عن الأحياء الفقيرة المكتظَّة بالأكواخ المصنوعة من الصفيح في العالم الثالث. فبلدته القديمة المبنية بالطوب اللبن تتَّسم بشيء من سِحر التراث الشعبي، كما أن سكان بعض مناطقه ارتقوا بمُستواهم الاجتماعي حتى صار قريبًا من الطبقة الوسطى البيروفية. لكن معظمه مزيجٌ قَذِر من مساكن عشوائية وحقول مفتوحة بين البلدة والريف، وبذلك فهو ليس ريفيًّا بالكامل ولا حضريًّا بالكامل. فتارةً يجد المرء فيه مساكن مؤقتةً مستندة على جوانب التلال، وتارة أخرى تقع عينه على بناية عصرية مؤلفة من مكاتب ذات حجم مُتواضع لكنها تشير إلى وجود وظائف مكتبية.

ولا يختلف حي كارابايُّو عن العديد من الأحياء السكنية في العالم النامي. فأغلب سكان هذه المجتمعات المحلية ما زالوا في مرحلة الارتقاء من الفقر القروي المدقع إلى المستوى المعيشي الذي صار مُعتادًا لدينا في الغرب منذ فترة طويلة. ومن التحولات المهمة في هذه الرحلة الانتقالُ من ارتفاع معدَّلات وَفَيات الرضَّع إلى انخفاضها؛ إذ يتحوَّل موت الطفل الرضيع من حدث شائع إلى نادر.

في عام ١٩٩٦، افتُتحت عيادة في كارابايُّو لتدريب العاملين في مجال الصحة المجتمعية على كيفية توعية النساء الحوامل المحليات بمسائل مُعينة كالتغذية والنظافة الشخصية. ثم نَقلت الأمهاتُ اللائي شاركن في تلك الورش المعلوماتِ التوعوية إلى النساء اللائي لم تحضرن إلى العيادة، وهو ما ساعد في انتشار هذا الوعي الفارق في إنقاذ الحيوات. وتجدر الإشارة هنا إلى أن أفراد فريق التوعية كانوا أصلًا من سكان المجتمعات المحلية التي قدَّموا لها التوعية، وبفضل درايتهم بالعادات والممارسات المحلية حققوا نجاحًا أكبر ممَّا لو كانوا دخلاء. وقد أحدثت هذه النوعية من المبادرات الصغيرة النطاق فرقًا حقيقيًّا في انخفاض وفيات الرضع.[2]

وفي بعض الأحيان، يُمكن أن يتأثر السلوك بحوافز مالية بسيطة. ففي أوائل القرن الحادي والعشرين، قدمت بيرو حصصًا توعوية للنساء الحوامل قبل الولادة مع منحهنَّ نقودًا لحضور هذه الحصص وتطعيم أطفالهن. بل وأتاحَت في العديد من الحالات أفرادًا من العاملين في الرعاية الصحية يمكنهم التحدث باللغة المحلية. وهذا، إلى جانب المبادرات الميدانية كعيادة كارابايُّو، قد أحدث تحوُّلًا فارقًا في حياة العائلات البيروفية بتقليل معدلات وفيات الرضع، مع الارتقاء بالحالة الصحية والعمر المتوقَّع للبيروفيين من جميع الأعمار وفي مناطق عديدة.

صحيح أن بيانات البنك الدولي[3] تُخبرنا أنَّ عشرة أطفال من بين كل ألف طفل حديث الولادة في بيرو ما زالوا يموتون قبل إتمام عامهم الأول. لكن الشيء المؤكد، وإنْ تفاوتَت الأرقام الواردة في المصادر الأخرى قليلًا، أن ذلك المعدَّل يتناقص بسرعة. ففي أوائل السبعينيات، كان معدَّل وفيات الرضَّع أكثر من مائة لكل ألف في بيرو؛ أي أعلى من مستواه الحالي عشرَ مرات تقريبًا. وصحيح أن تقليص وفَيات الرضع إلى هذا الحد الكبير في بضعة أجيال فقط يعد إنجازًا غير عادي، لكن بيرو ليست مشهورةً بهذا الإنجاز بالأخص، وهذا يوضح كم هو شائع في العديد من البلدان الأخرى التي تمر بنفس المرحلة التي تمر بها بيرو في مسار التنمية. فوتيرة الانخفاض في مُعدل وفيات الرضع في أمريكا الجنوبية كلها في النصف الأخير من القرن الماضي تكاد تضاهي وتيرة انخفاضه في بيرو، في حين أنَّ العديد من البلدان الآسيوية أيضًا، بما فيها الصين، لديها سجل إنجازات مشابه.

كذلك فإنَّ تعليم النساء في بيرو أسهم إسهامًا حاسمًا في الانخفاض الهائل في وفيات الرضع، وهذا ليس فقط لأنه يُؤدي إلى تحسين الدراية بالحمل والولادة ورعاية الطفل. بل لأنَّ القدرة على القراءة والكتابة تجعل الأمهات أقدر على التحكم في حالة أسرهن الصحية

والنفسية. فحتى عام ١٩٧٠، كانت نسبة البيروفيين المسجلين في المدارس الثانوية أقل من الثلث؛ أمَّا اليوم، فكل الفتيات والأولاد تقريبًا مُسجَّلون في المدارس الثانوية.[4] وينبغي القول هنا إن المجتمع الذي يحظى جميع أفراده بإمكانية الحصول على التعليم الأساسي يكون مختلفًا تمامًا عن المجتمع الذي يكون فيه الالتحاق بالمدارس مقصورًا على قلة محظوظة، خصوصًا فيما يتعلَّق بحالة الطفل الصحية والنفسية. فالتعليم يجعل النساء أكثر سعيًا إلى تلقي النصائح الطبية واتباعها في أثناء الحمل وبعده، وأقدرَ على تلبية احتياجات أطفالهن.

قد نتساءل هنا هل التعليم هو السبب في انخفاض وفَيات الرضع أم إنَّ العلاقة ارتباطية وليست سببية؛ فربما يكون تحسن الظروف المادية أصلًا هو ما يُفسر كلًّا من انخفاض الوفيات وزيادة نسبة التعليم. لكن التحليل الإحصائي يثبت بما لا يَدَع مجالًا للشك أن التعليم له تأثير مباشر في وفيات الرضع.[5] فالمعرفة هي مفتاح إطالة العمر، مثلَما حدث حينما فهمنا كيف يُمكن أن تَقينا الناموسيَّة من الملاريا أو كيف يُمكن أن تساعدنا محاليل الملح والسكر للتعافي من الإسهال. وكذلك فالتعليم مرتبط بتحسُّن الصحة وانخفاض الوفيات في بلدان متقدمة أيضًا.[6]

كما أن انخفاض وفيات الرضع دائمًا ما يكون مصحوبًا بتحسُّن صحة الأم. فمِن عام ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٣ فقط، انخفضَت معدلات وفاة النساء في أثناء الولادة في بيرو أكثر من النصف.[7]

وهكذا فإنَّ وفاة الرضَّع في بيرو صارت نادرة بفضل تحسُّن الأدوية وإتاحتها بأسعار أرخص، والارتقاء بمعايير الغذاء وتوفير مياه أنظف، بالإضافة إلى تسهيل الحصول على التعليم. وبسبب السرعة الفائقة التي طرأت بها هذه التحسينات، انخفضت وفيات الرضَّع هناك بوتيرة أسرع مرتين من وتيرة انخفاضها في دول أوروبية. فبريطانيا مثلًا انتظرت طوال الأرباع الثلاثة الأولى من القرن العشرين لتحقُّق الانخفاض الذي حقَّقته بيرو في غضون خمس وعشرين سنة فقط. ومع أن بيرو ما زالت فقيرة، فإن معدَّل وفَيات الرضَّع فيها يساوي نظيره في المملكة المتحدة في أواخر السبعينيات أو روسيا في بداية القرن الحادي والعشرين. بعبارة أخرى، فإنَّ احتمالية وفاة الطفل الحديث الولادة في بيرو قبل إتمام عامه الأول حاليًّا أقل من نصف احتمالية وفاتي قبل عامي الأول حين وُلدت في لندن إبان الستينيات.

وكما أن كارابايُّو تُعد مثالًا معبِّرًا عن كثير من مناطق من العالم النامي، فإنَّ إنجازات بيرو خلال العقود القليلة الماضية تُعبِّر عن العديد من الدول الأخرى. فقد انخفضَت معدلات

وفيات الرضع على مستوى العالم كله إلى نصف مقدارها بين أوائل الخمسينيات وأوائل الثمانينيات، ثم انخفضَت إلى نصف مقدارها مرة أخرى منذ ذلك الحين. وهكذا فالتقدم الذي شهده هذا الجانب في العقود القليلة الماضية أكبر مما شهده على مر التاريخ البشري السابق كله.

وفيات الرضَّع: ما هي وبِمَ تتأثر؟

ثمة دلالة مهمة تكمن في أننا أصبحنا نقيس وفيات الرضع بنسبتها من كل ألف. إذ كانت تُقاس سابقًا بنسبتها من كل مائة، لأن مُعظم المجتمعات قبل الحداثة كانت تشهد وفاة طفل من بين كل ثلاثة تقريبًا قبل إتمام عامه الأول. لكن التغيير الكبير الذي طرأ في أنماط الحياة ومستويات المعيشة خلال القرنين الماضيين في بعض أجزاء العالم، وخلال العقود القليلة الماضية في أجزاء أخرى، أحدث تحسُّنًا هائلًا في فرص نجاة الأطفال من الموت المبكر؛ فبعض الدول الأنجح في هذا الصدد، كاليابان مثلًا، استطاعت النزول بمعدَّل وفَيات الرضَّع فيها حاليًّا إلى نحو اثنين فقط من كل ألف.

وفي حين أننا في الوقت الحاضر نربط الوفاة بكبار السن، كان الأطفال الصغار في مجتمعات ما قبل الحداثة هم الأكثر عرضة للموت. فالمسيحيون المؤمنون بأن التعميد شرط ضروري لدخول الجنة كانوا يَحرصون كل الحرص على إخضاع أطفالهم لهذا الطقس الديني في أبكر وقتٍ مُمكن. ففي مدينة بادوا الإيطالية في عام ١٨١٦، حينما كان نحو ١٥ في المائة من الرضع يموتون في الأيام الستة الأولى من حياتهم، عُمِّد ثلاثة أرباع الأطفال قبل أن يبلغوا من العمر يومين حتى. وبحلول عام ١٨٧٠، انخفضت احتمالات حدوث مثل هذه الوفاة المبكرة إلى النصف، وكذلك قلَّت عمليات التعميد المبكِّرة.[8] وأحد التفسيرات المحتمَلة لهذا أن الآباء صاروا يعرفون أن لديهم متسعًا من الوقت ليُعمِّدوا أبناءهم، ويضمنون بذلك أنهم لن يَبقُوا عالقين بين الجنة والنار، فأصبحوا أكثر تمهلًا.

يُواجه الأطفال الرضع صعوبةً بالغة للنجاة من الموت في عامهم الأول حينما تكون أمهاتهم أميات ويعشن على طعام ضئيل جدًّا في ظروف غير صحية. وقد كان هذا هو حال الجميع تقريبًا في الماضي. فالملك هنري الثامن تزوَّج ست زوجات لكنَّ من نجا من أطفالهن كلهنَّ كان ثلاثة أطفال فقط، مع أنهن كُن يحظين بكل ما أمكن أن تشتريَه الأموال من راحة ورفاهية وعناية في القرن السادس عشر.[9] ولم يُنجب هؤلاء الأطفال الثلاثة في المجمل أي ورثة. وما زاد الطين بلة أنَّ اثنتين من زوجات هنري أُعدِمتا، عِلمًا بأنَّ إحداهما كانت

تبلغ من العمر آنذاك تسعة عشر عامًا فقط، أي إنها كانت ستحظى بسنوات عديدة كان من الممكن أن تنجب فيها، لكن الأربعة الأخريات تُوفِّين لأسباب طبيعية. وكلنا في المملكة المتحدة نتذكر أن هنري كان لديه ست زوجات، ولكن قلَّما نتذكر أنه لم يُرزَق بأحفاد؛ أو على الأقل أحفاد شرعيِّين. وهذا العدد من الزوجات مع عدم وجود أي أحفاد يعطينا فكرة عن كمِّ السُّلالات التي انقطعت، حتى بين الفئة العليا من صفوة المجتمع.

أحيانًا أطلب من الناس أن يحزروا متى كانت آخر مرة وَرِث فيها الابنُ الأكبر العرشَ الإنجليزي من أبيه ثم ورَّثه بدوره إلى ابنه. الإجابة هي منذ أكثر من ستمائة عام، والملك المقصود هو هنري الخامس. وصحيح أنَّ العرش في بعض الأحيان لم يُورَّث بسلاسةٍ بسبب أحداث سياسية ومُغتصبي السلطة، لكن السبب في الأغلب كان وفاة الوريث في وقتٍ مُبكر. فالأخ الأكبر لهنري الثامن؛ آرثر، تُوفِّي قبل والدهما هنري السابع. وفريدريك، ابن جورج الثاني، تُوفِّي قبل والده، ووُرِّث ابنُه، الذي أصبح جورج الثالث، العرشَ. أمَّا جورج الخامس، فلم يرث العرش إلَّا لأن شقيقه ألبرت فيكتور تُوفِّي في أواخر العشرينيات من عمره، قبل أن يعتلي والدهما العرش أصلًا.

ولعل موت هذا العدد الهائل من الأطفال يُفسِّر لنا سبب بطء النمو السكاني في الماضي، ولماذا لم يكد عدد البشر على كوكب الأرض يبلغ مليار نسمة قبل قرنين من الزمان، في حين أنه وصل حاليًّا إلى سبعة مليارات. ولم يتحسَّن الوضع كثيرًا بين عهد هنري الثامن وعهد الملكة آن بعده بقرن ونصف؛ فقد حبلت سبع عشرة مرة ولكن لم يبقَ لها أي ذُرية على قيد الحياة. إذ حُكِم على نسلها بأن يَنقطع حينما تُوفِّي ابنها ويليام، دوق جلوستر، بعدما ظل مريضًا طوال الأحد عشر عامًا التي عاشها. وبذلك انقطعت سلالتها من الدنيا، مثلها مثل أختها الملكة ماري الثانية. ومع هلاك كل أفراد آل تيودور وستيوارت، على الأقل البروتستانت منهم، جُلِب أحد أقربائهم البعيدين من هانوفر لسد الفجوة في عام ١٧١٤. وصحيح أنَّ العائلات الملكية تُعَد أمثلة مفيدة لأننا نعرف الكثير عنهم، لكن ما ينطبق عليهم ينطبق أيضًا على الأشخاص العاديِّين في المجتمع. فمن المؤكد أنَّ أشجار العائلات في الماضي مليئة بفروع ميتة كفروع هنري الثامن وزوجاته، أيْ: أشخاص لم يتركوا أي أحفاد على قيد الحياة. لذا فالشيء المشترك بيننا جميعًا، سواءٌ أكنا من أفراد العائلة المالكة أو من عامة الناس، أن كل واحد من أسلافنا قد تكاثر بنجاح.

غالبًا ما يكون احتمال الوفاة في أي سنة من سنوات العمر منخفضًا منذ الولادة حتى سن المراهقة ثم يرتفع مع اقترابنا من الشيخوخة. وقد أتى على النساء وقتٌ كان يلزم فيه،

من أجل تعويض وفاة أولئك اللاتي مِتن قبل أن يُنجبن أي أطفال، أن ينجبن ستة مواليد أو أكثر في المتوسِّط للحفاظ على ثبات عدد السكان. وتجدر الإشارة إلى أنَّ هذا المتوسط اللازم لثبات عدد السكان يُعَد الآن ٢,١ في العموم.

ظلال الموت

تُطاردنا حتمية الموت منذ أول لحظة صِرنا واعين فيها. فتخيُّل صور الأنهار القاتمة تحت الأرض ونيران الجحيم المتوهِّجة كان يُرعِب أسلافنا، وما زال يُرعِب الكثيرين منَّا. وقد شكَّل الموت دياناتنا وأساطيرنا وفنوننا. وفوق ذلك، تُضَخ مواردُ هائلة في الطب والرعاية الصحية لتأخيره. فما الذي تفعله الخدمة الصحية الوطنية في بريطانيا وقطاع الرعاية الصحية الأمريكية سوى بَذل جهد جماعي دءوب لتأجيل الموت؟ والغريب أنَّنا نعيش دائمًا ونحن نُدرك أن أفراد عائلاتنا وأصدقائنا سيختفون يومًا ما إلى الأبد، وأنَّ مصيرنا نحن أيضًا سيكون هكذا. ويَعتبر دارسو الديموغرافيا الموتَ، أو «معدل الوفاة» الذي يُمثل الاحتمالية الإحصائية للموت، واحدًا من المعطيات الأساسية في هذا التخصص.[10]

يُمكن أن تتخيَّل هنا أنَّ البقاء على قيد الحياة سِباقٌ وأن كل سنة من العمر بمثابة حاجزٍ يتخطَّاه المرء في هذا السباق.[11] كانت الحواجز الأولى في الماضي مُرتفعة جدًّا، وكان الكثيرون يسقطون قبل تخطي الحواجز القليلة الأولى. ومن المنظور الديموغرافي، يُمكن القول إن الجنس البشري كان يعيش آنذاك في ظروف طبيعية تكاد تكون بدائية، والطبيعة البدائية معروفة بإهدار كمٍّ هائل من الحيوات. فمن بين حبات التِّين القليلة جدًّا التي تبقَّى حية أصلًا، لن تنمو من البذور العديدة سوى واحدة فقط لتُصبح شجرةً وتُثمر تينًا. هذا ويموت نحو رُبع قِرَدة البابون التي تولد في البرية قبل أن تبلغ عامها الأول، علمًا بأن ذلك شائع جدًّا بين الرئيسيات.[12] وقد كانت مُعدلات وفيات الرضع بين البشر في المجتمعات الزراعية قبل الحداثة مقاربة لنظيراتها لدى القردة العليا، بل وأعلى في بعض الأحيان. ولم يكن حال أسلافنا، الذين كانوا يعيشون على الصيد وجمع الثمار، أفضل؛ فرُبعهم لم يكن يبلغ عامه الأول، ورُبعهم لم يكن يعيش زمنًا كافيًا للتكاثر في أي مكان تقريبًا حتى القرن التاسع عشر. ولولا ذلك لكان النمو الهائل الأخير في عدد البشر قد حدث في وقتٍ أبكر.

أمَّا اليوم، فالحواجز التي نُواجهها في سباقنا، وخاصةً الأولى، أقل ارتفاعًا بكثير، وبذلك يتخطاها كل مواليد العالم المتقدم باستثناء نسبة ضئيلة جدًّا. وكذلك فالغالبية العظمى من الناس يتخطون حواجز كافية ليتكاثروا. وصحيح أنَّ كل وفاة مبكرة تمثل مأساةً

للطفل المُتوفَّ وعائلته، لكن نُدرة حدوث تلك الوفيات في الكثير من أنحاء العالم حاليًّا إنجاز جدير بالاحتفال.

فضلًا عن أنَّ زمننا الحاضر يشهد حدوث العديد من حالات الولادة بعيدًا عن المدن والإجراءات الديوانية الحكومية وبذلك لا تُوثَّق، كما هو الحال في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وبعض المناطق النائية من آسيا. فمثلًا لم يَحصُل المواطن «جو»، من شيانج راي في شمال تايلاند، على جنسيته وبطاقة هويته حتى أواخر المراهقة؛ لأنَّ والدَيه لم يكونا على دراية بكيفية تسجيل ولادته ولم يكونا مُستعدَّين لذلك. وهذا يسبب صداعًا لدارسي الديموغرافيا، الذين يعتمدون على إحصاءات دقيقة، والأهم من ذلك أنه قد يُسبِّب عناءً لمواليد المناطق النائية الذين يريدون الاندماج في الحياة العصرية؛ إذ قال جو لصحفي بريطاني: «لم أكن أستطيع الذهاب إلى أماكن كنت أريد الذهاب إليها. فالشرطة كانت تمنعني دائمًا من مغادرة قريتي، لأنني لم أكن أملك أي شيء يثبت أنني تايلاندي.»[13] ولذا ففي أغلب الحالات التي لا تشهد تسجيل الولادات والوفيات، تكون مُعدَّلات وفيات الرضَّع قائمة على تقديرات وليس حقائق مؤكدة.

لكن البيانات نفسها أيضًا يمكن أن تكون مختلة لأنَّ الباحثين قد يكتفون بالأرقام المُستمَدَّة من الأماكن التي يسهُل فيها أخذ عينات موثوقة، علمًا بأنَّ معدل وفيات الرضع في تلك الأماكن يكون عند أدنى مستوياته على الأرجح، لأنها تتَّسم بتوافر المرافق اللازمة لمنع وفاة الرضع ولأنَّ سكانها هم الأفضل تعليمًا على الأرجح. وفي حين أنَّ عمليات ضبط البيانات تُعبِّر بدقة عن الواقع الفِعلي يمكن أن تأخذ في حسبانها أن البيئات الحضرية تتيح أفضل مستوًى من الرعاية الصحية وتضم أفضل الأماكن القادرة على الإحصاء الدقيق، فإنها يمكن أن تكون مجرد تقديرات تقريبية في البلدان التي يعيش فيها مُعظم الناس بعيدًا عن مُتناول الأطباء، فضلًا عن دارسي الديموغرافيا.

ومن أوجُهِ القصور الأخرى التي تشوب دقة البيانات أنَّ بعض التغيُّرات الاجتماعية تحدُث بوتيرة سريعة جدًّا لدرجة أن الواقع يكون مختلفًا بحلول الوقت الذي تُحَلَّل فيه البيانات، علمًا بأنَّ معدَّل وفيات الرضع يُعَد واحدًا من أسرع المقاييس السكانية تغيُّرًا. ففي الأوقات العصيبة، يمكن أن تقضي جائحة أو مجاعة على جيل كامل. وعادةً ما يكون أصغر السكان بالأخص، بالإضافة إلى أكبرهم، هُم الأكثر عرضة لموجات الأمراض؛ وفي الآونة الأخيرة، يُمكن أن يؤدي ظهور ابتكار حديث، كأحد برامج التطعيم أو التوعية الأساسية للأمهات، إلى انخفاض معدلات الوفيات بين الصغار بالأخص، ولكن بين السكان ككلٍّ

أيضًا. فعلى سبيل المثال، أسفرت إضافة الكلور إلى إمدادات المياه في الولايات المتحدة عن تقليل الوفيات الناجمة عن التيفويد إلى أقل من النصف في غضون عشر سنوات فقط، ثم جعلتها شبه منعدمة تمامًا في النهاية.[14]

ومع أنه ربما يشوب البيانات بعض الخلل أو عدم اليقين، فإن انخفاض معدَّل وفَيات الرضع يُعَد واحدًا من أكثر الاتجاهات الديموغرافية إيجابية، وأقواها، في العالم المعاصر. ولكن رغم أن الوضع جيد أو يتحسَّن بسرعة في كل مكان تقريبًا، فإنه مُتفاوت بشدة.

متقدمون ومتخلفون

كان العالم النامي هو صاحب أسرع تقدم في خفض معدلات وفيات الرضع في السنوات الخمسين الماضية. صحيح أنَّ معدلات وفيات الأطفال في المجمل تنخفض مع زيادة ثروة البلد وتحسُّن مُستوى التعليم فيه، لكن صحة الأطفال تحظى بالأولوية من حكومات البلدان الأفقر ووكالات المعونة الدولية، كما أنَّ معظم الآباء يرون أن حالة أطفالهم الصحية والنفسية أولوية قصوى. ولذا فإن البلدان الفقيرة نسبيًّا تُضيِّق الفجوة بوتيرة أسرع مما كان مُتوقعًا، كما رأينا بالفعل في بيرو.

تُعَدُّ الولايات المتحدة من بين الدول الغنية المتقدمة التي لديها معدَّل وفيات منخفض نسبيًّا؛ إذ يزيد قليلًا عن ٥,٥ لكلِّ ألف، علمًا بأنه يُواصل الانخفاض.[15] وصحيح أن هذا الرقم أقل بكثير من نظيره في دول نامية مثل بيرو، لكنه يظلُّ مرتفعًا إلى حدٍّ مخيِّب للآمال، خصوصًا وأن الولايات المتحدة ليسَت دولة فاحشة الثراء فحسب، بل لأنها أيضًا صاحبة دور محوَري في التقدم المُحرَز في الأبحاث الطبية العالمية. وهذا الأداء الضعيف نسبيًّا لأغنى دولة في العالم في تحسين ذلك المعدَّل يعكس الرعاية الصحية المحدودة المتاحة للفقراء. ولكن حتى في الولايات المتحدة، انخفضت معدلات وفَيات الرضَّع إلى النصف منذ أوائل الثمانينيات. ولا شك في أنه من الصعب إحراز تقدم عندما يكون المستوى مُنخفضًا بالفعل، لكن دولًا أخرى حقَّقت ذلك. فقبل أربعين عامًا، كانت مستويات وفيات الرضع في أوروبا الغربية والولايات المتحدة شبه مُتطابقة؛ أمَّا اليوم، فصار المعدل في فرنسا وألمانيا وجيرانهما نصف نظيره في الولايات المتحدة. وفي أوروبا الشرقية، حيث كان معدل وفيات الرضَّع أكثر من ضعف نظيره في الولايات المتحدة في أوائل الثمانينيات، صار الآن مماثلًا له.

يمنحنا التعمُّق في بيانات السكان رؤًى مفيدة، لذا يجدر أن نُلقِي نظرةً أعمق على السبب الذي جعل الولايات المتحدة تتخلَّف مؤخرًا عن نظيراتها من الدول المتقدمة في هذا الشأن.

يؤثر العِرق تأثيرًا فارقًا في معدَّل وفَيات الرضع في الولايات المتحدة مثلَما يُؤثر في العديد من الجوانب الأخرى هناك. فمعدَّل وفَيات الرضَّع لدى الأمريكيِّين ذوي الأصول الأفريقية أعلى من ضِعف مُعدِّلها في المجتمع كاملًا، لكن معدَّلها لدى الأمريكيين ذوي الأصول الإسبانية، الذين ما زالوا فقراء نسبيًّا، أقل بقليل من المتوسِّط. أمَّا أصحاب المعدل الأفضل، فهُم الأمريكيون ذوو الأصول الآسيوية، وخصوصًا المهاجرون الجدد منهم أو أطفالهم؛ إذ يتراوح معدَّل وفَيات الرضَّع لديهم بين ثلاثة وأربعة لكل ألف، وهو بذلك ليس بعيدًا عن أفضل المعدلات في العالم.[16] ويُعَد المعدَّل لدى الأمريكيين البيض أفضل قليلًا مِن نظيره لدى الأمريكيين ذوي الأصول الإسبانية في المجمل، لكنه أسوأ بكثير من نظيره لدى الأمريكيين الوافدين من كوبا وأمريكا الوسطى والجنوبية، وأسوأ بكثير جدًّا من نظيره لدى الأمريكيِّين ذوي الأصول الآسيوية.[17]

غير أنَّ قصة معدَّل وفيات الرضع الأمريكيين ذوي الأصول الأفريقية تحمل خبرًا سارًّا. فقد انخفَضَ معدَّل وفيات الرضَّع ذوي البشرة السوداء بنسبة ٢٤ في المائة خلال سنة واحدة في سينسيناتي بفضل تمكين النساء المحليات وتعليمهن. وشمل ذلك زيادة في عدد العاملين في مجال الصحة المجتمعية والجلسات التوعوية للنساء الحوامل قبل الولادة.[18]

تحدُث أغلب وفَيات الرضع بين أطفال الأمهات الأصغر سنًّا والأكبر سنًّا (أي اللاتي لم يَبلُغن العشرين ومَن تجاوزن الأربعين). وعادةً ما يرجع السبب في الحالة الأولى إلى أنَّ هؤلاء الأمهات يَعِشن في حرمانٍ نِسبي؛ فغالبًا ما تكون ظروفهن صعبة ولا يحظين إلا بتعليم ضئيل. أمَّا في الحالة الثانية، فالسبب بيولوجي في المقام الأول؛ لأنَّ النساء كلما تقدَّمن في العمر وكان لديهنَّ أطفال بالفعل، تضاءلت احتمالية الحمل والولادة من جديد. وصحيح أن هذا يعطينا فكرة عن مَكمن أسوأ المشكلات، والمناطق الجديرة بجهود أي إدارة أمريكية، ولكن لا مفرَّ من الاعتراف بأنَّ أداء الولايات المتحدة السيئ في المجمل يتعلق بعدم إتاحة رعاية صحية بأسعار معقولة.

فبتقسيم المسألة جغرافيًّا، نجد أنَّ المعدَّل في الولايات الفقيرة في جنوب شرق أمريكا هو الأسوأ، علمًا بأن هذه هي الولايات التي تضمُّ أعلى نسبة من الأمريكيِّين ذوي الأصول الأفريقية. ولكن يتضح أيضًا أنه في ولاية فرجينيا الغربية، التي تعاني حرمانًا ماديًّا وتعجُّ

بذوي البشرة البيضاء بأغلبية ساحقة وتشتهر بأنها موطن ثقافة الهيلبيلي، والتي تضرَّرت بشدة من مرحلة ما بعد الصناعة، مقاربٌ لنظيره في ألاباما أو جورجيا.[19]

وفي اليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة والنرويج، يبلغ معدَّل وفيات الرضع اثنين فقط من كل ألف. وهو المعدل نفسه الذي حققته إستونيا، التي تُعد واحدة من أكثر المناطق تقدُّمًا فيما كان يُعرف سابقًا بالاتحاد السوفييتي، علمًا بأنها لم تخرج من عباءة الشيوعية إلا مؤخرًا. وفي أماكن كثيرة من العالم المتقدم، يبلغ معدل وفيات الرضَّع ثلاثة من كل ألف؛ ومن المرجح أن تستمر الدول الأنجح على هذا المنوال، وبذلك قد نجد عمَّا قريب أنَّ معدل وفيات الرضع لا يُقاس بنسبته من كل ألف، بل من كل عشرة آلاف أو حتى كل مائة ألف، مثل معدَّل وفيات الأمهات في أثناء الولادة.

أمَّا إذا ألقينا نظرة على الدول التي حقَّقت أعلى نِسَب انخفاض في معدَّل وَفَيات الرضع، فسنجد أنَّها حتى أكثر إبهارًا من بيرو نفسها. ففي جزر المالديف، وبفضل التقدم الاقتصادي السريع المدفوع بازدهار قطاع السياحة، انخفض معدَّل وفيات الرضع بنسبة مُذهلة بلغت ٨٥ في المائة منذ أوائل التسعينيات. والجدير بالذكر هنا أنَّه في الستينيات كان ربع أطفال المالديف تقريبًا يموتون قبل إتمام عامِهم الأول. ومنذ ذلك الحين انخفض المعدَّل إلى سبعة في الألف، أي أقل من واحد في المائة. ولعلَّ مدى تقدير حياة الرضَّع هناك يتجلى في أنَّ حرس السواحل الهنود هُرعوا، في أوائل عام ٢٠١٩، إلى نقل طفل مريض بشدة بمروحيةٍ خاصة إلى مُستشفى في العاصمة ماليه.[20] وهذا الجهد الهائل لإنقاذ حياة واحدة كان مُستحيلًا في الأجيال السابقة، في ظل عدم توافُر الموارد اللازمة لتقدير الحياة حق قدرها. وهكذا فإن معدَّل نجاة الأطفال الرضع في المالديف، التي ما زالت دولة نامية، يكاد يُضاهي نظيره في بعض دول العالم المتقدِّم التي يُعد أداؤها في هذا الشأن مُتخلفًا، كالولايات المتحدة مثلًا، ويكافئ نظيره في أفقر دول الاتحاد الأوروبي مثل رومانيا.

لا مجال للرضا عن الذات

ومع أنَّ معدل وفَيات الرضع في المملكة المتحدة مُنخفِض بحد ذاته؛ إذ يقلُّ عن سُبع المتوسِّط العالمي، فثمة علامات مُقلقة. صحيح أنه تحسَّن على المدى الطويل — إذ صار أقل من نصف ما كان عليه في أواخر الثمانينيات، وخُمس ما كان عليه في منتصف الستينيات — ولكن يبدو أن التحسُّن يقترب من نهايته؛ بل حتى إنه شهِد انتكاسة طفيفة قصيرة الأمد. فقد ارتفع من ٣٫٦ في الألف في عام ٢٠١٤ إلى ٣٫٩ في الألف في عام ٢٠١٧، وبينما

قد يبدو هذا مجرَّد تغير إحصائي عابر، فإنَّ حدوث أي ارتفاع أصلًا يتعارض مع قناعتنا التي أصبحنا نؤمن فيها بأنَّ الانخفاض عملية مستمرة لا رجعة فيها.[21] وكما هو متوقَّع، فالمناطق الأفقر في إنجلترا كانت هي صاحبة المعدَّلات الأسوأ آنذاك.[22] وصحيح أنَّ معدَّل وفَيات الرضع في المملكة المتحدة ما زال نحو ثلثي نظيره في الولايات المتحدة، لكنه يكاد يبلغ ضعف نظيره في الدول الأنجح، كفنلندا مثلًا. وتُبشِّر بعض البيانات الأحدث، كأرقام عام ٢٠٢٠ التي اقترب فيها من ٣٫٥، بعودته إلى الانخفاض مجددًا.[23]

غير أنَّ أسباب هذه الانتكاسة في المملكة المتحدة، أو على الأقل جمود الوضع هناك، ليسَت واضحة تمامًا. صحيح أن ساسة المعارضة سيُلقون باللوم على «التقشُّف» الذي فرضته الحكومة طوال العقد الماضي، لكن الإنفاق المخصَّص للرعاية الصحية أكبر مما كان في أي وقت مضى. وأيضًا فالعوامل التي نربطها بانخفاض وفَيات الرضَّع، كتعليم الإناث مثلًا، ظلَّت تتحسَّن؛ فكل جيل من الأمهات قد تلقى تعليمًا أساسيًّا وجامعيًّا أفضل من الجيل الذي سبقه. ولكن على الجانب الآخر، فإن مجموعة النساء اللواتي في عمر الإنجاب في المملكة المتحدة حاليًّا تبدو مختلفة تمامًا عما كانت عليه قبل عقد أو عقدَين. فنحو ٣٠ في المائة من الأطفال الرضع في المملكة المتحدة حاليًّا يُولدون من أرحام أمهاتٍ مولودات في الخارج، وهذا الرقم أعلى بكثير من ضِعف ما كان عليه في أوائل التسعينيات. صحيح أن العديد من هؤلاء الأمهات يأتين من بلدان تشتهر بأن معدَّلات وفيات الرضع فيها أقل من المملكة المتحدة، مثل بولندا التي ترجعُ إليها أصولُ معظم الأمهات المولودات في الخارج، لكن الكثيرات منهن أيضًا يأتين من باكستان، حيث معدل وفيات الرضع أعلى بكثير. وبرغم الجهود الحثيثة التي تبذلها هيئة الخدمات الصحية الوطنية، فلا عجب في أن الفجوة بين مستوى وفيات الرضَّع في باكستان ونظيره في المملكة المتحدة لم تُغطَّ بالكامل في غضون جيل واحد فقط. وما يزيد الطين بلَّة انتشار الإصابة بالسمنة والسُّكري بين السكان في المُجمل وتأثيرهما في صحة الأم في أثناء الحمل. ومن العوامل الأخرى المحتملة ارتفاع عدد الأمهات الأكبر سنًّا اللاتي يُواجهن صعوبة بيولوجية أكبر في عملية الولادة. ففي العقد المنتهي بعام ٢٠١٨، ارتفع عدد الأطفال المولودين من أرحام نساء تجاوَزْن الخمسة والأربعين في إنجلترا بنسبة ٤٦ في المائة.[24]

وثمة سبب محتمَل لوجود ارتباط بين ازدياد عدد الأمهات المولودات في الخارج وثبات معدَّل وفَيات الرضع أو حتى ارتفاعه. فالأمهات المولودات في بلدان كباكستان مثلًا ربما يجدن صعوبة في معرفة كيفية الاستفادة ممَّا تُقدمه هيئة الخدمات الصحية الوطنية

والوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأخرى، بسبب العوائق الثقافية واللغوية المحتمَلة. وفوق ذلك، فصحَّة الطفل عادة ما تكون مرهونة، إلى حدٍّ ما، بتعليم الأم وصحتها وتاريخها الغذائي. وأغلب النساء اللاتي يأتين إلى المملكة المتحدة من بلدان فقيرة يَكُنَّ أقل تعليمًا بالإضافة إلى أن الظروف التي قد مرَرن بها في طفولتهنَّ ومراهقتهنَّ تكون أسوأ، وهذا سيكون له تأثيرٌ غير مباشر عندما يصلن إلى مرحلة الأمومة. وبصرف النظر عن حجم الجهد المبذول لمواجهة هذه التأثيرات، فإن الآثار الطفيفة المتبقية منها حتى ستَرفع معدل وفيات الرضَّع قليلًا.

وبالرغم من البيانات المحبِطة الواردة من المملكة المتحدة، فقد شهدنا انخفاضات كبيرة في معدل وفيات الرضَّع حتى في بعض البلدان التي كان منخفضًا فيها بالفعل؛ وقد صار إجمالي المعدل العالمي يتراوح بين خُمس ورُبع ما كان عليه في منتصف القرن العشرين. غير أن هذا التحسُّن لا يعني أن نَقنَع بما أنجزناه؛ فما زال لدينا طفلٌ يموت كل خمس ثوانٍ في مكان ما في العالم، وما زالت المعدلات الأسوأ أعلى ٤٠ مرة من المعدلات الأفضل. ويُذكر هنا أنَّ العدد السنوي العالمي لوفيات الأطفال دون سنِّ الخامسة عشرة بلغ أكثر من ستة ملايين في عام ٢٠١٨، علمًا بأنَّ أكثر من خمسة ملايين من هؤلاء الأطفال كانوا تحت سنِّ الخامسة.[25] ومن المتوقَّع أن ينخفِض هذا الرقم مع استمرار تحسين التعليم والظروف المعيشية والتكنولوجيا الطبية. وكما قالت أم أمريكية وهي تحكي كيف نجا أحد أطفالها من الموت بأعجوبة: «التقدُّم البشري أنقذ طفلي، وسينقذ الكثير من الأطفال الآخرين.»[26]

تجدر الإشارة هنا إلى أن أكثر من نصف وفيات الرضَّع في العالم تحدث في أفريقيا.[27] ففي سيراليون مثلًا، ما زال معدل وفيات الرضع يبلغ نحو ثمانين وفاةً من كل ألف طفل. فالإصابة بالملاريا والالتهاب الرئوي والإسهال شائعة هناك، فضلًا عن كونها صاحبة أعلى معدَّل انتشار لوفَيات الأمهات في أثناء الولادة في العالم. ولكن حتى هناك، أُحرِزَ تقدمٌ كبير وانخفض معدل وفيات الرضع إلى نصف ما كان عليه في منتصَف التسعينيات.

ومع أنَّ الوضع في أفريقيا جنوب الصحراء هو الأسوأ على الإطلاق، فالعالم يعجُّ ببلدان أخرى ذات أداء ضعيف أيضًا. فلا سبب طبيعي مُتأصِّل يجعل معدل وفَيات الرضع في باكستان أعلى مرتين من نظيره في الهند؛ خصوصًا وأنَّه كان شبه مُتساوٍ خلال السبعينيات في هاتين الدولتين الغريمتَين في جنوب آسيا. ولكن بينما انخفض المعدل الهندي بمقدار

ثلاثة أرباع قيمته منذ ذلك الحين، انخفض نظيره الباكستاني بمقدار النصف فقط. ولعلَّ ما عرقل انخفاضه في باكستان بعض العوامل كانتشار الإيمان بنظريات المؤامرة الذي قلَّل من نسبة حصول الأطفال على التطعيمات؛ إذ قال أحد الآباء المُمتنعين عن تطعيم أبنائهم لأحد أفراد الطواقم الطبية ذات مرة: «الهندوس يُضيفون دم الخنازير إلى اللقاحات ليُدخِلونا النار.»[28] وفي عام ٢٠١٩، اضطُرَّت السلطات إلى تعليق تطعيم ضد شلل الأطفال بسبب مقتَل فرد من الطواقم الطبية واثنين من حُرَّاس الشرطة رميًا بالرصاص بعد انتشار ذُعر على شبكات التواصل الاجتماعي من أنه يُهدِّد الصحة.[29] ما زال الجهل يحصد أرواحًا.

التفاوت والحلقات الإيجابية ونهاية القطوف الدانية

شهدت العقود الأخيرة نموًّا اقتصاديًّا سريعًا في العالم النامي بينَما ظل متوسِّط الأجور في العالم المتقدم ثابتًا على حاله. وصحيح أنَّ ذلك أدَّى إلى تقارب المستويات الاقتصادية بين الدول؛ لأنَّ الدول الأفقر تُقَلِّص الفجوة شيئًا فشيئًا، لكن التفاوت الاقتصادي داخل الدول نفسها تفاقَم. ففي الدول الأفقر مثلًا، ازداد حجم الطبقة الوسطى واتَّسعت الفجوة بينها وبين الفقراء المحليين، فيما شهدت الاقتصادات الأوروبية والأمريكية الشمالية والآسيوية الأغنى ظهور نُخبة فاحشة الثراء. وقد رُصِدَت الأنماط نفسها في معدَّل وفيات الرضَّع. فالدول صاحبة المعدلات الأسوأ هي التي حقَّقت أسرع تَقَدُّم، ولذلك فالفجوة آخذة في التقلص على المستوى الدولي. فعلى سبيل المثال، كان معدَّل وفَيات الرضَّع في مالاوي في عام ١٩٥٠ أكبر من نظيره في الولايات المتحدة بنحو ١٥٠ حالة في الألف؛ أما اليوم، فصار أكبر منه بنحو ٣٥ حالة فقط في الألف. ولكن على الجانب الآخر، تتَّسع الفوارق «داخل» مالاوي نفسها، حيث وتيرة التقدم متفاوتة. فأفضل النتائج تتحقَّق في المناطق الحضرية، حيث يسهُل إتاحة المرافق والتعليم، بينما تتعرَّض المناطق الريفية للتجاهل مقارنةً بنظيراتها الحضرية. وفوق ذلك فالفساد الذي يتجلَّى في محاباة مناطق معينة وفي استحداث طبقة وسطى يُفاقِم من اتساع الفجوة داخل حدود البلد. ففي مالاوي مثلًا، كان معدَّل وفيات الرضَّع في مناطق حضرية غنية أقل من نصف قيمته في مناطق ريفية فقيرة، وفقًا لمسحٍ أُجرِيَ في عام ٢٠١٤.[30]

كلما قَلَّت المخاطر، تضاءل عدد المهتمِّين بمنعها، وهذا لا ينطبق على الديموغرافيا فقط. فعلى سبيل المثال، انخفضَت وفيات الحرائق في إنجلترا إلى النصف تقريبًا منذ أوائل الثمانينيات. وهذا يعود إلى تضاؤل الحرائق المنزلية الجامحة، وزيادة الأثاث المقاوم

للحرائق وتدابير أخرى. لكنها حينما تحدث، تُسبِّب صدمة أشد؛ فحريق برج جرينفيل، الذي وقع في يونيو ٢٠١٧، وأسفر عن وفاة اثنين وسبعين شخصًا، صدَم الأمة كلها. وكلما كانت الكارثة التي تقع استثنائية، كان تأثيرها في الوعي الوطني أقوى. ولكن كلما كان تأثيرها أقوى، كانت التدابير المضادة أكثر، لذا يستمر مستوى الوفيات في الانخفاض نتيجةً لذلك.[31]

ويبدو التشابه بين ذلك ومعدل وفيات الرضع واضحًا. فذات مرة أخبرني أحد عمال الإغاثة الذي كان يعيش في إحدى أفقر الدول الأفريقية أن وفاة الرضع كانت شائعة جدًّا هناك قبل نحو خمسة عشر عامًا إلى درجة أن مُوظفيه أحيانًا كانوا لا يأخذون إجازة ولو يومًا واحدًا إذا وقعت لديهم وفاة كهذه؛ فقد كانوا يتقبَّلونها على أنها جزء من أقدار الحياة، ولذا لم يكن أحد يبذُل جهدًا كبيرًا لمنعها.[32]

ولكن مع انخفاض معدَّلات وفيات الرضَّع، صارت كل حالةٍ منها تُحدِث صدمةً أقوى وتجعل المجتمع أشد عزمًا على بذل المزيد لمكافحتها، وهذا بدوره يجعل معدَّلات الوفيات أكثر انخفاضًا. فالارتفاع الطفيف الأخير في المملكة المتحدة يؤدِّي إلى إجراء تحقيقاتٍ من المرجَّح أن تُؤثر في السياسات والممارسات المتبعة، وبذلك ستَعكس الاتجاه السلبي وتجعله إيجابيًّا بمرور الوقت.

وعلى الجانب الآخر، ثمَّة مخاوف من أن تكون المكاسب الأسهل في تخفيض وفيات الرضع قد جُنِيَت بالفعل؛ ومن ثَم فبعد قطف القطوف الدانية، سيكون من الأصعب تحقيق مكاسب مستقبلية. والمقصود بمصطلح «المكاسب الأسهل» هنا هو ما يتحقق في منع الوفاة خلال الأحد عشر شهرًا الأخيرة من السنة الأولى في حياة الطفل، حينما يُمكن تقديم مبادرات معيَّنة كبرامج التطعيم مثلًا. أمَّا إحراز نجاح في الشهر الأول، الذي يكون فيه الطفل أكثر عُرضة للموت، فيُعَد أصعب بكثير لأنه يعتمد على التدخل قبل الولادة وفي أثنائها، بالإضافة إلى مسائل أكثر تعقيدًا كتغذية الأم وصحتها. وفي بعض الحالات، أدَّت الوفيات في الشهر الأول، الذي يكون فيه الطفل أكثر عُرضَةً للموت، إلى ارتفاع كبير في معدَّل وفاة الرضَّع لدرجة أن بعض الأهالي ابتكروا طقوسًا ومراسم للتعامل مع ذلك. إذ قال لي أحد عمال الإغاثة ذات مرة: «عندما كنت أعمل في أوغندا، صادفتُ حفلًا أقيم للاحتفال بإتمام أحد الأطفال شهره الأول. وكأنَّ الطفل لم يكن يُعَد إنسانًا بالفعل حتى بلوغ تلك اللحظة، وكانت وفاته قبلها أشبه بالإجهاض أو ولادة جنين ميت.»[33]

الأمهات مهمات

أتى على النساء حينٌ من الدهر كانت فيه الولادة تُشَكِّل خطرًا شديدًا على حياتهن. فإلى جانب وفيات الرضع، كانت وفيات الأمهات هي العائق الرئيسي أمام النمو السكاني في عصر ما قبل الحداثة. فأغلب الفتيات آنذاك، كُنَّ إذا نَجوَن من الموت في عامهنَّ الأول ثم وصلنَ إلى سن الإنجاب، يُتوفَّين في أثناء حملهن الأول أو الثاني أو في أثناء الولادة. ومن ثَم كان دور زوجة الأب حينئذٍ في الحياة اليومية أهم بكثير من دورها اليوم. فالكثيرون من الرجال كانوا يَجدُون أنفسهم وحدهم مع أطفال مُلزَمين بتربيتهم من دون زوجة، ولذا كانوا بحاجة إلى العثور على بديل.

ومن الأخطار المحتملة التي تتعرَّض لها الحوامل أن ارتفاع ضغط الدم يشيع في أثناء الحمل وأنهنَّ غالبًا ما يُصَبن بنزيف وعدوى في أثناء الولادة. وفوق ذلك، تحدُث أغلب وفيات الأمهات خلال عمليات الإجهاض، خصوصًا عندما تُجرَى تلك العمليات بلا رقابة ولا ضابط قانوني. والأرجح أن كل هذه الحالات تكون أكثر شيوعًا حينما تكون الأم الحُبلى مُحاطة بفقر مُدقع، ويكون مستواها التعليمي منخفضًا وتكون المرافق الأساسية بعيدة أو غير متاحة.

ومثل وفاة الرضَّع، ما زالت وفاة الأمهات في أثناء الولادة شائعة في أجزاء من العالم، لكن هذه المناطق تتقلَّص فضلًا عن أنَّ معدَّل حدوث تلك الوفيات انخفض بأكثر من ثلث قيمته في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٧ وحدها.[34] وتجدر الإشارة هنا إلى أن انحسار هذه المأساة البشرية يتشابه مع انخفاض وفَيات الرضَّع في كثير من القواسم المشتركة وأن توفير الرعاية المحترفة يُمكِن أن يُحدِث تأثيرًا فارقًا كالذي أحدَثه في وفيات الرضع.

ولعلَّ قصة أرياسيلي جوناويرا، التي تعمل قابلةً في أحد أحياء الطبقة العاملة في العاصمة السريلانكية كولومبو، تجسد مثالًا توضيحيًّا على ذلك. إذ أوضحَت أرياسيلي لأحد الآباء الجدد كيفية صُنع مضخَّة ثدي بسيطة يدويًّا واستخدامها لتساعده في إرضاع طفله حديث الولادة وتخفيف العناء عن ثديَي أمه الصغيرة. وبوجه عام، تتلقَّى أكثر من ٩٠ في المائة من الأمهات السريلانكيات مثل هذه الزيارات في الأيام التي تلي الولادة، وهي غالبًا ما تُسهِم في إنقاذ حياة الأم والطفل. وعن ذلك قالت الجدة المتنَّة في كلامها لأحد المُراسِلين الصحفيِّين: «لا أحد آخر سيأتي لمساعدتنا. لا أحد سوى القابلات فقط.»[35] ومن ثَم فإن مضخَّة الثدي، وإن كانت تكلفة صُنعها زهيدة، يُمكن أن تُنقذ أرواحًا كل يوم إذا أُتيحَت معها تعليمات مُناسبة بشأن استخدامها بطريقة آمِنة وصحية.

ويأتي نجاح النظام السريلانكي نتاجًا لسجلات محفوظة بعناية تتتبَّع تقدُّم النساء الحوامل عبر مراحل الحمل وتُسلط الضوء على اللاتي يُرَى أنهن في خطر. وفوق ذلك، عادةً ما تُكوِّن القابلات السريلانكيات علاقاتٍ وطيدةً مع النساء الحوامل، الأمر الذي يُتيح لهن التحدث بكل صراحة عن مسائل معيَّنة كالجنس والعنف المنزلي. إذ تقول أرياسيلي: «صرتُ واحدةً من العائلة الآن.» وبذلك أصبحت سريلانكا نموذجًا يُحتذَى به في رعاية الأم والطفل، وصارت تتلقَّى وفودًا من جميع أنحاء منطقة جنوب آسيا وخارجها لدراسة الخدمات التي تُقدمها القابلات هناك.

يُذكر أنَّ سريلانكا كانت مُستعمرة نموذجية نوعًا ما ضمن الإمبراطورية البريطانية حتى نالت استقلالها في عام ١٩٤٨، لكن الكثيرون ينسون ذلك لأنَّ حربها الأهلية الدموية ما زالت عالقة في الذاكرة الحديثة. كان لديها مجلس نيابي منذ أواخر القرن التاسع عشر وصار كل مواطنيها البالغون يحظون بحقِّ التصويت في انتخابات الجمعيات التشريعية منذ أوائل الثلاثينيات، وكانت تحظى بتقدُّم دستوري نسبي واستفادَت أيضًا مِن تصدير الشاي، الذي أُدمِج في الاقتصاد العالمي. وقد بدأ تدريب القابلات فيها منذ زمن طويل، وتحديدًا في الثمانينيات من القرن التاسع عشر. وتجدر الإشارة هنا إلى أن معدَّل وفيات الأمهات في سريلانكا في عام ٢٠٠٠ كان يبلغ ٥٦ بين كل مائة ألف ولادة حية، وصحيح أنه معدَّل استثنائي لافت بين الدول النامية لكنه مع ذلك كان أعلى بكثير من نظيره في العالم المتقدِّم. ولكن بعد ابتكار ممارسات جديدة في رعاية ما بعد الولادة، انخفض معدل وفيات الأمهات في سريلانكا إلى ٣٦ من كل مائة ألف بحلول عام ٢٠١٧.[36] صحيح أنَّ الفجوة بينه وبين معدَّل العالم المتقدم ما زالت واسعة، ووجود حالاتٍ مفجعةٍ من وفيات الأمهات التي كان بالإمكان تجنُّبها وتَرك أيتام مهجورين هو حقيقة واقعة، لكن هذه الحالات تضاءلت في العديد من أجزاء العالم بأكثر من نصف عددها في جيل واحد.[37] ومعدلات وفاة الأمهات أعلى في المناطق الريفية، حيث تجد القابلات صعوبة أكبر في الوصول إلى الأمهات. ومن المُتعارَف عليه في المعتاد أن المرء يُستحسَن أن يكون في بلدة أو مدينة وقت الحاجة إلى الخدمات والمرافق المهمَّة؛ لأن الوصول إليها هناك يكون أسهل.

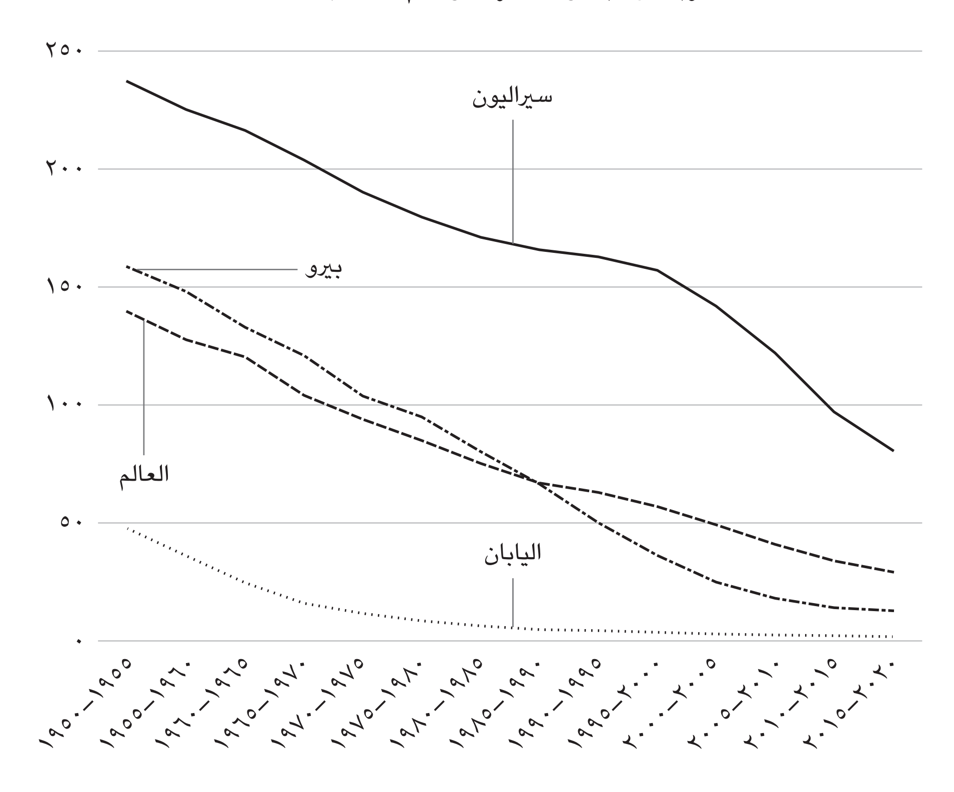
وكما هي الحال في وفيات الرضَّع، يُمكن أن تُحدِث التدخلاتُ البسيطة فرقًا كبيرًا في وفيات الأمهات. إذ تُظهِر بعض الدراسات أن تنظيم جلسات بين مجموعات من النساء لمناقشة الحمل والولادة، ومشاركة المعلومات الصحية الأساسية، يُمكن أن يكون وسيلة فعَّالة لتحسين صحتهنَّ وتقليل معدَّلات وفاتهن.[38]

وفي مكانٍ آخر في جنوب آسيا، كانت أفغانستان أيضًا تُحرز تقدُّمًا في هذا الشأن، على الأقل حتى وقتٍ قريب؛ فمنذ عام ١٩٩٠ تقلص معدَّل وفاة الأمهات إلى أكثر من النصف، لكنه ما زال بعيدًا عن معايير الدول ذات الباع الطويل في تقديم رعاية ممتازة للأم والطفل. لكن البيانات غير مؤكَّدة، كما هي الحال دائمًا في دولة مثل أفغانستان. إذ تشير نتائج حديثة إلى أن التحسُّن أقل ممَّا كان يُظَن سابقًا، وأن القابلات المتاحات، وإن أصبحن أكثر عددًا، يصلن إلى عدد أقل من الأمهات في المناطق الريفية. وفي الواقع، يبدو أن أفغانستان هي الدولة الوحيدة خارج منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، التي يموت فيها أكثر من أمٍّ واحدة من كل مائة أمٍّ أثناء الحمل أو الولادة.[39]

وبالإضافة إلى أن معدلات وفاة الأمهات مهمة في حد ذاتها، يَكمُن جزءٌ من أهميتها أيضًا فيما تُعبِّر عنه. فارتفاع معدَّل وفاة الأمهات عادةً ما يكون مُصاحِبًا لارتفاع معدل وفاة الرضع؛ لأن كليهما نابع من نقص التعليمِ والنظافةِ الشخصية والمرافقِ الطبية والصحةِ العامة. كما أن انخفاض معدلات وفاة الأمهات يوضح أهمية تعليم الإناث وتقديم الدعم النفسي للأمهات، مثله مثل انخفاض معدلات وفاة الرضع. وعادةً ما تشكل الولادة خطرًا على حياة الأم في المجتمعات الريفية التقليدية بالأخص. وإجمالًا، انخفضت وفيات الأمهات في أثناء الولادة في إنجلترا وويلز من معدل يتراوح بين ٤٠ و٦٠ من كل ألف ولادة في القرن التاسع عشر إلى نحو ٤٢ من كل ألف بحلول عام ١٩٣٠. أمَّا اليوم، فقد صار الرقم نحو سبعة من كل مائة ألف.[40]

وصحيح أن الانخفاض العالمي في معدَّل وفاة الأمهات كان إنجازًا باهرًا في عالم ما بعد الحرب، لكن العالم لم يخلُ من بعض الاستثناءات المؤسِفة. وفي هذا الجانب أيضًا نجد أداء الولايات المتحدة متخلفًا، وللسبب نفسه؛ ألا وهو وجود فجوة نسبية في تقديم الرعاية وتفاوت في توفير الخدمات الصحية لأفقر الفئات في المجتمع. إذ يبلغ معدَّل وفيات النساء الأمريكيات في أثناء الولادة أو بعدها بوقتٍ قصير نحو ١٩ من كل مائة ألف ولادة، وبذلك فهو ليس مُرتفعًا عن معدَّلات الدول المتقدمة الأخرى فحسب، لكنه أيضًا أسوأ مما كان عليه في الجيل السابق، وأعلى مرتَين على الأقل مما كان عليه في أواخر الثمانينيات.[41] وتجدر الإشارة إلى أن المعاناة ليست مُقتصرة على الفقراء وحدهم. فبعض النساء الشهيرات أيضًا، مثل سيرينا ويليامز وبيونسيه، تحدثن عن إفلاتهن من الموت بأعجوبة في أثناء الولادة. إذ كتبت ويليامز: «كدتُ أموت بعد ولادة ابنتي أولمبيا. فأولًا انفتح جرحي الناجم عن الولادة القيصرية بسبب السعال الشديد الذي أُصِبتُ به نتيجةً لانسداد أحد أوعيتي الدموية.

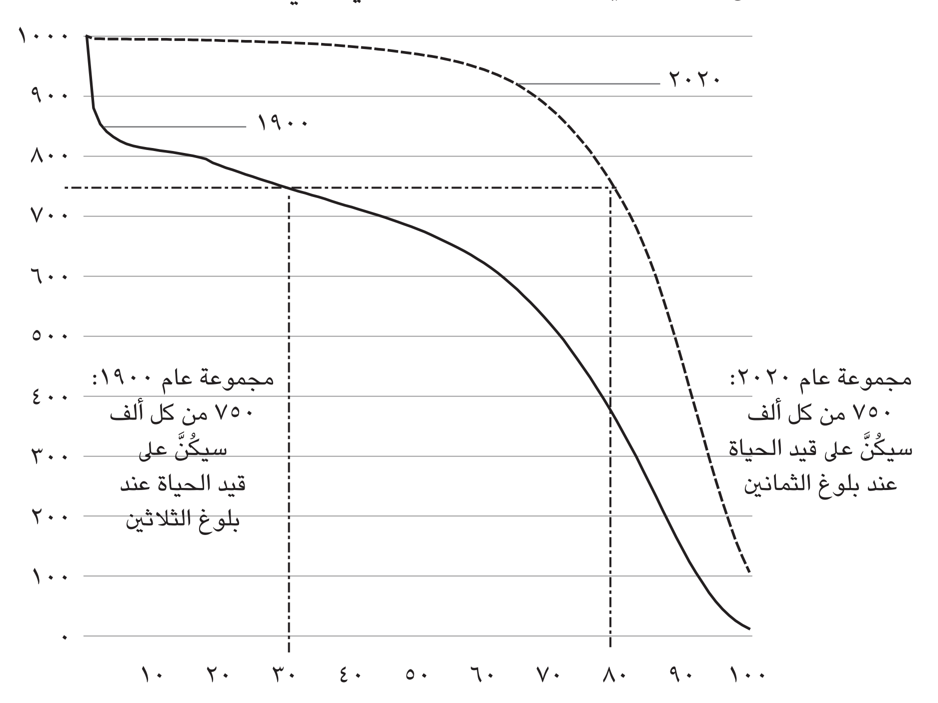
معدل وفاة الرضع لكل ألف في العالم
وبعض البلدان المختارة من عام ١٩٥٠ إلى ٢٠٢٠



المصدر: شعبة السكان بالأمم المتحدة.

شهد معدل وفيات الرضع انخفاضًا سريعًا، ويتضح أنه انخفض بأسرع وتيرة في البلدان التي يبلغ فيها أعلى مُستوياته بالفعل؛ ففي سيراليون، انخفضَت نسبة الرضع الذين يموتون في السنة الأولى من حياتهم من نحو الربع في أوائل الخمسينيات إلى أقل بكثير من العُشر حاليًّا. أما في اليابان، فمن الصعب ملاحظة التقدُّم لأن معدَّل وفيات الرضع هناك كان منخفضًا جدًّا منذ فترة طويلة، لكنه لا يتجاوز حالتين لكل ألف طفل، وبذلك فهو من الأفضل في العالم. وإجمالًا، فإن الوضع العالمي يتحسَّن، علمًا بأن انتشار التعليم بين الآباء والأمهات — وخصوصًا الأمهات — وارتفاع الدخل وزيادة الحصول إلى الرعاية الصحية وخدمات الأمومة كلها عوامل أسهمَت في هذا النجاح.

معدل البقاء على قيد الحياة من بين كل ألف لمجموعة من النساء الأمريكيات تتراوح أعمارهن بين صفر و١٠٠ ومولودات في عامي ١٩٠٠ إلى ٢٠٢٠



المصدر: إدارة الضمان الاجتماعي الأمريكية.

إذا أخذنا معدَّلات بقاء النساء على قيد الحياة حسب العمر في الولايات المتحدة في عام ١٩٠٠ وافترضنا أنها تَنطبق على مجموعة حالية من الإناث حديثات الولادة مع تقدمهنَّ في العمر، فمن المتوقع أن ٨٠٠ فقط من بين كل ١٠٠٠ سيبقَين على قيد الحياة حتى سن العاشرة، وأن نحو الثلثَين منهن سيبقَين على قيد الحياة حتى سن الخمسين. أمَّا إذا استخدمنا معدَّلات الوفيات التي كانت سائدة في عام ٢٠٢٠، فسنجد أنَّ أكثر من ٩٩٪ منهن سيبقين على قيد الحياة حتى سن العاشرة، وأن ٩٧٪ منهن سيبقَين على قيد الحياة حتى بلوغ سن الخمسين. وباستخدام البيانات نفسها، سنجد أن ربع مجموعة عام ١٩٠٠ سيكُنَّ متوفيات بحلول عامهن الثلاثين؛ أمَّا مجموعة ٢٠٢٠، فلن يكون ربعهن مُتوفًّى إلا بحلول عامهنَّ الثمانين. وإذا كررنا العملية نفسها على مجموعات مولودة في أعوام أخرى بين هذين العامين، فستُصبح لدينا سلسلة من المُنحنيات المُزاحة تدريجيًّا نحو الأعلى، لأنَّ نسبة النساء اللاتي سيبقَين على قيد الحياة من كل مجموعة في أي عمر مُعين ستكون أعلى من سابقتها.

فخضعتُ لجراحة أخرى، حيث وجد الأطباء ورمًا دمويًّا كبيرًا من الدم المتجلِّط في بطني. ثم عدت إلى غرفة العمليات لإجراء عملية تمنع انتقال الجلطات إلى رئتيَّ.» وبالطبع تشعر ويليامز بالامتنان للرعاية الطبية التي تلقَّتها، ولكن ليست كل النساء محظوظات بهذا القدر.[42]

لقد كان أداء الولايات المتحدة بطيئًا بطئًا ملحوظًا في تطبيق نظام الإشراف الذي يرعى الأمهات بعد الولادة والذي أحدث فرقًا كبيرًا في بلدانٍ مثل سريلانكا، ونجد هنا أيضًا أن هذا له علاقة بمسألة العِرق. فاحتمال وفاة النساء ذوات البشرة السوداء بسبب مضاعفات الولادة أعلى ثلاث مرات منه لدى ذوات البشرة البيضاء، وأعلى أربع مرات تقريبًا منه لدى النساء ذوات الأصول الإسبانية. ويُذكر هنا أنَّ نائبة الرئيس الحالية كمالا هاريس قد طرحت تلك المسألة على الطاولة السياسية حينما كانت مرشَّحة ديمقراطية للرئاسة، وأصرَّت آنذاك على أنها نِتاج التمييز العنصري في نظام الرعاية الصحية. ولكن إذا كان هذا هو التفسير الأصح، فمن الصعب أن نفهم السبب الذي يجعل معدَّل النساء ذوات الأصول الإسبانية أفضل من نظيره لدى ذوات البشرة البيضاء.[43] وكما هي الحال في وفَيات الرضَّع، تتطلب هذه المسائل المتعلقة بالحياة والموت دراسةً دقيقةً وتحليلًا شاملًا ثم وضع سياسات مدروسة بعناية وتطبيقها بمثابرة ودأب.

يتَّضح هنا، مثلما هي الحال في وفيات الرضع، أن الوقت الذي تكون فيه حياة الأم أكثر عُرضةً للخطر هو الوقت الذي يلي الولادة مُباشرةً. فعدد النساء اللاتي يُتَوفَّين في الولايات المتحدة في أثناء الولادة أو في الأسبوع الأول بعدها أكبر بقليل من عدد اللاتي يُتَوفَّين خلال الواحد والخمسين أسبوعًا التالية، علمًا بأن هذا الوضع ليس مُقتصرًا على الولايات المتحدة فقط.[44]

الفارق الذي يُحدثه معدل وفيات الرضع والأمهات

تشهد المجتمعات تغيُّرات عميقة عند حدوث انخفاض كبير في معدَّل وفياتها من الرضع. ففي البلدان النامية، ينخفض العمر الوسيط للسكان؛ ولنضرب مثلًا هنا بإقليم مايوت الفرنسي الواقع في المحيط الهندي، حيث انخفض العمر الوسيط بمقدار خمسة عشر عامًا في الفترة بين عامي ١٩٥٠ و١٩٨٥ مع انخفاض معدل وفيات الرضع بنسبة نحو ٩٠ في المائة. ولذا اقتضت الحاجة بناء مزيد من المدارس، والاستعانة بمزيد من الأشخاص في المِهَن الموجهة إلى الأطفال كالتدريس مثلًا، وتوجَّب على الاقتصاد أن يستوعب قوةً عاملةً مُتزايدةً

تضم مزيدًا من الشباب. وهذه المتطلبات، مثلها مثل التحديات الكامنة في ضرورة توفير الرعاية لعدد مُتزايد باستمرار من كبار السن، تنشأ من التغيرات الديموغرافية الإيجابية المصاحِبة لمقاومة الموت. أمَّا في بعض البلدان المتقدمة، كاليابان مثلًا، فربما يكون خفض معدل وفيات الرضع من اثنين أو ثلاثة في الألف إلى واحد أو أقل هدفًا جديرًا بالسعي، لكن وفيات الرضع هناك مُنخفضة جدًّا بالفعل منذ فترة طويلة لدرجة أن تحقيق مزيد من الانخفاضات فيها لن يُحدِث أي فارق ديموغرافي ملموس.

وحتى في بلد مثل بيرو، فإن القضاء التام على وفيات الرضع لن يُحدِث تأثيرًا كبيرًا في حجم السكان؛ لأنَّ نسبة الرضع الذين يموتون تبلغ نحو ١ في المائة فقط. فقد كان تخفيض معدَّلات وفيات الرضع في الماضي هو المحرِّك الرئيسي للنمو السكاني على مستوى العالم. أمَّا الآن، فصارت معدلات الوفيات «المنخفِضة» بالفعل هي التي تُغذِّي الانفجارات السكانية حيثما تكون مصحوبة بارتفاع مستمر في معدلات الخصوبة.

ويؤدي انخفاض وفيات الرضع إلى انخفاض معدَّلات الخصوبة بمرور الوقت؛ وذلك لسببين: أحدهما أن الآباء الذين يتوقعون فقدان عدد قليل من نسلهم لا يُنجبون أطفالًا كثيرين، والآخر هو العلاقة بين إنجاب عدد قليل من الأطفال وأنماط الحياة المُترفة. ففي البداية يُؤدي ارتفاع معدَّلات البقاء على قيد الحياة إلى خفض العمر الوسيط في المجتمع، ولكن حالما تُقرِّر الأُسر إنجاب أطفال أقل، فإن الأجيال اللاحقة تكون أقل عددًا من الجيل الأكبر عددًا الذي يبقى على قيد الحياة، كما حدث لجيل طفرة المواليد في الغرب بعد الحرب العالمية الثانية.

وربما يقترح بعض الأنانيين أنَّ مَن يخشون نمو السكان ينبغي أن يتجنَّبوا مساعدة البلدان الأقل تقدمًا في تخفيض معدلات وفيات الرضع، لكن مثل هذه الأفكار لها تاريخ طويل وقبيح. وبالإضافة إلى أن مثل هذا النهج يخلو من التعاطُف مع الآخرين، فليس عمليًّا أن نتخيل أننا نستطيع إبقاء ملايين الناس إلى الأبد في ظروف بائسة من عصور ما قبل الحداثة، حتى لو دفعتنا قسوتنا إلى الرغبة في ذلك. لذا فإذا أراد الذين يرغبون في خفض معدَّل نمو السكان على مستوى العالم نهجًا بديلًا إنسانيًّا وعمليًّا لتحقيق ذلك، فأفضل طريقة هي التعجيل بانتقال تلك الأماكن التي ما زالت في المراحل الأولى من التحوُّل الديموغرافي إلى مراحله اللاحقة بأسرع ما يمكن، حتى تصل إلى مرحلة تتَّسم بالرخاء وتحرير المرأة وحرية الاختيار. ولكي يتحقَّق هذا، فإن المجتمعات التي تتَّسم بأسوأ ظروف مادية وتعليمية سيتوجَّب أن تمر بالمرحلة الديموغرافية التي تنخفض فيها

الوفيات انخفاضًا حادًّا ولكن تظل فيها الخصوبة عالية قبل أن تصل إلى المرحلة التالية التي تَنخفِض فيها معدلات المواليد.

ورغم التخلف النسبي في أداء أمريكا وباكستان، ينبغي ألا نُغفِل مدى التقدُّم الذي أحرزناه في تقليل وفيات الرضع والأمهات. وكل الشواهد تجعلنا موقنين أنَّ تزايُد الدعم المتاح بعد الولادة في البلدان النامية في السنوات القادمة سيجعل مأساةَ فقدان الطفل الرضيع لأمه حدثًا نادرًا. وما لم تقع كارثة عالمية، فإنَّ مثل هذه الانتكاسات التي حدثت في المملكة المتحدة من المُستبعَد أن تُصبح ذات دلالة إحصائية. إذ ربما تكون تجربة المملكة المتحدة مجرد مثال للصعوبة التي تصطدم بها الدول التي تُبلي بلاءً حسنًا بالفعل حينما تحاول الارتقاء بأدائها من حَسَنٍ إلى أحسن.

وإجمالًا، نَعرِف أن معدَّل وفيات الرضع والأمهات في أثناء الولادة سيكون مُنخفضًا في المستقبل لأنَّ هذا هو الوضع القائم بالفعل في معظَم العالم المتقدم. ويرى البعض أن الموت ربما يُمنَع تمامًا، لكن هذه الفكرة ما زالت تصوُّرًا جامحًا من ضروب الخيال العلمي حتى الآن. سنستعرض هذه النظريات التي تبدو غريبة لاحقًا، ولكن في عالم الواقع الخالي من الأوهام، لن تُمنَع وفيات الرضع والأمهات في أثناء الولادة تمامًا خلال العقود القليلة القادمة، لكن معدلات كليهما ستُواصل الانخفاض بشدة في مختلف أنحاء العالم. ومع أنَّ تخفيض المعدل من اثنين لكل ألف إلى اثنين لكل عشرة آلاف أو حتى اثنَين لكل مائة ألف يعدُّ طموحًا جديرًا بالسعي، فإن معدلات وفيات الرضع والأمهات في أثناء الولادة ستكون منخفضة جدًّا أصلًا إلى حد أن إجراء المزيد من التحسينات فيها لن يُحدِث فرقًا في الأرقام تقريبًا.

ما يزال مُعظم العالم في طور الانتقال إلى ذلك الوضع، وعندما تنخفض وفيات الرضع والأمهات، ينمو عدد السكان في البداية بسرعة هائلة. وهذه هي المرحلة التوسعية من التحول الديموغرافي التي بدأت أوروبا تتركها منذ أكثر من قرن والتي يمر بها بقية العالم حاليًّا. لكنها في أفريقيا ما زالت تستمر عقودًا من الزمن، وستُغير «كل شيء».

الفصل الثاني

النمو السكاني

٤ مليارات: عدد سكان أفريقيا بحلول عام ٢١٠٠[1]

لدى مالنجاي آدم عشرة أطفال من زوجته قطومة، التي تزوجها عندما كانت في الخامسة عشرة من عمرها. وفي حوارٍ أجراه معه صحفي من صحيفة «فاينننشال تايمز»، اعترف بأنه كان سيجد لنفسه زوجة ثانية لو لم تتمتَّع زوجته بما يكفي من الخصوبة. يعيش مالنجاي مع أسرته في منطقة قروية نائية متخلفة في جنوب تشاد، وهم مُعرَّضون طوال الوقت للجفاف ومداهمات الإرهابيين الإسلاميِّين، لكن هذا الأب ليس نادمًا على إنجاب أبنائه الكثيرين؛ إذ قال: «مِن مفاخر المرء أن يُنجب ذرية كُثُر. فالأطفال الكثيرون يساعدون أباهم. لم يكن ذلك اختياري. الرب هو مَن وهبني إياهم.» وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ قدرة الناس على تشكيل حياتهم بأنفسهم في بعض الدول مثل تشاد تكون مُقيَّدة بهياكل أسرية تقليدية وقناعات متوارَثة؛ لذا فأغلب الأهالي يُنجبون أطفالًا كثيرين سواءٌ كانوا يُريدونهم بالفعل أم لا.[2]

ولعلَّ قصص مالنجاي وأمثاله تُفسر سبب ازدياد عدد سكان أفريقيا جنوب الصحراء بسرعة. فوفقًا لأفضل تقديرات الأمم المتحدة، سيبلغ عدد سكان القارة نحو أربعة مليارات نسمة بحلول نهاية القرن الحادي والعشرين. ويعدُّ التوسُّع السكاني الكبير في أفريقيا واحدًا من أهم الاتجاهات على الكوكب حاليًّا؛ بل إنه يُمكن أن يُحدِث تغييرًا جذريًّا في سياساتنا العالمية وعلاقاتنا الدولية واقتصادنا وثقافتنا وبيئتنا. وككل التوسُّعات السكانية الكبيرة الأخرى التي حدثت في القرنَين الماضيَين، فإنه مدفوع بمزيج من العاملَين اللذين

ناقشناهما في الفصل الأخير؛ وهما استمرار الخصوبة العالية وانخفاض معدل الوفيات، خصوصًا بين الصغار.

في الماضي، كانت محطة الحياة تشهد تدفقَ فيضٍ لا ينتهي من أناس جدد، لكن قطار الموت كان يحملهم بعيدًا بنفسِ السرعة التي كانوا يصلون بها تقريبًا. أما الآن، فما زال الناس يتوافَدُون إلى محطة الحياة بأعدادٍ ضخمة، لكنَّ رحيلهم منها تضاءل بشدة؛ لذا صارت أرصفة المحطة مكتظة. وقد بدأ هذا الاتجاه في بريطانيا في القرن التاسع عشر. ثم انتشر إلى مختلف أنحاء العالم في القرن العشرين، ويحدُث الآن في أفريقيا، التي تعدُّ الحد الأخير للتحول الديموغرافي.

فلنُقارن هنا بين مالنجاي آدم وهنري الثامن، الذي ذُكر في الفصل السابق أنه لم ينجَح في التناسُل كما ينبغي. سنفاجأ عندئذٍ بأن الأول، الذي يعيش في قاع الهرم الاجتماعي العالمي، نجح نجاحًا كبيرًا في التناسُل وإنشاء أسرة، في حين أن الثاني، الذي كان يعتلي قمة الهرم بالطبع، عجز عن إنجاب الوريث الذي كان يتوق إليه. وصحيح أن التاريخ يعج منذ بدايته بفقراء حالَفَهم الحظ في التناسل، وأثرياء من نخبة الهرم الاجتماعي لم يُحالفهم الحظ في التناسُل، لكنَّ الاختلاف بين العصر الذي عاش فيه مالنجاي آدم، وذاك الذي عاش فيه هنري الثامن، هو العامل الأساسي الذي يُفسر الفارق في الحظ الإنجابي بين كلٍّ منهما. فلو كان مالنجاي آدم يعيش في عصر ما قبل الحداثة، لكان من المُستبعَد أن يبقى أبناؤه العشرة كلهم أحياء حتى البلوغ؛ ولكان حدوث ذلك مجرد حظٍّ سعيد. أمَّا اليوم، فحتى في بلدٍ فقيرٍ مثل تشاد، لا يُعَد بقاء جميع أطفاله على قيد الحياة بعد الرضاعة حدثًا استثنائيًّا، وإن كان يحمل شيئًا من الحظ السعيد. يُذكر أنَّ في عام ١٩٥٠، كان يموت طفلٌ واحدٌ تقريبًا من كل خمسة أطفال في تشاد قبل بلوغ العام الأول. أمَّا اليوم، فصار معدَّل وفيات الرضع هناك أقل من واحد من عشرة، وصحيح أنه أسوأ خمسين مرة من نظيره في اليابان، لكنه يمضي في الاتجاه الصحيح.

هذا وتتَّسم تشاد بكل الخصائص التي تُشجع على ارتفاع معدَّلات الخصوبة. فالنساء الأقل تعليمًا يُنجبن أطفالًا أكثر من النساء الأفضل تعليمًا؛ ونظرًا إلى أن فتاةً واحدةً فقط من كل خمس فتيات تشاديات هي مَن تستطيع القراءة، وأنَّ ١٢ في المائة فقط منهن يَلتحِقن بالمدرسة الثانوية، فلا عجب في أن معدلات الخصوبة ما زالت عالية.[3] وهكذا فإن البلد يمرُّ بأولى بوادر التحول الديموغرافي؛ إذ تحسَّنت الأوضاع بما يكفي لخفض مُعدلات الوفيات، لكن معدلات الخصوبة لم تتغيَّر حتى الآن. وكما هو متوقع، فإنَّ معظم سكان

تشاد صغار جدًّا في السن؛ فالعمر الوسيط هناك يبلغ ستة عشر عامًا فقط، وهو بذلك أصغر بنصف عقدٍ مما كان عليه الوضع في مُنتصَف القرن العشرين، وهذا ببساطة لأن معدَّل بقاء صغارها على قيد الحياة قد ازداد.

غير أنَّ ظروف المعيشة ما زالت صعبة على معظم سكان تشاد، ومن السذاجة أن نتوهَّم عدم وجود عوامل يمكن أن تقلِّل من عددهم. فكثيرون منهم يعيشون على حافة الخطر في ظل عدم توفُّر كمية كافية من الغذاء لينعموا بنموٍّ صحي. وتُشير تقديرات إلى أن نحو ثلاثة ملايين شخص يواجهون انعدام الأمن الغذائي بسبب تكثيف زراعة المحاصيل وإزالة الأشجار والرعي الجائر في حوض بحيرة تشاد.[4] وكان البعض يظنُّ في وقتٍ ما أن الاحتباس الحراري يسبب تقلُّص بحيرة تشاد، مع أن البحيرة توسَّعت بوتيرة سريعة في العقود الأخيرة، وأصبح التغيُّر المناخي يُتَّهم الآن بأنه هو السبب في الأمطار الزائدة في ذلك الجزء من أفريقيا.[5] وسواءٌ ما إذا كانت كمية المياه المتوفرة أكثر أو أقل من اللازم، يستمر عدد سكان المنطقة في التزايد بمعدل أُسِّي.

وتُعَد النيجر، جارة تشاد، دولة شاسعة أخرى بها عدد قليل من السكان لكنهم يتزايدون بسرعة. إذ تغطي النيجر مساحة أكبر خمس مرات من مساحة المملكة المتحدة، لكنَّ عدد سكانها لا يزيد كثيرًا على ثُلث سكان المملكة المتحدة.[6] يعالج المستشفى الوطني في النيجر العديد من الأطفال المصابين بسوء التغذية الحاد. إذ تقول أمينة شيبو بأسف: «لديَّ ستة أطفال واثنان منهم مُصابان بسوء تغذية حاد. والسبب أنني لا أدرُّ حليبًا كافيًا لأنني لا أتناول طعامًا كافيًا.»[7] غير أن هذا الوضع المؤسِف الذي تعيشه تلك الأم الشابة ينبغي ألَّا يحجب عنَّا أن الأشخاص الذين يُدخَلون المستشفى هم الأكثر حظًّا. فكثيرون غيرهم يُعانون بعيدًا عن الأنظار، وعن موارد المدينة الكبيرة. ولكنه أيضًا ينبغي ألَّا يحجب عنَّا أن مثل هذه الحالات المشابهة لحالة أمينة شيبو بدأت تُصبح نادرة في أفريقيا بعدما كانت سائدة. وإلَّا لَمَا تضاعَف عدد سكان النيجر في العقدَين الأوَّلين من القرن الحالي، ولَمَا تقلَّص معدَّل وفيات الرُّضع إلى النصف. فطيلة مُعظم تاريخ البشرية، كانت ندرة الموارد تكبح النمو السكاني الذي كان سيشهد انفجارًا لولا ذلك السبب. وهذه باختصارٍ كانت حجة توماس مالتوس مؤسس الديموغرافيا الحديثة. والآن بعدما لم يعُد توفُّر الموارد مشكلة مُلِحة للكثيرين، يمكن للنمو السكاني أن يمضي في طريقه.

وربما يكون عدد السكان على شفا مواجهة كارثة عالمية وتناقص حاد، ما يثبت صحة كلام مالتوس أخيرًا بعد مرور مائتَي عام عليه. ومن المؤكد أننا بعد جائحة

كوفيد-١٩ أصبحنا أدرى بالضرر الهائل الذي يمكنه أن تُحدِثه الأوبئة. ولكن في الوقت الحالي، يستمر عدد سكان تشاد والدول المجاورة لها في الازدياد. وكما هزَّت الصين أسس الاقتصاد العالمي في العقود الأخيرة، فإن أفريقيا ستُحدِث — على الأرجح — تغييرًا جذريًّا في التركيبة الديموغرافية العالمية. لقد حدث التحوُّل الاقتصادي الكبير في الشرق، وسيحدث التحوُّل الديموغرافي الكبير في الجنوب.

أفريقيا: انفجار سكاني

تُعَد تشاد واحدة من أكبر الدول الأفريقية من حيث المساحة، فهي أكبر من مساحة المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا مجتمعةً، لكنها أيضًا واحدة من أفقر دول العالم. ويتضاعَف عدد سكانها كلَّ عقدين تقريبًا؛ فبعدما كان ثمانية ملايين قبل مطلع القرن الحادي والعشرين أصبح ستة عشر مليونًا في عقدَيه الأوَّلَين؛ وذلك بسبب زيادة المواليد على الوفيات وليس بسبب الهجرة. هذا وتتألَّف منطقة أفريقيا جنوب الصحراء من نحو خمسين دولة تحمل — فيما بينها — تفاوتات كبيرة في جغرافيتها ومناخها وعرقيتها وتاريخها ودينها ومواردها. فزامبيا مثلًا بعيدة جدًّا عن جنوب السودان، بقدرِ بُعد رواندا عن غينيا. والعاصمة التشادية إنجامينا أقرب إلى باريس منها إلى كيب تاون. وتبلُغ المسافة من العاصمة السنغالية داكار إلى العاصمة الصومالية مقديشو أكثر من ضعف المسافة من داكار إلى مدريد. ولكن يُمكن إطلاق بعض التعميمات بشأن الديموغرافيا الأفريقية، مثلما يمكن إطلاقها فيما يخص أوروبا أو أمريكا اللاتينية.

كانت أفريقيا، على مدار قرون عديدة، أحد مصادر العبيد، أولًا لتجار الرقيق المسلمين، ثم للأوروبيِّين الذين كانوا يُصدِّرون البشر إلى الأمريكتين. ويُعتقَد أن التجار العرب قد أخذوا منها ما يصل إلى أربعة عشر مليون شخص، وأن الأوروبيين أخذوا نحو اثنَي عشر مليونًا.[8] وبسبب استمرار هذه الإغارات الجشعة للاستيلاء على العبيد طيلة عدة قرون مع الحالة الديموغرافية في أفريقيا قبل الحداثة، كانت القارة — حتى وقتٍ قريب — تضم عددًا قليلًا جدًّا من السكان بالنسبة إلى حجمها. فأفريقيا أكبر عدة مرات من أوروبا، لكنها في عام ١٩٥٠ كانت تضم أقلَّ من مائتَي مليون نسمة، أي أقل من نصف سكان أوروبا آنَذاك. وعلى مدار عدة عقود، ظلَّ معدَّل الخصوبة المُرتفع ومعدل الوفيات المرتفع يُلاشي أحدهما تأثير الآخر، ما أدى إلى ثبات عدد السكان. أمَّا الآن، ومع زيادة معدلات البقاء على قيد الحياة، بدأت أفريقيا تظهر بقوة على الساحة الديموغرافية العالمية.

ولعلَّ درجة الانقلاب الذي شهدته الأوضاع الديموغرافية تتَّضح في مذكرات الكابتن جيمس فريدريك إلتون، وهو بريطاني كان يرتحل في المنطقة الساحلية من شرق أفريقيا إبان سبعينيات القرن التاسع عشر. ففي ذلك الوقت، كانت بريطانيا تستخدم فائض سكانها للاستيطان في مُستعمراتها، وكان إلتون مُكلفًا بتقييم إمكانية استيطان تلك المنطقة. وقد دوَّن في مذكراته أنه يأمل ألَّا يختفي السكان الأفارقة الأصليون تمامًا، رغم قِلَّتهم الواضحة، «مع توغل الرجل الأبيض في أراضيهم»، واصفًا ذلك بأنه حادثة «لطَّخت — مع الأسف — صفحات كثيرة من تاريخ استعمارنا.». ففي القرن التاسع عشر، كان الأوروبيون يتوسَّعون في كل مكان مع انحسار السكان غير الأوروبيين،[9] ويُذكر هنا أن تأسُّف إلتون على اختفاء الأجناس غير الأوروبية أمام أسيادهم القاهرين كان موقفًا شاذًّا. فتوغُّل «الرجل الأبيض» في تلك الأراضي، وحلوله محل «السكان الأصليين» بدا شيئًا حتميًّا لا مفرَّ منه، لكن البعض كان لا يزال يراه حدثًا مؤسفًا.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ مثل هذه المواقف تجاه الشعوب الأصلية لم تكن مُقتصرة على سكان أفريقيا. ففي القرن التاسع عشر، وصَفت صحيفة أسترالية موقفًا شائعًا جدًّا آنذاك حينما أعلنت أنَّ «الهمج حين يصطدمون بالحضارة، لا بد أن يُهزَموا؛ لأن هذا قَدَر عِرْقِهم. وبقدر ما نأسف لحتمية مثل هذا الوضع، فإنه ضروري في تلك الحالة، حتى لا تتوقف مسيرة الحضارة بسبب عداء السكان الأصليين.»[10] وكذلك توقع تشارلز داروين، في كتابه «نشأة الإنسان» الذي نُشِرَت أول طبعة منه في عام ١٨٧١، أنَّه «يومًا ما في المستقبل ... يكاد يكون من المؤكد أنَّ الأجناس البشرية المتحضِّرة ستُبيد الأجناس الهمجية، وتحل محلها في جميع أنحاء العالم.»[11] وفي مُنتصف القرن التاسع عشر، عندما استولت الولايات المتحدة على المنطقة التي كانت تُمثِّل النصف الشمالي من المكسيك آنَذاك، والتي أصبحت الغرب الأمريكي الآن، توقَّع أحد أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي أن المكسيكيِّين سوف «يَهلَكون جرَّاء تأثيرات الحضارة، إذا لم يتراجعوا ويفسحوا الطريق لها ... قَدَرهم يُحتم عليهم ... أن يحلَّ محلهم عرقٌ أقوى.»[12] غير أنَّ المواقف العنصرية التي يمكن تصويرها الآن على أنها «داروينية» كانت — أصلًا — شائعة قبل أن يخط داروين بالقلم بعدة عقود. ربما كان، وما زال، يُساء استغلال الداروينية لإيهام الناس بأن العنصرية لها أساس علمي، لكنها ليست هي التي أوجدتها.

لكنَّ ما بدا في عصر داروين وإلتون سمةً دائمةً للحاضر والمستقبل، اتضح أنه ليس كذلك. فوفقًا لدراساتٍ حديثة أجرتها الأمم المتحدة، سيكون عدد سكان أفريقيا بحلول

عام ٢١٠٠ أكبر ٢٠ مرة ممَّا كان عليه في عام ١٩٥٠. إذ سيبلغ عددهم أربعة مليارات، وبذلك سيكون أكبر من عدد سكان أوروبا بنسبة ستة إلى واحد. وفي عام ١٩٥٠، كان شخص واحد فقط من كل أربعة عشر من سكان العالم يعيش في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ أمَّا بحلول عام ٢١٠٠، فستكون النسبة واحدًا من كل ثلاثة. وعلى الصعيد العالمي، سيكون هذا أسرع تحوُّل في النِّسَب التي تُمثلها المجموعات العرقية المختلفة من إجمالي سكان العالم منذ أن أدى الاستيلاء على الأمريكتين في القرن السادس عشر إلى انهيار عدد سكانهما الأصليين.

وسيَشهد بقية القرن الحادي والعشرين ارتفاعًا مطردًا في متوسط العمر المتوقع في أفريقيا، وانخفاضًا مقابلًا في معدلات الوفيات، خصوصًا بين الأطفال والأمهات الجديدات. ومن المتوقَّع أيضًا أن تحدث هجرة بأعدادٍ كبيرة، سواء داخل أفريقيا أو إلى أوروبا، لكن هذا سيكون مرهونًا — في الأساس — بوتيرة التنمية الاقتصادية والسياسية في أفريقيا والموقف من الهجرة في أوروبا. لا شكَّ في أن التقدم في أفريقيا، وقدرتها على استيعاب نمو سكانها، سيكونان حتمًا متفاوتَين بين مناطقها، ولكن أيًّا كان ما ستئول إليه الأوضاع، فمن المرجح أن تكون القارة موطن البشر في المستقبل. وبذلك فإذا كانت فرضية «خروج الإنسان من أفريقيا» صحيحة، وأنَّ البشرية قد بدأت في أفريقيا أصلًا، فإننا نعود إلى جذورنا.

خارج أفريقيا

«من غير المقبول أن تعجَّ بعض أجزاء ميلانو في بعض الأحيان بهذا الكم الكبير من غير الإيطاليين إلى درجة أن يشعر المرء بأنه في مدينة أفريقية وليس إيطالية أو أوروبية ... البعض يريد مجتمعًا مُتعدِّد الألوان والأعراق. لكننا لا نشاركهم هذا الرأي.» لم تكن هذه آراء مواطن عشوائي في الشارع، ولا شخص مُتعاطف مع اليمين المتطرف في شمال إيطاليا، بل كانت آراء رئيس الوزراء الإيطالي سيلفيو بيرلسكوني في عام ٢٠٠٩.[13]

سنتطرَّق لاحقًا إلى التأثير الذي تحدثه الهجرة بأعدادٍ كبيرة في العالم المتقدم، لكن لننظر أولًا إلى الانفجار السكاني الذي يحدث في بعض مناطق العالم النامي ويُغذي تلك الهجرة. في آسيا وأمريكا اللاتينية، يتباطأ النمو السكاني؛ إذ يرتفع العمر الوسيط في مُعظم بلدانهما، وتتضاءل إمكانية حدوث هجرة جماعية منها. ولهذا لم يعُد صافي حركة الهجرة بين المكسيك والولايات المتحدة يصب في الولايات المتحدة، بل انعكس في السنوات

الأخيرة. غير أن أفريقيا ستشهد طفرة كبيرة في نمو سكانها في المستقبل. وصحيح أن الكثير من سكانها سيهاجرون «داخليًّا»، من الريف إلى المدن، ومن الدول الأقل نجاحًا إلى الدول الأنجح، لكنَّ كثيرين منهم أيضًا سيتَّجهون نحو أوروبا، التي تُعَد أسهل جزء يُمكن الوصول إليه في العالم المتقدم. وكذلك فهي القارة التي يعرفها الأفارقة أكثر من غيرها بسبب تاريخهم الاستعماري ودرايتهم باللغات، خصوصًا الإنجليزية والفرنسية. فالخرِّيجون الجدد في السنغال، الذين يواجه معظمهم إحباطًا بسبب نقص الوظائف في بلدهم، يعرفون باريس أكثر مما يعرفون بكين؛ ونظراؤهم في لاجوس يعرفون عن لندن أكثر مما يعرفون عن طوكيو.

ويُذكَر هنا أنَّ العديد من الأفارقة الذين يتمكَّنون من عبور البحر الأبيض المتوسط ينتهي بهم المطاف في خيامٍ في شوارع إيطاليا أو أماكن أخرى في أوروبا. لكن على الجانب الآخر، يفشل عددٌ أكبر بكثيرٍ في عبور البحر الأبيض المتوسط، أو لا يتمكَّن من الوصول إلى هذا الحد أصلًا. ففاطمة التي تبلغ من العمر ثمانية وعشرين عامًا، من فريتاون في سيراليون، وقعت في أيدي مجموعة من تجار العبيد الذين عذَّبوها في أثناء محاولتها عبور الصحراء الكبرى. ثم تمكَّنت في النهاية من الهرب، ولكن قُبِض عليها مرة أخرى وسُجنت في الجزائر. فهربت مرةً ثانيةً، ولمَّا يئست من الوصول إلى أوروبا، توسَّلت إلى مُنظمة غير حكومية أن تساعدها في العودة إلى وطنها. وبعد سنتين من بداية رحلتها، وجدت نفسها قد عادت إلى المكان الذي بدأت منه، وكانت مُرتاحة لذلك. لكن أسرتها تبرَّأت منها لأنها فشلت في الوصول إلى الأرض الموعودة التي كانت سترسل إليهم منها الحوالات المالية. قالت بحسرة: «كنتُ سعيدة جدًّا بالعودة، ولكن يا ليتني لم أعُد.» إذ قال لها أخوها: «كان عليكِ ألَّا تعُودي إلى الديار أصلًا. كان عليكِ أن تموتي حيث ذهبتِ، لأنك لم تُحضري معكِ أي شيء في عودتكِ.»[14]

وهكذا، فإنَّ عائلات الذين لا ينجون من الرحلة أو يُعادون إلى ديارهم دائمًا ما تشعر بخيبة أمل لأنها بذلك لن تتلقَّى الحوالات المالية التي كانت في أمسِّ الحاجة إليها. وفي كثير من الحالات، ستكون بذلك قد خسرت المال الذي أنفقته على مساعدة أحد أفراد العائلة للوصول إلى العالم الذي يبدو لها سحريًّا ومليئًا بالترف والفرص، لعله يُرسل إليها نقودًا من هناك، ويرعى أفرادًا آخرين من العائلة. ذات مرة أخبرتني صديقة نيجيرية تعيش في لندن منذ فترة طويلة بأنها كلما تحدثت إلى عائلتها في الوطن، يحاولون أن يفرضوا عليها التكفُّل بأحد أبناء عمها أو أقربائها البعيدين الآخرين الذين يتوقون إلى بدء حياة جديدة في بريطانيا.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ الضغط القوي الذي يُؤدي إلى هذه الهجرة من أفريقيا له شِقٌّ اقتصادي وآخر ديموغرافي. فالقارة تشهد نموًّا سكانيًّا سريعًا، ومع ازدياد ثرائها، ازداد عدد القادِرين على جمع ما يكفي من المال ليُحاولوا إرسال أحد أفراد عائلتهم إلى أوروبا. وعادةً ما يكون سكان المناطق الحضرية أكثر اتصالًا بالعالم الخارجي وأقدر على تصوُّر الحياة في قارة أخرى، ولكن حتى في المناطق الريفية النائية، يتزايد عدد أولئك القادرين على التطلُّع إلى حياة مختلفة. فبفضل الاتصال بالإنترنت عبر الهواتف المحمولة، ومع استخدام شبكات التواصل الاجتماعي مثل «فيسبوك» وبرامج الاتصال مثل «زوم» و«سكايب»، يرى ملايين الأفارقة مُستوًى مختلفًا تمامًا من الترف، ويبدو لهم بلوغه ممكنًا.[15] فالرؤية تُؤدي إلى الطموح، الذي يؤدي بدوره إلى السعي.

وبالإضافة إلى الضغط الديموغرافي والإغراء الاقتصادي والطموح المُحفَّز بالوسائل التكنولوجية، فإنَّ العامل الآخر الذي يدفع الناس إلى الهجرة من أفريقيا هو الهجرة نفسها. فإذا كان لدى الشخص أقرباء نجحوا في الهجرة بالفعل، عادةً ما يحثهم أو يتملَّقهم ليساعدوه في الانضمام إليهم في موطنهم الجديد. وحالما يبلغُ أفراد الجالية المهاجرة عددًا مُعينًا في البلد المُستقبِل، يُمكن أن يُسهِّلوا الطريق أمام آخرين للحاق بهم. وذلك بإيجاد سُبُلٍ لإدخالهم إلى البلاد، سواء شرعية أو غير شرعية، ومساعدتهم للاتصال بأشخاصٍ ينفعونهم، وإتاحة مأوى لهم ومنحهم معلومات عند الوصول، وهذه كلها ضروريات لازمة لاستقرار المهاجرين الجدد.[16] فالعمَّة مثلًا قد تمنح ابن أخيها بعض الأموال اللازمة للسفر. وابن العم قد يَستضيف ابن عمِّه ليبيت عنده في أيامه الأولى. والصديق القديم قد يُساعد صديقه المهاجر الجديد في الحصول على وظيفة. وحينما يجد المهاجر الجديد مجموعةً مألوفةً من المتاجر والمطاعم والصحف والسِّلَع والخدمات الأخرى، يشعر بالارتياح والدفء في تلك القوقعة الاجتماعية والثقافية التي تُذكِّره ببلده القديم، ما يُسهِّل الانتقال ويشجِّع مزيدًا من الهجرة. وما ينطبق على الأفارقة الذين يُهاجرون إلى أوروبا اليوم انطبق على اليهود أو الصقليِّين الذين هاجروا إلى نيويورك في أوائل القرن العشرين.

يعتمد مِقدَار الهجرة الأفريقية إلى أوروبا على سياسات الهجرة الأوروبية أيضًا. ففي الفترة بين أغسطس ٢٠١٧ و٢٠١٨، وصَل إلى إيطاليا ما مجموعه ١٨٣ ألف مهاجر.[17] وصحيح أنَّ العديد من الأفارقة الذين يصلُون إلى إيطاليا يرغبون في المضي قُدُمًا إلى بلدانٍ أخرى، ولكن بقِيَ منهم مليون أو أكثر هناك. ويُذكر في هذا الشأن أنَّ الأحزاب

الشعبوية الإيطالية كانت في صعودٍ طيلة عقود، لكن هذا الانفجار في أعداد المهاجرين كان بمنزلة الدفعة التي احتاجت إليها تلك الأحزاب للوصول إلى السلطة في ٢٠١٨. وهكذا فمع أن البعض ينزعج من الاعتراف بأن النمو السكاني في أفريقيا يغيِّر الخريطة العِرقية والسياسية في أوروبا، فإنَّ هذا واقع فعليٌّ.

داخل أفريقيا

أمَّا الآن، فإن حجم حركة الهجرة داخل حدود أفريقيا أكبر بكثير من الهجرة إلى خارجها. وتلك الهجرة داخل حدود القارة ليست بظاهرة جديدة. ففي واقع الأمر، يُعَد أغلب الحدود الوطنية في القارة حديثًا، ولا يتماشى مع أي سِمات بشرية أو جغرافية وإنما مع قراراتٍ تعسفية اتخذها الأوروبيون قبل قرن ونصف. ولمَّا صارت وسائل النقل أرخص ومُتاحة بسهولة أكبر، أصبح عدد الأشخاص الذين يتنقَّلون بين الدول الأفريقية أكبر من أي وقتٍ مضى، في ظل وجود مدن كبرى تجذب الناس من داخل الحدود الوطنية وخارجها. ففي عام ١٩٨٣، رحَّلت السلطات النيجيرية مليونَي مهاجرٍ غير مُسجَّل من الوافدين إليها من غرب أفريقيا في أعقاب ضغوط اقتصادية ناجمة عن انخفاض أسعار النفط.[18] ولكن في عام ٢٠١٨، أشارت أفضل التقديرات إلى وجود نصف مليون غاني في نيجيريا.[19] فيما تضمُّ جنوب أفريقيا قُرابة ثلاثة ملايين مهاجر. ويُذكَر هنا أنَّ أكبر الجاليات الأجنبية في جنوب أفريقيا تضمُّ مهاجرين وفدوا إليها من أماكن أخرى في أفريقيا.[20]

وصحيح أن وصول حركة الهجرة إلى هذا الحجم لم يكن ممكنًا لولا الانفجار السكاني الكبير الذي تشهده أفريقيا، لكنَّ الأسباب المباشرة للهجرة تتفاوت من منطقة إلى أخرى. ففي غرب أفريقيا وجنوبها، عادة ما تكون الهجرة مدفوعة بالبحث عن فرصٍ اقتصادية، لكن الوضع أكثر تعقيدًا من ذلك. فربما يوجد أكثر من مليون مهاجر من بوركينا فاسو في كوت ديفوار لأنها أغنى، لكنَّ بوركينا فاسو أيضًا فيها نحو نصف مليون إيفواري.

وفي شرق أفريقيا، غالبًا ما تكون الهجرة ناجمة عن الحرب؛ فحتى عام ٢٠١٧، فرَّ قرابة ٩٠٠ ألف شخص من جنوب السودان المنكوب إلى أوغندا، ونحو ٣٠٠ ألف إلى السودان.[21] وأدَّت الحرب الأهلية الطويلة وعدم الاستقرار في الصومال إلى تدفُّق عددٍ كبيرٍ من السكان إلى دول مجاورة.

وفي الوقت الحالي، يعيش أغلب المهاجرين الأفارقة في دولٍ داخل القارة وليس خارجها. وحتى أولئك الذين يفكرون في الهجرة، من المرجح أن يُفضِّلوا دولة في نفس منطقتهم في أفريقيا على الذهاب إلى أوروبا أو أمريكا.[22] ومن المؤكد أن هذا يرتبط ارتباطًا كبيرًا بالسهولة النسبية للتنقل فيما بين مناطقها، كالسفر من أوغندا إلى كينيا مثلًا؛ فهو أبسط وآمَن وأرخص من عبور البحر الأبيض المتوسِّط أو الحصول على التأشيرات والأموال اللازمة لرحلة جوية طويلة.

خصوبة أفريقيا في المستقبل: المجهول الأبرز

في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، بدا للبعض أننا مع نهاية الحرب الباردة قد وصلنا إلى «نهاية التاريخ»؛ إذ كان واضحًا أنَّ النموذج الديمقراطي الليبرالي ذا النظام الاقتصادي المختلَط هو أفضل نموذج ناجح، وأنَّ العالم كله سينتهج هذا النهج نفسه في نهاية المطاف. وكان أشهر مؤيد لهذا الرأي هو خبير العلوم السياسية فرانسيس فوكوياما، الذي تحدَّث عن «الوصول إلى الدنمارك»،[23] قاصدًا بذلك أن البشر كلهم سيسعون في النهاية إلى استنساخ ما حقَّقه الدنماركيون من رخاء وليبرالية واستقرار سياسي ومُراعاة لحقوق الإنسان. غير أنَّ صحة الشِّق السياسي من هذا الكلام محل جدل؛ إذ يشكك البعض في أنَّ العالم كله يتجه نحو النموذج الدنماركي الليبرالي المعتدل الذي يتَّسم بانخفاض مستويات الجريمة وكفاءة الاقتصاد وحالة الرفاهية السخية ومؤسسات ديمقراطية مستقرة. ولكن من ناحية الشِّق الديموغرافي، فثمة حجة أقوى تؤكد صحة هذا الكلام. فإذا نظرنا إلى الوضع السكاني، نجد أنَّ العالم يتَّجه بالفعل نحو النموذج الدنماركي الذي يتَّسم بانخفاض معدلات وفيات الرضع وزيادة متوسط العمر المتوقَّع وارتفاع العمر الوسيط وتحديد النسل. بل إن بعض البلدان تجاوزت الدنمارك في هذه المقاييس؛ فمتوسط العمر المتوقَّع لدى اليابانيين أطول بثلاث سنوات من نظيره لدى الدنماركيين، ومتوسط عدد الأطفال الذين يُنجبهم اليونانيون أقل بنصفٍ من متوسطِ ما ينجبه الدنماركيون.

غير أنَّ الاستثناء الوحيد الذي يشذُّ عن هذه القاعدة هو معدل الخصوبة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء. صحيح أننا يمكن أن نفترض أنه سيتجه نحو الحالة الدنماركية في نهاية المطاف، لكنَّ وتيرة تحوُّل معدل الخصوبة الأفريقي إلى المستويات المنخفضة الشائعة في كل الأماكن الأخرى ومقدار هذا الانخفاض ما زالا هما المجهول الديموغرافي

الأبرز. ويُذكَر هنا أنَّ جوانب عديدة من مستقبل سكان العالم مرهونة بذلك، من بينها ما إذا كان عددهم سيبلغ أكثر من خمسة عشر مليارًا أم أكثر بقليلٍ من سبعة مليارات. أشارت دراسة نُشرت عام ٢٠١٤ في مجلة «ذا لانسيت» إلى أنَّ إجمالي عدد سكان العالم سيصل إلى ذروته التي تبلغ أقل بقليل من عشرة مليارات في عام ٢٠٦٤ ثم ينخفض إلى أن يُصبح أقل من تسعة مليارات بحلول عام ٢١٠٠،[24] بينما تُقدِّر الأمم المتحدة أن عدد سكان العالم سيبلغ نحو أحد عشر مليار نسمة بحلول نهاية القرن الحالي، وسيكون مستمرًّا في التزايد حينئذٍ لكن بوتيرة بطيئة.

ومع أننا يمكن أن نؤكِّد — بيقين كبير — أنَّ متوسِّط العمر المتوقع سيزداد في أفريقيا، فإن مستقبل معدلات الخصوبة فيها ليس مؤكَّدًا بالقدر نفسه. فما زالت كل امرأة في أفريقيا تنجب خمسة أطفال في المتوسط، علمًا بأنَّ هذا الرقم لم يتغير كثيرًا عمَّا كان عليه قبل سبعين عامًا، ولا يشبه متوسط الإنجاب في أيِّ مكان آخر في العالم تقريبًا. ووفقًا لتوقعات الأمم المتحدة «الوسطية» (أي التي تقع بين أعلى التوقعات وأقلِّها)، فإن متوسط إنجاب الأطفال في أفريقيا بحلول عام ٢١٠٠ سيتقلَّص إلى مستوى الإحلال؛ أي نحو ٢٫٢ طفل. ولكن إذا كان ذلك الرقم أعلى من ٢٫٥، فسيكون عدد سكان أفريقيا خمسة مليارات ونصفًا. وتتوقَّع دراسة أجريت في عام ٢٠٢٠ أنَّ معدلات الخصوبة في أفريقيا ستنخفِض إلى أقل من طفلين لكل امرأة بحلول عام ٢١٠٠، وأنَّ عدد سكان أفريقيا سيكون نحو ثلاثة مليارات بحلول ذلك الوقت.

ويُذكَر هنا أنَّ المنطقة الجنوبية من أفريقيا تُعد استثناءً. ففي دولة جنوب أفريقيا نفسها، لا يزيد معدل الخصوبة كثيرًا على مستوى الإحلال، وهو بذلك يساوي نصف ما كان عليه في أواخر السبعينيات. فقد أصبح تنظيم الأسرة جزءًا من سياسة الحكومة إبان فترة الفصل العنصري هناك. وقد اتُّهم برنامج تحديد النسل الذي فرضه النظام الحاكم آنذاك بأنه محاولة من الحكومة البيضاء لكبح زيادة السكان السود؛[25] ولكن بصرف النظر عن دوافعه، كان البرنامج ناجحًا، وبدأ معدل الخصوبة في جنوب أفريقيا يأخذ منحًى مختلفًا عن بقية دول القارة. ومنذ ذلك الحين، استمر توفُّر خدمات تنظيم الأسرة والاستعانة بها، واستمر معدَّل الخصوبة في الانخفاض. ولذا فإنَّ جنوب أفريقيا، وإن كانت تعاني مشكلات عديدة، فإنها لا تشهد الانفجار السكاني الذي كان سيسود هناك لولا تلك العوامل.

ومع أنَّ جنوب أفريقيا كانت صاحبة السبق، فقد امتد التأثير إلى جيرانها. ففي إسواتيني (التي كانت تُعرَف سابقًا بسوازيلاند) وليسوتو وناميبيا، تقترب معدلات

الخصوبة من ثلاثة أطفال لكل امرأة، بل وتنخفِض عن هذا المستوى في بوتسوانا. ويُذكَر هنا أنَّ هذه الدولة بالأخص تُعَد حالة جديرة بالملاحظة؛ فهي تفتقر إلى موارد جنوب أفريقيا، لكنها ليست متأخِّرة كثيرًا عنها في مساعي تشجيع استخدام وسائل منع الحمل. ومن العوامل المساعدة هنا أنَّ السلطات الصحية في بوتسوانا لديها خبرة ممتدة على مدار نحو خمسين عامًا في العمل على الصعيد الشعبي. وكدأبِ كل الأماكن التي انخفضت فيها معدلات الخصوبة، كان التركيز مُسَلَّطًا على تعليم النساء، لكنه تحوَّل في الآونة الأخيرة إلى ضرورة إشراك الرجال في تحمُّل المسئولية. ولنضرب هنا مثلًا بما قاله تريفور أوهايلي، الذي يستضيف برنامجًا إذاعيًّا موجهًا إلى الصبية عن الصحة الجنسية والإنجابية. إذ شدَّد قائلًا: «يجب توعية الصِّبْيَة بالدورة الشهرية في نفس السن الذي تُوَعَّى فيه البنات بها.»[26] وهكذا يظلُّ التعليم أنجع طريقة لمساعدة الرجال والنساء في التحكم في أجسادهم وبالتبعية مصائرهم.

وبصرف النظر عن حجم ما «تبذله» الحكومات والمنظَّمات غير الحكومية والناشطون، يجب ألا يُغفلوا «رغبة» الناس. صحيح أن الحكومات يمكن أن تفرض قيودًا صارمة على غرار سياسة الطفل الواحد في الصين. ولكن في معظم مناطق أفريقيا، التي تتسم بضآلة الموارد الحكومية وضعف السيطرة الحكومية وقوة الثقافة الموالية لكثرة الإنجاب، فإن فرض مثل هذا النظام سيكون شديد القسوة إلى حدٍّ لا يُمكن تخيله. فالخيارات التي يتخذها الناس بمحض إرادتهم، حالما تتوفَّر لهم وسائل تحديد النسل، من دون إكراه على الطريقة الصينية، هي التي تكتسي بأهمية. ففي جنوب أفريقيا، يرغب السكان في إنجاب عدد قليل من الأطفال، لكن الحال ليس كذلك في أماكن أخرى في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء. فمتوسِّط عدد الأطفال الذي بلغ نحو خمسة أطفال ونصف لكل امرأة في غرب أفريقيا ووسطها في عام ٢٠١٥ كان أقل في الحقيقة من العدد المرغوب فيه بنحو نصف طفل.[27]

وينبغي ألَّا نبالغ فيما نستشفَّه من استطلاعات الرأي المتعلقة بعدد الأطفال الذين يريد الناس إنجابهم، لأنَّ الردود غالبًا ما تكون متأثرة بعوامل ثقافية مستترة، لكنها ربما تشير إلى التحول الكبير التالي الذي سيطرأ على معدلات الخصوبة الأفريقية في ظل انتشار انخفاض الخصوبة من جنوب القارة إلى شرقها. ففي شرق أفريقيا، نجد أن متوسط عدد الأطفال الذين تنجبهم النساء أقل بواحدٍ تقريبًا منه في غرب أفريقيا، وأقل بأكثر من واحدٍ مما تنجبه نساء وسط أفريقيا. صحيح أنَّ نساء أوغندا والصومال ما

زلن يُنجبن عددًا يُقارب ما تنجبه النساء في دول مثل نيجيريا والنيجر وتشاد، التي تتَّسم بأعلى معدلات خصوبة في العالم، لكنَّ معدل خصوبة نساء الدول الرئيسية في المنطقة، مثل كينيا وإثيوبيا، يشهد هبوطًا مطردًا. ويُذكَر هنا أنَّ كينيا تشهد محاولاتٍ للتغلب على عوائق المحظورات المجتمعية بابتكار نُهُجٍ حديثة، مثل تطبيقٍ يجيب عن الأسئلة المتعلِّقة بوسائل منع الحمل، ما يتيح مشورة أدق وأكثر موثوقية مما كان متاحًا في المعتاد. وعن ذلك قالت إحدى الشابات لمراسل صحفي ذات مرة: «كنت أكتفي [سابقًا] بالبحث في جوجل. فثمة أسئلة أصعب من أن يُمكن طرحها على بعض الناس.»[28]

أمَّا في نيجيريا، فوتيرة انخفاض معدلات الخصوبة بطيئة بطئًا مؤلمًا. ففي إيران والصين مثلًا، لم يستغرق انخفاض معدَّل الخصوبة من ستة أطفال إلى ثلاثة سوى عقدٍ واحدٍ تقريبًا. في حين أنَّه استغرق عقدَين كاملَين في نيجيريا ليتزحزح بالكاد من ستة إلى خمسة في الوقت الحاضر. ويرجع ذلك إلى مزيجٍ من النزعة إلى كثرة الإنجاب (أي رغبة السكان في إنجاب وتكوين أسر كبيرة العدد، حتى مع توفُّر الوسائل التي تُساعدهم في تحديد النسل)، وسوء تقديم الخدمات الحكومية وعدم الاستقرار السياسي الذي تشهده بعض أجزاء من البلاد ويُخِلُّ بتوفُّر الخدمات فيها.

يبدو هنا أنَّ النمو السكاني في القارة لن يتوقَّف قريبًا إذا كان الأفارقة يتبنون ثقافة مُؤيدة لكثرة الإنجاب بالفعل، لكن ما أسباب ذلك يا تُرى؟ ينبغي أن نضع في حسباننا أنَّ عدد سكان القارة ظلَّ أقل من المنطقي فترة طويلة. وقد كان حتمًا على أفراد أي ثقافة أو مجتمع في مثل هذه البيئة، التي تتَّسم بوفرة الأراضي ونقص الناس ومعدلات الوفيات العالية، أن يتبنوا مبدأ مؤيدًا بشدة لكثرة الإنجاب، وإلَّا انقرضوا تمامًا. وهذا على عكس أماكن أخرى كالصين، التي أدَّى نقص الأراضي فيها إلى نشوء ثقافةٍ جعلت السكان يُقدِمون بكل شغفٍ على خيار تحديد النسل حالَما أصبح متاحًا. وربما يكون كل ما في الأمر أنَّ الأفارقة، أو بعضهم على الأقل، أشد ميلًا في الحقيقة إلى كثرة الإنجاب من الآسيويين أو الأوروبيين، ولكن لا يوجد سبب يجعل هذا الوضع دائمًا. فالثقافات تتغيَّر، مثلها مثل كل شيء آخر، وتتكيَّف مع تعاقُب الأجيال.

ينبغي هنا أن نذكُر نقطتين ردًّا على أولئك اليائسين من بطء وتيرة انخفاض معدل الخصوبة في أفريقيا. أولاهما أنَّ الانخفاض، وإن كان أبطأ مما شهدته الصين في السبعينيات والثمانينيات وإيران في الثمانينيات والتسعينيات، فإنَّ وتيرته في بعض البلدان على الأقل أسرع من وتيرته في بلدان أخرى، من بينها المملكة المتحدة التي استغرق

انخفاضُه فيها من ستة أطفال لكل امرأة إلى ثلاثة نحو ستِّين عامًا كاملة. صحيح أننا، ما دمنا نتوقَّع أنَّ كل منطقة تدخل التحول الديموغرافي يُفترض أن تكون أسرع من سابقتها، سنجدُ أفريقيا مُخيبة لآمالنا، لكنَّ الكثير من مناطق القارة ما زالت تتحوَّل بوتيرة أسرع من تلك التي تحوَّلت بها أماكن أخرى. النقطة الثانية أننا، رغم التقدم الكبير الذي أحرزته أفريقيا، لا يسعنا أن نتوقع سوى انخفاض محدود في معدلات الخصوبة في بلد كنيجيريا مثلًا، خصوصًا وأنَّ حتى معدلات معرفة القراءة والكتابة بين الإناث هناك تتضاءل.[29]

الإيدز: مأساة وانتصار

ما زال شبح الإيدز يطارد أفريقيا مع أنَّ علاجه صار متاحًا بوفرة أكبر وتكلفة أقل. لكن اتَّضح أن كلَّ من توهَّم أن هذا الفيروس سيكبح المد البشري الهائل كان مخطئًا.

ويُذكَر هنا أنَّ التاريخ يعجُّ بالعديد من السوابق المشابهة. فالعقد الثاني من القرن العشرين اتَّسم بواحدٍ من أشد النزاعات فتكًا في التاريخ الأوروبي؛ إذ شهد حربًا ضروسًا بين عدة جيوش على الجبهة الغربية طوال أكثر من أربع سنوات. وعلى الجبهات الأخرى، خصوصًا في البلقان وروسيا، أحدثت الجيوش دمارًا هائلًا مستعينة بأحدث الأسلحة الفتاكة. وما زاد الطين بلة أنَّ جائحة الإنفلونزا الإسبانية قتلَت ملايين آخرين بعد فترة قصيرة من انتهاء الحرب العالمية الأولى. لكن النمو السكاني الأساسي في أوروبا كان قويًّا جدًّا آنذاك، في ظل انخفاض معدل الوفيات العام وارتفاع معدل الخصوبة، إلى درجة أن عدد سكان القارة في عام ١٩٢٠ كان أكبر ممَّا كان في عام ١٩١٠.[30]

ولنضرب مثالًا أحدث، وإن كان أصغر نطاقًا، بالحرب الأهلية الدامية التي عَلقَت فيها سوريا خلال العقد الماضي. فحصيلة الوفيات التي بلَغَت نصف مليون فرد تُعد صادمة، لكنها لا تكاد تُضاهي حصيلة عام واحد من النمو السكاني الطبيعي في سوريا. فالنزوح الجماعي هو الذي أسفر عن انخفاض عدد سكان سوريا، وليس الوفاة. وكل هذا بعيد كل البعد عمَّا سبَّبه الموت الأسود في القرن الرابع عشر وحرب الثلاثين عامًا في القرن السابع عشر، حينما تقلَّص عدد سكان بلدان بأكملها بمقدار الثلث أو أكثر، واستغرق عقودًا بل وقرونًا حتى عاد إلى طبيعته. ففي الظروف الحالية التي تتَّسم بتحسُّن الغذاء والماء والرعاية الصحية، نجد أنَّ حتى أسوأ الكوارث تُمثل مجرد وخزات صغيرة في قوة النمو السكاني.

ويُقدَّر أنَّ ٣٥ مليون شخص ماتوا بسبب الإيدز على مستوى العالم، من بينهم نحو ٢٥ مليون شخص في أفريقيا جنوب الصحراء.[31] فعلى مدار فترة تبلغ نحو أربعين عامًا، ظل ذلك المرض يُسبب أكثر من ٦٠٠ ألف حالة وفاة سنويًّا في أفريقيا. وهذا يمثِّل نحو ٢ في المائة من عدد المواليد السنوي الحالي في المنطقة، ما يُفسِّر لماذا يكاد يكون تأثيره منعدمًا في النمو السكاني الأفريقي.

غير أنَّ المعاناة تتجلى بوضوحٍ في البيانات السكانية لبلدان جنوب القارة التي تُعَد هي الأشد تضررًا من الإيدز. ففي بوتسوانا بين أواخر الثمانينيات وأوائل القرن الحادي والعشرين، انخفض متوسط العمر المتوقع بمقدار عقدٍ زمني كامل، على الرغم من التطورات الإيجابية الأخرى التي شهدتها البلاد آنذاك. وفي إسواتيني، كان تأثير الإيدز أشد بكثير؛ إذ انخفض متوسط العمر المتوقع على مستوى البلاد بأكثر من سبعة عشر عامًا، مؤديًا بذلك إلى انتكاسةٍ قضَت على التقدم الذي أحرزته البلاد على مدار عدة عقود، وأعادتها إلى ما كانت عليه في خمسينيات القرن الماضي.

لكن الخبر الإيجابي هنا أنَّ الجهود العالمية لابتكار العلاجات وإتاحتها بسعرٍ معقول، مع التوعية بالصحة الجنسية، قد قَلَبت الوضع، وجعلت متوسِّط العمر المتوقَّع في جنوب قارة أفريقيا يعود إلى طبيعته بوتيرة أسرع مما انخفض بها. ومن الناحية الديموغرافية، نجد أنَّ ما شهده مُتوسطُ العمر المتوقَّع من انخفاضٍ ثم عودته إلى طبيعته يتعارَض مع ارتفاعه باطِّراد في دول العالم المتقدم. وصحيح أنَّ دراسة المخططات البيانية مفيدة، لكنها يجب ألَّا تنسينا الناس الذين دُمِّرَت حياتهم والذين تُمثِّلهم الانخفاضات التي تظهر في تلك المخططات.

ومما يبعث على التفاؤل أنَّ البشرية نجحت في احتواء ذلك المرض ومنعته من التحوُّل إلى وباء عالمي كالطاعون المذكور في الكتاب المقدس، حتى وإن لم تقضِ عليه تمامًا بعد. ففي إسواتيني، نجد أنَّ ٢٧ في المائة ممَّن تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و٤٩ عامًا مُصابون بمرض نقص المناعة البشرية.[32] وصحيح أنَّ الفضل في ذلك يرجع إلى الولايات المتحدة لجهودها الاستثنائي المتمثِّل في خطة الرئيس الطارئة للإغاثة من الإيدز، التي تُتيح أدوية مضادة للفيروسات القهقرية لعشرات الآلاف من السكان، والتي حقَّقت انخفاضًا هائلًا في معدل الإصابة بالمرض هناك، لكنَّ هذا لم يكن ليتحقَّق لولا تعاون سلطات البلاد. إذ يقول ميشيل سيديبي المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص

المناعة البشرية/الإيدز: «بدأ التقدم الفارق جدًّا جدًّا يتحقَّق حينما أدرك الملك الحالي أنها مسألة ضرورية لبقاء أمته.»[33]

وفي جنوب أفريقيا أيضًا حدثت انتكاسة في مسيرة التقدم نحو القضاء على الإيدز؛ وذلك بعد فترة كارثية في بداية القرن الحادي والعشرين أصرَّ فيها الرئيس تابو مبيكي على أنَّ الإيدز وفيروس نقص المناعة البشرية ليسا مُرتبطَين، ما أدَّى إلى تأخير برامج العلاج. وتُظهر البيانات أن مُتوسط العمر المتوقع في جنوب أفريقيا الآن صار أكبر مما كان عليه في أوائل التسعينيات، علمًا بأنَّ تلك كانت ذروته السابقة. وعلى مستوى العالم، انخفَضَت الوفيات الناجمة عن الإيدز إلى نصف عددها في الأعوام الخمسة عشر الماضية تقريبًا.

ويُذكَر هنا أنَّ فيروس الإيبولا كان على وشك التحوُّل إلى وباء آخر على غرار الإيدز، علمًا بأنه أسرع انتشارًا منه بكثير، وبذلك قد يكون أشد فتكًا منه بكثير. إذ رُصد تفشي الفيروس في دولة غينيا في غرب أفريقيا في نهاية عام ٢٠١٣، وبحلول الصيف التالي، كان قد امتدَّ إلى ليبيريا وسيراليون. وظهرت حالاتٌ فردية في بلدان أخرى، من بينها دول في أوروبا وأمريكا الشمالية، لكنَّ السلطات نجحت في احتوائها؛ ولم يبدُ المرض خارجًا عن السيطرة إلَّا في تلك الدول الثلاث الفقيرة في غرب أفريقيا. لذا هبَّ المجتمع الدولي ليتدخل، وصارت الدول الثلاث خالية من الإيبولا بحلول أوائل عام ٢٠١٦. وصحيح أنَّ الفيروس أسفر عن ١١ ألف حالة وفاة في المجمل، وأنَّ كل هذه الحالات كان في الإمكان تجنُّبها، لكن التدخل السريع الفعَّال منع هذا الأمر من أن يeصبح طاعونًا جديدًا.[34]

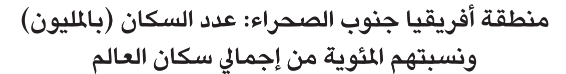
يبدو واضحًا هنا أن ظروف الحياة العصرية تسهم في انتشار الأمراض، مع ازدياد شيوع السفر حتى داخل البلدان الفقيرة، وإسهام الرحلات الجوية الدولية في نقل العدوى إلى أماكن بعيدة. ولكن من ناحية أخرى، فإنَّ الظروف العصرية، وخصوصًا الاستجابة السريعة من المجتمع الدولي، تدعم احتواء تلك الأمراض. وصحيح أنَّنا ربما نصطدم فجأة بخطرٍ بيولوجي مرعب لسنا مُستعدين له، لكنَّ سجل البشرية الباهر يُعطينا أسبابًا للتفاؤل في مثل هذه المواقف. فرغم كل المخاوف من جائحة كوفيد-١٩ والاضطراب الذي أحدثته، فإن معدَّل الوفيات التي أسفرت عنها (حتى وقت كتابة هذا الكتاب) بلَغ أقل من واحدٍ في الألف من سكان العالم.

العائد الديموغرافي: السكان والاقتصاد ومستقبل أفريقيا

في أوائل عام ٢٠١٣، كنتُ أعمل على مشروع في جاكرتا. ومن المعروف عن العاصمة الإندونيسية أنها مدينة مشهورة بالتلوث والازدحام، فكنَّا نُخصِّص نصف ساعة كاملة للذهاب بالسيارة من فندقنا إلى المكتب، لكن في إحدى المرات بدا أن الرحلة تستغرق ضِعف الزمن المعتاد تقريبًا. فاستغربتُ أنا وزميلي وسألنا السائق: «ما الخطب؟» فأجاب: «اليوم عيد الحب. الكل خارجٌ في لقاءات غرامية.» وحينما عُدنا إلى الفندق ونظرنا من الطابق الثلاثين، بدا أن المدينة كلها في حالة توقُّف تام.

إندونيسيا دولة ذات أغلبية ساحقة مسلمة. ومعظم السلطات الإسلامية ترى عيد الحب بدعةً دخيلةً ومشجعةً لإقامة علاقات خارج إطار الزواج — فضلًا عن أنه لا يتسق مع الثقافة الإسلامية ولا الثقافة الجاوية التقليدية — لكنَّ الشباب في هذه العاصمة الكبرى الوليدة كانوا يتبنون الاحتفال به، مع مجموعة من الممارسات الغربية الأخرى. فجميع أنحاء المدينة كانت تعجُّ بفتيات ذوات ثياب فاضحة يتشبَّثن بعشاقهن على ظهور الدراجات النارية وهي تنساب بسلاسة بين السيارات. ومن المؤكد أنَّ هؤلاء الفتيات لن يُنجبن أطفالًا كثرًا مثل جدَّاتهن، بل والأرجح أنهن سيُنجبن أطفالًا أقل أيضًا مما أنجبت أمهاتهن.

تجني إندونيسيا الآن ما يُعرف باسم «العائد الديموغرافي»، الذي عادة ما يتحقق عندما تبدأ معدلات الخصوبة في الانخفاض. فنظرًا إلى أن معدلات الخصوبة كانت عالية حتى وقت قريب، نجد أنَّ شبابًا كثيرين في أواخر سن المراهقة والعشرينيات يدخلون سوق العمل الآن. لكنهم، على عكس أهلهم، لا يستعجلون إنجاب عدد كبير من الأطفال. لذا انخفض معدل الخصوبة في إندونيسيا من خمسة أطفال لكل امرأة في سبعينيات القرن الماضي إلى أكثر بقليلٍ من اثنين فقط في الوقت الحاضر. ومع وجود سكان ذوي أغلبية شابة نشطة، ينمو حجم القوى العاملة. وغالبًا ما تكون المدَّخرات طائلة؛ لأنَّ العمال الشباب الذين لا يعولون الكثير من الأفراد يبدءون الادخار لتأمين أنفسهم ماليًّا عند التقاعد. وتنخفض نسبة إعالة السكان العاملين لغير العاملين لأنَّ هؤلاء الشباب العشرينيِّين لا يُنجبون الكثير من الأطفال، بعكس أهلهم. وعندئذٍ تسنح للاقتصاد فرصة حقيقية للازدهار؛ إذ ازداد دخل الفرد في إندونيسيا بأكثر من الضِّعف في الأعوام الخمسة عشر الأولى من القرن الحالي.[35]



منطقة أفريقيا جنوب الصحراء: عدد السكان (بالمليون) ونسبتهم المئوية من إجمالي سكان العالم

التقديرات المتوقعة

٤٠٠٠ ، ٣٥٠٠ ، ٣٠٠٠ ، ٢٥٠٠ ، ٢٠٠٠ ، ١٥٠٠ ، ١٠٠٠ ، ٥٠٠ ، –

٪٤٠ ، ٪٣٥ ، ٪٣٠ ، ٪٢٥ ، ٪٢٠ ، ٪١٥ ، ٪١٠ ، ٪٥ ، ٪٠

١٩٥٠ ، ١٩٨٠ ، ٢٠١٠ ، ٢٠٤٠ ، ٢٠٧٠ ، ٢١٠٠

عدد السكان

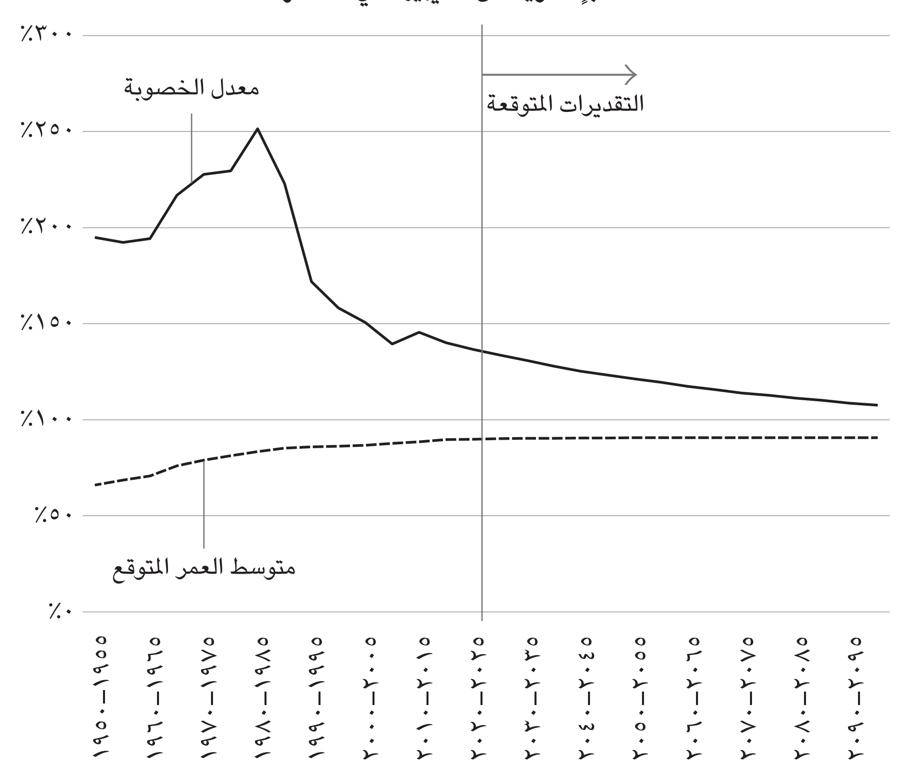
نسبتهم المئوية

المصدر: شعبة السكان في الأمم المتحدة، التوقعات المتوسطة.

ما زال التحوُّل السكاني في مراحله الأولى في معظم دول منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، ويُتوقع أن يستمر النمو السكاني الانفجاري هناك، ولن يبدأ التباطؤ إلا في نهاية القرن الحادي والعشرين. ففي عام ١٩٥٠ كان عدد سكان المنطقة أقل من ٢٠٠ مليون شخص؛ أمَّا اليوم، فصار أكثر من مليار. وتُقدِّر الأمم المتحدة أنه سيبلغ نحو أربعة مليارات في عام ٢١٠٠، لكن هذا يعتمد اعتمادًا كبيرًا على مدى سرعة انخفاض معدلات الخصوبة.

ويُذكَر هنا أنَّ ارتفاع نسبة سكان أفريقيا من إجمالي سكان العالم كان مُذهلًا، فبعدما كانت نسبتهم واحدًا من كل أربعة عشر في عام ١٩٥٠، وصلت الآن إلى نحو واحد من كل سبعة. وبحلول عام ٢١٠٠، من المرجح أن يكون أكثر من ثلث سكان العالم أفارقة.

معدل الخصوبة ومتوسط العمر المتوقع العالميان
كنسبةٍ مئوية من نظيريهما في الدنمارك



المصدر: شعبة السكان في الأمم المتحدة، التوقعات المتوسطة.

عادةً ما تميل المقاييس الديموغرافية الرئيسية عبر البلدان المختلفة إلى التقارب معًا، فنجد أنَّ أكبر الانخفاضات في معدل الخصوبة وأطول الزيادات في متوسِّط العمر المتوقع تحدث في البلدان التي تشهد إنجاب أكبر عدد من الأطفال وتتَّسم بأقصر الأعمار.

وهكذا تُصبح تركيبة العالم الديموغرافية أقرب إلى ديموغرافيا الدنمارك الغنية المتقدمة. ففي عام ١٩٥٠، كان معدل الخصوبة العالمي ضِعف نظيره في الدنمارك؛ أمَّا اليوم، فأصبح أعلى منه بنسبةٍ أقل من ٥٠ في المائة، وبحلول نهاية القرن الحالي من المتوقَّع أن يكون أعلى منه بنسبة ١٠ في المائة فقط تقريبًا.

والشيء نفسه ينطبق على متوسِّط العمر المتوقع. ففي عام ١٩٥٠، كان المتوسط العالمي ثلثَي نظيره في الدنمارك. أمَّا اليوم، فأصبح أقل منه بنحو ١٠ في المائة فقط، ومن المتوقع أن تضيق الفجوة أكثر وأكثر، ولكن بوتيرة أبطأ على الأرجح.

غير أنَّ العائد الديموغرافي يُمثِّل فرصة سانحة وليس شيئًا مضمونًا. إذ نجحت إندونيسيا في اغتنامها، بفتح أبوابها للاقتصاد العالمي وجذب تدفقات من رأس المال إليها. وبفضل تقدُّم مسيرتها نحو الديمقراطية، أعطت المستثمرين ثقةً في استقرارها السياسي. لكنَّ بعض الدول الأخرى التي خفضت معدل خصوبتها تخفيضًا كبيرًا لم تستفِد من ظروف ديموغرافية مواتية كالتي شهدتها إندونيسيا. فسوريا مثلًا، وحتى قبل أن تمزقها الحرب الأهلية، كانت مسيرتها يعرقلها الفساد ورفض الطبقة الحاكمة للتغيير، علمًا بأنَّ هذا ينطبق على العديد من الدول في العالم العربي. وصحيح أنَّ الاضطراب في المنطقة ناجم، إلى حدٍّ ما، عن حالة السخط من الأوضاع الاقتصادية، لكنه أيضًا له جذور ديموغرافية عميقة سنستعرضها في فصلٍ لاحق.

أمَّا معظم دول أفريقيا، فما زال العائد الديموغرافي ينتظرها في المستقبل. ففي الأماكن التي ما زالت تشهد إنجاب عددٍ كبير من الأطفال، يكرس الشباب جُل وقتهم وطاقتهم لأطفالهم فلا يسعهم تبنِّي العادات المؤدية إلى النمو الاقتصادي. فنساء البلدان الفقيرة اللواتي ينجبن عددًا كبيرًا من الأطفال غالبًا ما يفتقرن إلى الأموال اللازمة لشراء غسالة أو ثلاجة، وإذا وُجدت أي ميزانية مخصَّصة للتعليم، تكون غير كافية لكل هذا العدد. ولكن حالما يكون حجم الأسرة أصغر، يتغيَّر هذا الوضع. فحينما يكون الوالدان شابَّين متعلمين، يُقرران الاكتفاء بقليل من الأطفال ليضمنا توفير مستوى أفضل من التعليم والتغذية والرعاية لأبنائهما. على كلٍّ، فحالما تلوح إمكانية جني ثمار العائد الديموغرافي في أفريقيا، سيكون كل شيء مرهونًا بأن تتبنَّى القارة النموذج الإندونيسي وليس السوري. وصحيح أن الفوائد المحتملة لهذا العائد هائلة، ولكن إذا لم يكن ازدهار حجم القوى العاملة متبوعًا بجيلٍ مُعتدلِ العدد في دولٍ كنيجيريا مثلًا، فلن يُحدث فارقًا اقتصاديًّا إيجابيًّا.[36]

أفريقيا: موطن البشر في المستقبل

وسواءٌ وصل عدد سكان أفريقيا إلى أربعة مليارات أو خمسة مليارات ونصف، فإن هذا سيكون أكبر حَدَثٍ سكاني في عصرنا. صحيح أنَّ بريطانيا هي رائدة الثورة الصناعية، وأول انفجار سكاني حديث في القرن التاسع عشر، لكنَّ الثورة الصناعية والانفجار السكاني الأكبر في تاريخ البشرية هما ذانك اللذان حدثا بعدئذٍ على نطاقٍ هائلٍ في الصين

وأفريقيا. فالتحوُّل الصناعي الصيني والنمو السكاني الأفريقي يعيدان تشكيل العالم بشكلٍ يَستعصي على فهمنا، وبحلول عام ٢١٠٠ ستبدو أفريقيا مختلفة تمامًا.

ويُذكَر هنا أن سَبْق الأوروبيين في التحوُّل الديموغرافي أعطاهم أفضليةً واضحة تُعرَف باسم أفضلية السبَّاقين، لأنَّه منحهم الهِمَّة والنمو السكاني اللازمَين لهيمنتهم اللاحقة على العالم. ففي العديد من البلدان، كالولايات المتحدة وكندا وأستراليا، استطاع الأوروبيون الناطقون بالإنجليزية أن يحلُّوا محل الشعوب الأصلية وينشئوا مجتمعات جديدة على غرارهم هُم. لكنَّ الأفارقة سيحظون بأفضلية «المتأخرين». فكلما تأخر الشعب في المرور بعملية التحول الديموغرافي، كانت وتيرة انخفاض معدلات وفياته أسرع، وإذا لم يكن ذلك مصحوبًا بانخفاضٍ في معدلات الخصوبة، يكون النمو السكاني سريعًا بوتيرة مدهشة.

يُعد النمو السكاني في أفريقيا أعظم فرصة سانحة لها وأصعب تحدٍّ يواجهها أيضًا. فقُدرة دولها على استيعاب المليارات من السكان الناشئين الجُدد في القوى العاملة المنتِجة ودمجهم في الاقتصاد العالمي سيحدد مصير العالم في العقود القادمة. صحيح أن القارة معرَّضة لخطر الاكتظاظ السكاني ونضوب الموارد والتصحُّر، لكن وجود مليارات جُدد من الأفارقة الأفضل تغذيةً وصحةً وتعليمًا قد يقدم إسهامًا لا يقدَّر بثمنٍ في تقدُّم البشرية.

غير أنَّ هذا النمو سيصطدم بعقباتٍ صعبة، خصوصًا من الناحية الاقتصادية والسياسية. فإذا أُريدَ له أن يكتمل على ما يرام — بمعنى أن يعيش أغلب الأفارقة حياة مديدة في صحة وسلام ورخاء مادي — سيتطلَّب ذلك تحقيق إنجاز خارق في التنمية البشرية. وربما تندلع صراعات عنيفة على الموارد، على غرار النزاعات الأوروبية المماثلة في بداية القرن العشرين.[37] ومن ثَم سيستلزم إنجاح النمو ألَّا يكتفي القادة الأفارقة بتعلُّم الدروس التكنولوجية من بقية العالم، بل سيتوجَّب عليهم استقاء الدروس السياسية أيضًا. فالنزاعات الأفريقية التي نشبت في العقود الأخيرة، كذلك الذي اندلع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كانت هي الحروب الأشد فتكًا في العالم. فأوضاع البلدان التي تضم الكثير من الشبان ضمن سكانها غالبًا ما تكون أكثر تقلبًا؛ ونظرًا إلى أنَّ نسبة الشباب بين سكان أفريقيا ستظل كبيرة طوال فترة طويلة مُقبلة، ستكون القارة عرضة لنشوب العنف «داخل» الدول و«فيما بينها». ومن حسن الحظ أنَّ الأيام الحالية تشهد وجود طرق أكثر إنتاجية للوصول إلى الموارد وتوفير الغذاء للسكان المتزايدين.

يُذكر هنا أنَّ عدد سكان اليابان كان أكثر من ضعف سكان نيجيريا في عام ١٩٥٠. أمَّا اليوم، فأصبح عدد سكان نيجيريا أكثر مرة ونصفًا من عدد سكان اليابان، وتتوقَّع

الأمم المتحدة أن عدد النيجيريين بحلول عام ٢١٠٠ سيتجاوز عدد اليابانيين بنسبة «تسعة» إلى واحد. ويستحيل تصور أنَّ ذلك لن يُحدث تغييرات جذرية في العالم، من حيث القوة والاقتصاد والثقافة والدين. ولكن يصعُب توقع «ماهية» تلك التغيرات. وبوجه عام، من المؤكد أن أفريقيا ستحظى بتأثيرٍ أكبر في الثقافة العالمية من ذي قبل. فربما نجد نوليوود، أي صناعة الأفلام في نيجيريا، تقارع بوليوود بل وهوليوود نفسها. وربما يهيمن كُتَّابٌ أفارقة عظماء على جائزة نوبل للأدب. وربما تحتلُّ الجامعات الأفريقية والعلماء الأفارقة مكانة بارزة على الساحة العالمية. وستشغل مصالح أفريقيا، التي غالبًا ما كانت مُهمَّشة في القرون الماضية، حيزًا أكبر من اهتمامات العالم. وعندما يُصبح ثلث البشر أفارقة، سيكون من الصعب حرمان دولة أفريقية من الحصول على مقعدٍ دائمٍ في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

ونظرًا إلى أنَّ الصراع بين الإسلام والمسيحية في أفريقيا غالبًا ما يكون حادًّا بل وعنيفًا، ستجتذب هذه التوتُّرات اهتمامًا أكبر مع ازدياد أهمية القارة. وصحيح أنَّ الصراع ربما يظلُّ محصورًا في نطاقٍ محلي جدًّا، ولكن إذا شهدت أفريقيا نزاعًا حضاريًّا داخلها، فقد يكون قائمًا على خلفيات دينية، غير أنَّ هذا ليس حتميًّا على الإطلاق؛ فالمسيحيون والمسلمون غالبًا ما يتعايشون معًا في سلام. وترجع أغلب التوتُّرات التي تنشأ الآن إلى أنَّ كلًّا منهما يمثِّل نسخة مختلفة من الحداثة.

وسواءٌ أكانت العقود المُقبلة ستتَّسم بالسلم أم بالعنف، فإن النمو الديموغرافي في أفريقيا شيء مؤكد. فحتى لو تمكَّنت البلدان الأفريقية من خفض معدلات الخصوبة فيها إلى مستوى الإحلال غدًا، ستمر عقودٌ عديدة قبل أن تتوقف أعداد سكانها عن الازدياد؛ وذلك بفضل الزخم الديموغرافي؛ فحينما يكون معدل نمو السكان مُرتفعًا، تجد بينهم شبابًا كثيرين ينجبون أطفالًا، حتى وإن أنجب كلٌّ منهم عددًا قليلًا. لذا فالسؤال المرهون بمعدلات الخصوبة في أفريقيا ليس ما إذا كان النمو السكاني سيستمر أم لا، بل بأي وتيرة.

ما زالت إجابة هذا السؤال غير واضحة إطلاقًا. فنظرًا إلى أن الوضع في أفريقيا يتَّسم بتنوعٍ شديد، يبقى المستقبل غير مؤكد، لكن الشيء الواضح أنَّ الثقافة المؤيِّدة لكثرة الإنجاب مُترسخة في مُعظم أنحاء القارة. وهذا هو العامل الأبرز، والأقوى حتى من بطء التنمية الاقتصادية في المنطقة، الذي يجعل مقدار انخفاض الخصوبة في أفريقيا جنوب الصحراء أقل من أي مكان آخر في العالم النامي. وفوق ذلك فإن معدلات الخصوبة

الأفريقية، حتى وإن واصلت الانخفاض كما هو متوقع، قد تظلُّ فترة طويلة أعلى من مستوى الإحلال. وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ المستقبل البعيد سيكون من نصيب الثقافات والمجتمعات التي تُحبذ إنجاب الأطفال وتربيتهم. ولما يبدو أن أوروبا وشرق آسيا ومعظم مناطق الأمريكتَين تفشل في هذا الاختبار؛ فإن أمل البشرية الأكبر ربما يكون معلقًا على ما كان الأوروبيون يسمونها يومًا ما «القارة المظلمة».

وقد أسفر النمو السكاني الهائل في أفريقيا عن نتيجةٍ غالبًا ما تُصاحب الانفجارات السكانية؛ ألا وهي ارتفاع عدد الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الحضرية. ومع أن بعض المدن الأفريقية مثل لاجوس شهدت ازدياد عدد سكانها إلى أكثر من عشرة أمثال ما كان عليه في عام ١٩٧٠، فإن القارة ككل ما زالت بعيدة عن مستوى التحضر في الصين؛ وهذا هو الموضوع الذي ننتقل إليه الآن.

الفصل الثالث

التحضر

١٢١: عدد المدن الصينية التي يتخطى سكانها مليون نسمة[1]

قُبيل الحرب العالمية الأولى، كان عدد المدن التي يزيد سكانها على مليون نسمة لا يكاد يتجاوَز بضع مدن في العالم كله.[2] إذ كانت تلك المدن قد شهدت نموًّا هائلًا مع ازدياد أعداد سكان أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان منذ بداية القرن التاسع عشر. ومن المؤكد أنَّ أي شخص متعلِّم في عام ١٩١٤ قد سمع آنذاك عن أكثر المدن اكتظاظًا بالسكان في العالم، وكان على دراية بأماكنها وخصائصها الرئيسية. بل وما زالت أسماؤها معروفة في جميع أنحاء العالم، علمًا بأن المدن المقصودة هنا هي نيويورك وطوكيو ولندن وباريس.

والآن بعد مرور أكثر بقليلٍ من قرنٍ، صار عدد المدن المليونية في الصين وحدها ١٢١ مدينة. وعند مرحلةٍ ما في عشرينيات القرن الحالي، ستنضم إليها مائة مدينة صينية أخرى،[3] لكن معظمها ربما لا يكون معروفًا حتى لأوسع الأشخاص اطلاعًا، ويُمكن أن نلتمس لهم العذر في ذلك. بل ربما ينبغي تعديل تعريف المدن الكبرى المليونية ذاته في ظل ازدياد أعدادها وتوسُّع أحجام أكبرها بقدرٍ هائل.

ويُذكَر هنا أن معظم أكبر المدن في العالم قد نشأ من تجمُّعات حضرية مُتواضعة إلى حدٍّ ما، لكن بعضها تأسَّس من الصفر. فالعاصمة البرازيلية، برازيليا، تأسَّست في عام ١٩٦٠، والآن بلغ عدد سكانها نحو مليونَين ونصف. وكذلك فالعاصمة النيجيرية أبوجا لم تكن موجودة تقريبًا قبل عام ١٩٨٠ ولديها الآن عددٌ مماثل من السكان بالفعل. فيما تضمُّ الهند قرابة أربعين مدينة مليونية معظمها غير معروف للعالم الخارجي.[4] وهكذا

فإنَّ المدن الكبرى المليونية، التي كانت استثناءات نادرة مشهورة فيما مضى، صارت الآن شائعة.

وفي العموم، لا يوجد تعريفٌ دقيق يُميِّز ماهية المدينة ولا آلية مضبوطة لقياس عدد سكانها بدقة. فأولًا قد لا تكون حدود المدينة واضحة تمامًا. فإذا أردنا أن نُحصي سكان لندن مثلًا، هل ينبغي أن نعتبر أنهم أولئك الذين يعيشون داخل حدود طريق إم ٢٥ أم داخل المناطق الإدارية في لندن الكبرى أم الذين يعيشون على مقربة من منطقة ويست إند أو حي المال والأعمال في لندن ويذهبون إليهما يوميًّا للعمل؟ وثانيًا، ليس واضحًا ما يميز القرية عن البلدة أو البلدة عن المدينة. وثالثًا، عادةً ما تتفاوت دقة البيانات المتعلقة بسكان التجمُّعات الحضرية باختلاف المنطقة. وكذلك فالعديد من المدن تضمُّ عددًا صغيرًا نسبيًّا من السكان، لكنها تستقبل كثيرًا من العمال والموظفين الذين يذهبون إليها يوميًّا للعمل. فعدد سكان مدينة لوكسمبورج — مثلًا — يبلغ نحو ١٢٥ ألف نسمة، لكنها تستقبل أشخاصًا أكثر بكثير يتوافدون إليها كل يوم من بلجيكا وفرنسا وألمانيا، فضلًا عن أولئك الذين يُسافرون إليها من مناطق أخرى داخل الدوقية الكبرى نفسها.[5]

وصحيح أنَّ فِير جوردون تشايلد، الخبير الذي وضع نظريات عن الحياة الحضرية، أكَّد أن المدن كانت تتَّسم بعشر خصائص مميزة عندما ظهرت أول مرة؛ ألا وهي سكانٌ بأعدادٍ كبيرة وكثافة عالية، والتخصص في حرفٍ وصنعات يدوية، واستخدام كمية كبيرة من رأس المال، ومبانٍ كبيرة، وطبقة اقتصادية اجتماعية مُعفاة من العمل اليدوي، وحفظ السجلات وخلق ضروب جديدة من المعرفة، ووجود الكتابة والفن والتجارة، وتوفير الأمان على أساس محلِّ الإقامة وليس صلة القرابة.[6] لكن هذا ليس مفيدًا في الوقت الحاضر؛ لأننا نجد الآن دولًا بأكملها تتَّسم بكثيرٍ من هذه المميزات إن لم يكن كلها. ولذا فلعلَّ أفضل ما يُمكننا قوله عن تعريف المدينة هو أننا نعرفها حينما نراها.

مدن صينية كبرى مجهولة

تقع مدينة نانتشانج في جنوب شرق الصين، وتحدُّها جبال جيولينج من ناحية ومن الناحية الأخرى بحيرة بويانج، أكبر مسطح مائي عذب في الصين. وقد اضطلعت المدينة بدورٍ بارزٍ في صعود الشيوعية، إذ نَظَّمَت تمردًا مهمًّا في عام ١٩٢٧،[7] نالت بسببِه لقب «مدينة الأبطال». وبالإضافة إلى أنها تحتل مكانةً خاصة في قلوب قادة النظام الشيوعي الصيني، فهي أيضًا معقل مُهم للطاويين.

ومن ثَم يتضح جليًّا أنَّ نانتشانج ليست مثل برازيليا أو أبوجا، اللتين ظهرتا مؤخَّرًا بعدما لم يكن لهما وجود تقريبًا؛ فهي صاحبة مكانة طويلة ومرموقة في التاريخ الصيني. لكنها لم تصل إلى حجمها الحالي، ولم تقترب منه من قبل إلا في السنوات الأخيرة؛ إذ تضم الآن نحو خمسة ملايين نسمة يعيشون في منطقتها الحضرية الأوسع. فحتى عام ١٩٧٠ تقريبًا، كان عدد سكان المدينة أقل بكثيرٍ من مليون نسمة، غير أنَّ الآونة الأخيرة شهدت نشوء مدينة جديدة على الضفة الغربية من نهر جان طَغَت تمامًا على المدينة القديمة الواقعة على الضفة الشرقية. وهذا شبيه بعض الشيء بما حدث حينما توسَّعت لندن خارج حدود حي السيتي التاريخي؛ إذ تمددت أولًا نحو مدينة وستمنستر وابتلعتها ثم التهمت مقاطعة ميدلسِكس المحيطة بها قبل أن تعبر نهر التايمز لتتمدَّد جنوبًا. ولكن في حالة نانتشانج، استغرق ذلك عقودًا قليلة، ومن دون دراية أو اهتمام من معظم العالم الآخر.[8] وربما يتهمُني البعض بالانحياز إلى أوروبا لأنني أعتبر نانتشانج مدينة مجهولة لمجرَّد أن معظم الأوروبيين لا يعرفونها، ولكن مع اقتراب عدد المدن المليونية الصينية من ٢٠٠ مدينة، فمن المتوقع أن يظل العديد منها مجهولًا حتى لأولئك الذين يعيشون داخل حدود الصين.

وعلى غِرار العديد من المدن الصينية الأخرى، فإنَّ نانتشانج الحديثة نشأت نِتاجًا للهجرة الجماعية من الريف إلى المدينة، لكن هذه الظاهرة لم تكن حكرًا على الصين فقط. ففي عام ١٨٠٠، كان ٦ في المائة فقط من سكان العالم يعيشون في المدن. وبحلول عام ٢٠٠٧، أصبح نصف البشر يعيشون في المدن، وتشير التقديرات إلى أن تلك النسبة ستبلغ الثلثَين تقريبًا بحلول عام ٢٠٥٠.[9] بالعودة إلى الصين، نجد أنَّ الريف الصيني شهد طفرة سكانية كبيرة في مُنتصف القرن العشرين، ومع أن معدل الخصوبة انخفض منذ عام ١٩٧٠ — وبالأخص بعد تطبيق سياسة الطفل الواحد بدءًا من عام ١٩٧٩ — ظلَّت أعداد فئة الشباب كبيرة على مر فترة طويلة قبل أن تَتناقص. وحتى عندما لم يعُد الريف يشهد نموًّا، استمر سكان القرى في الانتقال إلى المدن بحثًا عن فرص.

وإذا أردنا أن نضرب مثالًا بمدينة أخرى أكبر من نانتشانج، وتكاد تكون مجهولة مثلها في الغرب، فيُمكن أن نذكر مدينة تشونجتشينج. يبلغ عدد سكانها قرابة ستة عشر مليون نسمة، أي نحو ضِعف سكان لندن الكبرى أو منطقة نيويورك الكبرى.[10] وصحيح أن المدينة موجودة منذ فجر الحضارة الصينية، لكن عدد سكانها حتى عام ١٩٩٠ كان ربع عددهم الحالي. وعلى غرار مدن صينية أخرى، شهدت تشونجتشينج نموًّا بسبب

الزيادة العامة في عدد السكان وهجرة سكان الريف إلى المدن. وكذلك استفاد نموها من الجهود التي سلَّطتها الدولة على إعادة توجيه مسار النمو الاقتصادي بعيدًا عن المناطق الساحلية المزدهرة بالفعل وتركيزه على المناطق الداخلية. وبذلك استطاعت تشونجتشينج اجتذاب مشروعات محلية، بل وشركات أجنبية مثل فورد ومايكروسوفت، ما أتاح وظائف برواتب تجذب الفلاحين وصغار المزارعين إلى المدينة.

وصحيح أنَّ الفرص الاقتصادية دائمًا ما تجذب الناس من الريف إلى المدينة، لكن هذا الاجتذاب كان معزَّزًا بدَفعةٍ ديموغرافية. فمع انخفاض معدلات وفيات الرضَّع وزيادة السكان الريفيين، يُصبح الاستمرار في تقسيم الأراضي إلى قطعٍ أصغر مستحيلًا. فيعجز الريف عن استيعاب سكانه، ويبدأ النزوح الكبير نحو المناطق الحضرية.

ففي مُنتصف السبعينيات، كان ٨٠ في المائة من سكان الصين يعيشون في الريف؛ أما الآن، فصار أكثر من ٦٠ في المائة منهم يعيشون في مناطق حضرية.[11] وربما يكون هذا التحوُّل قد حدث في الصين بوتيرة أسرع وعلى نطاق أوسع ممَّا حدث به في غيرها، لكن تأثيراته متشابهة في كل أنحاء العالم، والبشر الحضريُّون مختلفون بالطبع عن البشر الريفيِّين.

صعود الإنسان الحضري

حينما يتحوَّل أغلب أفراد المجتمع من ريفيِّين إلى حضريِّين، فإن التحوُّل لا يقتصر على تغيير مكان معيشتهم، بل يتضمَّن تغييرًا في عقلياتهم وأرواحهم ذاتها.

فقبل بضع سنوات، كنتُ مديرًا لمدرسة ابتدائية في منطقة في لندن تضمُّ جالية بنجلاديشية كبيرة. واشتكى لي أحد المعلِّمين من أنَّ المدرسة حينما نظمت رحلة إلى الريف، فوجئ بأن العديد من الآباء البنجلاديشيِّين غيَّبوا أطفالهم عن المدرسة في ذلك اليوم. فناقشتُ المسألة مع عدة آباء، وجاءني انطباع بأنهم، لما كانوا وافدين أصلًا من مقاطعة فقيرة ونائية نسبيًّا في بنجلاديش، لم يجدوا أي مبرر لزيارة منطقة ريفية؛ فقد كانوا يفتخرون بأنهم هجروا الريف.

تذكرتُ هذا عندما كنت أعمل في صربيا بعد ذلك ببضع سنوات، ووجدت زميلًا بريطانيًّا يسأل مديرًا محليًّا في شركة الاتصالات الوطنية عما إذا كان قد فكر من قبل في مُغادرة بلجراد والعودة إلى جذوره الريفية. كان زميلي، مثلي، قد عاش طفولته في بيئة حضرية، أمَّا صديقنا الصربي، الذي كان يحظى بمنصبٍ مرموقٍ نسبيًّا في مقر الشركة

الرئيسي ومنزل في ضاحية للطبقة المتوسطة، فإن الجيل السابق مباشرة من عائلته كانوا من سكان قرية نائية وربما يكون قد عاش جزءًا من طفولته هناك. نظر إلى زميلي كما لو كان مجنونًا؛ فالعودة إلى جذوره الريفية كانت آخر شيء يطمح إليه. وعلى المنوال نفسه، حدَّثني أحد أصدقائي عن والد زوجته، الذي كان عازمًا على التقاعُد في جامايكا التي جاء منها إلى المملكة المتحدة قبل عقود. فحينما اقترح عليه أحد أبنائه أن يشتري مزرعة صغيرة ويربي فيها الدجاج، وهذه هواية شائعة في الضواحي تمارسها عائلتان أعرفهما في شمال لندن، صُدم. وقال: «لا أريد العودة إلى المكان الذي أتيتُ منه.»

أمَّا أولئك الذين نشَئُوا في المدينة، وكان آباؤهم وأجدادهم حضريِّين مثلهم، فيعتبرون الريف مكانًا يهربون «إليه» وليس «منه». وأولئك منا الذين نشَئُوا في مجتمعاتٍ ذات طابع حضري سائد منذ فترة طويلة قد نسوا أن الهروب إلى الريف يُعَد رفاهية ثمينة جدًّا من رفاهيات العالم الأول. فنحن نرى الحياة الريفية دعةً رومانسية شاعرية وليست كدًّا شاقًّا طاحنًا في كل الأحوال الجوية لاستخراج أبسط لوازم القوت الأساسي من الأرض. لكن أيامنا الحاضرة شهدت تلاشي الحدود الفاصلة بين المدينة والريف على عكس العصور السابقة. ففي المملكة المتحدة، مثلًا، غالبًا ما تجد الأشخاص الذين يعيشون في الريف قريبين من مدينةٍ ما، وأي مسافة، مهما طالت، تكون تافهةً ما دمتَ تملك سيارة. وعلاوةً على ذلك، صارت أغلب المناطق الريفية في المملكة المتحدة تحظى بنفس الخدمات التعليمية والمرافق والرعاية الصحية المتاحة في المدن.

فقديمًا قبل الراديو والسكك الحديدية والسيارات والطرق الممهدة، كان مَن يعيشون حتى في قلب جنوب شرق إنجلترا منعزلين عن الكثير مما تُتيحه الحياة العصرية. وحتى في الأربعينيات، حينما أُجلِيَت أمي من لندن في أثناء قصف المدينة لتعيش في بيدفوردشير، التي صارت الآن بوسائل المواصلات على مقربة من لندن، لم تكن الكهرباء متوفرة في منزلها، وكان معظم القرويين يُضطرون إلى ضخِّ مياههم من بئرٍ في ساحة القرية العمومية. ولعدم وجود نظام صرف صحي هناك آنذاك، كان جدي يضطر إلى دفن فضلات الأسرة في الحديقة. وصحيح أن هذا الوضع برمته كان على وشك التغيُّر آنذاك، لكن نحو ثلثَي المنازل البريطانية ظلَّ بلا هواتف حتى عام ١٩٧٠.[12]

غير أنَّ المزايا التي كانت حكرًا على المدن في الماضي صارت الآن متاحة في المناطق الريفية، خصوصًا مع وصول الإنترنت. فالمجلات والمدونات الصوتية المنشورة عبر الإنترنت أصبحت متاحة — بالقدر نفسه — لمن يعيشون خارج المدن، اعتمادًا على عرض النطاق

الترددي المحلي؛ وما دام الإنترنت يعمل، لا تكون تجربة الحياة الريفية مختلفة كثيرًا عن الحياة الحضرية من حيث توفُّر عوامل الترفيه أو التحفيز. فجهاز القارئ الرقمي يعوض المرء عن عدم وجود مكتبة محلية في منطقته، ومنصة «نتفليكس» تُعوضه عن عدم وجود دار عرض قريبة منه.

عادةً ما كانت الاختلافات في المواقف السياسية والدينية تميز المدن عن الريف في الماضي؛ لأن سكان الأرياف كانوا أشد تقيُّدًا بالتقاليد. وكما يقول المثل الألماني القديم، «هواء المدينة يُحرِّر المرء». وصحيح أن سكان الريف ربما كانوا يشعرون في قرارة أنفسهم بأنهم «أحرار» على الرغم من مواقفهم التي كانت أكثر ارتباطًا بالتقاليد المحافظة، لكنَّ جزءًا كبيرًا من الريف الأوروبي كان خاضعًا للإقطاع في الماضي، وهذا تجلى بوضوحٍ في إجلال أشخاص مُعينين ورفض التغيير. وحتى المنظور الذي ننظر منه إلى العالم اليوم، ونراه على أنه يضمُّ أنماطًا مميزة يُمكن فهمها بقوانين فيزيائية ونماذج رياضية بدلًا من تأويلها بتدخُّل الآلهة والشياطين، كان من صُنع المدن الحديثة المبكِّرة.[13] على الأقل كان سكان المدن أدرى بالقراءة والكتابة ممَّن يعيشون خارجها. فعلى سبيل المثال، حينما كان كل سكان برلين — تقريبًا — يستطيعون القراءة في ستينيات القرن التاسع عشر، كان ثلث سكان بروسيا الغربية أميِّين.[14]

وصحيح أن الفجوة بين الحياة الحضرية والحياة الريفية تتضاءل في العالم المتقدِّم، لكن هذا لا ينطبق بالقدر نفسه على أماكن أخرى. فما زال بعض سكان العالم النامي اليوم يُمنُّون أنفسهم بالهجرة من الريف إلى المدينة، سواء في آسيا أو أفريقيا أو أمريكا اللاتينية، ويرونها فرصة واعدة، مثلما كان يراها سكان أوروبا يومًا ما. فالانتقال إلى المدينة يعزز من فرص الحصول على عملٍ مدفوع الأجر، ما يُتيح معيشةً أفضل مما تتيحها زراعة الكفاف. ويعزز أيضًا من فرص أطفالك في الحصول على تعليمٍ جيدٍ يُتيح لهم العثور على وظيفة تتطلَّب عقلًا وليس قوة بدنية. وأذكر هنا أنَّ أحد سائقي سيارات الأجرة في جاكرتا قال لي ذات مرة: «أبي وجَدِّي قضيا حياتهما مقرفصَين بظهرَين محنيَّين في حقول الأرز. لكنني أرى أن قيادة سيارة الأجرة أفضل بكثير من ذلك، والآن يعمل ابني في مكتب مكيَّف.» ربما يستغرب بعضنا ذلك، ويتساءل ما المُتعة في الجلوس على مكتبٍ في جوٍّ مُغلق ذي درجة حرارة مضبوطة، أو حتى خلف عجلة القيادة؛ هذا لأنهم لم يقضوا سنوات في الكد المُضني تحت شمس جاوة الحارقة.

وقد عبَّر عن هذا الرأي أحدُ الأشخاص المساكين الذين وقعوا في براثن ثورة ماو الثقافية القاتلة في الستينيات والسبعينيات، وأُجبِروا على خوض الرحلة بالعكس؛ أي الانتقال من حياة مُتواضعة ولكن مريحة نسبيًّا في بكين إلى حياة زراعة الكفاف الفلاحية في منغوليا الداخلية، إذ قال:

> لم نكن نجد شيئًا نستظلُّ به من الشمس الحارقة ... كنا نستيقظ في نحو الرابعة صباحًا ... وكانت أسراب البعوض تنقضُّ علينا بلا هوادة. لم يكن لدينا مفرٌّ من هجماتها في القيظ الشديد. وبينما لم نكن نستطيع إطعام أنفسنا بالزراعة، كنا بأجسادنا طعامًا لحشرات صحراء جوبي.[15]

ربما يرى بعض المعاصرين تعاليًا في تصريحات كارل ماركس الازدرائية عن «البلاهة الريفية»، لكن الحقيقة أن الفلاحين كانوا أكثر أمية وأقل تعليمًا من سكان المدن، بل وكانوا أقل نزعةً إلى القيام بالثورات وأضعف قدرة عليها. فحينما هبَّ الفلاحون، قاموا بـ «انتفاضات»، في حين أن سكان المدن هم من قاموا بـ «الثورات». ويُذكر هنا أن الانتفاضات — غالبًا — ما كانت محلية وسيئة التنظيم، ودائمًا ما كانت الحكومة تقمعها. ومن أمثلة ذلك انتفاضة الفلاحين التي قادَها وات تايلر في إنجلترا عام ١٣٨١، وتمرُّد إيميليان بوجاتشيف في روسيا عام ١٧٨١. إذ انتهى المطاف بتايلر إلى تعليق رأسه على خازوق على جسر لندن، بينما قُطِع رأس بوجاتشيف وجُرَّ جسده على الأرض، وقُطع إلى أربعة أرباع في ميدان عام في موسكو. فانتفاضاتهم قامت تنفيسًا عن الغضب وليس لأغراضٍ سياسية، وسرعان ما سحقتها السلطات.

لذا فلا عجب في أنَّ ماركس رأى أنَّ المستقبل الثوري لا يكمن في أيدي الذين اعتبرهم فلاحين رجعيِّين جهلة، بل في يد طبقة جديدة: البروليتاريا. فهذه الطبقة الجديدة من العمال الصناعيين الحضريين كانت تضمُّ أفرادًا لديهم القدر الأساسي من التعليم. وهذا، وفقًا لماركس، كان يعني أنهم سيكونون أوعى بمصالح طبقتهم وأقدر على التصرف بناءً عليها. لذا كان أفراد البروليتاريا الحضرية في وضعٍ يُمكِّنهم من تنظيم أنفسهم جماعيًّا والسيطرة على المدن المهمة جدًّا.

وصحيح أنه اتضح لاحقًا أنَّ أفراد الطبقة العاملة الصناعية لم يُصبحوا رواد الثورات كما كان متوقعًا، لكن الثورات الكبرى كلها حدثت في المدن، وأشهرها في باريس وسانت بطرسبرج وطهران. وحينما اندلعت ثورات مضادة، كما حدث في فرنسا عام ١٨٤٨،

عادةً ما كانت تأتي من الريف، في صورة جيش من الجنود الفلاحين بقيادة أرستقراطيين إقطاعيين.

ومع أنَّ أغلب المدن مرتبطٌ بالمستقبل وأغلب الريف مرتبطٌ بالماضي، تجدر الإشارة إلى أنَّ المدن هي مواطن حفظ الماضي أيضًا، سواءٌ في شكل أنصاب تذكارية أو مكتبات أو متاحف، وهذا تحديدًا لأنها مُستودعات الحضارة.

فالمدن ليسَت فحسب مرتبطة بالتغيير السياسي والاقتصادي. بل إنها أيضًا، ومنذ أقدم العصور، مُرتبطة بالحضارة؛ حتى إنَّ كلمة civilization نفسها، التي تعني «الحضارة»، مشتقة من كلمة civitas اللاتينية التي تعني «المدينة». فالناس يكُونون أفضل إبداعًا وابتكارًا حينما يكونون قادرين على الالتقاء والتحدُّث وتبادل الأفكار، كما هي الحال في المدن. أمَّا في الريف، فإذا أراد المرء التعامل مع أناس خارج المنطقة المحيطة مباشرةً، يضطرُّ إلى استخدام موارده الشحيحة أصلًا. وبذلك يُمكن القول إنَّ نواة المستقبل قد ابتُكِرت في مقاهي لندن في أواخر القرن السابع عشر ومقاهي فيينا في أوائل القرن العشرين بقدر ما ابتُكِرت في مختبرات الجامعات. وكذلك فمَفاصل الدولة، كالتدوين وتحصيل الضرائب، إلى جانب الفنون والعلوم، كلها نشأت أصلًا في المدينة. وكان سكان المدن أقدر على الدفاع عن أنفسهم من سكان القرى أو النجوع أو المزارع. فالمدينة تُتيح أمانًا أعلى وأرخص بفضل الحجم، ما يعني أن احتمالية الحفاظ على رأس المال في المدينة في أوقات الانفلات الأمني تكون أعلى من احتمالية الحفاظ عليه في الريف. وتستفيد المدينة أيضًا من وفورات الحجم في المرافق مثل المياه والصرف الصحي والرعاية الصحية والتعليم.

ومن ثَم فإن مدى ازدهار المدن يُعَد مقياسًا لتطور الحضارة. فكل مدينة تحتاج إلى استيراد كميات هائلة من مواد البناء والطعام والماء. أمَّا حين تكون الحضارة في تدهور، فلا تتطلَّب وجود مدن كبيرة ولا تملك الوسائل اللازمة للحفاظ عليها. ولعلَّ أبرز مثال على ذلك في الغرب كان تدهور المدن إبان سقوط الإمبراطورية الرومانية. وقد كانت روما بالذات مثالًا بارزًا، مع أنَّ العديد من المدن الأخرى في الإمبراطورية قد شاركتها المصير نفسه. فبعدما كان عدد سكانها في القرن الأول الميلادي يتجاوَز مليونًا على الأرجح، لم يكد يبلغ ثلاثين ألف نسمة بعد ذلك بثلاثة قرون.[16] ويُرجح أن لندن فقدَت ثلثَي سكانها في العقود التي أعقبت وصول عددهم إلى ذروته في تاريخها الروماني في سنة ١٥٠ ميلادية تقريبًا.[17] ولعلَّ أوضح مؤشِّر على تدهور الإمبراطورية الرومانية هو انخفاض

عدد سكانها. وكذلك فبحلول عام ١٢٠٠، كان عدد سكان باريس، أكبر مدينة في الغرب المسيحي آنَذاك، أكثر بقليلٍ من مائة ألف نسمة فقط، أي لا يكاد يبلغ عُشر عدد سكان روما في ذروته. وذلك لأنَّ مستوى التقدم التكنولوجي في غرب أوروبا آنذاك لم يكن يَسَع تحمُّل أي عدد أكبر من ذلك.

تُعَد الأغلبية الساحقة من البشر المعاصرين نِتاجَ الثقافة الحضرية إلى درجة أننا نكاد نرى ذلك شيئًا عاديًّا. إذ ننسى أنَّ المدينة، وإن كان عمرها آلاف السنين، لم تكن تُئوي سوى نسبة ضئيلة من السكان حتى وقت قريب. فنسبة السكان الحضريين في أوروبا كانت تبلغ ١٫٦ في المائة فقط في عام ١٦٠٠، وأعلى بقليلٍ من ٢ في المائة في عام ١٨٠٠. ولكن بحلول عام ١٨٠١، كان ١٠ في المائة من سكان إنجلترا وويلز حضريِّين، وظلَّت النسبة تترفَّع حتى صار أغلب سكانهما يعيشون في المدن قبل فترة طويلة من حلول عام ١٩٠٠.[18] ويُذكَر هنا أن الجزر البريطانية كانت صاحبة السبق في التحضر؛[19] مثلما كانت في بقية مراحل التحوُّل الديموغرافي؛ إذ نجد أنَّ التحضر لم يُصبح سائدًا في باقي أنحاء العالم إلا في السنوات الأولى من هذا القرن الحالي.[20]

التحضر والبيئة

كما رأينا، يظنُّ السكان الحضريون السذج أن الريف عالمٌ وردي دائمًا، ويتوهمون أنه ملاذٌ للترفيه عن النفس وليس مكانًا للعمل الشاق في الحقول. وكذلك فَهُم غالبًا ما يرون الحياة الريفية «طبيعية» لسببٍ ما، وأن الحياة في المدن تضرُّ بالبيئة. غير أن هذا أبعد ما يكون عن الحقيقة.

صحيح أنَّ نسبة إسهام الفرد في الانبعاثات الكربونية كانت مُنخفِضة في مجتمعات ما قبل الحداثة. وذلك لأن أفرادها غالبًا ما كانوا يتنقلون سيرًا على الأقدام أو بالدراجات، ولم تتوفَّر لهم الكهرباء قطُّ، وما كانوا ليعرفوا كيفية استخدام الغسالة لو رأوها أمامهم، وبذلك كانوا يستهلكون قليلًا من موارد الكوكب. ولكن عند وصول الحداثة، نجد أن سكان المدن يتمتعون بمزاياها بصورٍ أكفأ وأفضل استدامة بكثير.

فعلى سبيل المثال، سنجد أن متوسط الأميال التي تقطعها الأسر الأمريكية الحضرية بالسيارة أقل ممَّا تقطعه نظيراتها في الريف، بل ومن المرجَّح أيضًا أن يكون عدد سياراتها أقل، وذلك لأنَّ سكان الريف قد يحتاجُون إلى استقلال السيارة كلَّما أرادوا الذهاب لشراء رغيف خبز أو لتر من الحليب مثلًا. وكذلك فسكان المدن أكثر إقبالًا على استخدام وسائل

النقل العام في مُعظَم تنقُّلاتهم اليومية الضرورية. وغالبًا ما يكون ذهابهم إلى المدرسة أو إلى العمل أقصر مسافةً وأقل اعتمادًا على المركبات التي تعمل بمحركات الاحتراق الداخلي. فنسبة اللندنيين الذين يذهبون إلى العمل بالسيارة مثلًا أقل بكثير من النصف مقارنةً بسكان كلِّ منطقة أخرى في المملكة المتحدة.[21] وفوق ذلك، فإتاحة خدمات المياه الجارية وأنظمة الصرف الصحي وتوفير الكهرباء وخدمات البريد لسكان المدن يُمكن أن تتمَّ بكفاءةٍ أفضل، وتستلزم كميةً أقل من الأنابيب أو الكابلات أو الطرق المسفلَتة.

وغالبًا ما يعيش سكان المدن في منازل أصغر وأفضل عزلًا من منازل الريف، لذا يستهلكون الوقود بكفاءة أكبر وتكون انبعاثاتهم الكلية أقل. فعلى سبيل المثال، وجدت دراسة أُجرِيَت في عام ٢٠٠٤ أنَّ الانبعاثات الكربونية الصادرة من سكان لندن بلغت نحو نصف متوسِّط الانبعاثات في المملكة المتحدة ككل،[22] بينما تُقدَّر نسبة انبعاثات سكان نيويورك الكربونية بأنها أقل من متوسِّط الانبعاثات الأمريكي كله بنحو ٣٠ في المائة.[23] ويُذكَر هنا أن إسهام الفرد في الانبعاثات في ولاية نيويورك المتحضِّرة جدًّا هو الأقل بين كل الولايات الأمريكية الأخرى.[24] وكما قال بيتر كالثورب خبير التصميم والتخطيط الحضريين: «المدينة هي أقل أشكال المستوطنات البشرية إضرارًا بالبيئة. فكل ساكن في المدينة يستهلك حيزًا أصغر من الأرض، وكمية أقل من الطاقة والماء، ويُصدِر قدرًا أقل من التلوث من نظيره في المستوطنات الأقل كثافة من الناحية السكانية.»[25] وهكذا فإنَّ النزعة إلى العيش في البلدات والمدن تجعل نصف البشر كلهم يعيشون على أقل من ٣ في المائة من سطح الأرض.[26]

صحيح أنَّ المدن العصرية ما زالت تستهلك كميات كبيرة من الطاقة؛[27] ولكن حالما يبدأ الناس عيشَ حياة عصرية، فإن سكان المدن يعيشونها باستهلاك الطاقة على نحوٍ أكفأ. وتجدر الإشارة هنا إلى أن مُستهلكي أكبر كمياتٍ من البنزين ليسوا الفلاحين الريفيين الذين يعيشون في البلدان الفقيرة بل سكان الريف في العالم المتقدم، الذين غالبًا ما يقودون سياراتهم مسافات طويلة للحصول على ضروريات الحياة وملذَّاتها لأنهم يعيشون في منازل أكثر تباعدًا ومعزولة جدًّا.

وكذلك يُتيح التحضُّر منافع تعود على الطبيعة مباشرةً؛ فإخلاء الريف يمنح الأرض هدنةً لالتقاط الأنفاس. على سبيل المثال، توجد في البرانس الشرقية في جنوب فرنسا، بالقرب من الحدود الإسبانية، أفدنةٌ من سفوحِ تلالٍ برية لم يعُد فيها أي علامات على النشاط الزراعي المكثَّف السابق سوى الأراضي المتدرجة التي كانت رُقعًا زراعية صغيرة

في الماضي. وما زال السكان الأكبر سنًّا في المنطقة يتذكَّرون الأوقات التي كانت تحظى فيها هذه التلال بالعناية والرعاية، علمًا بأنها مهجورة منذ فترة طويلة. وصحيح أن ظاهرة إخلاء الريف لا تشمل كل القرى في هذه المنطقة، لكن سكانها يتركون الزراعة، وكثيرون منهم قد حزموا مُتعلقاتهم وتركوا الوادي متجهين إلى أقرب بلدة كبيرة أو أبعد من ذلك.

وهكذا عادت النباتات والحيوانات الطبيعية لتحلَّ محل المحاصيل الزراعية، ورُصِدَت ذئابٌ ودِببة في المنطقة لأول مرة منذ عقود. ويُذكَر هنا أنَّ السلطات أعادت إدخال الدببة إلى البرانس على سبيل التجربة، بينما يبدو أن الذئاب قد شَقَّت طريقها بنفسها من شمال إيطاليا، مستغلة المساحات الفارغة المتزايدة في جميع أنحاء جنوب فرنسا.[28] وكذلك تَكثُر الخنازير البرية أيضًا، ولا يكبح زيادتها سوى ولع السكان المحليين بالصيد. ومن ثَم يتضح أنَّ الطبيعة تتعافى عندما يترك البشر الريف ويتجهون إلى المدينة. فثلث الأراضي التي كانت تُزرَع في الاتحاد السوفييتي سابقًا تُركت الآن للطبيعة؛ ونيو إنجلاند، التي جرَّدها أوائل المستوطنين الأوروبيين من الأشجار، شهدت ارتفاع مساحة الرقعة الشجرية مرة أخرى في القرن العشرين؛ إذ زادت من ٣٠ في المائة إلى ٨٠ في المائة من إجمالي مساحة الأرض.[29]

أيمكن أن ينعكس الاتجاه؟

من الممكن أن ينعكس اتجاه مسيرة التحضُّر. وذلك لسببين. أولهما أننا قد نشهد انهيارًا حضاريًّا ما، سواء بسبب وباء أو انهيار مالي أو إحدى الكوارث التي يُمكن أن تصيب البشرية في أي وقت. ففي مثل هذه الأحداث، من المرجح أن تنهار حضارتنا التي تتَّسم بتعقيدٍ استثنائي. إذ ستنفد إمدادات الغذاء والماء وكل لوازم الحياة الحضرية، وسيجد الناجون أنفسهم يحاولون العيش على موارد الريف الطبيعية. ولنضرب هنا مثلًا بأزمة كوفيد-١٩، فصحيح أنها لم تُؤثِّر في أعداد البشر إلا بنسبة معتدلة، لكنها أدَّت إلى الرحيل المؤقت عن بعض المناطق المركزية في المدن.

وما زال من السابق لأوانه أن نعرف ما إذا كانت جائحة كوفيد-١٩ ستؤدي إلى تدهور حضري على المدى البعيد أم لا، لكنَّ مثل هذه التدهورات قد حدثت من قبل في أوقات الأزمات. وبخلاف انهيار الإمبراطورية الرومانية، يمكن أن نضرب مثالًا آخر بفوضى الثورة والحرب الأهلية التي عصفت بروسيا في أوائل القرن العشرين. فحينها عاد

الفلاحون الذين كانوا حديثي عَهدٍ بالبروليتاريا إلى قُراهم، ولم تُستأنف عملية التحضُّر إلا مع التحول الصناعي في عصر ستالين.

وإذا تفشَّت جائحة عالمية على نطاقٍ أوسع من تلك التي بدأت في عام ٢٠٢٠، فقد تؤدي إلى فرار السكان من المدن إلى الريف. وعندئذٍ ستكون هذه نسخة حديثة من هجرة بعض سكان لندن، ممَّن استطاعوا تحمُّل تكاليف الهجرة، إلى هامبستيد في زمن الطاعون منذ أكثر من ستمائة عام. وإذا حدث نزوح جماعي من المناطق الحضرية هكذا، فربما نجد، حالما ينتهي الوباء وينخفض عدد السكان، أنَّ المدن صارت أماكن عنيفة وغير جذابة؛ بينما يصبح الريف أنسب للحياة. وصحيح أنَّ هذه الأفكار ربما تكون مُستمَدة من وحي القصص الخيالية التي تدور حول «النجاة» و«الاستعداد» في حالة انهيار الإمدادات والقانون والنظام، لكن هذا لا يعني أن حدوثها مستحيل.

ومع أنَّ حدوث كارثة عالمية كهذه ربما يبدو مستبعَدًا، فإن التاريخ يضم سوابق شهدت مثل هذا الانهيار الحضاري المصحوب بانهيارٍ حضري. بل إنَّ المدن التي كانت مُزدهرةً يومًا ما لكنها هُجِرَت منذ فترة طويلة أصبحت هي الركيزة الأساسية لعلم الآثار والسياحة الثقافية، بدءًا من معابد سيم ريب في كمبوديا إلى أطلال حضارة المايا في شبه جزيرة يوكاتان في المكسيك. ويُذكَر هنا أنَّ انهيار هذه المراكز الحضرية وما شابهها جاء نتيجة لعوامل بيئية أو مشكلات سياسية. وقد اقتصرت هذه الأحداث على نطاقٍ محلي لأنَّ سكان كلِّ جزءٍ من العالم آنذاك كانوا في وادٍ وسكان الأجزاء الأخرى في وادٍ آخر. ولكن في ظل الترابط الذي يسود العالم اليوم، فإن تأثير الكوارث البيئية والسياسية المصاحبة لمثل هذه الانهيارات سينتشِر على نطاقٍ عالمي. صحيح أنَّ العولمة تتيح لنا فوائد عظيمة، كإجراء معاملات مالية شبه فورية عبر آلاف الأميال وسفر ملايين البشر جوًّا كل يوم، لكنَّها قد تؤدي أيضًا إلى انتشار المشكلات، سواء أكانت بيولوجية أو اقتصادية، بوتيرة أسرع وعلى نطاقٍ أوسع. وقد أصبحنا أدرى بذلك منذ ظهور جائحة كوفيد-١٩.

أمَّا السبب الثاني لانتكاسة التحضر، فقد ينشأ من تعزيز التقدُّم وليس حدوث تخلُّفٍ. فالتقدم التكنولوجي قد يُسهِّل على الناس التنقل جيئةً وذهابًا إلى مسافات أطول، أو يجعلهم يستغنون عن ذلك أصلًا. فمع إمكان عقد المؤتمرات عن بُعدٍ، وباستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات الحديثة، تتزايد قدرة الناس على العمل معًا دون الحاجة إلى الوجود في المكان نفسه، وبفضل ابتكار تقنية الهولوجرام، صار ذلك أكثر قابلية للتحقق بالفعل. وبذلك قد يختار الناس العيش في مكان أبعد عن أماكن عملهم، إمَّا بسبب

تفضيلهم للحياة الريفية لأن أماكن الإقامة هناك ميسورة التكلفة، أو لتجنُّب التنقلات اليومية المتعِبة والمكلِّفة. وقد سرَّعت أزمة كوفيد-١٩ من وتيرة هذا التغيير.

ومع ذلك، قد يختار بعض السكان مُواصلة العيش في المدن أو بالقرب منها حتى حينما يُصبح ذلك غير ضروري. فالوسائل التقنية، التي تتيح العمل عن بُعد، متقدمة جدًّا بالفعل، لكنَّ العمال والموظفين ما زالوا يتنقَّلون جيئة وذهابًا بالملايين كل يوم من الضواحي إلى مراكز المدن للاستفادة من التفاعل المباشر مع الزملاء والعملاء والموردين. إذ ربما لا يمكن الاستغناء عن هذه الفوائد بالابتكارات التقنية. وكذلك ما زال بعض رجال الأعمال يسافرون بالطائرات إلى اجتماعاتٍ في مدنٍ بعيدة يُمكن عقدها عبر المؤتمرات الهاتفية. أي إنَّ القُرب الجسدي ما زال ضروريًّا لبناء العلاقات الشخصية والحفاظ عليها في عالم الأعمال، فضلًا عن العالم الاجتماعي. ومع ذلك، نجد أن البعض قد تخلَّى عن العيش في المدن والذهاب إلى مقرات العمل يوميًّا حتى قبل جائحة فيروس كورونا. إذ حدث انخفاض ملحوظ في الإقبال على استخدام مترو أنفاق لندن، فتضررت موارده المالية.[30]

ربما يبدو التوق إلى التنعُّم بحياةٍ بسيطة هادئة، والعيش في حيِّزٍ أوسع، والاستمتاع بمزيدٍ من الهواء الطلق، تَرَفًا مقصورًا على الأغنياء، ولكن يبدو أنَّ الشعور بالسأم من حياة المدن شائعٌ لدى الكثيرين. ولنضرب هنا مثلًا بهذه الخاطرة التي أَلَّفها شخصٌ غادر لندن إلى الحدود الويلزية عن الحياة الريفية:

> مزَّقت المدينة أعصابي، وأعدتُ مفاتيح شقتي الصغيرة القريبة من ريجنتس بارك إلى صاحبها، ووجدتُ مسكنًا للإيجار خارج قرية كوميوي مباشرةً، علمًا بأنه كان مخزنًا للحبوب في الأصل. يقع المسكن على قمة مسارٍ شديد الانحدار في مُنتصَف الطريق نحو أعلى الجبل، ويعطي ارتفاعه شعورًا بأنك على مقدمة سفينة في بحرٍ مُتماوج مُتلألئ. وفي صباح معظم الأيام، كنتُ أتمشَّى خمسة أميال قبل أن أشرع في الكتابة. كنتُ في البداية أفعل ذلك بتركيزٍ شديدٍ وأنا أرتدي سماعات الرأس، كأنني أذهب إلى صالة الألعاب الرياضية وأتمرَّن بحكم الضرورة، مُعتبرًا إياه شيئًا روتينيًّا يجب إتمامه. لكنَّ شيئًا ما تغير. وسرعان ما أصبح المشي حياتي. تخلَّصت من سماعات الرأس ... وكلما طالت فترة بقائي هنا، تضاءلت قدرتي على تخيل الحياة في أي مكان آخر. قال لي أحد الأصدقاء

عبر الهاتف: «يبدو كأنَّ السُّبُل قد تقطعت بك في الجنة». وكان محقًّا في ذلك من عدة جوانب.[31]

وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ انخفاض عدد سكان المدن الكبرى لن يكون ظاهرةً جديدة، ولسنا في حاجة إلى الرجوع بالزمن إلى الوراء حتى عصر سقوط الإمبراطورية الرومانية أو الطاعون لنجد أمثلةً سابقة. فبين عامَي ١٩٣٩ و١٩٩١، انخفض عدد سكان لندن من ثمانية ونصف مليون إلى ستة ونصف مليون، قبل أن ينقلب الوضع وترتفع الأرقام مرةً أخرى.[32] وفي حالة لندن، كانت هذه العودة إلى ازدياد السكان ناجمةً عن استقبال موجةٍ من المهاجرين الوافدين من الخارج، وبحلول تسعينيات القرن الماضي، كانت أعداد الوافدين قد عوَّضت أعداد البريطانيين الذي خرجوا وزيادة. وقد شهدت أمستردام اتجاهًا مشابهًا؛ إذ ظلَّ سكان المدينة بعد الحرب ينزحون بأعدادٍ كبيرة إلى مساكن أفضل خارج حدود المدينة حتى الثمانينيات، ثم وفدت موجةُ مهاجرين من شمال أفريقيا وتركيا، وأعقبتها منذ أواخر التسعينيات موجةٌ أخرى من الشباب الطامحين إلى إيجاد فرص عمل.

وفي الوقت الحاضر، يُسفر تدفق السكان إلى المدن عن ارتفاع أسعار العقارات، ما يُشجع مزيدًا من الناس على الرحيل. فالعديد من الشباب الذين توافدوا إلى المدن قبل عشر سنوات أو خمس عشرة سنة بحثًا عن فرص عمل يختارون الانتقال حالما تُصبح لديهم أسر؛ وذلك بحثًا عن سكنٍ أوسع وأرخص في المناطق الملائمة لحياة الأسر. ومع أنَّ المدن تستقبل بعدهم دُفعةً جديدة من الشباب الباحثين عن عمل والمجذوبين إلى إثارة الحياة الحضرية، فإنَّ الدفعة اللاحقة غالبًا ما تكون أقل عددًا من الدفعة السابقة، نظرًا إلى الانخفاض العام السائد مؤخرًا في معدلات المواليد في معظم الدول المتقدمة.[33] وهذه الاتجاهات التي تعاكس اتجاه الزيادات السكانية في المدن وتُلاشي تأثيرها قد تُسفر عن تقلص حجم المدن في دول مثل هولندا والمملكة المتحدة، مع أنَّ السكان حينما ينتقلون من مدنٍ مثل أمستردام أو لندن، غالبًا ما يستقرون بالقرب من أماكن إقامتهم القديمة.

ومهما ازداد حجم المدن في العالم المتقدم أو تقلَّص، سيستمر التحضُّر والإقبال على المدن في معظم مناطق العالم النامي. وفي الواقع، فإنَّ هذا الإقبال يحدث بقدرٍ أكبر بكثيرٍ من أي رحيلٍ محتمَل من المدن الأوروبية والأمريكية الشمالية. فمقابل كل كاتب طموح يُغادر لندن إلى الحدود الويلزية، يوجد مئات النيجيريِّين الذين يتطلعون إلى الذهاب إلى لاجوس؛ وإلى لندن. لذا فعلى الصعيد العالمي، ستتزايد نسبة سكان المدن، ومن المحتمل

أن تصل إلى ٧٥ في المائة من إجمالي سكان العالم بحلول منتصف القرن الحالي.[34] وإذا شهد المستقبل المنظور أيَّ انعكاس كبير في هذا الاتجاه، ورحلت أعداد كبيرة من المدن إلى الريف، فسيكون ذلك مقتصرًا على الأشخاص الأغنى والأوفر حظًّا في العالم.

ففي أفريقيا جنوب الصحراء مثلًا، ما زال ٦٠ في المائة من السكان تقريبًا يعيشون في الريف، وبذلك انخفضت النسبة كثيرًا بعدما كانت ٨٥ في المائة في عام ١٩٦٠، وما زالت تمضي قُدُمًا في اتجاه واحد.[35] ويُذكَر هنا أنَّ مدنًا مليونية كبرى مثل لاجوس قد شهدت نموًّا هائلًا في العقود الأخيرة، وصارت تضمُّ سكانًا أكثر بكثيرٍ ممَّا شهدته أي مدينة أوروبية من قبل. إذ يُقدَّر عدد سكان لاجوس بخمسة عشر أو عشرين مليون نسمة، اعتمادًا على مواضع رسم حدودها.[36]

مدن المستقبل

ربما تتزايَد نسبة سكان البلدات في المستقبل، لكنَّ البلدات التي يعيشون فيها لن تبقى كما هي. بادئ ذي بدء، من المرجح أن تُصبح مدن العالم النامي أشبه بمدن أوروبا وأمريكا الشمالية والمناطق الآسيوية الأغنى. فمع زيادة دَخل سكان المناطق الحضرية في الأماكن الأفقر من العالم، سترتفع معدلات استهلاكهم وطلبهم على الخدمات العامة. وكما أزيلت الأحياء العشوائية الفقيرة في المدن الأوروبية والأمريكية الشمالية، من المتوقع أن يحدث الشيء نفسه في كينشاسا وجاكرتا. وهذا لا يعني أنَّ المدن لن يكون فيها فقراء، لكنَّ الظروف الأساسية ستكون أفضل. إذ ستُصبح إتاحة المياه الجارية ولوازم السباكة الكافية ومرافق المراحيض داخل المباني شيئًا شائعًا وليس استثناءً نادرًا. وكذلك ستتوسَّع أنظمة النقل العام، ما سيُخفِّف من السخط والتلوث الناتجين من الازدحام المروري. وسترتفع المعايير المتعلِّقة بانبعاثات المحركات، وبذلك سيقل التلوث أكثر وأكثر. وسيطالب سكان المدن بهذه التحسينات، وستتزايد قدرة مجالسهم البلدية وحكوماتهم على إتاحتها بالفعل.

أمَّا في الدول الأغنى، فإن توفير الرعاية الصحية والتعليم ووسائل النقل يجعل الريف أشبه بالمدن، بينما تُصبح البلدات أشبه بالريف. فحينما وُسِّعت شبكة مترو الأنفاق في لندن في أوائل القرن العشرين، استطاع الأشخاص الذين يعيشون ويعملون في المناطق الداخلية أن ينتقلوا إلى الضواحي. وهناك، أمكنهم الاستمتاع بحدائق خاصة بهم وعيش «حياة الريف في المدينة»؛ علمًا بأنَّ أصل هذا المصطلح يعود إلى العصور الرومانية. وخلال

فترة الإغلاق، بسبب فيروس كورونا في لندن عام ٢٠٢٠، كنت ممتنًّا لهذا التطور، كما كان الملايين من مواطنيِّ اللندنيين، لأنَّني كنت أعيش آنذاك في منزل بُني قبل الحرب العالمية الأولى وله حديقة مساحتها ٦٠ قدمًا.

وبفضل وصول السيارات إلى الولايات المتحدة وأوروبا، أُتيح إنشاء ضواحٍ خارجية يُمكن لعمال المدن الانتقال منها وإليها يوميًّا بسهولة، بل وتضمُّ مزيدًا من المساحات المفتوحة ومرافق ترفيهية أفضل. وصحيح أن هذه الضواحي ربما تتعرَّض لانتقادات لأنها سببت «الزحف الحضري»، لكنها تتيح مستوًى معيشيًّا عاليًا للملايين. ومع ازدياد ثراء المدن، تُخَصَّص مساحاتٌ لإنشاء حدائق عامة حضرية وتدشين حياة برية حضرية بل وزراعة حضرية أيضًا.[37]

لطالما كان شكل مدن المستقبل موضوعًا للكثير من التكهُّنات، لأن المدن بطبيعتها شيء مستقبلي. ومن شبه المؤكد في هذا الصدد أنها ستكون أكثر عددًا وأكبر حجمًا. فمهما حدث لمعدلات الخصوبة في العقود القادمة، من المؤكد أنَّ عدد سكان العالم سيواصل الازدياد حتى النصف الثاني من القرن الحالي على الأقل، ما لم تحدث كارثة عالمية. وسينتهي المطاف بمعظم هؤلاء السكان الجدد إلى العيش في المدن، وكذلك الكثيرين ممَّن يعيشون حاليًّا في الريف. وربما يتعزَّز نمو المدن الموجودة بالفعل؛ فبعض المدن، مثل مانشستر وتولوز، ازدهرت في مرحلة ما بعد الصناعة، بينما كابدت بعض المدن الأخرى، مثل ديترويت وميدلزبره، صعوبات شديدة.

وغالبًا ما يؤدي نمو المدن إلى تآكُل الأراضي الزراعية المحيطة بها، ومن المؤكَّد أنَّ هذا التغيير سيواجه معارضةً متزايدةً إذا صار الغذاء شحيحًا. لكن ذلك ما زال بعيدًا حسبما يتَّضح من الارتفاع الهائل في قِيَم الأراضي حين يُعاد تخصيص الحقول للاستخدام الحضري. فعلى سبيل المثال، ارتفعت قيمة بعض الحقول في المملكة المتحدة ١٥٠ مرة تقريبًا حالما أصبحت تُعَد صالحة للأغراض السكنية.[38]

وبوجهٍ عام، دائمًا ما تعتمد المدن أساسًا على استيراد مواد الغذاء والطاقة بدلًا من إنتاجها بنفسها، وبذلك تستعين بموارد الأراضي النائية في بلدانها وتلتهمها. وصحيح أنَّ الاتجاه الذي ظهر مؤخرًا نحو إنتاج الغذاء في المناطق الحضرية قد يبدو مجرَّد بدعة مؤقتة قصيرة الأجل، ولكنْ ثمة أسباب توحي بأنه ليس كذلك. إذ تستخدم المدن مخازن قديمة مجهزة بأضواء صناعية لزراعة الغذاء على طبقات متعدِّدة من دون مبيدات الأعشاب والمبيدات الحشرية اللازمة في الزراعة التقليدية، وبُطرقٍ تُرشد استهلاك الماء

والمواد المغذية أيضًا. ومن المزايا العظيمة الأخرى لإنتاج الغذاء في المناطق الحضرية أنَّ المحاصيل الناتجة يمكن بيعها من دون تكبُّد التكاليف المالية والبيئية المصاحِبة للتوزيع على مسافاتٍ طويلة. وبالمثل قد يستغني العالم قريبًا عن نقل الغاز إلى المدن عبر الأنابيب أو تحويله إلى كهرباء ونقله، مثلما صار نقل الفحم بالصنادل من نيوكاسل إلى لندن شيئًا من الماضي. إذ أصبحنا نرى ألواحًا شمسية مُركبة بالفعل على الأسطح، وقد تُضاف إلى الجدران أيضًا يومًا ما. وهذا الابتكار، إلى جانب طواحين الهواء الصغيرة التي يُمكن أن يُركِّبها بعض الأفراد كل على حدة، قد يتيح للمدينة إنتاج الكثير من احتياجاتها من الطاقة بنفسها.

وإذا شاع استخدام السيارات الكهربائية، ستكون المدن أقل تلوُّثًا بكثير. ويُذكَر هنا أنَّ هذا الاتجاه جارٍ بالفعل منذ فترة طويلة في بلدان متقدمة؛ وذلك بفضل الاستغناء عن حرق الفحم والاستعانة بدلًا منه بوسائلِ تدفئة أقل إضرارًا بالبيئة. ومن الوسائل الممكنة الأخرى التي يمكن استخدامها للنقل الحضري السياراتُ الطائرة؛ صحيح أنها تبدو احتمالًا خياليًّا، لكنها لو طُبقِّت بالفعل، فستقلل حتمًا من الازدحام على الأرض. وإذا أردنا مثالًا حاليًّا، فتجدر الإشارة إلى أنَّ النقل الحضري يشهد تحولًا بالفعل من خلال خدمات مشاركة السيارات وسيارات الأجرة التي صارت متاحة بفضل ثورة الهواتف المحمولة والإنترنت.

وقد يصبح امتلاك السيارات أقل شيوعًا. ومن المؤكد أنَّ السيارات الذاتية القيادة ستؤدي إلى مزيدٍ من التقليص في عدد السيارات على الطرق وتُفرِّغ مساحات حضرية ثمينة مخصصة حاليًّا لمواقف السيارات. فالعديد من المدن تشهد ظهور مساراتٍ مخصَّصة للدرَّاجات، إلى جانب توفُّر درَّاجات متاحة للإيجار وظهور الترام (أو عودة ظهوره في الأماكن التي كان موجودًا فيها بالفعل)، وهذه كلها عوامل تقلل من الحاجة إلى امتلاك سيارة، وتقلل أيضًا من تلوث الهواء. وحين أتمشى عند منازل الضواحي وأرى أمامها رُقَع الأراضي التي غُطيت بالخرسانة والأسفلت لاحتواء أكبر عدد ممكن من السيارات، أجد نفسي أتساءل كيف سيُصبح شكلها بعد ثلاثين عامًا. هل ستعود إلى ما كان يُعرف سابقًا بـ «الحدائق الأمامية»؟ فهذا سيعزِّز البيئة الطبيعية في المدن، ويُسهم في خفض حرارتها، علمًا بأن ذلك سيكون مهمًّا جدًّا خصوصًا إذا استمر ارتفاع حرارة الكوكب.

من المهمِّ هنا أن نتعلَّم من أخطاء الماضي. فالمدن المستقبلية يجب ألَّا تكون فوضوية وبلا تخطيط مثل لندن التي صوَّرها ديكنز في كتاباته أو جاكرتا أو لاجوس في العصر

الحديث، لكنها أيضًا يجب ألَّا تكون عديمة الروح ومنعزلة اجتماعيًّا كمشروعات الوحدات السكنية التي صاحبت إزالة الأحياء الفقيرة بعد الحرب في أوروبا. ومن ثَم، سيتوجَّب أن تتفتَّق مخيلاتنا عن حلولٍ أكثر إبداعًا تُوازِن بين العفوية والتخطيط، وسيكون التعايش بين البشر والطبيعة جزءًا مهمًّا من هذا التوازن.

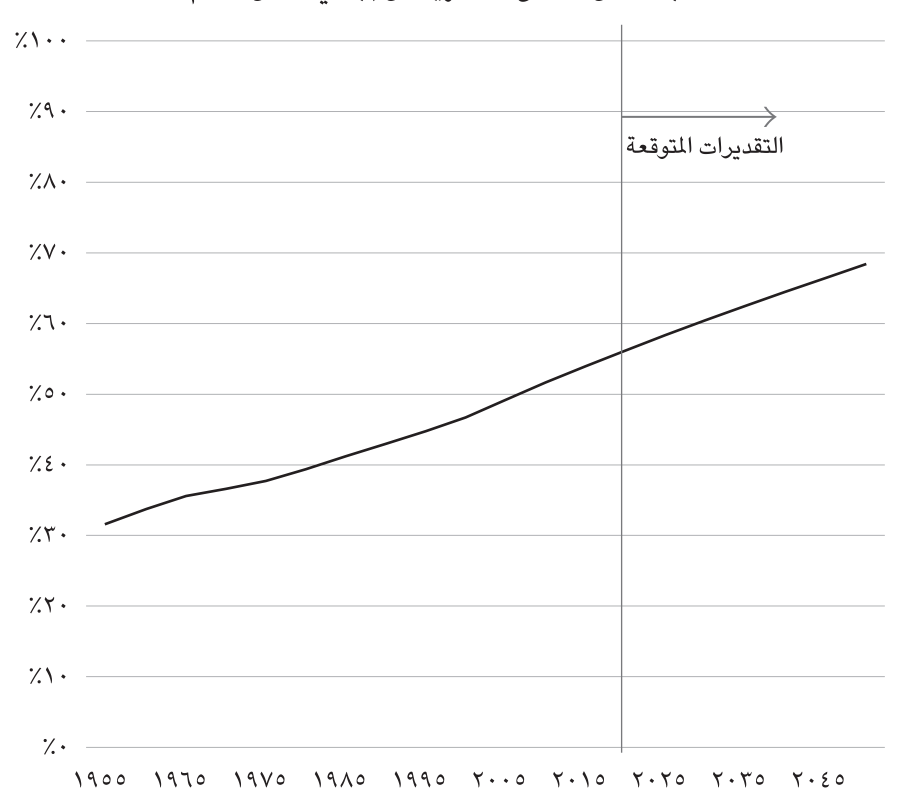
غالبًا ما تحدد المدن الناجحة هوية دولها الأم بينما تجد صعوبات في الاندماج ضمن إطارها. فلندن مثلًا تُهيمن على المملكة المتحدة على الرغم من اتِّساع الفجوة الاقتصادية والسياسية بينها وبين المناطق النائية في البلاد، ويُمكن قول الشيء نفسه عن باريس. وكذلك نجد أنَّ سطوة لاجوس على نيجيريا أكبر بكثيرٍ ممَّا يتناسَب مع حجمها، تمامًا كسطوة مدينة مكسيكو سيتي على المكسيك. صحيح أنَّ التجمعات الحضرية الكبرى عادةً ما تضمُّ سكانًا شبابًا متنوعي الأعراق، وبذلك تجتذب ألمع سكان البلاد وأفضلهم من أماكن أبعد. لكن سكان الأماكن الأخرى غالبًا ما ينظرون إليها بنظرات ارتياب بلْ واستياء.

ولعلَّ الاستفتاء الذي أجرَته المملكة المتحدة للخروج من الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٦ يُعَد مثالًا جيدًا. فلندن كانت تعارض مقترح «بريكست» بشدة، بينما كانت العديد من المناطق الأخرى في إنجلترا تُؤيده بشدة. وقد وصف رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون الاستفتاء آنَذاك بأنه ليس تصويتًا ضد بروكسل فقط، وإنما ضد لندن أيضًا، مع أنَّه يُمثِّل دائرة انتخابية في لندن الكبرى، وكان عمدة لندن في السابق.[39] وتجدر الإشارة هنا إلى وجود استياء من أنَّ المدن الكبرى تحمل تصورات مُتعالية، وهو قديمٌ قِدَم المدن ذاتها؛ إذ تُتهم بأنها تمتص الموارد البشرية والمادية من باقي البلاد كالإسفنج، وفي المقابل تَرُدُّ المدن بأنَّ إنتاجيتها ونجاحها الاقتصادي يُمثِّلان نسبةً هائلةً من الميزانية الوطنية، وأنها بذلك تدعم الخدمات التعليمية والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية للأمة بأكملها.

التحضُّر والديموغرافيا

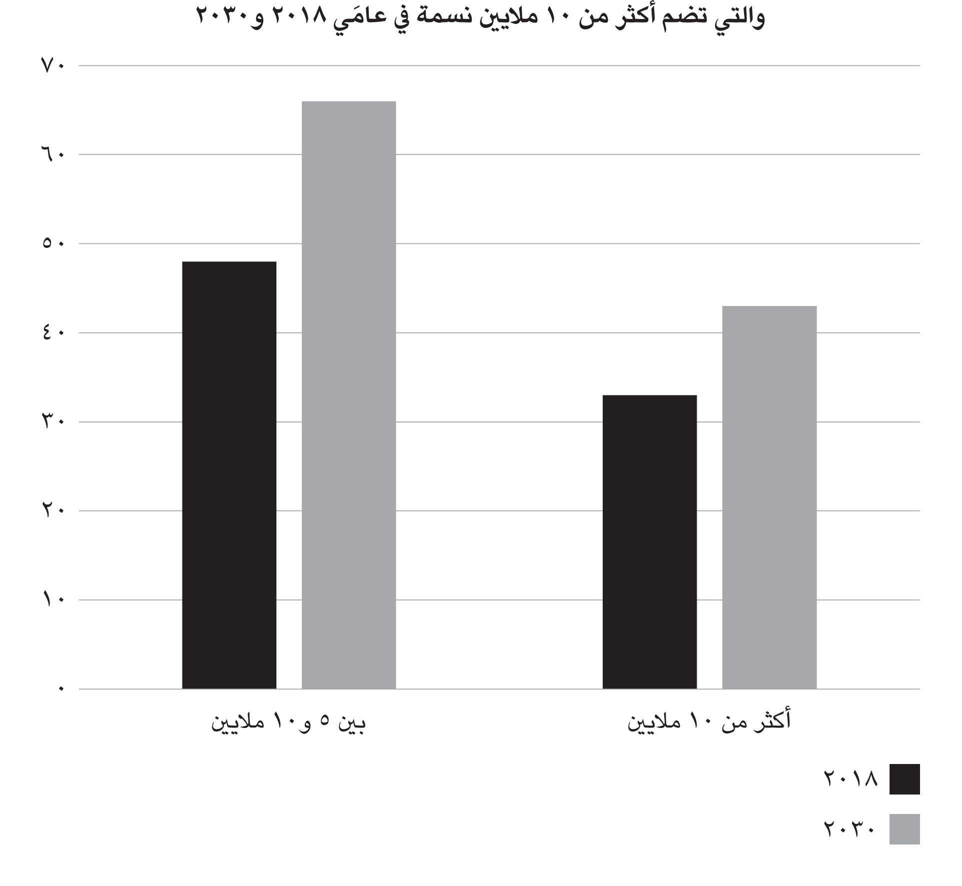
ثمة تأثيرٌ مُتبادَل بين المدن والسكان. فالمدن غالبًا ما تنمو حينما يتوسَّع سكان الريف ويتدفَّقون إليها، ولكن حالما ينتقل السكان إليها، تتغيَّر أنماط حياتهم وأحجام أسرهم، ما يُؤدي إلى حدوث تغير سكاني.

نسبة سكان المناطق الحضرية من إجمالي سكان العالم



المصدر: شُعبة السكان بالأمم المتحدة.
منذ اكتشاف الزراعة، كان مُعظم البشر يعيشون في الريف، وكانت المدن تضمُّ نسبة صغيرة من إجمالي السكان. ولكن بحلول مُنتصَف القرن العشرين، كان ثلث سكان العالم يعيشون في المناطق الحضرية، وظلَّت النسبة تتزايد حتى تجاوزت النصف مُؤخرًا. وستُواصل الزيادة حتى تبلغ قرابة ٧٠ في المائة بحلول منتصف القرن الحالي.

أي إنَّ ازدهار المدن وتدهورها يتشكَّل بفعلِ الاتجاهات الديموغرافية الكبرى، لكنه أيضًا يُشكِّلها. فانتقال سكان الريف المتزايد إلى المدن عادةً ما يحدث في بداية التحول



المصدر: تقرير مدن العالم الصادر عن الأمم المتحدة.
يتزايد عدد مدن العالم وتصبح أكثر سكانًا. ففي عام ٢٠١٨، كان عدد المدن التي يتراوح سكانها بين خمسة وعشرة ملايين نسمة ٤٨ مدينة، وفي عام ٢٠٦٠ سيُصبح عددها ٦٦. وخلال الفترة نفسها، من المتوقَّع أن يرتفع عدد المدن التي يزيد عدد سكانها على عشرة ملايين نسمة من ٣٣ إلى ٤٣ مدينة.

الديموغرافي الأول، حينما ترتفع معدلات الخصوبة وتتراجع معدلات الوفيات بشدة، كما حدث في بريطانيا في أوائل القرن التاسع عشر ونيجيريا في العصر الحديث. ومن ثَم

تستوعب المدينة الكثير من السكان المتزايدين الذين لا يمكن استيعابهم في الريف، لكنها بعد ذلك تُغيِّر سلوكيات الأشخاص الذين ينتقلون للعيش فيها.

والعلاقة بين التحضُّر والوفيات أشد تعقيدًا. ففي وقتٍ من الأوقات، كان الهواء غير الصحي ومجاري الصرف المكشوفة في المدن يجعلانها مَرتعًا للأمراض، ويرفعان معدل الوفيات فيها. وبذلك كانت المدن تجتذب الناس وتستهلكهم حرفيًّا، تمامًا كما كانت تفعل مع الموارد الأخرى. وعلى سبيل المثال، كان ذلك ينطبق على لندن في القرن الثامن عشر؛ إذ كانت تتطلَّب تدفقات مستمرة من السكان إليها للحفاظ على حجمها. وفي منتصَف القرن التاسع عشر، كان مُتوسط العمر المتوقَّع ٢٦ عامًا فقط في مانشستر وليفربول و٣٦ عامًا في لندن، لكنه كان ٤١ عامًا في إنجلترا وويلز ككل.[40] هذا ويُقدر أنَّ نحو ٨٠ في المائة من سكان موسكو قد ماتوا بسبب الطاعون في عام ١٦٥٤.[41] وفي العام التالي، قضت الأمراض على ٢٠ في المائة من سكان لندن، لكنَّ نسبة الذين ماتوا من المرض بين السكان الإنجليز ككل بلغت ١٣ في المائة فقط.[42] وحتى مؤخرًا، في العقد الأول من القرن العشرين، كان معدل الوفيات في المدن أعلى بنسبة الثُّلث من نظيره في الريف.[43] وهكذا فإنَّ الانتقال إلى المدينة غالبًا ما كان يعني بيئة معيشية أسوأ ونظامًا غذائيًّا أقل فائدة وموتًا أبكر، لكن المدن كانت قادرة على استيعاب أعداد كبيرة، وبذلك صارت أكثر عددًا.

وعلى مدار القرن العشرين، أصبح العكس صحيحًا؛ إذ ازداد متوسِّط الأعمار المتوقَّع في المدن لأنها أصبحت أنظف وأنسب للحفاظ على الصحة. والأماكن التي كانت في الماضي مرتعًا للأمراض والطاعون، صارت مراكز لخدمات الرعاية الطبية وفرص التعليم سهلة المنال التي غالبًا ما تطيل الأعمار.

وفي نهاية المطاف، مع تطور البلدان وتحسُّن مستويات الرعاية الصحية والتعليم في المناطق الريفية كما في المناطق الحضرية، تتقلَّص الفجوة في مُتوسط العمر المتوقع مرة أخرى، بل إنَّ تأثير التلوث وضغوط الحياة في المناطق الحضرية يمكن أن يجعل الحياة في القرية تبدو أنسب للحفاظ على الصحة. وعلى الجانب الآخر، فحيثما يكون سكان المدن أغنى، يُسهِم ذلك في إطالة أعمارهم. فسكان لندن وجنوب شرق إنجلترا يحظَون بأعمارٍ أطول من سكان أي منطقة أخرى في المملكة المتحدة، على الرغم من ضغوط الحياة الحضرية وجودة الهواء السيئة التي يكابدها الكثيرون منهم.[44]

وفي حين أنَّ تأثير التحضر في الوفيات معقد، فإن تأثيره في الخصوبة ليس غامضًا بالقدر نفسه. فالمزارِع الريفي يحتفي بقدوم مولوده الجديد لأنه يعرف أنه سيُساعده في

عمله يومًا ما، أمَّا الآباء الحضريون، فيرَون أنَّ إنجاب طفل جديد يُقلل من الموارد التي يمكن استثمارها في كل فرد من الجيل القادم. وفي معظم أنحاء العالم، تجد أنَّ سكان البلدات أفضل تعليمًا، وتجد أطفالهم أقل عرضة للموت في سنٍّ مبكرة، ولذا يميلون إلى إنجاب عدد أقل من الأطفال. فالأشخاص الذين لا يتوقَّعون فقدان أحد أطفالهم، ويتيح لهم التعليم فرصًا لحياة أفضل ينجبون أطفالًا أقل. وفوق ذلك فإنَّ تطبيق برامج تنظيم الأسرة في المناطق الحضرية يكون أسهل من تطبيقه في المناطق الريفية النائية حيث يصعب الوصول إلى الناس، وقد يكونون مُتأثرين بالتحفظ المجتمعي والتحكم الذكوري. ولكن نُكرر مرة أخرى أنَّ الدولة حالما تصبح متطورة بالكامل، تتضاءل الاختلافات بين البلدات والريف.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ العالم النامي يضمُّ مدنًا تتسم بمعدلات خصوبة منخفضة إلى حدٍّ مفاجئ. ففي مدينة كولكاتا الهندية الكبرى، يبلغ مُتوسِّط خصوبة النساء ١٫٢ طفل فقط، أي قُرابة نصف متوسِّط الخصوبة في الهند كلها.[45] والنساء هناك يعبِّرن عن آرائهن في العيوب والمتاعب المصاحِبة لإنجاب طفلٍ ثانٍ، علمًا بأنَّ مثل هذه الآراء لم تكن شائعة حتى وقت قريب إلا في مدنٍ كباريس أو نيويورك مثلًا، ولم تكن تُسمَع في أيٍّ من مدن العالم النامي إلا نادرًا. وكذلك نجد في مدن هندية أخرى، مثل تشيناي ومومباي، أنَّ معدل الخصوبة ليس أعلى بكثير. وصحيح أنَّ وصول معدلات خصوبة النساء في هذه المدن، التي ما زالت فقيرة، وما زال الملايين من سكانها يعيشون في الأحياء العشوائية الفقيرة، إلى مستوياتٍ أقل بكثيرٍ من بعض أغنى البلدان في العالم، شيءٌ غير عادي على الإطلاق. لكن حتى هذه الأماكن لم تصل بعدُ إلى أدنى مُستويات الخصوبة مثل سنغافورة.

الفصل الرابع

الخصوبة

١: معدل الخصوبة الكُلي في سنغافورة

«لماذا نُتعِب أنفسنا بإنجاب الأطفال في حين أنَّ الحياة بلا أطفالٍ أسهل بكثير؟» كان هذا هو ما كتبته مُحرِّرة إحدى المجلات السنغافورية. قبل أن تضيف قائلة: «كل تلك الليالي الساهرة والأصباح القذرة وانتشار البراز والبول في كل مكان ... فضلًا عن صعوبة التركيز على حياتك المهنية.»[1] ثمة شبح يُطارد العالم المتقدم، بالإضافة إلى بعض أجزاء العالم النامي. لكنه ليس القلق من كثرة الوفيات، بل من قلة المواليد. فالخوف هنا أن يصبح الجنس البشري عُرضة للانقراض التام في نهاية المطاف. وهكذا فبعد عقود من القلق المستمر إزاء الزيادة السكانية، بدأ البشر الآن يقلقون من العكس.[2]

صحيح أنَّ قلة الأطفال أحيانًا ما تكون غير إرادية؛ لأنَّ بعض الأفراد قد لا يستطيعون الإنجاب رغمًا عنهم. إذ يبدو أنَّ عدد الحيوانات المنوية قد انخفض في البلدان المتقدمة بنسبة تتراوح بين ٥٠ و٦٠ في المائة منذ منتصف السبعينيات.[3] لكنَّ ٨٤ في المائة من رجال المملكة المتحدة سيُحبِّلون نساءهم في غضون عام واحد إذا مارسوا الجنس بانتظامٍ من دون وسائل منع الحمل،[4] مع أنَّ ذلك غالبًا ما سيكون بعد فترة طويلة من ذروة الخصوبة لدى المرأة. أي إنَّ قلة الأطفال، في كثيرٍ من الحالات، تعكس الموقف المتعمَّد الذي يُعبِّر عنه الاقتباس الوارد في مُستهل هذا الفصل. وسنغافورة بحد ذاتها تُعد حالةً متطرفة؛ لأنَّ كل امرأة هناك تنجب طفلًا واحدًا فقط في المتوسط.

وفي الحقيقة، فإنَّ القيمة الدقيقة لمعدل الخصوبة الكلي في سنغافورة (أي العدد الإجمالي للأطفال مقابل كل امرأة) ليست واضحة تمامًا. فالحكومة السنغافورية تعلن أنه

١,١، بينما تشير مصادر أخرى إلى أنه ٠,٨٣.[5] لذا فتقريبه إلى الواحد يُعد تقريبًا معقولًا. يجب هنا أن أؤكد مرة أخرى أنَّ دارسي الديموغرافيا حين يتحدثون عن الخصوبة، فإنهم يُشيرون إلى عدد المواليد الفعلي، وليس قدرة النساء على الإنجاب. فالنساء في سنغافورة ببساطة لا ينجبن الكثير من الأطفال، وبصرف النظر عمَّا إذا كان ذلك بسبب مشكلات في الخصوبة البيولوجية أو مجموعة من العوامل الأخرى، يشير علماء الديموغرافيا إلى النتيجة بأنها «خصوبة مُنخفضة». وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ معدَّل الخصوبة الذي يُساوي واحدًا يعني أنَّ عدد أفراد كل جيل في سنغافورة يكون نصف عدد الجيل الذي سبقه.

وصحيح أننا بدأنا نعتبر الخصوبة المنخفضة سِمة متأصِّلة لدى مجتمعات شرق آسيا منذ القِدَم، لكنها ظاهرة حديثة نسبيًّا؛ إذ أتى حينٌ من الدهر كان الغرب فيه يرى آسيا على أنها قارة تتَّسم بكثرة الإنجاب والأسر الكبيرة. ففي أوائل القرن العشرين، كان الأوروبيون يتحدَّثون بخوفٍ عن «الخطر الأصفر» الذي كان مُرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بعدد السكان الآسيويين. صحيح أنَّ الصين كانت عاجزة في مواجهة التوغُّلات الأوروبية داخل أراضيها، وأنَّ آسيا ككل كانت واقعة تحت الهيمنة الأوروبية، لكنَّ الأوروبيِّين شعروا بالتهديد من الميزة الوحيدة التي ظلَّت باقية لدى آسيا: أي أعدادها الهائلة. وقد تفاقم هذا الشعور بعد انتصار اليابان على روسيا في الحرب اليابانية الروسية بين عامَي ١٩٠٤ و١٩٠٥. وهكذا استمر الانطباع بأنَّ آسيا قارة سريعة النمو تعج بملايين البشر حتى منتصف القرن، لكنه لم يعُد يوصَف بكلماتٍ عنصرية فجَّة.

وفي أوائل الستينيات، كانت النساء السنغافوريات ما زلن ينجبن أكثر من خمسة أطفال، على غرار أمهاتهن وجَدَّاتهن. ولكن منذ ذلك الحين فصاعدًا، شهد العدد انخفاضًا حادًّا حتى وصل إلى أقل من طفلَين لكل امرأة في المتوسط بحلول نهاية العقد التالي. ويرجع ذلك إلى أنَّ التغيير الذي أسفر عن انخفاض معدلات الخصوبة ثم بقائها منخفضة في الدول الأخرى قد حدث بوتيرة أسرع وانتشارٍ أوسع في سنغافورة بالذات؛ والمقصود بهذا التغيير هو انتشار التعليم، خصوصًا بين الإناث.

فعمومًا، لا تريد النساء المتعلِّمات إنجاب الكثير من الأطفال، لأنهن يرغبن في متابعة أهدافهن وحياتهن المهنية الخاصة. وعادةً ما تكون لديهن الوسائل والدراية اللازمة للتحكم في خصوبتهنَّ باستخدام موانع الحمل. وعندما يُنجبن أطفالًا، يحرصن على أن يكفلن لهم تعليمًا جيدًا ومساعدتهم على شقِّ طريقهم في الحياة، لذا يُركِّزن مواردهن

المحدودة على عددٍ أقل من الأطفال. وهكذا فإنَّ السنغافوريين الحضريين، الذين يصبحون أفضل تعليمًا وأكثر ثراءً باستمرار، قد ظلُّوا على مدار الأعوام الخمسين الماضية يُحقِّقون جميع المتطلبات التي تؤدي إلى إنجاب أطفال أقل.

ولأنَّ الأشخاص الأفضل تعليمًا عادةً ما يكونون أول مَن يتبنَّى خيار تحديد النسل، غالبًا ما تنتشر مخاوف من أن يتكاثر «النوع السيئ» بأعدادٍ أكثر ممَّا ينبغي، ويصبح «النوع الجيد» أقل ممَّا ينبغي، ما يُهدِّد «جودة» الأمة ككل. وقد رُصدت هذه المخاوف في المملكة المتحدة وألمانيا في بداية القرن العشرين، وفي سنغافورة عند نهايته.[6] لكن ما جعل سنغافورة استثنائية هو أن قيادتها كانت مستعدة لاتخاذ الإجراء اللازم. فمع أنَّ الخبراء البريطانيين والألمان كانوا قَلِقين بشأن جودة سكان الأمة عند مرحلة مماثلة في أثناء تحوُّلهم الديموغرافي، لم تكن حكوماتهم مُستعدة لاتخاذ إجراءات مناسبة تُفضِّل إنجاب المواليد في فئة معينة على إنجابهم في فئة أخرى. لكنَّ سنغافورة في أواخر القرن العشرين كان لديها حكومة أحرص على التدخل.

ففي عام ١٩٩٠، كان متوسِّط الأطفال الذين تنجبهم النساء السنغافوريات اللواتي لم يُنهينَ دراستهنَّ الثانوية أكثر بطفلٍ واحد من نظيراتهنَّ خريجات الجامعات. وبعد عقد من الزمان، تقلَّصت الفجوة إلى نصف طفل، لأنَّ النساء الأقل تعليمًا بدأن يَلحَقن بنظيراتهنَّ الأفضل تعليمًا.[7] ويتضح من ذلك أنَّ تحديد النسل عادةٌ اجتماعية تتبنَّاها الطبقات الراقية أولًا ثم تنتشِر في بقية فئات المجتمع. لذا فالخوف هنا ليس من أن يكون الجيل القادم أقل جودةً مما ينبغي، بل من أن يكون أقل عددًا مما ينبغي. غير أنَّ السياسة السكانية لطالما كانت مهمَّة لدى حزب العمل الشعبي الحاكم في سنغافورة؛ ففي البداية، شجَّع الحزب تحديد النسل باتِّباع سياسات مُتحاملة على الأسر كثيرة العدد فيما يخصُّ فرص الإسكان والتعليم.[8] وحينما ظهرت بوادر انخفاض الخصوبة لدى الأشخاص الأفضل تعليمًا أول مرة في أوائل الثمانينيات، شجَّعت حكومة لي كوان يو، مؤسِّس دولة سنغافورة الحديثة، تعزيز معدل الخصوبة بين أولئك الذين اعتبرتهم صفوة المجتمع. إذ صرَّح قائلًا في عام ١٩٨٣:

> علينا أن نُواصل تعديل سياساتنا، ونحاول إعادة تشكيل تركيبتنا السكانية حتى يتسنَّى لنسائنا الأفضل تعليمًا أن يُنجبن مزيدًا من الأطفال لضمان استمرار تمثيل هذه النوعية بنسبةٍ كافية في المجتمع. علينا أن نضمن بأي طريقة ألَّا يكون الجيل القادم مُفتقرًا إلى الموهوبين. لقد أسهمت سياسات

> الحكومة في تحسين دور التنشئة في هذا المسعى. لكن لا يمكن لسياسات الحكومة تحسين الدور الذي تُؤديه الطبيعة في هذا المسعى. فهذا شيءٌ يقع على عاتق شبابنا وشاباتنا فقط. وكل ما يُمكن أن تفعله الحكومة هنا هو مُساعدتهم وتخفيف مسئولياتهم بطرقٍ متنوعة.[9]

وقد حَكَت لي صديقة سنغافورية أنها، بعدما عادَت إلى الوطن في مُنتصَف الثمانينيات عقب التحاقها بالجامعة في المملكة المتحدة وحصلت على وظيفة في الخدمة المدنية، تلقَّت تشجيعات لَحُوحة لحضور ما يُعرَف بـ «تجمُّعات الحب» لعلَّها تلتقي برجلٍ سنغافوري بنفس ذكائها ويُنجبان أطفالًا كثيرين يحملون المادة الوراثية التي تراها الدولة ملائمة. وذلك في الوقت الذي كانت فيه النساء الأقل تعليمًا يتلقَّين عروضًا بحوافز مالية إذا خضعن للتعقيم.

ومع انتشار الإقبال على تحديد النسل عبر بقية الطبقات بمختلف المستويات التعليمية، لم تعُد الحكومة تركز على تحسين النسل، وباتت تُسلط تركيزها على رفع معدل الخصوبة في كل فئات المجتمع. ففي ستينيات القرن الماضي، أوصت الحكومة المواطنين بأن «اكتفوا بالطفل الثاني»، ولكن بحلول عام ١٩٨٧ صارت تنصحهم بأن «أنجبوا ثلاثة أو أكثر (ما دمتم تستطيعون تحمُّل نفقات ذلك)»، وأصدرت حوافز وإعفاءاتٍ ضريبية لتشجيع الإنجاب. ثم جاءت سلسلة أخرى من المبادرات في عام ٢٠٠١، من بينها نظام «مكافأة الطفل» الذي كان يدفع إلى الأسر مبلغًا نقديًّا سنويًّا عن الطفل الثاني والثالث. غير أنَّ النتائج في كلتا الحالتَين كانت قصيرة الأجل وهزيلة.

يتضح هنا من دراسة الحالة السنغافورية أنَّ الحكومات، وإن كانت تستطيع إحراز نجاحٍ كبيرٍ في خفض معدلات المواليد، تجد رفعها أصعب بكثير. فرغم كل ما فعلته الحكومة، ما كانت النساء السنغافوريات ليُنجبن خمسة أطفال في ثمانينيات القرن الماضي مثلما كان الحال قبل ذلك بعشرين عامًا؛ وذلك نظرًا إلى سرعة وتيرة التنمية الاقتصادية والبشرية في سنغافورة آنذاك. الفرق هنا أنَّ الحكومة السنغافورية حينما كانت تسعى إلى خفض الخصوبة بين مُنتصَف ستينيات وأوائل ثمانينيات القرن الماضي، كانت مساعيها متماشية مع اتجاه سريان التاريخ، ولكن حين أصبحت تُحاول رفع الخصوبة، كانت مساعيها أشبه بدفعِ الماء إلى أعلى.

وبحلول عام ٢٠١٧، كانت نسبة العزوبية بين النساء السنغافوريات اللاتي تتراوح أعمارهن بين منتصف العشرينيات وأواخرها قد ارتفعت إلى ٧٠ في المائة، علمًا بأنها كانت

أعلى بقليلٍ من ٦٠ في المائة قبل ذلك بعقد واحد فقط. فيما وصلَت النسبة بين رجال هذه الفئة العمرية إلى أعلى من ٨٠ في المائة.[10] وهذا له تأثير كبير في معدَّل الخصوبة في سنغافورة، خصوصًا وأنَّ نسبة المواليد الذين يأتون من علاقاتٍ خارج إطار الزواج هناك تتراوَح بين ٢ و٣ في المائة فقط، أي أقل بكثيرٍ من عُشر النسبة المناظِرة في المملكة المتحدة وألمانيا والولايات المتحدة.[11] ومن ثَم، فإذا كانت النساء السنغافوريات لا يتزوَّجن ولا يُنجبن أطفالًا خارج إطار الزواج، فلن يكون لديهن الكثير من الأطفال.

وصحيح أن معدلات الخصوبة في سنغافورة قد انخفضت بوتيرة أسرع ومقدارٍ أكبر مقارنةً بالولايات المتحدة وكندا ومُعظَم الدول الأوروبية، لكنها اتَّبعت المسار نفسه. فبحلول ثلاثينيات القرن العشرين، كانت النساء في العديد من أنحاء أوروبا يُنجبن طفلَين فقط في المتوسط. وبعد الحرب العالمية الثانية، ارتفعت معدلات الخصوبة مع طفرة المواليد الشهيرة، لكنها كانت تتراجع مرة أخرى بحلول الستينيات مع ظهور حبوب منع الحمل وحدوث تغيُّرات في العقليات الاجتماعية. إذ يبدو أنَّ النساء في الغرب، مثلهن مثل المحررة السنغافورية التي أشَرنا إليها سلفًا، أصبحن يَنفرن من كثرة الإنجاب بسبب ما يُصاحبها من تعبٍ شديدٍ يتعارض مع مواصلة تعليمهن وتحقيق طموحاتهن المتزايدة. وهنا أيضًا كانت الحفاضات القذرة من أبرز العوامل التي نفَّرت النساء المتعلِّمات والطَّموحات من الإنجاب؛ إذ قالت إحداهن: «سنوات من كشط البراز عن الحفاضات بسكين المطبخ، والبحث عن أماكن يكون فيها رطل الفاصوليا الخضراء أرخص ولو بسِنتَين.»[12]

الهلال العقيم: رحلة عبر بلاد نُدرة المواليد

لو كان معدل الخصوبة المنخفِض في سنغافورة مجرد حالة استثنائية، لما استدعت المسألة قلقًا كبيرًا. فسنغافورة مجرد بلدٍ صغيرٍ في جميع الأحوال. كما أنها وجهة جذابة لسكان الدول المجاورة الأقل تطورًا وتنظيمًا، وبذلك يُمكنها تجنُّب انخفاض السكان بتعزيز معدَّل الهجرة إليها. بل وتستطيع حتى انتقاء المهاجرين الذين يُشبهون تركيبتها العرقية ذات الأغلبية الصينية، إمَّا من ماليزيا المجاورة، بما تضمُّه من أقليةٍ صينية عديدة الأفراد، أو من الصين نفسها. وكذلك تُعد إندونيسيا من الدول التي يُمكن لسنغافورة أن تنتقي منها مهاجرين ذوي أصولٍ عرقية معيَّنة. ويجدر القول هنا إنَّ سنغافورة تُعَد حالةً فريدةً نسبيًّا في هذا الصدد. فالمملكة المتحدة والولايات المتحدة مثلًا يُمكن أن تجتذبا

مهاجرين بسهولة كبيرة، لكنَّ الهجرة الجماعية إليهما ستُؤدي حتمًا إلى تغييرٍ عرقي فيهما.

ولكن في سياق معدلات الخصوبة المنخفضة، سنجد أنَّ سنغافورة ليست وحدها، وإنما ترافقها مجموعة كبيرة من الدول في مختلف أنحاء العالم.

يتَّضح أنَّ «هلالًا عقيمًا» يمتد من إسبانيا إلى سنغافورة. فإذا افترضنا أنك قرَّرت المشي من مضيق جبل طارق إلى مضيق جوهور الواقع في الطرف المقابل من البرِّ الأوراسي، لن تطأ قدماك تقريبًا أي بلد يتجاوز معدَّل الخصوبة فيه مستوى الإحلال الذي يبلغ نحو ٢٫٢ طفل لكل امرأة.

يبدأ الطريق من إسبانيا، التي يبلغ معدل الخصوبة الكلي فيها ١٫٣. ويُذكر هنا أنَّ النساء الإسبانيات كُن يُنجبن أقل من طفلين منذ أوائل الثمانينيات، وبحلول أواخر التسعينيات كان معدل الخصوبة لا يكاد يزيد على واحدٍ فقط. حتى في ظل نظام فرانكو الكاثوليكي المؤيِّد لكثرة الإنجاب، لم تكن معدلات الخصوبة أعلى من المعتاد. صحيح أنها شهدت زيادةً طفيفةً مؤخرًا، وصارت أعلى بقليلٍ من ١٫٣، لكن ربما يرجع ذلك، ولو جزئيًّا على الأقل، إلى ما يُعرَف بتأثير التوقيت. فخلال الفترة التي تؤجل فيها النساء قرار الإنجاب إلى سنٍّ متأخرة مقارنةً بالأجيال السابقة، تكون معدلات الخصوبة مكبوحة اصطناعيًّا. وحينما تتباطأ هذه الظاهرة أو تنتهي ويتوقَّف متوسط سن الإنجاب عن الزيادة — أو على الأقل لا يزداد بالوتيرة نفسها — عادةً ما يرتد معدل الخصوبة قليلًا إلى طبيعته، فيُصحِّح الانحراف السابق الذي حدث عند انخفاضه.[13]

وحين نَعبُر جبال البرانس إلى فرنسا، نجد معدلات الخصوبة ١٫٨، وهي بذلك حميدة نسبيًّا لكنها ما زالت أقل من مستوى الإحلال. وصحيح أن فرنسا في القرن التاسع عشر لم تشهد الانفجار السكاني نفسه الذي شهدته بريطانيا وألمانيا وروسيا من بعدهما. ولكن حين انخفضت معدلات الخصوبة في الدول الأوروبية الأخرى، لم تنخفض في فرنسا، لذا تَحسَّن وضعها النسبي. ويُذكَر هنا أنَّ معدَّل الخصوبة الحالي في فرنسا ليس مشابهًا للمعدلات المنخفضة للغاية في جنوب أوروبا وشرقها، وإنما يُعَد أقرب إلى المستويات الأعلى في جزر بريطانيا ودول البينيلوكس والدول الاسكندنافية. وأحد الأسباب التي تجعل معدَّلات الخصوبة أعلى في هذه المجتمعات أنَّ نساءهن كُنَّ أنجح في الجمع بين رعاية الأسرة والعمل، ولأنَّ الإنجاب دون زواجٍ يلقَى قبولًا أكبر هناك. وكذلك فاستقبال الهجرة من دولٍ ذات معدلات خصوبة أعلى أدَّى إلى الحفاظ على ثبات معدل الخصوبة في دولٍ

مثل فرنسا، مع أنَّ معدَّلات المواليد لدى المهاجرين غالبًا ما تُصبح مقاربة لمعدلات الدول المضيفة لهم بوتيرة سريعة.

ومن فرنسا نَنتقِل إلى ألمانيا والنمسا، حيث لم تتجاوز معدلات الخصوبة في كلٍّ منهما ١,٥ طفل لكل امرأة منذ عدة عقود. ولولا الهجرة الجماعية إلى أراضيهما، لشهدتا انخفاضًا في أعداد سكانهما. ثم تليهما كرواتيا وصربيا ورومانيا وأوكرانيا؛ إذ نجد معدلات الخصوبة في كل هذه الدول أقل من ١,٧٥ طفل لكل امرأة، بل إنه كذلك في جميع أنحاء جنوب أوروبا وشرقها. وهذا ينطبق على دول بينها اختلافات كبيرة مثل المجر، التي كانت معدلات خصوبتها أقل من مستوى الإحلال منذ أوائل الستينيات، وألبانيا، التي كانت نساؤها يُنجبن أكثر من ثلاثة أطفال في المتوسِّط حتى أواخر الثمانينيات. ويُذكَر هنا أن القاسم المشترك بين العديد من الدول الأوروبية ذات معدلات الخصوبة المنخفضة هو وجود مزيج قاتل من توفُّر فرص تعليمية محمودة للنساء والقيم التقليدية. فإذا شجَّعت النساء على التعلُّم لكنَّك أبديت استياء من اللواتي يجمعن بين الحياة المهنية ورعاية الأسرة، فغالبًا ما سيُفضِّلن اختيار وظيفة شائقة على التنعُّم بمتع الأمومة.

ومن السِّمات الأخرى للمجتمعات ذات الخصوبة المنخفضة قلة أعداد المواليد الذين يُنجَبون دون زواج. واللافت هنا أنه عندما تتلاشى المحظورات التقليدية، وتَرتفِع معدلات المواليد المُنجَبين من أمهات غير متزوجات، تبدأ معدلات الخصوبة في العودة إلى طبيعتها. ففي المجر مثلًا، مع أنَّ معدل الخصوبة شهد زيادةً مُتواضعةً، نجد أن المواليد الذين يُنجَبون دون زواج يُمثِّلون نصف إجمالي هذه الزيادة تقريبًا. ويبدو هنا أنَّ انهيار الأعراف الأخلاقية التقليدية، وليست السياسات الحكومية، هو الذي أدَّى إلى زيادة معدلات الخصوبة؛ فالحوافز التي أعلنتها الحكومة المجرية ركَّزت على تشجيع النساء على إنجاب طفل ثالث، لكنَّ الارتفاع المُتواضع في معدل الخصوبة يرجع إلى أنَّ معظم الأشخاص يكتفون بطفلٍ واحدٍ أو اثنين.[14]

وإذا انتقلنا إلى روسيا، سنجد أنها كانت تتَّسم بمعدلات خصوبة عالية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين إلى درجة أن عدد سكانها ازداد رغم الثورة والحرب الأهلية والحرب العالمية وحملات التطهير والمجاعة. غير أنَّ ذلك الوضع كان آخذًا في التغيُّر بحلول منتصف القرن العشرين، وكانت قلة الإنجاب في روسيا سببًا أساسيًّا في التدهور العسكري والاقتصادي السوفييتي.[15] وصحيح أن معدَّل الخصوبة الروسي تحسَّن منذ بداية القرن الحالي، وارتفع من قرابة ١,٢ طفل لكل امرأة إلى نحو ١,٧٥،

ولكن نظرًا إلى أنه كان مُنخفضًا على مر عقود طويلة، تقلَّص عدد الشابات اللواتي ينجبن، وواجهت روسيا صعوباتٍ كبيرة لتجنُّب انخفاض أعداد سكانها. ويُذكَر هنا أنَّ الوضع كان مختلفًا تمامًا في عام ١٩١٤؛ إذ بدا من المرجَّح آنذاك أن عدد السكان الروس سيظل يتزايد بلا توقف، وقد كان هذا أحد العوامل التي دفعت ألمانيا إلى المخاطرة بشنِّ الحرب قبل أن يخرج الوضع عن السيطرة.[16] أمَّا اليوم، فعلى الرغم من تحسُّن معدل الخصوبة في روسيا (أي عدد الأطفال المولودين مقابل كل امرأة في سن الإنجاب)، لم يتحسَّن معدل المواليد (أي عدد الأطفال المولودين بالنسبة إلى السكان ككل).

وحتى في جارتها الصين، التي تُعَد أكثر بلاد العالم سكانًا، لا يكاد معدَّل الخصوبة يتجاوز ١٫٥. بل إنَّ بعض دارسي الديموغرافيا يقولون إنه أقرب إلى ١٫٢. وإلى الآن لم تظهر أي مؤشرات حقيقية على أنَّ تخفيف سياسة الطفل الواحد إلى سياسة السماح بطفلين في عام ٢٠١٥ — ثم تخفيفها مرة أخرى إلى سياسة السماح بثلاثة أطفال في عام ٢٠٢١ — قد أحدث تأثيرًا كبيرًا. ولا عجب في ذلك، بالنظر إلى ما تشهده الدولة من توسُّع حضري سريع، وارتفاع في مستوى المعيشة، وتحسُّن في تعليم الإناث. ويُذكَر هنا أنَّ الكثير من السكان الذين كانوا في سن الإنجاب في أثناء بداية الثورة الصناعية قد انتقلوا للعمل في المدن آنذاك وتركوا أطفالهم وراءهم، ما أدَّى حتمًا إلى الإخلال بالحياة الأسرية.

وفي هذا الصدد، يتبين أنَّ رفع معدلات الخصوبة بعد انخفاضها في المجتمعات التي صارت مُتقدمة مَسعًى صعب. فهدفُ معظم الأزواج الصينيين لم يَعُد الحصول على مساعدة إضافية في العمل اليدوي في المزارع، وإنما تحسين فرص أطفالهم في عيش حياة أفضل من خلال تكريس مواردهم لطفلٍ واحدٍ أو اثنين فقط. إذ تقول محاسبة صينية عمرها ٢٦ عامًا تقاوم إلحاح حميها وحماتِها على إنجاب طفل آخر مع ابنتها: «أقدِّر قيمة حصول ابنتي على تعليم شامل وتنميتها من كل النواحي، وأهمية قضاء وقتٍ معها. عندما أفكر في الاضطرار إلى العمل والضغوط الاقتصادية، أرى أنَّ إنجاب طفل واحد يكفي.»[17] فنموذج الأم الصينية الصارمة المخيفة التي لا تتساهل في تربية أطفالها على التفوق في دراستهم وحياتهم يستحيل أن يَنجح نجاحًا تامًّا إذا كان لديها أكثر من طفل أو اثنين، وهو رأي تتَّفق معه أمهات من مختلف أنحاء العالم. ومن ثَم، فربما ينتهي المطاف بالنساء الصينيات إلى ما وصلت إليه جاراتهن السنغافوريات، علمًا بأن ذلك سيُسفر عن تداعيات عالمية أكبر بدرجة لا تُقارَن.

وسواء في الصين أو غيرها، نجد أن معدلات الخصوبة المنخفِضة تُواصل الانخفاض تلقائيًّا. فالطفل الوحيد سيتحمَّل عبء رعاية والديه المسنِّين بمفرده، ما يُقلِّص من وقته

المتاح لإنجاب أطفال وإنشاء أسرة خاصة به. وفوق ذلك، فالأشخاص الذين لا ينشئون وسط عائلات كبيرة أصلًا عادةً ما يطمحون إلى تكوين أسر صغيرة، وغالبًا ما يكتفون بطفلٍ واحدٍ فقط. وأخيرًا فإن انخفاض معدلات الخصوبة يجعل الاقتصاد مُتكيفًا مع تلبية احتياجات الأسر الصغيرة، وبذلك يُصبح خيار إنجاب المزيد من الأطفال مصحوبًا بمتاعب متزايدة باستمرار.

وفي رحلتنا عبر البرِّ الأوراسي، سنجد أعلى معدل خصوبة في ميانمار حيث يقترب من مستوى الإحلال؛ وذلك عند وقت كتابة هذه السطور. صحيح أنَّ نساء بورما كُنَّ ينجبن أكثر من خمسة أطفال في المتوسط في أواخر سبعينيات القرن العشرين، لكن معدلات الخصوبة انخفضت منذ ذلك الحين. ونختتم رحلتنا بالدولتين الأخيرتَين قبل وصولنا إلى سنغافورة، وهما تايلاند (التي تتَّسم بمعدَّل خصوبة أعلى قليلًا من ١٫٥) وماليزيا (التي تتسم بمعدل أقل بقليلٍ عن ٢). وتُعد تايلاند بمنزلة نموذج يُبين كيف يمكن أن يسبق التحوُّل الديموغرافي مسيرة التنمية الاقتصادية في بلدان فقيرة نسبيًّا؛ فقبل وقت طويل من أن تُصبح متقدمةً اقتصاديًّا،[18] كانت قد وصلت إلى مستويات الخصوبة المنخفضة التي كانت مقصورة في الماضي على البلدان المتقدمة.

اللافت في هذه «الجولة العالمية» عبر مناطق الخصوبة المنخفضة هو اختلاف طبيعة الدول التي تسود فيها قِلة الإنجاب. ففي الدول الأوروبية كألمانيا وصربيا مثلًا، كانت معدلات الخصوبة منخفضة أصلًا منذ عقود من الزمن، أمَّا في الدول الآسيوية مثل تايلاند، كانت المرأة تنجب أكثر من خمسة أطفال في المتوسِّط حتى أوائل السبعينيات. وكذلك تجد بعض الدول غنيًّا، وبعضها فقيرًا. وبعضها مسيحيًّا، وبعضها بوذيًّا، وبعضها مسلمًا والبعض الآخر علمانيًّا جدًّا. ومن غير المرجَّح أن يشهد أيٌّ منها زيادات كبيرة في معدلات الخصوبة في المستقبل المنظور.

وكذلك نجد معدلات الخصوبة مُنخفِضةً إلى تلك المستويات نفسها في ثقافات أخرى مختلفة تمامًا. فالنساء اللبنانيات مثلًا كُنَّ ينجبن في المتوسِّط أكثر من خمسة أطفال في ستينيات القرن الحالي، لكن متوسط إنجابهنَّ الحالي صار أقل من ١٫٧٥. فيما كانت وتيرة انخفاض الخصوبة في إيران هي الأسرع مُقارنةً بأي مكان آخر تقريبًا. إذ قالت إحدى النساء الإيرانيات التي يُحتمل أن تُصبح أمًّا في المستقبل بشيء من الحسرة: «كيف لي أن أفكِّر حتى في الإنجاب ونحن نعيش على الكفاف؟»[19] وفي كل مناطق أمريكا اللاتينية، نجد معدَّلات الخصوبة إمَّا منخفضة بالفعل وإما تتناقص. فيما تُشير تقديرات إلى أنَّ انخفاض معدل الخصوبة في كوريا الجنوبية ربما قد وصل به الآن إلى ٠٫٨.[20]

ومن ثَم يتضح أنَّ ظاهرة قلة الإنجاب العالمية لا تعترف باختلاف المناطق أو الثقافات. ففي وقتٍ من الأوقات، كانت الأم الإيطالية تُعَد مثالًا نموذجيًّا لربة الأسرة الكثيرة الإنجاب، لكن الوضع لم يَعُد هكذا منذ عدة أجيال. ولعلَّ الاستثناء الكبير الوحيد حاليًّا هو منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، التي تتَّسم بمزيجٍ من انخفاض معدَّلات الوفيات واستمرار الخصوبة العالية، ما يُغذِّي فيها أكبر طفرة سكانية في التاريخ.

الدين والخصوبة: نحو ديموغرافيا ما بعد الحداثة

عادةً ما كان مستوى تنمية البلد يشير إلى معدل الخصوبة ومتوسِّط العمر المتوقع فيه. ففي أوائل السبعينيات، كان سكان شمال أوروبا الأثرياء يعيشون حتى السبعينيات من أعمارهم، في حين أنَّ سكان جنوب آسيا الأفقر كانوا لا يصلُون حتى إلى الخمسينيات. أمَّا اليوم، فقد تقلَّصت الفجوة بين المنطقتين في متوسِّط العمر المتوقع، وإن كانت فجوة التنمية ما زالت موجودة. وهكذا نجد أنَّ ذلك يصحُّ أيضًا حينما نقارن معدلات المواليد في البلدان الواقعة على الجانب الآخر من المحيط الأطلسي. ففي السبعينيات، كانت النساء البرازيليات يُنجبن أكثر من ضِعف ما تُنجبه النساء الأمريكيات. أمَّا اليوم، فمع أنَّ مستوى ثروة البرازيليين لا يكاد يبلغ خُمس ثروة الأمريكيين، نجد أنهم يُنجبون أطفالًا أقل منهم بقليل. لقد كانت البلدان الفقيرة تتسم في الماضي بكثرة الإنجاب وقِصَر العمر المتوقَّع، لكنَّ الحال لم يَعُد هكذا.

قد يبدو ظاهريًّا أننا بدأنا نصل إلى نهاية تاريخ التغيُّرات الديموغرافية، مع تبقِّي فصل أفريقي أخير لم يأخذ مجراه بعدُ. ففي مرحلة ما قبل الحداثة، كانت البلدان كلها تتَّسم بارتفاع معدلات خصوبة عالية وقِصَر متوسط العمر المتوقع. صحيح أنها شهدت تفاوتات فيما بينها — فإنجلترا واليابان مثلًا شهدتا في القرن الثامن عشر انخفاضًا مُتواضعًا في معدلات الخصوبة على ما يبدو مقارنةً بباقي المناطق — لكنَّ الاختلافات لم تكن كبيرة. ولعلَّ الاستثناءات الوحيدة كانت ناجمة عن كوارث كالأوبئة والحروب التي كان فيها معدل الوفيات أعلى من العادي، أو فترات الحصاد الوفير، التي انخفض فيها معدَّل الوفيات قليلًا. ولكن في العموم، مرَّت دول العالم بتحوُّلٍ ديموغرافي في أوقات مختلفة وبمعدلات مختلفة. وفور انتهاء ذلك التحول، يُصبح الفارق الديموغرافي الرئيسي هو معدل الخصوبة، وتكون العوامل المحدِّدة له ثقافية وليست اقتصادية.

ويتجلَّى ذلك إذا قارنَّا بين معدلات الخصوبة في ولايات أمريكية مختلفة. فمُتوسِّط ما تُنجبه نساء ولاية داكوتا الجنوبية أكبر بنحو ثلاثة أرباع طفل مما تنجبه نساء ولاية فيرمونت؛ وذلك لأنَّ القيم المؤيدة لكثرة الإنجاب في منطقة وسط أمريكا مختلفة تمامًا عن المبادئ الليبرالية العلمانية في منطقة نيو إنجلاند. فكلَّما كانت الولاية الأمريكية أكثر تدينًا، كان معدل الخصوبة فيها أعلى، بل إنَّ النزعة المحافِظة أيضًا أشد ارتباطًا بارتفاع معدلات الخصوبة. إذ نجد في كل ولاية أنَّ ارتباط التدين بالخصوبة أقوى خمسًا وعشرين مرة من ارتباطها بالدخل، وأنَّ النزعة إلى انتخاب دونالد ترامب في عام ٢٠١٦ أقوى ارتباطًا بها أربعين مرة من ارتباطها بالدخل.[21] ويتجلَّى تأثير الدين في الخصوبة في ولاية يوتا؛ حيث تشتهر العائلات المورمونية بكثرة عدد أفرادها. وفي هذا الصدد قالت أمٌّ مورمونية لديها ستة أطفال: «كثيرًا ما كان الناس يسألونني عن سبب إنجابي هذا العدد الكبير من الأطفال. وعادةً ما كنتُ أحدِّثهم بكلماتٍ قليلة عن خطة الخلاص.»[22] وكذلك نجد أنَّ نساء طائفة الأميش في بنسلفانيا وأوهايو وإنديانا يُنجبن خمسة أو ستة أطفال في المتوسط، أي ما يُعادل معدل الخصوبة في النيجر وتشاد. وقد ارتفع عدد تلك الطائفة من ٦ آلاف إلى أكثر من ٣٠٠ ألف بين عامَي ١٩٠١ و٢٠١٠،[23] علمًا بأن السبب الأكبر في هذه الزيادة هو كثرة إنجاب أفرادها، وليس إقبال أشخاص جدُد على اعتناق مذهبها.

وعلى المدى الطويل، قد يُحدِث هذا تأثيرًا غير متوقَّع في التركيبة العرقية للولايات المتحدة. فالولايتان الأمريكيَّتان الوحيدتان اللتان تتَّسمان بمعدل خصوبة أعلى من مستوى الإحلال، وهما داكوتا الجنوبية ويوتا، تضمَّان نسبةً من السكان البيض أعلى من المتوسِّط. صحيح أن معدلات الخصوبة بين النساء الأمريكيات البيضاوات ما زالت أقل بقليلٍ من معدلات خصوبة النساء السوداوات أو اللاتينيات، لكنَّ الفجوة تقلَّصت. فاللاتينيات يأتين من بلدان تتَّسم بخصوبة عالية منذ القِدَم لكنهن يعِشن في مناطق حضرية ذات خصوبة منخفضة. وبينما شهدت معدلات خصوبتهن انخفاضًا إلى المستويات المحلية السائدة، نرى أن الخصوبة في بلدانهنَّ الأصلية تقترب أيضًا باستمرار من تلك المستويات. فنجد أن معدَّل الخصوبة في المكسيك الآن قريب من مستوى الإحلال، مع أنَّ كل امرأة مكسيكية كانت تُنجب سبعة أطفال تقريبًا في المتوسط في أوائل السبعينيات. وفي عام ٢٠٠٧، كانت معدلات خصوبة النساء المنحدرات من أصول لاتينية في الولايات المتحدة أعلى بنسبة ٦٠ في المائة تقريبًا من معدلات خصوبة النساء البيضاوات؛ أما اليوم، فقد تلاشت ثلاثة أرباع هذه الفجوة.[24] وبحلول عام ٢٠١٦، كانت النساء المنحدرات من أصولٍ لاتينية ينجبن

أطفالًا أقل بقليلٍ مما تنجبه النساء الريفيات ذوات الأغلبية البيضاء، والفجوة هنا تتَّسع بلا توقف.[25]

وفي الوقت نفسه، تظهر معدلات خصوبة فائقة الارتفاع بين جماعات ريفية ذات أغلبية بيضاء مثل طائفة الأميش المذكورة أعلاه والهوتريتيين، الذين ازداد عددهم من ٤٠٠ إلى ٥٠ ألف بين عامَي ١٨٨٠ و٢٠١٠، أي بمعدل نحو ٣٫٨ في المائة سنويًّا.[26] صحيح أنَّ هذه الجماعات ما زالت صغيرة نسبيًّا، وربما لا تكون بارزة حتى الآن، ولكن إذا صحَّ الافتراض المستبعَد القائل بأنهم ما زالوا عند ثُلث طريقِ الازدياد بالمعدَّل نفسه، فمن المتوقع أن يصل عددهم إلى نصف مليار بحلول عام ٢٠٦٠.

صحيح أن افتراضنا الذي يتوقع أنَّ المجتمعات البيضاء ستتعرَّض لانكماشٍ ديموغرافي وانخفاض معدَّلات الخصوبة يعتمد على الاتجاه الديموغرافي المرصود طوال القرن الماضي، لكن ليس من الضروري أن يتحقَّق الأمر بتلك الصورة دائمًا. إذ ربما نشهد بعض المناطق الحضَرية الأمريكية وحتى الأوروبية التي ينحدر أغلب سكانها من أعراقٍ مختلطة وأصل غير أوروبي تنحسر أمام صحوةٍ ديموغرافية من السكان الريفيين البيض. ربما تكون المؤشِّرات طفيفة، لكنها موجودة.

الاستثناء اليهودي

يُعَد يهود الحريديم الأرثوذكسيون المُتطرِّفون جماعة أخرى متوسعة ديموغرافيًّا من الأمريكيِّين البيض. ولكن على عكس مُعظم الأقليات الأمريكية الأخرى ذات الخصوبة العالية، فكل أفرادها تقريبًا يسكنون مناطق حضَرية فقط، ويعيشون في ولايات تتَّسم بانخفاض معدَّلات الخصوبة عمومًا. ففي حي ويليامزبرج وحي بورو بارك في بروكلين، توجد مجتمعات حريدية تضمُّ عشرات الآلاف (الحريديم هم طائفة محافِظة من اليهودية الأرثوذكسية الذين يطبقون الطقوس الدينية ويعيشون حياتهم اليومية وَفق التفاصيل الدقيقة للشريعة اليهودية)، ومُكوَّنة من عائلات كبيرة العدد على غِرار أعلى البلدان خصوبة في العالم. وتجدر الإشارة هنا إلى أنهم يتزايَدون بسرعة مع عدم وجود مؤشِّرات تُذكَر على أن نموهم سيتباطأ، ما سيدفع هذه المجتمعات حتمًا إلى البحث عن حيِّزٍ جديدٍ لها في أحياء أخرى.

وكذلك يتزايد أفراد المجتمعات الحريدية في المملكة المتحدة بنسبة خمسة في المائة كل عام، وبهذا المعدَّل سيتضاعَف عددهم في غُضون ١٥ عامًا تقريبًا.[27] وهنا أيضًا تتعرَّض

الموارد السكنية لضغطٍ هائل؛ لذا بدأت الجماعات الحريدية في إقامة مُستوطنات فرعية خارج الضواحي الداخلية، حيث يتوفَّر السكن بأسعارٍ أرخص. ويُذكر هنا أنَّ هذا النمط موجود بالفعل في الولايات المتحدة. إذ انتقلت مجموعة من الحريديم من ويليامزبرج في سبعينيات القرن الماضي إلى بلدة جديدة تُدعى كيرياس جويل صار عدد سكانها الآن قرابة ٣٠ ألف نسمة، ومتوسِّط أعمار سكانها نحو ١٣ عامًا (علمًا بأن متوسط الأعمار في أمريكا ككل يبلغ ٣٧).[28]

وكذلك يُسهم الحريديم في النمو الديموغرافي في إسرائيل. وكدأب المجتمعات التي تشهد إنجاب الكثير من الأطفال على مدار فترة زمنية طويلة، فَهُم مجتمعٌ ذو أغلبية شابة؛ إذ تبلغ فيه نسبة الأفراد الأصغر من ٢٠ عامًا نحو ٦٠ في المائة، في حين أن نسبة تلك الفئة السِّنية في بقية السكان اليهود تبلغ ٣٠ في المائة.[29] لكن كثرة الإنجاب ليست مُقتصرة على الحريديم فقط في إسرائيل؛ فمعدَّل الخصوبة في مختلف فئات الطيف الديني أعلى من المتوقع في بلدٍ متقدمٍ كهذا. إذ نجد أن مُتوسط ما تنجبه النساء الإسرائيليات أكبر ثلاث مرات مما تنجبه النساء السنغافوريات، مع أنهن لَسن أقل تعليمًا منهن. وكما هي الحال في أمريكا، نجد في إسرائيل أنَّ الجماعات ذات النزعة السياسية المحافظة تُكثِر من إنجاب الأطفال، حتى وإن لم تكن مُتدينة.[30]

وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ ظاهرة ارتباط الخصوبة بالقِيَم ستقلب الكثير من افتراضاتنا الديموغرافية رأسًا على عقب. فمن المفترض أن يكون اليهود أقل إنجابًا من العرب والشعوب الأخرى ذات الأغلبية المسلمة، لكن الوضع ليس هكذا في الواقع. ففي أوائل الثمانينيات، كانت النساء الإسرائيليات يُنجبن أقل من نصف عدد الأطفال الذين تُنجبهم النساء الإيرانيات، لكنهن اليوم أصبحن يُنجبن أكثر منهن بكثير.

غير أنَّ أوضاع اليهود ليست واحدة في العالم كله. فيهود إسرائيل لديهم معدَّل خصوبة عالٍ، وحتى المجتمعات الأشد علمانية هناك لديها معدَّل خصوبة أعلى من مستوى الإحلال على الأقل، لكن اليهود العلمانيين في الولايات المتحدة لديهم واحد من أدنى معدلات الخصوبة بين كل الجماعات.[31]

وهنا يُشير بعض دارسي الديموغرافيا إلى أنَّ العالم كله يشهد تحولًا ديموغرافيًّا ثانيًا نحو انخفاض معدلات الخصوبة، بينما تحلُّ الطموحات الفردية محل التطلُّعات إلى تكوين أسرة،[32] لكن تعميم تلك الظاهرة على مستوى العالم يحمل شيئًا من المبالغة. فالحقيقة الأوقع أنَّ الخصوبة تزداد ارتباطًا بالعقلية والأيديولوجية والدين. وكما هي

الحال في مجتمعاتٍ مسيحية ويهودية، نجد أنَّ الانتماءات والممارسات الدينية ترتبط بكثرة الإنجاب في بلدان إسلامية.[33] ومن ثَم فإن بعض الفئات الفرعية داخل المجتمعات تختار إنجاب الكثير من الأطفال، بينما يفضِّل البعض الآخر قلة الإنجاب؛ وبذلك سيتغيَّر التوازن الديموغرافي داخل البلدان وفيما بينها. فقد تضاعف عدد السكان المورمون ١٥ مرة عمَّا كان عليه في عام ١٩٤٧، وأحد أسباب ذلك هو ارتفاع معدلات الخصوبة. وإذا استمر نسلُ تلك الجماعات التي تُفضِّل كثرة الإنجاب في تبنِّي الأفكار التقليدية تجاه الخصوبة كدأبِ آبائهم، فربما نجد أنفسنا نتساءل عمَّا إذا كانت المجتمعات العلمانية ستَتلاشى وتترك المتديِّنين يرِثون الأرض.[34]

ولكن لا شيء حتميٌّ في ذلك؛ فاستمرار نمو الجماعات الدينية لا يعتمد على معدَّل الخصوبة فقط، بل يعتمد — بالقدر نفسه — على الحفاظ على النزعة الدينية. غير أن البيانات المتعلقة بهذه المسألة شحيحة. صحيح أنَّ مجتمعات الحريديم تشهد انحرافًا أكيدًا عن أسلوب الحياة الحريدي، سواء في إسرائيل أو خارجها، ولكن من شبه المؤكد أنه ضئيل مُقارنة بزيادتهم الطبيعية.[35] وعلى المستوى المجتمعي، نجد ابتعادًا مُستمرًّا عن الدين سواء في الولايات المتحدة أو في معظم أوروبا. ومثلما كانت المدن في عصر ما قبل الحداثة تتطلَّب هجرة مستمرة من السكان الريفيين إليها لتعويض ما يتناقَص من سكانها، فإن المجتمعات العلمانية الحديثة تستقطب أفرادًا من مجتمعاتٍ أكثر تديُّنًا ذات معدلات مواليد عالية، لكنهم يعجزون بعدئذٍ عن تعويض ما يُفقَد منهم. وهكذا يبدو أن المستقبل سيكون مِن نصيب مَن يستطيعون الاحتفاظ بثقافة الخصوبة العالية مع الحد من التخلِّي عن التعاليم الدينية.

بطلات محليَّات وناشطات بيئيات

في صباح أحد أيام الجمعة، أقنعتُ اثنتَين من صديقاتي بالانضمام إليَّ في نقاشٍ ديموغرافي. إذ كنت متلهفًا على محادثتهما لأنَّ وضعهما يشذُّ عن القاعدة القائلة بأنَّ النساء يُنجبن أطفالًا أقل كلَّما أصبحن أفضل تعليمًا. فسارة خريجة جامعة كامبريدج ولديها ستة أطفال. وفيكي خريجة أكسفورد ولديها سبعة. أردتُ أن أفهم دوافعهما.

تجدر الإشارة إلى أنَّ فيكي وسارة يهوديَّتان أرثوذوكسيتان؛ وكلتاهما لديها عقلية عصرية. لم أشعر بأن إقبالهما على كثرة الإنجاب نابع من أيِّ التزامٍ ديني صارم بقدرِ ما كان نابعًا من شعورهما تجاه الأطفال بحُبٍّ متناغم مع ثقافة مؤيِّدة لكثرة الإنجاب.

تعمل فيكي مُحررة لصحيفة مجتمعية من المنزل، في حين أن سارة، التي كانت محامية قبل ولادة أطفالها، لا تعمل خارج المنزل. لكنَّ كلتيهما، على الرغم من ذكائهما ومستوى تعليمهما العالي، تشعر بأنَّ الأمومة هي الدور الأكثر إشباعًا الذي يُمكن أن تؤديه. إذ قالت فيكي: «إنَّ جَلب سبعة أطفال إلى العالم، وتنشئتهم حتى يُصبحوا أفرادًا مصقولين ناضجين مسئولين هو أكثر الأشياء إبداعًا وإشباعًا من أيِّ شيء آخر قد يفعله المرء.»

لم ترغب أيٌّ منهما في إدانة أولئك الذين يُقرِّرون الاكتفاء بأسرٍ صغيرة، وكانت كلتاهما مُتعاطفة مع مَن يجدون أنفسهم عاجزين عن الإنجاب، ولكن عند الحديث عن معدل الخصوبة المنخفض في المجتمع، لم تستطيعا تجنُّب ذكر كلمة «الأنانية». وقالتا إن ذلك لا يعني أن إنجاب الكثير من الأطفال في المجتمعات الحضرية الحديثة صعب جدًّا بالضرورة. صحيح أنهما — أحيانًا — ما يواجهن صعوبة في العثور على سيارة مُستأجَرة كبيرة بما يكفي لتسعهم في العطلة أو حجز تذاكر عائلية للمناسبات، لكنهما تجدان هذه مجرَّد متاعب طفيفة. بل ترى فيكي وسارة أنَّ الذين يختارون إنجاب أطفال أقل يُفضِّلون التنمية الذاتية أو العطلات أو تخصيص غرفة نوم كاملة لكلِّ طفل بمفرده على خلق حياة جديدة. لم تُرِد فيكي ولا سارة إدانة أيِّ شخص بسبب الخيارات التي يتَّخذها، لكنهما أوضحتا أن العُرف السائد في العالم أصبح هو السعي إلى تحقيق الأهداف الشخصية ومستوًى معيشي معين، وأنَّ الجمع بين ذلك وإنجاب الكثير من الأطفال أمرٌ صعبٌ. بل ربما يستحيل التوفيق بين تحقيق هذه التوقُّعات وإنجاب أي أطفال أصلًا.

وقد قالت سارة إنها ربما كانت أنانية في إنجاب الكثير من الأطفال. إذ يشهد الغرب مخاوفَ مُتزايدة من أن يكون إنجاب الأطفال مجرد إشباع للذة معيَّنة، خصوصًا في العالم المتقدم حيث ترتفع مستويات الاستهلاك والانبعاثات. وهذا هو السؤال الذي طرحته عضوة الكونجرس الأمريكي ألكساندريا أوكاسيو-كورتيز، حين قالت: «ببساطة يوجد إجماع علمي على أنَّ حياة أطفالنا ستكون صعبة جدًّا، وهذا يدفع الشباب إلى طرح سؤال مشروع: هل من «المقبول» أن نُواصل إنجاب أطفال؟»[36] وهذا موضوعٌ سنعُود إليه لاحقًا.

مستقبل ممارسة الجنس

شاركتُ مؤخرًا في لجنة من المختصِّين ضمن ندوة عن الديموغرافيا مع أستاذ مُتقاعد بارز متخصِّص في هذا الموضوع. وفي إشارة إلى مسألة الخصوبة المنخفضة، تحدَّث عن «انخفاض وتيرة الجماع». فضحك الجمهور من لغته الأكاديمية القديمة الظريفة في

الحديث عن موضوع يجذب اهتمام الناس دومًا. وربما ينبغي هنا أن نسأل عن مقدار تأثير ممارسة الجنس في عدد السكان؛ فنظرًا إلى أنَّ مُعظم المواليد ما زالوا يأتون من الجماع الجنسي، لا يُمكن لأي دراسة ديموغرافية أن تتجاهل هذا الموضوع.

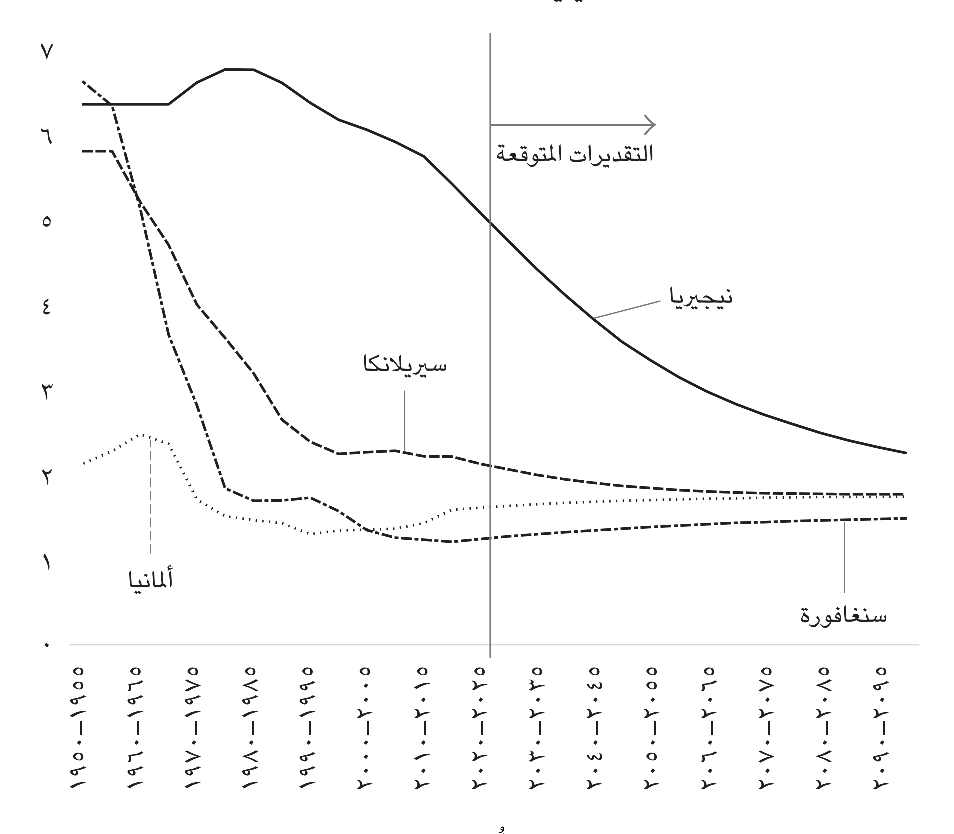
تُظهِر أدلة مُتزايدة على أن الشباب في بلدان مختلفة مثل إيطاليا واليابان أقل إقبالًا من أسلافهم على العلاقات الطويلة الأمد والزواج وإنجاب الأطفال. بل ويبدو حتى إنهم أقل اهتمامًا بممارسة الجنس. فرُبع البالغين اليابانيِّين تحت سن الأربعين لم يمارسوا جِماعًا جنسيًّا كاملًا مع أفرادٍ من الجنس الآخر، وما زالت النسبة في ازدياد.[37] أمَّا في إيطاليا، فتُعزى قلة الممارسة الجنسية إلى تضاؤل الشهوة الجنسية عند الرجال.[38]

وصحيح أن اليابان ربما تكون في طليعة الدول المتجهة إلى انخفاض ممارسة الجنس في المستقبل لكنها ليست وحدها. فمعدل العزوف عن ممارسة الجنس بين أفراد جيل الألفية الأمريكي يبلغ ضِعف المعدَّل في الجيل السابق، بينما تتناقَص مبيعات الواقيات الذكرية بوتيرة مطَّردة.[39] وربما يرجع ذلك إلى أنَّ قواعد الارتباط بالجنس الآخر في عصر فضح ممارسات التحرُّش الجنسي صارت مُربكة ومُنفرة، وأيضًا إلى تلاشي الحد الفاصل بين الأدوار التقليدية المرتبطة بكل جنس. فمُشاركة الرجال في أداء الأعمال المنزلية، وإن كانت شيئًا محمودًا، يبدو أن ازديادها مرتبط بقلة ممارسة الجنس.[40] وربما يكون التطور التكنولوجي عاملًا آخر. إذ قال لي صديق يعمل طبيبًا عامًّا: «السبب في أن معدَّل الحمل في سن المراهقة صار أقل مما كان عليه حينما بدأتُ مسيرتي المهنية هو أن الشباب كلهم صاروا يُفضِّلون البقاء في غرفهم مع وسائلهم التكنولوجية على الخروج وإقامة العلاقات.»

وتجدر الإشارة هنا إلى أن قلَّة ممارسة الجنس في حد ذاتها لا تؤدِّي إلى انخفاض معدل الخصوبة، كما أن تأخر الفرد في ممارسة الجنس والزواج لا يعني بالضرورة أنَّه سيُنجب أطفالًا أقل. ولكن كلما طالت فترة تأخر المرأة في الإنجاب، من المرجح أن تصبح أقل خصوبة؛ وعلى مستوى المجتمع، فتأخير الإنجاب يعني أن الأسر ستكون أقل أفرادًا. فإذا استبعدنا النساء اللواتي في سِن ذروة الخصوبة من مجموعة الأمهات المحتملات، فمن المرجح جدًّا أن تقلَّ حالات الحمل والولادة في المجمل. كذلك فإنَّ المجتمعات التي تُؤجل نساؤها الإنجاب غالبًا ما تكون هي نفسها المجتمعات التي يسعين فيها إلى تحقيق طموحات أخرى غير الأمومة، وتتَّسم بانخفاض الخصوبة لأسبابٍ اجتماعية.

كثيرًا ما يذكر الناس التليفزيون ضِمن أسباب انخفاض الخصوبة، ومن المؤكد أنَّ معدَّل ممارسة الجنس قد شهد انخفاضًا بسيطًا مع ظهور التليفزيون.[41] لكن التليفزيون

معدل الخصوبة الكلي في بلدان مختارة من عام ١٩٥٠ إلى ٢١٠٠



المصدر: شعبة السكان في الأمم المتحدة، التوقُّعات المتوسطة.

في منتصف القرن العشرين، كانت معدلات الخصوبة تتَّسم بتفاوتٍ كبيرٍ فيما بين البلدان؛ فأغلب نساء أفريقيا وآسيا كُن يُنجبن ستة أو سبعة أطفال، في حين أن نساء أوروبا وأمريكا الشمالية كُن يُنجبن طفلين أو ثلاثة. ومنذ ذلك الحين، انخفضت معدلات الخصوبة في بلدان أصبحت غنية، مثل سنغافورة، وأخرى كانت غنية بالفعل، مثل ألمانيا، إلى أقل بكثيرٍ من ٢. وحتى بعض البلدان الفقيرة — نسبيًّا — مثل سريلانكا شهدت انخفاضًا سريعًا في معدلات الخصوبة نحو ٢.

واليوم نجد أن البلدان ذات معدَّلات الخصوبة المرتفعة كلها تقريبًا تقع في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، وما زال المجهول الديموغرافي الأبرز هو مدى سرعة انخفاضها في المستقبل. وهنا تتوقع الأمم المتحدة أن المعدلات ستشهد انخفاضًا مطردًا في نيجيريا، التي تُعَد أكثر الدول سكانًا في أفريقيا، وأنها لن تقترب من مستوى الإحلال إلا قُرب نهاية القرن الحادي والعشرين.



المصادر: برنامج «أميريكان إكسبيرينس» وموقع أميش ستاديز.

ملحوظة: بعض البيانات ضُبِطَت لتتماشى بانسيابية مع الاتجاه العام.

عندما تتزايد طائفة سكانية صغيرة بنسبة نحو ٣٫٥ في المائة سنويًّا، فربما لا تكون زيادتها ملحوظة في البداية. ولكن إذا استمرت الزيادة بالمعدل نفسه، فستُصبح الطائفة في النهاية كبيرة بما يكفي للتأثير في المجتمع. وهذا يَنطبق على طائفة الأميش في أمريكا الشمالية. فعدد أفرادها في بداية القرن العشرين كان ٦ آلاف شخص، أمَّا اليوم، فقد بلغ ثُلث مليون.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ الجماعات الدينية التي يمكنها الحفاظ على خصوبتها العالية والحفاظ على انتماء معظم أفرادها إليها من المرجح أن تصبح أكثر تأثيرًا في بلدانها الأصلية.

لا يخفض معدلات الخصوبة بصرفِ انتباه الناس عن الإنجاب فحسب. إذ وجدت دراسة برازيلية أن شعبية المسلسلات التليفزيونية المثيرة للطموحات هي التي خفَّضت معدلات الخصوبة؛ فمَشاهِد الشقق الفاخرة والسيارات الذكية والملابس الأنيقة أضفت هالةً ساحرةً حول نمط حياة الأشخاص الذين ليس لديهم أطفال كثيرون، ودفعت السكان إلى إنجاب عددٍ أقل من الأطفال.[42] فيما أصبحت كثرة الإنجاب تُربَط بأنماط الحياة الريفية المتخلفة التي يُحاول سكان البلدان النامية الهروب منها. وكذلك يرجع انخفاض الخصوبة إلى مزيجٍ مفاجئ أشرنا إليه من قبل، وهو المزيج السائد في المجتمعات الأدنى خصوبة بين النفور من إنجاب الأطفال دون زواج، والآراء التقدمية بشأن تعليم الإناث. غير أنَّ الوضع في بعض الأماكن التي تشهد إنجاب الكثير من الأطفال دون زواج، مثل بريطانيا والدول الاسكندنافية، غالبًا ما يكون أكثر مدعاة للتفاؤل، على الأقل إذا كنتَ تُحب الأطفال.

وربما يكون موقف المرء من الإنجاب متأثرًا بعاملٍ وراثي.[43] صحيح أنَّ وجود نزعة وراثية إلى اشتهاء الإنجاب ربما لم يُحدِث فرقًا في الماضي لأنَّ الناس كانوا محرومين من حرية الاختيار على أيِّ حال. ولكن حالما يستطيعون التحكم في خصوبتهم، فمن الممكن أن تتكاثر الجينات التي تفضِّل الإنجاب، وهو ما يؤدي في النهاية إلى انتعاش معدلات الخصوبة.

كوكب فارغ؟

كان توماس مالتوس مُخطئًا حينما أكَّد أن الضغط السكاني سيظل محدودًا بالموارد إلى الأبد. وكان دارسو الديموغرافيا مخطئين حينما افترضوا أن معدل الخصوبة سيستقرُّ في كل أرجاء العالم عند مقدارٍ يزيد قليلًا على طفلين لكل امرأة، ما سيجعل عدد سكان العالم شبه ثابت. فالغرب قد شهد طفرة في أعداد المواليد ثم انخفاضًا كبيرًا في عددهم، وبعدئذٍ تقلَّصت أحجام الأسر في مناطق أخرى إلى حد أنها صارت مُعرَّضة لتناقُص عدد سكانها. وانتشرت معدلات الخصوبة الأقل من مستوى الإحلال من غرب أوروبا وأمريكا الشمالية إلى جنوب أوروبا والكتلة الشيوعية السابقة وشرق آسيا. وبعدما كان انخفاض معدلات الخصوبة حكرًا على الأثرياء، أصبح الآن منتشرًا على نطاقٍ واسعٍ إلى حد أن ارتباطه بالحالة الاقتصادية تضاءل بشدة. وأوائل البلدان التي تبنَّت نهج تحديد النسل صارت تتَّسم بمعدلات خصوبة أقل من مستويات الإحلال إلى حدٍّ ما، في حين أنَّ بعض

البلدان التي تبنَّت نهج تحديد النسل في وقتٍ لاحقٍ شهدت انخفاضًا أشد بكثيرٍ في معدَّلات الخصوبة.

وصحيح أننا ينبغي أن نتوخى الاحتياط في توقعاتنا، ولكن يمكننا إطلاق بعض التنبؤات بيقين تام. ولعلَّ الشيء الأكثر غموضًا هنا، كما ذكرنا من قبل، هو حالة أفريقيا جنوب الصحراء في المستقبل. ولكن من المرجَّح أن تتبع حالتها الديموغرافية نهج بقية العالم؛ وتَنخفِض معدلات الخصوبة فيها ما دامت القارة مستمرة في التطور. وحتى لو توقَّفت القارة عن التطور، يظل انخفاض الخصوبة ممكنًا كما رأينا في الشرق الأوسط، وإن كان من الصعب التنبُّؤ بوتيرة الانخفاض. أمَّا خارج منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، فمن المتوقَّع أن تشهد البلدان ذات معدلات الخصوبة المُرتفعة استمرار الانخفاض الحاد فيها. فحالما يقلُّ معدل الخصوبة في بلدٍ ما عن أربعة، غالبًا ما يستمرُّ الانخفاض، لكن المستوى الذي سيثبُت عنده غير مؤكَّد. ويُذكَر هنا أن معدل الخصوبة في سريلانكا ظلَّ يتراوَح بين ٢ و٢٫٥ طوال ٣٠ عامًا تقريبًا. أمَّا في كولومبيا، فلم يكد معدَّل الخصوبة يبقى في هذا «النطاق المثالي» عقدًا واحدًا ثم أصبح الآن أقل من مستوى الإحلال.

ومهما طرأ على الخصوبة العالمية من تغيرات، فإن الزخم الديموغرافي سيضمن استمرار زيادة سكان العالم في الوقت الحالي، ولو بوتيرة متباطئة. غير أننا قد وصلنا بالفعل إلى ما يسميه الإحصائي السويدي هانس روسلينج «ذروة الأطفال»؛ أي الحد الذي يتوقف عنده عدد الأطفال في العالم عن الازدياد.[44] صحيح أن عدد سكان الكوكب من المرجَّح أن يكون أكثر بنسبة ٥٠ في المائة بحلول نهاية القرن الحالي، لكن عدد الأفراد الذين تقلُّ أعمارهم عن خمس سنوات «سينقُص» بمقدار أكثر من خمسين مليون شخص.[45]

الخصوبة هي المحرك الأهم وراء التغيُّرات الديموغرافية. ومن الناحية النظرية، لا يوجد حدٌّ نهائي لمدى الانخفاض الذي قد تصل إليه؛ فربما يأتي علينا يومٌ نرى فيه أنَّ معدل الخصوبة الحالي في سنغافورة مرتفع جدًّا. وصحيح أننا غالبًا ما نفترض أن معدَّل الخصوبة سيظلُّ عاليًا إلى الأبد في ثقافات أو مجتمعات معيَّنة، لكننا عادةً ما نكون مخطئين. فمع أنَّ معدل الخصوبة في الهند لم يَصِل إلى مستوى الإحلال أو أقل منه بقليل إلَّا مؤخرًا، فإنه يبلغ مستوًى أقل بالفعل في عدة ولايات هندية حيث يُساوي نحو ١٫٧، ومن المرجَّح أن الدولة كلها ستسير على المنوال نفسه. وتجدر الإشارة إلى أنَّ انخفاض معدلات الخصوبة في البلدان الفقيرة يعني أن وتيرة تقدُّمها في عملية التحديث الديموغرافي تسبق وتيرة تنميتها الاقتصادية.

ويُذكَر هنا أنَّ انخفاض الخصوبة في الهند حدث في وقتٍ متأخرٍ عن انخفاضه في الصين وبمقدار أقل، ولذا صارت الأولى على وشك أن تتجاوز الثانية وتصبح أكثر الدول سكانًا على وجه الأرض. فبحلول نهاية القرن الحالي، من المتوقَّع أن تكون الصين قد فقدت قرابة ربع سكانها الحاليين، ما يُثير مخاوف بشأن تقلُّص القوى العاملة، بينما تشهد الهند تقدمًا اقتصاديًّا سريعًا. وبفضل الأوضاع الديموغرافية الأفضل في الهند، ستسنح لها فرصة لتعويض ما خسرته لصالح مُنافِستها في العقود الماضية. ففي عام ١٩٨٠، كان حجم اقتصاد الصين أكبر من نظيره الهندي بمقدار مرة ونصف تقريبًا؛ وبحلول عام ٢٠١٦، كان أكبر منه بمقدار يتراوَح بين أربع وخمس مرات.[46] ولكن من المتوقَّع أن ينعكس هذا الاتجاه في السنوات القادمة، وخصوصًا بسبب تزايد القوى العاملة في الهند.

تُعاني اليابان انخفاضَ معدلات الخصوبة وركودًا اقتصاديًّا حتميًّا منذ فترة طويلة، وهي بذلك تُعَد حالة نموذجية ممَّا يُعرف بفخ الخصوبة المنخفضة. فحيثما تُتاح للنساء فرص التعليم، عادةً ما ينخفض معدَّل خُصوبتهنَّ إلى مستوى الإحلال تقريبًا، وحينما لا يتلقَّين تشجيعًا على الجمع بين العمل والأمومة، سيُواصل معدل خصوبتهن الانخفاض إلى ما هو أقل من ذلك. ويُذكر هنا أنَّ اليابان تعج بنساءٍ غير راضياتٍ بأمومتهنَّ ولا بعملهن. ولا عجب في أن اليابانيِّين من بين أقل الشعوب سعادةً في العالم المتقدم،[47] رغم كل ما ينعمون به من سُبُل الراحة والثراء ونقص الجريمة في بلادهم.

وما زال من الممكن أن يلاقي العالم كله «مصير اليابان» نظرًا إلى أن أفريقيا تحذو حذو القارات الأخرى بسرعة، وأن بعض البلدان كسريلانكا تشهد مزيدًا من الانخفاض في معدلات خصوبتها. خلاصة القول أنَّ الناس في كل مكان سيصبحون أفضل تعليمًا وأكثر رخاء في نهاية المطاف، ما سيؤدي إلى انخفاض الخصوبة دون مستوى الإحلال في العالم كله، مع عزوف الرجال والنساء عن بذلِ الوقت أو المال اللازم لإنجاب أطفال وإنشاء أسر أكبر.

ولكن كما رأينا، تشهد معدلات الخصوبة نمطًا جديدًا بالفعل من أنماط ما بعد الحداثة الديموغرافية. فتبنِّي القيم المحافِظة والتديُّن دائمًا ما يكونان مصحوبين بارتفاع معدَّل الخصوبة، ويُمكن أن يجعلاه أعلى بقليلٍ من مستوى الإحلال أو حتى مرتفعًا جدًّا كمعدَّل طائفة الأميش في بنسلفانيا. ومن ثَم، فربما لن يتبقى في العالم سوى الجماعات ذات الأيديولوجيات المؤيِّدة بقوة لكثرة الإنجاب، بينما تفشل الجماعات الأخرى في التكاثر وتختفي بكل بساطة. وبذلك فإننا لسنا متجهين إلى «كوكب فارغ»،[48] بل إلى

عالمٍ مليء بجماعاتٍ متنوعة لديها تشابهات اجتماعية ولكنْ بينها اختلافاتٌ أيديولوجية. وإذا أصبحت الجماعات ذات الخصوبة العالية، التي غالبًا ما تحمل أفكارًا استبدادية وتكره التكنولوجيا الحديثة، هي السائدة، فستتفاقَم التحديات السياسية والتقنية المرتبطة بإدارة مجتمع حديث. وبينما قد تُعَد اليابان رائدة الحداثة الديموغرافية، فإن إسرائيل ربما تكون هي رائدة مرحلة ما بعد الحداثة.

وفي تلك الأثناء، وحتى قبل أن يبدأ تناقُص السكان، نجد أن معدَّلات الخصوبة المنخفِضة تؤدي إلى ما يُعرَف بشيخوخة السكان، وهي الظاهرة التي نَنتقِل إليها الآن.

الفصل الخامس

شيخوخة السكان

٤٣: العمر الوسيط في كتالونيا[1]

تقع منطقة روسيون الكتالونية في فرنسا وليس في إسبانيا. وهي عبارة عن أرضٍ من القِمَم المغطاة بالثلوج وخلجان البحر المتوسط المُتلألئة وكروم العنب المتماوِجة المنحدرة حتى البحر، وبذلك تُعَد واحدة من الأماكن القليلة في أوروبا التي يُمكنك فيها أن تتزلج صباحًا وتتشمَّس بعد الظُّهر. ونظرًا إلى أنها محاطة بالبحر من جهة وجبال البرانس من الجهة الأخرى، فهي مُعبِّر رئيسي بين فرنسا وإسبانيا منذ قرون. وقد كنتُ محظوظًا بزيارتها مرارًا.

وعلى مر القرون، كانت ممرات جبال البرانس في روسيون طريقًا لتهريب الأشخاص والبضائع في كلا الاتجاهَين. ففي عام ١٩٣٩، اتجه مئات الآلاف من الإسبان شمالًا ليهربوا من براثن فرانكو؛ وبعد ذلك ببضعة أشهر، فَرَّ اللاجئون اليائسون في الاتجاه المعاكس ليَهرُبوا من الغزاة النازيِّين وحلفائهم في فرنسا الفيشية.

على كل حال، قررتُ قبل عامين زيارة بورتبو، أول بلدة ساحلية على الجانب الآخر من الحدود في إسبانيا، حيث انتحر الفيلسوف الألماني اليهودي فالتر بنيامين في سبتمبر ١٩٤٠. وصحيح أنها الآن بلدة ساحلية جميلة، لكنها ليسَت مُهمة بقدر منتجعات أخرى مثل كوليور في الشمال أو كاداكيس في الجنوب. إذ لا تضم الكثير من المعالم الجديرة بالزيارة سوى قبر بنيامين ونصبٍ تذكاري له على الساحل.

ومع أنَّ زيارتي إلى بورتبو لم تكن رحلة استكشافية ديموغرافية بقدر ما كانت حجًّا إلى ضريح فيلسوف ميت، فإنها ساعدَتني على حلِّ لغزٍ ما. فقبلها بعام تقريبًا، دعت

السلطات الإقليمية إلى استفتاء على استقلال كتالونيا، وصوَّت الناس هناك بتأييده. لكن مدريد رفضت الاعتراف بنتيجة الاستفتاء؛ وبدا واضحًا أنَّ إسبانيا لن تسمح لكتالونيا بأن تُصبح دولة منفصلة. وصحيح أن شوارع برشلونة شهدت اشتباكات ووقوع بعض الإصابات، ولكن لم يُقتَل أحد. إذ لم تقع هجمات غاضبة عنيفة على مراكز الشرطة الريفية، ولم يُنفِّذ الجيش أي أعمال انتقامية وحشية. وبدلًا من أن يؤدي الاستفتاء إلى حرب أهلية، بدا أنَّ القصة برمتها تتلاشى ثم تختفي تمامًا من العناوين الرئيسية.

وبينما كنتُ جالسًا في إحدى ساحات بورتبو، تأملتُ الأسباب التي جعلت الاستفتاء شيئًا هامشيًّا في التاريخ بدلًا من أن يكون سببًا في نشوب صراعٍ عنيف. نظرت حولي إلى السكان المحليين ذوي الشعر الرمادي وهم يَستمتعُون بشمس أكتوبر ويحتسون القهوة السادة من فناجينهم. فوجدتهم أكبر سنًّا بكثيرٍ من أن يستطيعوا حمل الأسلحة والمشي في الشوارع تعبيرًا عن غضبهم من الظلم السياسي. صحيح أن هؤلاء السكان الساحليِّين كانوا أكبر من متوسط الأعمار الكتالوني بعقدين، لكن حتى الأشخاص الأربعينيِّين لا يميلُون غالبًا إلى حمل الأسلحة من أجل قضية سياسية. فمعظم مَن هُم في منتصَف العمر عادةً ما يكونون مُنشغلين جدًّا بالقلق على صحة آبائهم المسنين وأداء أطفالهم في المدرسة وكيف سيُدبِّرون نفقاتهم المعيشية بعد التقاعد مع مواصلة سداد أقساط الرهن العقاري في موعدها.

تنطوي التركيبة العمرية العامة للمجتمع على تأثيرٍ مهم، لكننا غالبًا لا نقدِّره حق قدره أو لا نفكر فيه أصلًا. إذ لفت انتباهي تكرار الظاهرة نفسها حينما خرج الناس في هونج كونج إلى الشوارع احتجاجًا على تنازلات حكومتهم لمطالب بكين بشأن تسليم المجرمين في عامَي ٢٠١٩ و٢٠٢٠. فمع أن الاحتجاجات شملت فئات متنوعة من السكان، كان الشباب هُم قادتها. وقد كان عدد الوفيات في تلك الاحتجاجات يُعَدُّ على أصابع اليد الواحدة،[2] لكن الوضع كان مختلفًا تمامًا في احتجاجات ميدان تيانانمِن في بكين في عام ١٩٨٩، حينما قتل الجيش الصيني ما يصل إلى عشرة آلاف شخص.[3] وإذا قارنًّا بين العمر الوسيط لسكان الصين في نهاية الثمانينيات (الذي كان ٢٥ عامًا تقريبًا) والعمر الوسيط في هونج كونج بعدها بثلاثة عقود (والبالغ نحو ٤٥ عامًا)، فسنمسك بطرف الخيط. سنفترض بالطبع أنَّ السلطات الصينية اتخذت كل الإجراءات اللازمة للحفاظ على النظام في كلتا الحالتَين، ولكن لعدم وجود موجة مُتزايدة من الشباب بين السكان في المرة الثانية، كانت الإجراءات اللازمة أخفَّ وطأة؛ ولذا كانت حصيلة القتلى أقل. لقد

سمعنا عن بلدان تَشيخُ قبل أن تُصبح غنية. والخوف هنا أن نجد بلدانًا تَشيخُ قبل أن تتحرَّر، وتضطرُّ إلى تحمُّل الأنظمة الاستبدادية إلى الأبد بسبب افتقارها إلى الشباب الغاضب المجازف.

الحرب والسلام، الشباب والكهولة

تُعَد نسبة الأفراد الأربعينيين بين سكان كتالونيا حاليًّا أعلى بكثيرٍ من نسبة الأفراد العشرينيِّين، في حين أن العمر الوسيط يتخطَّى الأربعين بكثير.[4] وأذكر هنا أنَّ بداية معرفتي بكتالونيا كانت ما قرأته عنها في كتاب «الحنين إلى كتالونيا» من تأليف جورج أورويل، وأنها كانت مختلفة جدًّا آنذاك. فبعيدًا عن الوديان المشمسة والقِمَم الثلجية التي أعرفها في روسيون، كانت برشلونة في ثلاثينيات القرن الماضي نموذجًا حضريًّا للفوضى الناجمة عن الحرب والصراع. وكانت المدينة آنَذاك تحت إدارة مزيج ثوري من الشيوعيين واللاسلطويِّين، وكان العمر الوسيط في إسبانيا لا يكاد يبلغ نصف ما هو عليه في الوقت الحالي.[5]

وتُعد إسبانيا في مرورها بهذا التغيير مثالًا مُعبِّرًا عن العديد من البلدان التي مرَّت بالتحوُّل الديموغرافي. فبسبب عقودٍ من معدلات الخصوبة الأقل من مستوى الإحلال وزيادة متوسط العمر المتوقَّع (حتى وصل الآن إلى أكثر من ٨٣ عامًا، وهو بذلك من أعلى متوسِّطات العالم)، صارت تتَّسم بشيخوخة عالية جدًّا بين سكانها، سواء بمعاييرها الخاصة أو بمُقارنتها مع مناطق أخرى من العالم. وهذه نتيجة شبه حتمية لتطور أي بلد، باستثناء الأماكن التي توجد فيها دوافع أيديولوجية أو دينية تقاوم الاتجاه نحو قلة الإنجاب. ولذا فإن التركيبة العُمرية في إسبانيا ومثلها من البلدان الأوروبية كألمانيا وإيطاليا تُعَد مؤشرًا لما ينتظر معظم البشر.

وعادةً ما تكون ظاهرة شيخوخة السكان متبوعة بزيادة هائلة في عدد كبار السن ونقص في عدد السكان الإجمالي، ما لم تستقبل الدولة هجرةً جماعيةً من الخارج. وسأستعرِض هذه الموضوعات في فصولٍ لاحقة، لكني أريد هنا أن أستعرض تأثير تصاعد العمر الوسيط في المجتمع والعالم ككل.[6]

من المنطقي أن يكون المجتمع الذي يتراوح متوسط الأعمار فيه بين أوائل العشرينيات ويتسم بغالبية من الشباب مختلفًا عن مجتمع يقع متوسط أعماره في الأربعينيات ويتَّسم بقلة الشباب. وتمامًا كما يُتوقَّع أن يكون الجو العام في ملهًى ليلي مختلفًا عن أجواء

المقهى، فمن المتوقَّع أن يكون المجتمع ذو الأغلبية الشبابية مختلفًا عن مجتمعٍ معظم أفرادِه في منتصف العمر.

وإذا سلَّمنا بوجود اختلافات بين المجتمعات التي يُعَد أغلب أفرادها ممَّن هُم في مُنتصَف العمر والمُسنين والمجتمعات التي تعجُّ بالشباب، فسنجد أن الاختلاف الأبرز يكمن في مسائل النزاع. وقد رأينا بالفعل الفرق بين كتالونيا الشابة في ثلاثينيات القرن الماضي وكتالونيا الكهلة في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، حيث لم تُزهَق ولو رُوح واحدة في نضالٍ سياسي من أجل الاستقلال. فالتغيُّر الديموغرافي هو الذي يفسر لماذا غرقت كتالونيا في الحرب الأهلية في الثلاثينيات، ولماذا لم يحدُث ذلك في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين.

قد يُقال هنا إنَّ كتالونيا وإن ظلَّت مسالمة، فإنَّ ذلك لم يَنطبق على إقليم الباسك الواقع عند الطرف المقابل من جبال البرانس، لكنَّ النزاع هناك يُؤكد النقطة نفسها. ففي ستينيات القرن الماضي، حينما بدأ القوميون الباسكيون أعمال العنف، كان العمر الوسيط في إسبانيا لا يكاد يتجاوَز الثلاثين؛ أي أصغر من الرقم الحالي بنحو ١٥ عامًا. ولكن مع ازدياد نسبة الشيخوخة في إسبانيا، استُنزِف وقود النزاع رويدًا رويدًا، وأُعلِن التوصل إلى هدنة دائمة في عام ٢٠١٠. وكذلك استنزفت الشيخوخة السكانية قدرًا كبيرًا من وقود النزاع في أيرلندا الشمالية. ولا أقصد هنا التقليل من جهود الدبلوماسيِّين الذين صاغوا اتفاقية السلام، لكنهم كانوا يحظون بمساعدة من التغيُّرات الديموغرافية. يُذكَر أنَّ العمر الوسيط الحالي في أيرلندا يقارب الأربعين، ليُسجل بذلك ارتفاعًا كبيرًا بعدما كان يقع عند منتصف العشرينيات في منتصف ثمانينيات القرن الماضي.

وإذا ألقينا نظرةً أدق، سنجد أمثلةً عديدةً على فتور النزاعات العنيفة مع ازدياد نسبة الشيخوخة بين السكان. فحينما اندلعت الحرب الأهلية في يوغوسلافيا في أوائل التسعينيات، كان العمر الوسيط في البوسنة أقل من ثلاثين عامًا؛ أمَّا اليوم، فصار أكبر من أربعين عامًا. وفي صربيا أيضًا ارتفع العمر الوسيط بمقدار عشر سنوات تقريبًا في أثناء تلك الفترة. ومهما كانت التسويات الدستورية في البوسنة وكوسوفو غير مُريحة وغامضة، ما زال السلام سائدًا هناك منذ أكثر من عشرين عامًا.

وكذلك يضمُّ الشرق الأوسط العديد من الأمثلة الجيدة على هذا الاتجاه. فعندما بدأت الحرب الأهلية في لبنان في مُنتصَف سبعينيات القرن الماضي، كان العمر الوسيط يقَعُ في

أواخر سنِّ المراهَقة. وبعد ذلك بجيلٍ تقريبًا، تمكَّنت البلاد من تجنُّب الانزلاق مجددًا إلى صراعٍ مفتوحٍ شامل. صحيح أنَّ الاحتجاجات في الشوارع كانت عنيفة، لكن عدد القتلى ما زال يُحصى على أصابع اليد الواحدة حتى وقت كتابة هذا الكتاب. وأحد أسباب ذلك أنَّ العمر الوسيط في لبنان قريب من الثلاثين، ويزداد بسرعة. ومع أنَّ البلاد شهدت حالة من عدم الاستقرار مع حدوث أزمة مالية وانفجار مُدمِّر في بيروت في أغسطس ٢٠٢٠، لكن السلام الأهلي ظلَّ قائمًا حتى خريف عام ٢٠٢١ على الأقل، ويرجع جزء من الفضل في ذلك إلى التركيبة العمرية في البلاد. أمَّا سوريا، التي يُعَد العمر الوسيط فيها صغيرًا جدًّا، فلم تستطع تجنب ويلات الحرب والمجازر.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ الادِّعاء بأنَّ المجتمعات الأكبر سنًّا أقل عرضة للحروب ليس مدعومًا بالأدلة السردية فقط، بل بأبحاثٍ إحصائية وأكاديمية موثوقة.[7] ففي ستينيات القرن الماضي، لُوحظ أن صعود النازيين كان مصحوبًا بطفرة في أعداد الشبان بين السكان الألمان. ويبدو أنَّ عدم الاستقرار الذي عانته أوروبا في النصف الأول من القرن العشرين، والذي أعقبته فترة طويلة من السلام، يُمكن أن يُعزى جزئيًّا إلى مرور القارة بفترة من الشباب أعقبتها فترة من الشيخوخة؛ فالعمر الأوروبي الوسيط الآن أكبر بأكثر من عقدٍ كاملٍ مما كان عليه عند نهاية الحرب العالمية الثانية. وتكشف بعض الدراسات التي غطَّت فترات ممتدة حتى عدة عقود عدمَ وجود أي حروب أهلية — تقريبًا — في البلدان التي تكون فيها نسبة الأفراد الثلاثينيِّين والأكبر بين سكانها ٥٥ في المائة أو أكثر.[8]

نجد في العصر الحديث أن السكان الشباب عادةً ما يكونون أفقر، والسكان الأفقر غالبًا ما يكونون أعنف. ربما يخطر ببالنا أنَّ السكان الشباب يتَّسمون بالعنف لأنهم عادةً ما يكونون فقراء، ولكن ثمة علاقة وثيقة بين نسبة الفئة العمرية الشابة إلى الفئات الأكبر سنًّا واحتمالية نشوب الحروب الأهلية، التي تُعد النوع الأكثر شيوعًا من الصراعات بفارقٍ كبيرٍ عن الأنواع الأخرى.[9] فمن الصعب تخيُّل أنَّ الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا عام ١٩٩٤ كان يمكن أن تحدث لو كان العمر الوسيط فيها آنَذاك يقع في نطاق الأربعينيات وليس ١٨ عامًا فقط.

وليست الحرب فقط هي التي ترتبط بشبابِ السكان، بل الجريمة أيضًا. ولكن قبل أن نستعرض التأثيرات الأخرى التي تُحدثها التغيُّرات الديموغرافية في المجتمعات، يجدر بنا أن نسأل عن سبب وجود هذه العلاقة والكيفية التي تؤثر بها.

شرح العلاقة

بينما لا يُمكن القول إنَّ الشباب «يسبِّب» الحرب، أو إن الكهولة «تسبِّب» السلام، فإن التركيبة العُمرية في المجتمع تُتيح ظروفًا محيطة إمَّا أن تكون مُواتية لإشعال فتيل النزاعات أو مُثبطة لها. فالاستفتاء على استقلال كتالونيا ومعاهدة تسليم المجرمين في هونج كونج قد أطلقا شرارةً كان من المرجح أن تتحوَّل إلى جحيمٍ مُستعر لو وُجِدَت مجموعة كبيرة من الشباب لتؤججها. ولكن لَمَّا أخمِدَ الوقود البشري المحيط بها بسبب هيمنة الأشخاص الأكبر سنًّا، فإنها تلاشَت ببساطة. لذا نجد أن نوعية المجازر التي عانتها رواندا في أوائل تسعينيات القرن الماضي لا تحدُث في أماكن مثل بورتبو.

وليس المهم هنا هو عدد الشباب في أي بلد، بل النسبة بين الفئات الشبابية والفئات الأكبر سنًّا.[10] فإذا نظرنا إلى الأرقام المطلَقة، نجد أن الشباب في ألمانيا أكثر من الشباب في جواتيمالا، لكنَّ هذا ليس هو المهم؛ لأنَّ عدد سكان ألمانيا الإجمالي أكبر بكثير. فما يجعل جواتيمالا أعنف من ألمانيا، على الأقل في سياق تفسير الفرق بينهما بناءً على العمر، هو أن عدد السكان العشرينيِّين في جواتيمالا يبلغ ضِعف عدد السكان الأربعينيِّين هناك. أمَّا في ألمانيا، فإن عدد السكان الأربعينيِّين والخمسينيِّين أكبر بنحو ٥٠ في المائة ممَّن تقل أعمارهم عن العشرين.[11] لذا يُعَد العمر الوسيط مقياسًا مفيدًا؛ لأنه يُحدد موضع مركز الثقل الديموغرافي في السكان، وكلَّما كان ذلك المركز يقع عند سِنٍّ أكبر، كان المجتمع أكثر استقرارًا على الأرجح. إذ يبدو أن السكان الأكبر سنًّا يكبحون جماح صغارهم، في حين أن غياب هذا القيد يسمح لجموح الشباب بالهيمنة على المجتمع.

ويبدو أيضًا أن مركز الثقل الديموغرافي هذا يُبين شيئًا عن الثقافة. فبعض الملاهي الليلية في المملكة المتحدة كانت قد بدأت تُغلَق بالفعل حتى قبل جائحة كوفيد-١٩ بفترة طويلة.[12] وإذا كان الشباب ينامُون في وقت أبكر، ويشربون الكحول بمعدَّل أقل ويُمارسون الجنس مرات أقل، فربما يرجع ذلك إلى أن انخفاض نسبتهم في المجتمع أفقدهم هيمَنتهم على الثقافة. بل صاروا يتأثَّرون بكبار السن الأكثر عددًا. ومن ثَم يبدو أن عصر ثقافة الشباب قد وُلِدَ مع جيل طفرة المواليد وتلاشى مع دخولهم مرحلة الشيخوخة.

غير أنَّ ذلك لا يُفسر سبب ارتباط الشباب بالعنف والحرب. وصحيح أننا عادةً ما ننظر إلى الرابط بين الشباب والاضطرابات الاجتماعية، وبين مرحلة منتصَف العمر

والشيخوخة والهدوء الاجتماعي، على أنه شيء مفروغ منه، لكن هذا الرابط له تفسيران مُقنعان جدًّا يتعلقان بالاختلافات البيولوجية والاجتماعية بين الأجيال.

إذ يشهد الدماغ البشري تغيُّرات بيولوجية بين سن البلوغ ومنتصَف العمر لأسباب تطورية وجيهة. ولا يستغرب آباء الأطفال المراهقين من أنَّ الأبناء في هذه السن عادةً ما يكونون أكثر مزاجيةً واندفاعًا من البالغين. وهنا يُخبرنا العلماء بأن جسم المراهق يحمل مستويات عالية من التستوستيرون والإستروجين والبروجسترون، ما يؤدي به إلى اتخاذ ردود فعل انفعالية ومتقلبة.[13] وغالبًا ما يتأثر الشباب بشبابٍ آخرين مثلهم أكثر ممَّا يتأثرون بتوجيهات آبائهم وأمهاتهم المُقيِّدة.[14]

وهذه السِّمات عادةً ما تجعل المراهقين أعنف وأكثر ميلًا إلى المخاطرة. فاحتمالية تورُّط السائقين الشبان في حوادث الطرق الجسيمة أعلى ستِّ مرات مما يتماشى مع نسبتهم من إجمالي السكان الذين يقودُون مركبات في المملكة المتحدة.[15] وتجدر الإشارة هنا إلى أن ارتفاع احتمالية تسبُّب الشبان في حوادث السيارات[16] لا يرجع فقط إلى قلَّة خبرتهم مقارنة بالأكبر سنًّا، بل أيضًا إلى وجود اختلافات كيميائية وبيولوجية في أدمغتهم تُؤثر في قراراتهم الفورية. لذا فأقساط التأمين المرتفعة التي تُفرَض على السائقين الشباب ليست اعتباطية إطلاقًا، بل قائمة على تقدير المخاطر بحسابات فعلية.

وكذلك لا ننسَ الحقيقة البيولوجية الأساسية التي مفادها أنَّ الناس غالبًا ما يُصبحون أضعف بدنيًّا مع التقدم في السن. فحين ينشب شجار بين فرد في ذروة قوته البدنية وآخر يقترب من منتصَف العمر، عادةً ما تكون الأفضلية للأول. لذا فحالما يتجاوز الفرد مُنتصَف الثلاثينيات، يحاول حل النزاعات بطرقٍ أخرى غير استخدام القوة؛ لأنه يعرف أنه لا يحظى بأفضلية في هذا الجانب.

وخلال العشرينيات من العمر، يستمر تطور مناطق الفص الجبهي المرتبطة بضبط النفس واتخاذ قرارات مدروسة والتخطيط وتقدير المخاطر. ونتيجة ذلك أنَّ الشخص الثلاثيني يكون أقل إقدامًا من الشخص العشريني على اتخاذ القرارات الاندفاعية المتهورة التي، عندما تُتخذ بإقبالٍ جماعي، يمكن أن تحوِّل المسيرة الاحتجاجية إلى أعمال شغب، والشغب إلى حرب أهلية.

والتغيُّر الآخر الذي يطرأ كلما اقتربنا من منتصف العمر هو أننا نتحمَّل مسئوليات شخصية. فالشاب البالغ من العمر ثمانية عشر عامًا الذي يمارس أعمال شغب في الشارع قد يرى أنه ليس لديه شيء ليخسره؛ لكنه بعد عشر سنوات أو خمس عشرة سنة سيجد

نفسه منشغلًا بالتفكير في مجموعة أكثر تعقيدًا من المصالح الشخصية. إذ سيُحدِّث نفسه قائلًا: من سيدفع الرهن العقاري إذا أصابني مكروه؟ من سيُجهِّز الطعام لأطفالي؟ إذا قُبض عليَّ ووُصِم سجلِّي بسابقة جنائية، فهل سأفقد وظيفتي؟ فالناس في الثلاثين غالبًا ما يكونون مُستقرِّين في علاقات طويلة الأمد. وفي الأربعين يكونون مُحمَّلين بالتزاماتٍ أخرى على الأرجح. وهكذا يُمكننا أن نرى أنَّ الرابط بين الشباب والعنف له تفسير اجتماعي وتفسير بيولوجي أيضًا.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ الناس غالبًا ما يحظون بعلاقات جنسية مستقرة ومستدامة مع تخطيهم بدايات سنِّ البلوغ، وأغلب هذه العلاقات يُكَلَّل بالزواج. وفي المجتمعات التي تنظر بنفورٍ إلى ممارسة الجنس قبل الزواج، يُعاني الكثير من الشباب إحباطًا جنسيًّا. ففي الشرق الأوسط، وبسبب تكلفة السكن في المجتمعات التي تزداد تحضرًا، وارتفاع معدَّلات البطالة وتكلفة المهر، يتزوَّج الشباب في سنٍّ أكبر مُقارنةً بالأجيال السابقة. فأغلب الشباب في الشرق الأوسط لا يتزوَّجون قبل أوائل الثلاثينيات، مُتأخِّرين بذلك عن سن الزواج في كل مناطق العالم الأخرى تقريبًا. وهذا، مع وجود المحظورات المحيطة بممارسة الجنس دون زواج، يُؤدي إلى بركانٍ صامتٍ من الإحباط الجنسي الذي قد يكون سببًا في الكثير من عِلل المنطقة. وكما كتب أحد المعلِّقين: «حينما يجد الشباب العاطلون العازبون ذوو التعليم الجامعي أنفسهم غاضبين وليس لديهم شيء آخر يفعلونه، يلجأ الكثير منهم إلى الاحتجاج السِّلمي — أو النضال المُسلح، وهذا أسوأ — وبذلك يُشكِّلون تهديدًا حقيقيًّا لأمن الأنظمة العربية.»[17]

وعادةً ما تتغيَّر حسابات الربح والخسارة الشخصيَّين مع تقدُّم الفرد في العمر، ما يؤثر في سلوكه. فحينما يقترب الناس من مُنتصَف العمر، تكون لديهم مصلحة أكبر في بقاء النظام. فانهيار النظام الاجتماعي والمالي قد يؤدي إلى فقدان المُدخرات المالية الصغيرة. والحرب قد تسفر عن تدمير رأس المال المادي الذي قد يكون للشخص الثلاثيني مصلحة مادية فيه، كمنزلٍ أو متجرٍ أو مشروع تجاري على سبيل المثال. أما الشباب اليافعون، الذين لا يملكون أيَّ مدخرات مالية أو ممتلكات ذات قيمة كبيرة، فقد يرَون تغيير النظام القائم مغامرة أو حتى فرصة واعدة. لذا فمن المتوقع — منطقيًّا — أن الأماكن التي يسود فيها الجيل الأكبر سنًّا تكون أكثر استقرارًا وأقل استعدادًا لزعزعة الأوضاع.

أبناء ومحاربون

وثمَّة تفسير آخر لانخفاض النزعة إلى الحرب بين السكان كبار السن؛ فارتفاع العمر الوسيط يأتي نتيجةً لقلة إنجاب الأطفال، ويبدو أن هؤلاء الأشخاص الذين لديهم أطفال أقل يكونون أكثر ترددًا في التضحية بهم من أجل قضية.

قد يبدو الادعاء بأنَّ الأشخاص الذين لديهم الكثير من الأبناء يكونون مستعدين للتخلي عنهم قاسيًا. ولا يتوافق ذلك مع تجربتي الشخصية بالتأكيد؛ فعلى حد علمي، أعرف أنَّ الأشخاص الذين لديهم الكثير من الأطفال يُقدِّرون حياة كل واحدٍ منهم بقدرِ الآباء الذين لديهم طفل واحد أو اثنان فقط. ولكن ربما تشهد المجتمعات، التي يتَّسم أغلب أفرادها بقلة عدد أطفالهم، انتشارَ أولوياتِ هؤلاء الأشخاص إلى أن يتأثَّر بها الأفراد القليلون الذين لديهم الكثير من الأطفال. أمَّا في الأماكن التي تتَّسم فيها مُعظم الأسر بكثرة الأطفال، فربما تكون المواقف المُتبناة مختلفة تمامًا؛ فلا شكَّ أنَّه في الأماكن التي تنجب فيها أغلب النساء ثلاثة أو أربعة أطفال، تبدو غريزة الحماية لديهنَّ أقل شيوعًا ويبدو المجتمع أكثر عدوانية وميلًا إلى الحرب. ومن ثَم يمكن القول إن المجتمعات التي تتجنَّب الحرب ليست فقط هي المجتمعات التي يُكبَح فيها جماح الشباب بفعلِ السكان الأكبر سنًّا، وإنما أيضًا تلك التي تُعاني نقصًا في الشباب ولا ترغب في التضحية بهم. ويُشير المُنظِّر الألماني جونار هاينزون إلى أنَّ الشباب في الأماكن التي يوجد فيها جيلٌ شبابي كبير العدد «غالبًا ما يَقضي بعضهم على بعض أو يُقتلون في حروب عدوانية إلى أن يتحقَّق توازنٌ بين طموحاتهم والحيِّز المقبول المتاح لهم في مجتمعهم.» ويؤكد أنَّ الحروب الأهلية التي نشبَت في الجزائر ولبنان في أواخر القرن العشرين شهدت «توقُّف القتال لأن المجتمع لم يعُد يشهد إنجاب المزيد من المحاربين.»[18] (ولكن ينبغي أن نتذكَّر هنا أنَّ الشباب غالبًا ما يُرسَلون إلى القتال بأوامر من رجالٍ أكبر سنًّا.)

قد يبدو غريبًا أن نتصور أنَّ الناس يستجيبُون للمُحفزات الديموغرافية كما لو كانوا فئرانًا في تجربة، ولكن يبدو أن نظرية هاينزون تنطبق في أماكن مثل لبنان. ففي عام ٢٠٠٦، اشتبكت إسرائيل مع جماعة حزب الله اللبنانية المسلحة في حرب قصيرة وفوضوية وغير حاسمة. واليوم أصبح عدد مقاتلي حزب الله ضئيلًا بعدما تكبَّد خسائر كبيرة في معركته ضد جماعات المعارضة السورية على مدار العقد الماضي. ويعاني الحزب نقصًا في عدد المنضمِّين الجدد إليه من المسلمين الشيعة اللبنانيين، الذين يُصبحون أكثر تحضرًا ويُنجبون أطفالًا أقل. بل إنَّ معدل الخصوبة اللبناني الذي كان يقترب من ضِعف المعدل

الإسرائيلي في عام ١٩٦٠ أصبح لا يكاد يبلغ نصفه. بعبارة أخرى، عندما اندلعت الحرب الأهلية في لبنان في سبعينيات القرن الماضي، كان الرجل العشريني واحدًا من بين ثلاثة إخوة وواحدًا من بين ستة أولاد في الغالب. أمَّا اليوم، فأصبح الرجل اللبناني العشريني واحدًا من بين ولدَين فقط في الغالب.

ومن المرجَّح أن يكون هذا هو السبب الذي جعل حزب الله يختار الحفاظ على الهدوء على حُدوده مع إسرائيل طوال الأعوام الخمسة عشر الماضية، على الرغم من الهجمات الإسرائيلية في سوريا. ومن ثَم يبدو أن شيخوخة السكان اللبنانيِّين وقِلة الشبان الجاهزين لحمل السلاح يُسهِمان في حالة السلام داخل لبنان وجارتها الجنوبية، في حين أن تغيُّر عقلية الأمهات اللواتي أصبحنَ يُفضِّلن إنجاب طفلٍ واحد بدلًا من ثلاثة أو أربعة قد يكون عاملًا مساعدًا أيضًا. فالجماعة التي يبلغ معدَّل خصوبة أنصارها اثنين تقريبًا، وتكبَّدت خسائر كبيرة في السنوات الأخيرة، لا يمكن أن تخوض الكثير من الحروب. ومثلَما استمرت حالة السلام الهشِّ داخل لبنان نفسه، استمرت أيضًا على الحدود بين إسرائيل ولبنان، على الأقل حتى وقت كتابة هذه السطور.[19]

وعلى المستوى العالمي، فربما تستمر هيمنة الولايات المتحدة على العالم لأنَّ سكانها يشيخون بوتيرة أبطأ من مُنافستَيها السابقتَين (ألمانيا واليابان) والحاليتَين (الصين وروسيا). وأيًّا كانت القوة التي ستتفوق في النهاية، فإنَّ حقيقة أنَّ كل القوى الكبرى في العالم تمر بمرحلة من الشيخوخة السكانية تُعَد أحد أسباب قلة النزاعات الكبرى في العقود الأخيرة.[20] بل إنَّ بعض المُنظِّرين وصلوا إلى حدِّ الحديث عمَّا يُوصَف بمصطلح «سلام الشيخوخة الأمريكي».[21]

الهندسة الديموغرافية: استراتيجيات السكان في النزاعات العرقية

من الواضح أنَّ احتمالية نشوب الحرب تكون أكبر حين يكون السكان أصغر سنًّا، وتُصبح أضعف حين يكون السكان أكبر سنًّا، لكن العكس أيضًا صحيح. فبالإضافة إلى تأثير الديموغرافيا في تشكيل النزاعات، يمكن أن تتغيَّر التركيبات السكانية، في حالات النزاع، بفعلِ ما يُسمَّى الهندسة الديموغرافية.

تُعرَف الهندسة الديموغرافية بأنها السعي المتعمَّد من الجماعات العرقية إلى حيازة الأفضلية الديموغرافية في حالات النزاع. وربما تسعى إليها كغاية بحد ذاتها، أو وسيلة

لبسطِ نفوذٍ سياسي أو عسكري.[22] إذ تُحاول الجماعة — خلال النزاع — تعزيز نفوذها بتسيير الأحداث على نحوٍ معيَّن بحيث تتزايد أعدادها مقارنةً بأعداد خصومها. فكثرة الأعداد في الماضي كانت تُتيح أفضلية للجماعة في الشوارع أو في ساحة القتال؛ أمَّا في العصور الأحدث، فأصبحت الهيمَنة العددية تُعطي أفضليةً في صناديق الاقتراع، التي صارت هي مسرح تحديد النفوذ. وهذا مهم بالأخص في المناطق التي تقوم فيها الأحزاب السياسية على أسُس عِرقية، كما هي الحال في مُعظم أنحاء العالم.

هذا ويُمكن أن تكون الهندسة الديموغرافية «قاسية» أو «ليِّنة».[23] يتضمَّن النوع القاسي تغيير التوازن الديموغرافي بإحداث تأثيرٍ مباشرٍ في السكان أنفسهم؛ أمَّا النوع اللِّين، فيتضمَّن تغيير التوازن الديموغرافي بوسائل أخرى، كإزاحة الحدود المكانية على الخريطة أو حدود الهوية. ربما يبدو هذا الكلام مبهمًا بعض الشيء، لذا يمكن أن نستعين هنا بأمثلة واقعية.

لنضرب مثلًا برومانيا تحت الحكم الشيوعي في عهد نيكولاي تشاوشيسكو بين ستينيات القرن الماضي و١٩٨٩. كان تشاوشيسكو حريصًا على زيادة سكان رومانيا، لذا كان مُستاءً من معدل الخصوبة المنخفض الذي كان لا يكاد يبلغ ٢ في أوائل ستينيات القرن الماضي. وعلى غرار إيطاليا في عهد موسوليني قبل ذلك ببضعة عقود، حددت الحكومة عددًا مستهدفًا ينبغي أن يصل إليه عدد سكان البلاد.[24] غير أنَّ تشاوشيسكو أراد في الوقت نفسه تعزيز انتشار العِرق الروماني في بلده. صحيح أن هجرات الناس بأعدادٍ كبيرة في نهاية الحرب العالمية الثانية كانت قد أدَّت إلى تعزيز التجانُس العرقي في البلدان الأوروبية الشرقية والوسطى؛ إذ طُرِد ملايين الألمان من بولندا وتشيكوسلوفاكيا، على سبيل المثال.[25] لكنَّ ترانسيلفانيا ظلَّ فيها عددٌ كبير من السكان المجريِّين، وكانت رومانيا تضم عددًا كبيرًا نسبيًّا من اليهود وطائفة الروما (الغجر)، وكانت العديد من البلدات والقرى في البلد تعجُّ بأغلبية ألمانية بين سكانها.

لذا فمع أن وسائل منع الحمل وعمليات الإجهاض حُظِرَت في ١٩٦٦، ما أدَّى إلى ارتفاع معدل المواليد، يقال إنَّ السلطات الرومانية غضَّت الطرف عن عمليات الإجهاض في المناطق التي كانت ذات أغلبية غجرية أو مجرية.[26] بل واتخذت تدابير أكثر صراحة؛ إذ سمحت لذوي العِرق الألماني واليهودي بالهجرة إلى ألمانيا وإسرائيل مقابل مبلغ مالي، ما حقَّق للنظام فائدة مُزدوجة من منظوره؛ إذ كسب عملة أجنبية، وعزَّز الوحدة العِرقية

في البلاد. وهكذا فمن خلال المحاباة في تعزيز معدَّل المواليد لدى عِرقٍ بعينه ودفْع بعض السكان إلى الهجرة، هُندِسَت التركيبة الديموغرافية في رومانيا بما يتماشى مع أهداف الحكومة المنحازة إلى ذلك العِرق؛ وصحيح أن هذا جدير بالاستنكار، لكنه أخفُّ وطأةً من نهج الهندسة الديموغرافية القاسية الأكثر وحشية: الإبادة الجماعية.

تُعَد الحالة الرومانية مثالًا واضحًا على الهندسة الديموغرافية القاسية، ولكن في أيرلندا الشمالية، استخدمت السلطات مزيجًا من أساليب قاسية وليِّنة. من ناحية التدابير القاسية، كانت السلطات الاتحادية حريصةً على ضمان ألَّا تقل نسبة البروتستانت إلى الكاثوليك في أيرلندا الشمالية عن اثنين إلى واحد تقريبًا. ومن أجل ذلك اتَّبعت سياسات معينة في الإسكان والتوظيف دفعت أعدادًا كبيرة من الكاثوليك إلى الهجرة، علمًا بأنهم كانوا يتَّسمون بمعدل مواليد مرتفع أيضًا. وبينما قد يرى البعض أن هذا نتيجة للمُمارسات الدينية، فإن معدلات المواليد المقابلة لدى الكاثوليك جنوب الحدود كانت أقل، مع أن الحصول على وسائل منع الحمل هناك كان أصعب.

ومن ثَم يشير ارتفاع معدل المواليد لدى كاثوليك الشمال عن نظيره لدى كاثوليك الجنوب إلى أن الصراع كان عاملًا مساهمًا. وحتى ستينيات القرن الماضي، كانت معدلات الهجرة الكاثوليكية العالية مصحوبة بعددٍ أكبر من المواليد الكاثوليك، وبذلك ظلَّ كلا العاملين يُلاشي تأثير الآخر تقريبًا.[27] ولكن حالما توقفوا عن الهجرة بأعدادٍ كبيرة، بدأت نسبتهم بين السكان تزداد.

وكذلك يتجلَّى مثال على الهندسة الديموغرافية الليِّنة، أي التي يتغيَّر فيها التوازن الديموغرافي دون المساس بمعدلات المواليد أو الوفيات أو الهجرة، في إنشاء دولة أيرلندا الشمالية. فعندما سَعَت أيرلندا إلى الاستقلال، قررت الحكومة البريطانية وحزب أولستر الاتحادي أنَّ الجزء الشمالي الذي يمكن الاحتفاظ به على حِدة ضمن أراضي المملكة المتحدة يجب ألَّا يشمَل كل مناطق أولستر التقليدية. لذا ضحَّى الاتحاديون بمقاطعات دونجال وموناغان وكافان، ليضمنوا وجود أغلبية بروتستانتية مُستدامة في الجزء الشمالي، ويضمنوا السيطرة على برلمانه في ستورمونت.[28]

تُوضِّح دراسات الحالة المذكورة أعلاه كيف يمكن للاستراتيجيات السكانية تشكيل الصراعات. إذ يكشف المنظور الديموغرافي خبايا جديدة عن العديد من الصراعات في مناطق مختلفة، بدءًا من الشرق الأوسط إلى جنوب آسيا، وكذلك في أماكن أخرى مُفاجئة كالولايات المتحدة.

الدافع الثوري

مثلَما أنَّ احتمالية مشاركة السكان ذوي الأغلبية الشبابية في الحروب عادةً ما تكون أكبر، فإن احتمالية مشاركتهم في الثورات أيضًا تكون أكبر. وفي بدايات مرحلة التحوُّل الديموغرافي، عادةً ما يُصبح أغلب السكان صغارًا لأنَّ الرضع والأطفال الصغار الذين كانوا يموتون مُبكرًا في السابق يبقون على قيد الحياة. يتجلَّى ذلك في بلدان مثل مالاوي، حيث يتراوح معدل وفيات الرضع بين ثُلث ورُبع ما كان عليه في أواخر الثمانينيات. إذ انخفض العمر الوسيط بنحو سنة تقريبًا ثم بدأ يرتفع مع ازدياد العمر المتوقَّع. وكما رأينا في الفصل الأول، أدَّى الانخفاض الشديد في معدَّل وفيات الرضَّع في إقليم مايوت الفرنسي إلى انخفاض العمر الوسيط بمقدار ١٥ عامًا، وقد لوحظ تأثير مُماثل في الماضي البعيد. فعندما بدأ التحوُّل الديموغرافي في أوروبا في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، امتلأت الشوارع بشبابٍ كانوا سيمُوتون في طفولتهم لو وُلِدوا في عصور سابقة.

كانت روسيا في عام ١٩١٧ بلدًا ذا أغلبية شبابية، وكان ذلك يتجلَّى في ثوَّارها: فزعيمهم لينين كان تحت سن الخمسين، فيما كان ستالين وتروتسكي تحت سن الأربعين. وكانت الطبقات السُّفلى من الهرم الثوري تعج بأفراد عشرينيِّين كثيرين يشغلون مناصب سُلطوية؛ وبذلك كانوا مختلفين تمامًا عن الثوار الشائخين الذين صاروا، بعد ذلك بنحو سبعين عامًا، يتزعَّمون مجتمعًا شائخًا. وكذلك في إيران، عندما خرجت الجماهير الغفيرة إلى الشوارع في عام ١٩٧٩، كان العمر الوسيط أقل من عشرين عامًا. وإذا بدا أنَّ حماستهم الثورية تضاءلت، فربما لأن العمر الوسيط الإيراني أصبح الآن فوق الثلاثين ويزداد بسرعة.

ومع انتشار الشيخوخة في المجتمعات، لا تقلُّ الثورات السياسية فقط؛ بل تقلُّ الثورات الثقافية أيضًا؛ وذلك بسبب العوامل البيولوجية والاجتماعية نفسها. لذا لا عجب في أنَّ الاضطرابات التي شهدها الغرب بعد الحرب العالمية الثانية قد بلغت ذروتها خلال أواخر ستينيات القرن الماضي، عندما كان أول أطفال جيل طفرة المواليد يدخلون سن الشباب. ففي تلك الفترة التي شهدت الحَراك المؤيد للحقوق المدنية والاحتجاجات المناهِضة لحرب فيتنام وانتشار الاضطرابات في الجامعات، كان العمر الوسيط الأمريكي أقلَّ من ثلاثين عامًا؛ أمَّا اليوم، فهو يقترب بسرعة من سن الأربعين. صحيح أنَّ الجامعات ربما ما زالت بؤرًا للمُعارضة، لكنها أصبحت نادرًا ما تشهد احتجاجاتٍ عنيفة. بل إنَّ

وصول جيل طفرة المواليد إلى سن التقاعد قد أسفر عن تحوُّلات ثقافية أخرى. ففي عام ٢٠١٨، أعلنت مجلة «نيو ميوزيكال إكسبريس» في بريطانيا التوقُّف عن إصدار نسختها المطبوعة بعدما ظلَّت تَصدُر طوال ٦٦ عامًا، بينما ازدادت الرحلات البحرية التي عادةً ما يكون أغلب روَّادها من كبار السن والملحقات اللامعة التي تُصدرها الصحف عن إدارة دخل التقاعُد، علمًا بأنَّ ازدياد الرحلات قد استمر حتى تفشي جائحة كورونا على الأقل.[29] وهكذا يبدو أن موضع مركز الثِّقَل الثقافي والسياسي أيضًا قد تغيَّر.

وقد تكرَّرت الظاهرة نفسها في الصين، حيث تزامن لهيب الثورة الثقافية — تقريبًا — مع الانتفاضات الشبابية في باريس وبيركلي، في وقتٍ كان يشهد طفرةً كبيرةً في أعداد السكان الشباب. إذ ركَّز ماو على استقطاب جمهور شاب، وهكذا حافظ على سلطته بتقويض نفوذ أعضاء الحزب القدامى الأكبر سنًّا. فبحلول ستينيات القرن الماضي، كان العمر الوسيط في الصين قد انخفض من أوائل العشرينيات إلى أواخر سن المراهقة؛ وذلك بفضل انخفاضٍ كبيرٍ في وفَيات الرضع. وتعرَّض معلمون وأساتذة جامعيون للضرب والقتل، ووقعت اعتداءات عنيفة على بيروقراطيِّين ومسئولين باسم التغيير الثوري، الذي كان حراكًا يستهدف القضاء على «العادات والتقاليد القديمة السيئة» المتجسِّدة في كبار السن. أمَّا اليوم، فصار حال الصين كحال الولايات المتحدة؛ إذ يقع العمر الوسيط الصيني في أواخر الثلاثينيات ويتزايَد بسرعة. وبذلك فمهما كان ما يُمكن أن نتوقَّعه من الصين، يمكننا أن نؤكد أنها لن تشهد ثورات ثقافية أخرى.

الجريمة والعقاب

تبدو العلاقة بين العمر والإجرام بديهية جدًّا إلى درجة أننا قلَّما نفكر فيها. فما زلنا نستغرب حين نجد كبار السن يرتكبون جرائم، باستثناء تلك التي تندرج تحت فئة «جرائم ذوي الياقات البيضاء» المميزة. ففي عام ٢٠١٥، نفَّذت مجموعة من رجال متوسط أعمارهم ٦٣ عامًا عملية سرقة مدروسة بعناية في حي هاتون جاردن لصاغة الجواهر في لندن.[30] وصحيح أنَّ هذه جريمة تتطلَّب خبرة وتخطيطًا دقيقًا، ولكن مع ذلك كان عمر المجرمين مفاجئًا جدًّا وأكسبهم شهرةً محدودة، فيما أُنتِجَ فيلمان عن إنجازاتهم.[31] وعندما نسمع عن حادثة طعن في وسط المدينة، نفترض دائمًا أن المعتدي ذكر في سن المراهقة أو في أوائل العشرينيات؛ ودائمًا ما نكون محقِّين في افتراضنا. فنصف جرائم الطعن بالسكين في لندن يرتكبها مراهقون أو أطفال.[32]



العمر الوسيط في بلدان مختارة من عام ١٩٥٠ إلى ٢٠٢٠

المصدر: شعبة السكان في الأمم المتحدة، (التوقعات المتوسطة).

مع تراجع معدلات الخصوبة وازدياد متوسط العمر المتوقع، تزداد نسبة كبار السن في المجتمعات، ويتجلَّى ذلك بأوضح صورة عند تتبُّع العمر الوسيط للسكان. ففي العديد من الدول الأوروبية مثل ألمانيا وبعض الدول الآسيوية مثل اليابان، يتجاوز العمر الوسيط أربعين عامًا بالفعل. وفي الصين، حيث كان العمر الوسيط لا يكاد يبلغ العشرين في أوائل السبعينيات، صار يقترب بسرعة من الأربعين.

وفي البلدان الأقل تقدُّمًا مثل تشاد، من المفترض أن تتزايَد نسبة الشباب في البلاد نظرًا إلى الانخفاض السريع في معدَّل وفيات الرضع مع استمرار ارتفاع معدلات الخصوبة. ولكن حتى هنا، نجد أن الاتجاه قد بدأ يَنعكِس مع ارتفاع مُتوسط العمر المتوقَّع تدريجيًّا وبدء انخفاض معدلات الخصوبة.

ولكن على غِرار الحروب أو الثورات، لا يُمكن إرجاع كل أسباب الجريمة إلى العمر فقط. فلو كان صِغَر السن يُسبِّب الجريمة، لوجدنا أغلب الشباب في مُعظم المجتمعات غير ملتزمين بالقانون. غير أنَّ احتمالية مشاركة الشباب في الجرائم مرتفعة جدًّا بالفعل مُقارنة بالفئات العمرية الأخرى؛ وذلك للأسباب التي ناقشناها سلفًا، والتي تتمثَّل في مزيجٍ من الاندفاع البيولوجي واقتناعهم بعدم وجود ما يخسرونه ووجود مكاسب مُحتمَلة يمكن أن ينالوها.

وليسَت كل المجتمعات الشابة مليئة بالعنف، لكنَّ كل المجتمعات العنيفة تقريبًا مجتمعاتٌ شابة. فإذا نظرنا إلى بنجلاديش والسلفادور مثلًا، يُمكن أن نرى أنهما دولتان شابتان نسبيًّا، لكنهما مُتفاوتتان تمامًا في معدَّل جرائم القتل؛ فمعدل جرائم القتل في السلفادور أعلى بنحو ٣٠ مرة من نظيره في بنجلاديش.[33] ولكن مع أنَّ المجتمعات الشابة ليست «كلها» عنيفة، فلا توجد بلدان يجتمع فيها ارتفاع معدلات القتل مع ارتفاع العمر الوسيط. وفي حين أنَّ أغلب البلدان التي يتَّسم معظم سكانها بكِبَر السن غنية، فإن بنجلاديش والعديد من البلدان الأخرى، من مالاوي إلى فيتنام، تُثبت أن الفقر النسبي لا يؤدي بالضرورة إلى العنف. وفي الواقع، يبدو أنَّ سِن الشباب يُعَد مؤشرًا أدقَّ بكثيرٍ من الفقر في التعبير عن معدَّلات العنف.

هذا وما زالت معظم مناطق أمريكا اللاتينية تتسم بالعنف وما زالت شابة، لكن القارة ككل بدأت تَشيخ. ففي المكسيك مثلًا، ارتفع العمر الوسيط من ١٧ عامًا إلى ٢٨ عامًا في العقود الأربعة الماضية، لكن معدل العنف هناك ما زال مرتفعًا. صحيح أنَّ التغيرات الديموغرافية يُفترض أنها تساعد السلطات المكسيكية لعلاج تلك المشكلة، لكن جهودها تتعرقل بسبب نقص الكفاءة واستشراء الفساد. وإذا أردنا مثالًا أقرب إلى موطني، فتجدر الإشارة إلى أن البلدة التي تتَّسم بأعلى معدل لجرائم القتل بين البلدات الثلاثة والثلاثين في لندن هي صاحبة ثاني أصغر عُمرٍ وسيط، في حين أنَّ البلدتين اللتين تتَّسمان بأدنى معدلات القتل تقعان بين البلدات الأكبر سنًّا.[34] فما ينطبق على مستوى الأفراد والأمم ينطبق أيضًا على المستوى المتوسِّط بينهما الذي يضم البلديات أو المناطق.

ومع أنَّ جرائم الطعن بالسكين في مدننا الكبرى تلقى اهتمامًا كبيرًا، فإن الكثير من دول العالم المتقدم قد شهدت انخفاضًا في جرائم العنف منذ تسعينيات القرن الماضي. وتشير بعض المؤلَّفات المُتقنة إلى أنَّ انخفاض معدلات الجريمة في نيويورك منذ أواخر ثمانينيات القرن الماضي يرجع إلى تخفيف قيود قوانين الإجهاض وما ترتَّب على ذلك من

زيادة انتشار الإجهاض، ما أدَّى إلى عدم إنجاب العديد من الأطفال الذين كان من الممكن أن يصبحوا مجرمين.[35] وبصرف النظر عن مدى صحة هذه الفرضية المثيرة للجدل والمُسماة بفرضية دونوهيو وليفيت، فإنَّ البعض عزا انخفاض الجريمة إلى انخفاض نسبة الشباب في المجتمع، بينما يدَّعي آخرون أنه أكثر ارتباطًا بأن الشباب أصبحوا أقل ميلًا إلى ارتكاب جرائم العنف.[36] وحتى إذا صحَّت هذه الفرضية الثانية، فإن التأثير الكابح الذي تفرضه النسبة المتزايدة من كبار السن يمكن أن يكون أحد أسباب هذا التغيير. وفوق ذلك، فالمجتمعات الأكبر سنًّا ليست أكثر سِلمًا وذات معدلات جريمة أقل فحسب؛ بل إنها أيضًا تتيح ظروفًا أنسب لتحقيق الديمقراطية.[37]

بينما كنت أحتسي قهوتي بجانب سكان بورتبو المتقاعدين في يومٍ معتدلٍ من أكتوبر، وأقارن الأجواء الهادئة هناك بالتوتر الذي شَعُرتُ به في إسرائيل عشية الانتفاضة الأولى، لم يبدُ لي أن هذا المكان على وشك الانزلاق نحو هاوية العنف. وبينما يتَّجه العالم كله إلى شيوع الشيخوخة بين سكانه، يُفترض بذلك أننا نتَّجه إلى عالمٍ أكثر سلامًا، خصوصًا وأنَّ تيار التغيرات الديموغرافية يُعزز الانخفاض العام في معدلات العنف. لكنَّ ارتفاع العمر الوسيط مرتبط ارتباطًا كبيرًا بتمديد متوسط العمر المتوقع؛ والتزايُد المستمر في نسبة كبار السن بين السكان سيُحدِث في العالم تأثيرًا أكبر بكثير من مجرد تهدئته.

الفصل السادس

الهِرَم

٧٩ ألفًا: عدد سكان اليابان الذين تجاوز عمرهم ١٠٠ عام

قد يبدو أن وجود ٧٩ ألفًا من السكان المعمَّرين المئويين ليس شيئًا فارِقًا في بلدٍ يتجاوز عدد سكانه ١٢٠ مليون نسمة. ولكن مع أنَّ هذا العدد البسيط لا يزيد كثيرًا على واحدٍ على عشرين من أصلِ واحدٍ في المائة من إجمالي السكان اليابانيين، أو ما يعادل نحو فردٍ واحد بين كل ٢٠٠٠ شخص، فمن شبه المؤكد أن هذه النسبة هي الأعلى في أي مجتمعٍ على مر التاريخ.[1] ولعلَّ مقدارها يُبيِّن لنا شيئًا مهمًّا عن اليابان، وهذا الشيء بدوره يُبيِّن لنا شيئًا مهمًّا عن مستقبل العالم: ألا وهو أنه لن يشهد ارتفاعًا في العمر الوسيط فقط، وإنما في نسبة المسنين أيضًا.

ويُذكر هنا أن ما يقرب من ٩٠ في المائة من المعمَّرين اليابانيين نساء. فعندما توفيت تشيو مياكو أكبر معمَّرة في العالم، في يوليو ٢٠١٨، كانت تبلغ من العمر ١١٧ عامًا. وكانت قد ورثت اللقب من نابي تاجيما عندما تُوفيَت الأخيرة قبلها بثلاثة أشهر. وبعد وفاة مياكو، انتقل اللقب إلى كين تاناكا، وهي «شابة يافعة» عمرها ١١٥ عامًا،[2] وما زالت تحمل اللقب حتى وقت كتابة هذا الكتاب. وبحلول الوقت الذي تقرءونه فيه، من المرجَّح جدًّا أن يكون اللقب قد انتقل إلى شخصٍ آخر، ومن شبه المؤكد أنَّ انتقاله سيكون إلى امرأة يابانية أخرى.

غير أن العمر الطويل ليس حكرًا على جنس الإناث فقط، فالفرد الياباني من المرجح أن يعيش عمرًا مديدًا حتى لو كان رجلًا. إذ وُلِد ماسازو نوناكا في يوليو ١٩٠٥ وسُجِّل

رسميًّا على أنه أكبر رجل مُعمَّر في العالم في نهاية عام ٢٠١٨؛ وذلك قُبيل وفاته في أوائل عام ٢٠١٩. وقد كان نوناكا في أوائل منتصف العمر بالفعل حينما انخرطت بلاده في حربٍ ضد الولايات المتحدة بعد الهجوم على بيرل هاربور، علمًا بأنه وُلِد إبان الحرب الروسية اليابانية، وتُوفي قبل أشهر من اعتلاء الإمبراطور ناروهيتو العرش. وقال سابقًا إنَّ طول عمره يرجع إلى ولعه بالاستحمام في الينابيع الحارة وتناول الحلوى.[3]

وينبغي هنا ألا نستغرب أنَّ أكبر النساء والرجال في العالم مُعظمهم يابانيون، لكن المزيد والمزيد من البلدان الأخرى صار يشهد تزايُد أعداد الأشخاص الذين يعيشون حتى سنٍّ كبيرة جدًّا، وازدياد نسبة الرجال بين هؤلاء الأشخاص. فبينما كنت أكتب هذا الفصل، لفتت زوجتي انتباهي إلى إعلان وفاة في النشرة الأسبوعية الصادرة عن أبرشيتنا المحلية يحمل نعيًا لطبيب متقاعد تُوفي عن عمرٍ يناهز ١٠٥ سنوات، ولم ينعه في الإعلان أبناء أحفاد أبنائه فقط، وإنما شقيقتان من أشقائه أيضًا. وصحيح أن الإعلان لم يكشف عن أعمار شقيقتيه فيليس وميري، لكن يستحيل أن تكونا أصغر بكثيرٍ من مائة عام.[4] ويُذكر هنا أنَّ أكبر رجل وأكبر امرأة في المملكة المتحدة وقتَ كتابة هذا النص وُلدا هما الاثنان معًا، بالصدفة البحتة، في ٢٩ مارس ١٩٠٨.[5]

تجدر الإشارة إلى أنَّ الرقم القياسي العالَمي لأطول عمر ليس مسجلًا باسم مواطن ياباني، بل امرأة فرنسية تُدعى جان كالمان، والتي تُوفيت في عام ١٩٩٧ عن عمر يناهز ١٢٢ عامًا. غير أنَّ عالِم الرياضيات الروسي نيكولاي زاك يُكذِّب هذا الادعاء منذ ذلك الحين، زاعمًا أنَّ ابنة جان، وتُدعى إيفون، بدَّلت هُويتها مع هوية أمها، وتُوفيت في عام ١٩٩٧، في حين أنَّ أمها توفيت أصلًا قبل ذلك بثلاثة وستين عامًا.[6] وإذا صحَّ ذلك، فإن الرقم القياسي سيعود إلى اليابان، لكن، على أي حال، من اللافت للنظر أنَّ كالمان نشأت في مدينة آرل الواقعة في منطقة بروفنس جنوب فرنسا. إذ تُشتهَر مناطق حوض البحر الأبيض المتوسِّط بطول أعمار سكانها، الذي يُعزى إلى اتِّباع نظام غذائي غنيٍّ بزيت الزيتون وقليل الدهون الحيوانية؛ وهو تفسير أكثر إقناعًا من حُب ماسازو نوناكا لتناول الحلوى. بل إنَّ اثنتَين من المناطق الخَمس التي تُعرَف باسم «المناطق الزرقاء»، وتضمُّ مُعظم الأشخاص الأطول عمرًا في العالم، تقعان في البحر الأبيض المتوسط: وهما جزيرة سردينيا الإيطالية وجزيرة إيكاريا اليونانية. أمَّا الثلاثة الأخرى فهي شبه جزيرة نيكويا في كوستاريكا ولوما ليندا في كاليفورنيا وجزيرة أوكيناوا اليابانية.[7]

العمر المتوقَّع وازدياد عدد المعمَّرين المئويين

مثلَما يكشف العمر الوسيط معلوماتٍ كثيرة عن المجتمع، فإن متوسِّط العمر المتوقع يمكن أن يُبيِّن الكثير عن كبار السن في المجتمع، خصوصًا حالما يفقد معدَّل وفيات الرضَّع والوفاة في سن الشباب أو الكهولة أهميتهما الإحصائية.

ويُذكر هنا أنَّ أول مَن صمَّم طريقة حساب متوسط العمر المتوقَّع كان قطاع شركات التأمين على الحياة في القرن السابع عشر، حينما كان قطاعًا ناشئًا.[8] فمُتوسط العمر المتوقَّع في الأساس هو عكس احتمال الوفاة، لأنه يعتمد على الاحتمالية الإحصائية للبقاء على قيد الحياة، أو عدم الموت. وكما أوضحتُ في المقدمة، يمكن حسابه عند أي سن، ولكن حينما نتحدَّث عن متوسِّط العمر المتوقع، فإننا عادةً نقصد «منذ لحظة الولادة». وفي المجتمعات التي ترتفع فيها معدلات وفيات الرضع، سيكون العمر المتوقَّع للطفل الذي أتمَّ عامه الأول أطول من العمر المتوقَّع لطفل حديث الولادة؛ وذلك لأنه قد نجا بالفعل من السنة الأولى التي يكون معرضًا فيها للموت. وفي معظم البلدان، غالبًا ما يتناقص عدد السنوات التي يُتوقع أن تعيشها كلما تقدمت في السن. وغالبًا ما يُستشهَد ببيانات الرجال وبيانات النساء كلٌّ على حدة بسبب وجود فجوة كبيرة بين الاثنين؛ لأنَّ عمر النساء المتوقَّع عادةً ما يكون أطول.

وعلى مستوى العالم ككل، ارتفع متوسِّط العمر المتوقع من منتصف سنِّ الأربعينيات إلى أوائل سنِّ السبعينيات منذ عام ١٩٥٠، وهو إنجاز هائل وفارق، لكن وتيرة التقدم مُتفاوتة. فأغلب الدول التي حقَّقت أسرع ارتفاع هي تلك التي كانت تتَّسم بأقصر عمر متوقع في منتصَف القرن العشرين، أمَّا الدول التي حققت أعلى ارتفاع، فقد ارتفع فيها العمر المتوقَّع من سن منتصف الأربعينيات إلى سن منتصف الثمانينيات.[9] وفي جزر المالديف وعمان وكوريا الجنوبية، ارتفع العمر المتوقَّع بأكثر من أربعين عامًا منذ عام ١٩٥٠؛ أي إنه ازداد في الدولتين الأوليين إلى أكثر من ضِعف قيمته. وعلى غرار معدَّل وفيات الرضع ونصيب الفرد من الدخل، شهدت السنوات الأخيرة تقليص قدرٍ كبير من الفجوة في متوسِّط الأعمار المتوقعة؛ إذ تباطأت وتيرة تقدم الدول المتقدمة بالفعل، بينما أحرزت العديد من الدول التي كانت مُتخلِّفة تقدمًا كبيرًا.

ويُعَد هذا جزءًا من الاتجاه الذي لاحَظناه بالفعل، ورأينا فيه أن مختلف دول العالم تتجه نحو معايير الدنمارك الديموغرافية التي تتَّسم بانخفاضٍ مُعتدل في معدل الخصوبة وانخفاضٍ فائق في معدل وفيات الرضع وارتفاع سائد في متوسط العمر المتوقع. ولنقارن

هنا بين كندا وكولومبيا على سبيل المثال. فكندا التي كانت تُبلي بلاءً حسنًا بالفعل في عام ١٩٥٠ صارت تبلي بلاءً أحسن، وارتفع متوسِّط العمر المتوقع فيها من سنِّ أواخر الستينيات إلى سنِّ أوائل الثمانينيات. لكن كولومبيا، التي تُعَد دولة أفقر بكثيرٍ، وكانت في وضعية أسوأ بكثيرٍ في البداية، أحرزت ما يقرب من ضِعف التقدم في الفترة نفسها؛ إذ ارتفع متوسِّط العمر المتوقع فيها من سن أوائل الخمسينيات إلى سن منتصف السبعينيات. وبذلك تقلَّصت الفجوة بين الدولتَين من ثمانية عشر عامًا إلى خمسة أعوام فقط، وهذا لأنَّ حتى الدول التي ما زالت فقيرة تهتم أولًا بالموارد والمرافق التي تُطيل العمر. وكما رأينا في أماكن أخرى، يتقدم العالم النامي بوتيرة سريعة في مرحلة الحداثة، بينما توقف العالم المتقدم عند منتهى ما يمكن تحقيقه في الوقت الحالي، وصار على حافة عصر ما بعد الحداثة.

ويُذكر هنا أن اليابان كانت تُبلي بلاءً حسنًا بالفعل في فترة ما بعد الحرب، بعدما تعافت بسرعة من كارثتَي هيروشيما وناجازاكي وهزيمتها في الحرب العالمية الثانية. ففي مُنتصَف القرن العشرين، كان مُتوسِّط العمر المتوقَّع في اليابان يقع في أوائل الستينيات بالفعل؛ أي إنه كان أقصر بقليلٍ فقط من كندا ومُعظم دول أوروبا الغربية. ومن بَعدها نجحت في بلوغ الصدارة، بل إنها الآن تجاوزت، مع هونج كونج، أقرب منافسيها. لقد فقد الموت المبكر في اليابان أهميته الإحصائية منذ فترة طويلة؛ وصار ارتفاع متوسِّط العمر المتوقَّع في العقود الأخيرة مُرتبطًا كليًّا بكبار السن.

وعندما يُصبح عدد كبار السن كبيرًا جدًّا، يُحدِث ذلك تأثيرًا عميقًا في كل جوانب المجتمع تقريبًا. وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ اليابان صارت تشهد استخدام كلمة «روجاي» أو (الكبار المزعجين) لوصف كبار السن حينما يزعجون الأجيال الأصغر سنًّا، سواء بتأخير إغلاق الأبواب في مترو طوكيو أو تقديم نصائح غير مرغوب فيها للأمهات الشابات اللواتي يتناقص عددهن.[10] وكما قال أجنبي يعيش في اليابان، فإنَّ المصطلح يُعبِّر عن إحباط السكان العاملين من أنهم يُصبحون أقليةً في مجتمع يرَونه مكدسًا بالمتقاعدين.[11] ويُشير ذلك إلى تضاؤل احترام المسنِّين الذي كان يومًا ما سِمةً مميِّزةً للثقافة اليابانية.

وإلى جانب الزيادة في متوسِّط العمر المتوقَّع الإجمالي، فإن ازدياد عدد السكان المُسنين جدًّا في اليابان مُذهل. ففي عام ١٩٩٠ فقط، كانت تقديرات الأمم المتحدة تُشير إلى أنَّ اليابان تضمُّ ألفَي شخص فقط من المعمَّرين المئويين، وهو رقم بعيد كل البُعد عن عددهم الحالي الذي يبلغ ٧٩ ألفًا. وبعد خمسين عامًا من الآن، سيكون العدد أكبر من ذلك

عشر مرات، في حين أنَّ عدد سكان اليابان ككلٍّ سيكون قد انخفض من أكثر من ١٢٥ مليونًا إلى أقل من ١٠٠ مليون؛ أي تقريبًا كما كان في مُنتصف ستينيات القرن الماضي. صحيح أنَّ المعمَّرين المئويِّين لن يكونوا هُم الأغلبية السائدة على الإطلاق، لكنَّ أعدادهم ستتزايد بوتيرة مُذهلة.

وكما هي الحال في إسبانيا، فإنَّ تركيبة اليابان الديموغرافية وصلَت إلى مرحلة ما بعد الحداثة؛ إذ أصبح معدَّل الخصوبة أقل بكثيرٍ من مستوى الإحلال، بل إنَّ اليابان بلغت حدًّا أبعد حتى، لأنَّ مُتوسِّط معدل الخصوبة في اليابان كان أقل بنحو طفلٍ كامل من المعدل الإسباني حتى فترة قريبة، وتحديدًا في سبعينيات القرن الماضي. ونظرًا إلى أنَّ اليابان تُعد مثالًا متقدمًا على الخصوبة المنخفِضة التي تُميز العديد من الدول ذات الاقتصادات المتقدمة جدًّا، فإنَّ بلاد الشمس المشرقة تُعبِّر عن مستقبل جزء كبير من العالم.

غير أنَّ ازدياد نسبة كبار السن ليس ظاهرة مستقلة بذاتها، بل ينبغي النظر إليه مع الأرقام التي أبرزتها الفصول السابقة. فأولًا، يمنع المجتمع وفاة أعداد كبيرة من صغاره في سنٍّ مُبكرة، كما هي الحال في بيرو، فيشهد عدد السكان زيادة هائلة، كما يحدث في أفريقيا. ثم يُهاجر العديد من هؤلاء الأشخاص الجدد، الذين لا يستطيعون كسب رزقهم في الريف، إلى مدنٍ تتنامى بسرعة، كما رأينا في الصين، ويتأثَّرون بعادات الخصوبة المنخفضة، على غِرار سنغافورة. والآن، مع قلة وفيات الأطفال المصحوبة أيضًا بقلَّة عدد المواليد، تشيخ هذه المجتمعات، كما رأينا في كتالونيا. وفي النهاية، ترتفع نسبة المسنِّين ارتفاعًا حادًّا، كما هي الحال في اليابان.

وعلى غِرار معدلات الخصوبة في سنغافورة والعمر الوسيط في كتالونيا، فإن عدد المعمَّرين المئويين في اليابان مُهمٌّ بحد ذاته؛ لأنَّ اليابان قوة اقتصادية رائدة لها تأثير عالمي يشمل كل شيء بدءًا من الهندسة المعمارية والتصميم الداخلي إلى الغذاء. لكنه أيضًا مُهم بصفته مثالًا متطرفًا مُعبرًا عن اتجاه عالمي. صحيح أنَّ اليابان تعتلي صدارة الدول التي تضم عددًا كبيرًا من السكان المسنِّين جدًّا، لكنَّ العديد من الدول الأخرى ليسَت ببعيدة عنها.

ففي المملكة المتحدة مثلًا، ارتفع عدد المعمَّرين المئويين من ٤ آلاف إلى ١٥ ألف بين عامَي ١٩٩٠ و٢٠١٥، ومن المتوقَّع أن يصل إلى ٢٠٠ ألف بحلول نهاية القرن الحالي. وفي عام ١٩٥٠، كان عدد سكان الصين الذين تجاوزوا الثمانين مليونًا ونصفًا فقط. ولكن

بحلول عام ١٩٩٠، ارتفع العدد إلى سبعة ملايين ونصف. وبحلول منتصَف القرن الحالي، سيتجاوَز هذا الرقم ١١٥ مليونًا — أي أكثر من ٨ في المائة من إجمالي سكان البلاد — وبذلك سيكون أكبر ٧٥ مرة ممَّا كان عليه قبل قرن واحد. ونتيجة لذلك، ستكون الصين مختلفة اختلافًا تامًّا عن أيٍّ مرحلة سابقة في تاريخها الطويل. وبذلك قد تشهد العقود القادمة امتداد المصطلح الياباني «روجاي» إلى مختلف أنحاء العالم.

الاقتصاد الشائخ

يُمكن أن نعتبر اليابان مُختبرًا للمستقبل؛ وذلك بأن نختبر فيها ما يحدث للمجتمعات عندما تشيخ.[12] ففي الوقت الحالي تبلغ نسبة السكان اليابانيين الذين تجاوزوا سنَّ الخامسة والستين ٢٨ في المائة، علمًا بأنَّ هذه أعلى نسبة في العالم وبفارقٍ كبير. ومن المتوقَّع أن تصل إيطاليا إلى هذه النسبة في عام ٢٠٣٠، ثم ألمانيا في عام ٢٠٣٥ تقريبًا، والصين في مُنتصَف القرن، والولايات المتحدة بحلول عام ٢١٠٠، على الأقل وفقًا لتوقُّعات الأمم المتحدة. لم يشهد العالم مجتمعات كهذه قَطُّ، وإذا أردنا أن نعرف حالتها في المستقبل، فاليابان هي أفضل دليل إرشادي لنا.

ومن المفيد هنا أن نستهل استعراض النموذج الياباني بالحديث عن الاقتصاد. فبعدما كانت اليابان نجمًا اقتصاديًّا ساطعًا ذات يوم، أصابها ركود تامٌّ تزامنًا مع وصول عدد سكانها الذين أعمارهم في نطاق سنِّ العمل إلى ذروته في عام ١٩٩٠ تقريبًا.[13] وصحيح أنَّ ذلك الانهيار الحاد والمفاجئ ربما كان ناجمًا عن بداية تقلُّص القوى العاملة، فإنَّ عجز البلاد عن التعافي متأثرٌ حتمًا بعاملٍ ديموغرافي؛ فاليابان مُثقَلة منذ فترة طويلة بانخفاضٍ تدريجي في عدد السكان.

فرغم مرور ثلاثين عامًا، لم تتمكَّن سوق الأسهم اليابانية قَطُّ من استعادة الارتفاعات الهائلة التي حقَّقتها في أواخر ثمانينيات القرن الماضي.[14] وفي الأعوام الثلاثين الماضية، لم يتجاوَز معدَّل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي في اليابان ٢ في المائة إلا خمس مرات فقط، علمًا بأنه كان يتجاوَز تلك النسبة باستمرار طوال الأعوام الثلاثين التي سبقتها باستثناء عامَين فقط.[15] وعندما نسمع الاقتصاديِّين يذكرون مصطلح «الركود المزمن»، الذي يعني تباطؤ النمو الاقتصادي على مر فترة طويلة في العالم المتقدِّم، فينبغي أن نذكر أنَّ اليابان تعتلي صدارة هذه المجموعة المنكوبة منذ فترة طويلة؛ وليست مُصادفةً

أنها تتصدر اتجاهًا ديموغرافيًّا أيضًا. وفوق ذلك، فتوقف النمو الاقتصادي مصحوب بانخفاض مُستمر في معدلات التضخم؛ إذ لم يتجاوز معدل التضخم السنوي في اليابان ٢ في المائة إلا مرة واحدة في العقود الثلاثة الماضية.[16]

يبدو هنا كما لو أنَّ علم الاقتصاد المُتعارَف عليه، بما يحمله من مفاضَلاتٍ معقَّدة بين التضخم والبطالة، كان قائمًا على افتراض وجود سكانٍ مُتزايدين ذوي أغلبية شبابية. وعندما لا يعود هذا الافتراض قائمًا، يبدو أن الوضع يئول في أحسن الأحوال إلى نموٍّ ضئيل، ويبدو أنَّ هذا النمو الضئيل، حين يكون مصحوبًا بانخفاضٍ مستمرٍّ في التضخم يُصبح غير متأثِّر بتخفيض أسعار الفائدة والمحفزات المالية الكبيرة. وفي الحقيقة، فإن غياب هذه الإجراءات التحفيزية يُعزز احتمالية حدوث الركود والانكماش.

وفي المملكة المتحدة التي تتزايَد الشيخوخة بين سكانها، صارت النزاعات العُمالية أقل بكثير ممَّا كانت عليه في سبعينيات وأوائل ثمانينيات القرن الماضي.[17] وذلك على الرغم من أنَّ العديد من الاقتصادات صارت تشهد توظيف كل الأفراد المتاحين للعمل تقريبًا، وهذا كان كفيلًا في الماضي بأن يُؤدي حتمًا إلى نضالٍ عُمالي. ومن ثَم يبدو أن الاقتصاد العالمي صار يشيخ هو الآخر مع التركيبة السكانية العالمية.

ويُذكَر هنا أنَّ السبب الأقوى الذي يجعل المجتمعات الشائخة تجد صعوبةً في تحقيق النمو الاقتصادي هو تقلُّص حجم قوتها العاملة. صحيح أنَّ اليابان ربما تكون حالةً متقدمةً، لكنَّ هذا ينطبق أيضًا على دول مثل الولايات المتحدة، التي كانت تتمتَّع — ذات يومٍ — باقتصاد مزدهر يضاهي عدد سكانها المتنامي.

فكِّر في الناتج الاقتصادي على أنه حاصل جمع إنتاجية كل فرد. فكلما كان الناس أكثر، يمكنهم إنتاج المزيد من السِّلع والخدمات، وكلما كانوا أمهر وأفضل تعليمًا، تزداد إنتاجية كل فردٍ منهم. لذا فإن النمو الاقتصادي ينشأ من النمو السكاني والإنتاجية، التي تزداد مع تحسُّن المهارات والمعرفة والتعليم؛ وهذان العنصران معًا يُشكِّلان «رأس المال البشري». ويُشير أحد التحليلات التي أُجريَت للولايات المتحدة إلى أن تأثير التباطؤ في نمو القوة العاملة منذ بداية القرن الحادي والعشرين تجاوز تأثير الزيادة في تعليمها وخبراتها؛ أي إنَّ رأس المال البشري يُسبب تراجع النمو. أمَّا في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، فيتَّضح أنَّ نمو رأس المال البشري أسهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي بأكثر من ١٫٥ في المائة.[18]

تجدر الإشارة هنا إلى أنَّ زيادة نسبة كبار السن في القوة العاملة لها بعض الفوائد. فالفرد يَصِل إلى ذروة إنتاجيته وقُدرته على الكسب في وقتٍ متأخِّر من حياته المهنية، ما يعني أنَّ القوى العاملة الأكبر سنًّا تكون أكثر خبرة، حتى لو كانت أقلَّ نشاطًا. ومن المرجح أيضًا أن تكون بطبيعتها أقل تصادميةً في مطالبها، وهو ما يمنع الضغوط المؤدية إلى ارتفاع الأجور، والأسعار بالتبعية. وفوق ذلك، فالقوى العاملة التي يتوقَّف عدد أفرادها عن الازدياد لا تجد صعوبةً في الحصول على فرص العمل والاحتفاظ بها. ويبدو، على عكس ما تفترضه النظرية الاقتصادية، أنَّ توظيف كل أفراد القوى العاملة لم يعُد يُفضي إلى مطالب صدامية في أماكن العمل؛ فالعمال الأكبر سنًّا أقل ميلًا إلى التصادم وخوض المجازفات. صحيح أنَّ حركة السترات الصفراء في فرنسا ربما تكون استمرارًا للتقليد الوطني المتمثل في «المظاهرات العامة» وحراك الشارع، لكنَّ بروليتاريا ما بعد الحداثة، إذا سلَّمنا بوجود شيء كهذا أصلًا، لن تؤدي إلى إسقاط الدولة. وكذلك المجتمع الأكبر سنًّا يجلب لرواد الأعمال والشركات فرصًا — وتحديات — مميزة مع تغيُّر أذواق السكان ومتطلباتهم. فبعض الأشياء البسيطة — كتكبير الخط على ملصقات منتجات معينة — يُمكن أن تضيف ميزةً تنافسية.

لقد بدأ التأثير الاقتصادي للشيخوخة السكانية في اليابان وأصبح ينتشر بسرعة؛ إذ ربما تكون التغيُّرات السكانية هي السبب الذي يجعل أسعار الفائدة في الغرب منخفضة جدًّا منذ فترة طويلة جدًّا. فعدد الشباب الذين يدخلون سوق العمل يتضاءل باستمرار. فبحُلول عام ٢٠٥٠، سيكون عدد الإيطاليين الذين تقلُّ أعمارهم عن خمسة وعشرين عامًا نصف ما كان عليه في عام ١٩٨٠. وفي كوريا الجنوبية وصَل عدد السكان العشرينيِّين إلى ذروته منذ نحو عشر سنوات، وبدأ يتناقص وسيكون قد انخفض إلى النصف بحلول عام ٢٠٥٠. وفي تلك الأثناء، تمنع الحكومة نموذجنا الاقتصادي من الانهيار بتقديم أموال شبه مجانية. وربما كنا نتوقع أن ترتفع أسعار الفائدة بفعلِ إقبال كبار السن على بيع سنداتهم لتدبير نفقاتهم بعد التقاعد، ولكن تبين أنَّ القوى الأخرى التي تخفض أسعار الفائدة أقوى.[19]

هذا وقد بدأنا نسمع الكثير عن «النظرية النقدية في مرحلة ما بعد الحداثة»،[20] التي تفترض أنَّ دور الدولة ينبغي ألَّا يظل مُقتصرًا على الاستثمار في أوقات عدم استقرار القطاع الخاص فقط، وإنما ينبغي أن يُصبح دائمًا لرفع الطلب إلى المستوى اللازم لتوظيف كل أفراد القوى العاملة. فالقطاع الخاص صار مُتحجرًا جدًّا إلى درجة أنه لم

يعد قادرًا على دفع الاقتصاد من دون دعم حكومي، وهذا يرجع، ولو جزئيًّا، على الأقل إلى أسباب ديموغرافية. فقلَّة عدد الشباب الذين ينضمُّون إلى القوى العاملة، وكثرة المتقاعِدين الذين يتركونها والشيخوخة السكانية كلها عوامل تجعل المستثمرين والموظَّفين يبحثون عن الأمان الذي تُقدمه الدولة، بدلًا من الفرص التي يقدمها السوق.

ولَمَّا ظلَّت أسعار الفائدة صفرية أو سالبة حتى على مدار فترات طويلة، أدَّى ذلك إلى ارتفاع أسعار المنازل والسندات والأسهم، ومزيد من الزيادة في الثروة التي جمعها كبار السن. فالسكان الأكبر سنًّا غالبًا ما يبحثون عن عوائد أسرع وآمن على استثماراتهم.[21] وقلَّما يُقبِل كبار السن على بدء أعمال أو مشروعات جديدة؛ وبدلًا من أن يستثمروا في صناديق رأس المال الاستثماري أو في سوق الأسهُم، يبحثون عن الأمان في سندات الشركات أو السندات الحكومية، ما يرفع أسعارها ويُقلل أسعار الفائدة التي تحملها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ سهولة حصول الحكومات على التمويل يُشجِّعها على تحمُّل عجز كبير في موازنتها لأنَّ ذلك أرخص لها. وتُؤدي أيضًا إلى تزايد الدعوات التي تُطالب الحكومات بفعل ذلك، فيما تُسفِر النزعة المحافظة المصاحبة لشيخوخة السكان عن عدم كفاية الطلب أو الاستثمار لمواصَلة تشغيل كل أفراد القوى العاملة دون تدخل الدولة. وقد أدَّت أزمة كوفيد-١٩ إلى تفاقُم هذه الضغوط.

وبينما يستثمر كبار السن المزيدَ من رأس المال في المشروعات مُنخفضة المخاطر، يتفاقَم تباطؤ اقتصادهم. ولقد شهدنا هذا بالفعل في اليابان وألمانيا، فبعدما كانت كلتاهما تشتهر بأنها مركز لريادة الأعمال، صارت تلك السُّمعة تخبو، وأصبحتا تشهدان تباطؤًا في النمو.

ومؤخرًا اقترح الخبيران الاقتصاديان تشارلز جودهارت ومانوج برادهان وجهة نظر بديلة ترى أنَّ القوى العاملة المتناقصة ستتمكَّن من طلب أجور أعلى، وهو ما سيُؤدي إلى دوَّامة تضخُّمية جديدة. ويقولان إنَّ اليابان لم تتجنَّب ذلك إلَّا بالاستفادة من حدوث زيادة كبيرة في العِمالة المُتاحة منذ عام ١٩٩٠ تقريبًا، في ظل انضمام الصين وأوروبا الشرقية إلى القوى العاملة العالمية. ويُؤكدان أنَّ الهند وأفريقيا، على الرغم من أوضاعهما الديموغرافية المواتية، ستواجهان صعوبة في السير على نهج الصين والتحوُّل إلى مراكز صناعية عالمية كبرى، وسينتهي التأثير الانكماشي الناجم عن وجود مئات الملايين من العمال الجدد. بل إنَّ العالم سيُعاني نقصًا في العمالة، وسيُطالب العمال بأجورٍ أعلى، مما سيُؤدي إلى زيادة الأسعار. يتَّضح هنا مرةً أخرى أن التدهور الديموغرافي سيؤدي إلى

تباطؤ اقتصادي، لكنَّ جودهارت وبرادهان يقولان إنه سيكون مصحوبًا بتضخمٍ وليس بانكماش.[22] وصحيح أنَّ ثمة مؤشِّرات على ارتفاع التضخم في مختلف أنحاء العالم في وقت كتابة هذا الكتاب؛ ولكن من السابق لأوانه أن نجزِم بما إذا كانت هذه نتيجة مُؤقتة للتعافي من كوفيد-١٩ أم إنَّها مترسِّخة بجذورٍ أعمق.

نسخة حكومية من مخطط بونزي؟

من السِّمات الاقتصادية الأخرى التي تنتشِر من اليابان إلى بلدان أخرى هي زيادة الدين الحكومي. ففي اليابان، تجاوز الدين الحكومي ٢٥٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ الدولتَين اللتين تَلِيانها مباشرةً تعانيان شيخوخة سكانية عميقة مثلها؛ وهما اليونان وإيطاليا. فكلتاهما تنتمي إلى «المناطق الزرقاء» التي تتَّسم بطول أعمار سكانها إلى حدٍّ استثنائي وخصوبة منخفضة باستمرار؛ ومن ثَم يمكن القول إنَّ الدَّين الحكومي انعكاسٌ للضغوط التي تواجهها الموارد المالية للدولة عندما يتقدَّم سكانها في السن. وصحيح أنَّ أزمة فيروس كوفيد-١٩ أدَّت إلى زيادة الدين الحكومي بوتيرة أسرع من أيِّ وقت مضى، لكن المشكلة الأساسية كانت موجودةً بالفعل قبل أن يسمَع أي شخص عن الفيروس.

ويتجلَّى التأثير نفسه في أنحاء أخرى من العالم، ولكن بوطأة أخف ممَّا في اليابان واليونان وإيطاليا. ففي المملكة المتحدة، كانت الأحزاب مُجمِعة في أثناء الانتخابات العامة لعام ٢٠١٩ على أنَّ الشعب لا يُمكنه تحمُّل المزيد من سياسات «التقشف» الحكومية بعدما استمرت عقدًا كاملًا. لكنَّ الحكومة لم تتمكَّن من تحقيق أيِّ فائض في الميزانية إطلاقًا من بعد الانهيار المالي في عام ٢٠٠٨. بل إنَّ التخفيض الوحيد الذي حقَّقته هو تقليص الاقتراض السنوي. صحيح أنَّ الدَّين الحكومي يتراكم بوتيرة أبطأ، لكنه ما زال يتراكم، والتغيُّرات الديموغرافية كانت هي المسئولة.

فازدياد نسبة كبار السن في القوى العاملة يُؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، ما يحدُّ من الإيرادات الضريبية الحكومية. ففي أوائل ستينيات القرن الماضي، شهدت المملكة المتحدة ولادة ما يَقرُب من خمسة ملايين مولود، ثم صار هذا الجيل جزءًا من القوى العاملة بعد ذلك بنحو عشرين عامًا؛ أمَّا في السنوات الخمس الأولى من القرن الحادي والعشرين، فكان عدد المواليد أقل من ٣٫٥ ملايين، وهؤلاء المواليد سيَصِلون إلى سنِّ العمل بعد فترة قصيرة من عام ٢٠٢٠. ويتجلَّى النمط نفسه في أنحاء مختلفة من العالم؛ إذ يقلُّ

عدد الأفراد الذين يلتحقون بالعمل، مما يُقلل من الأموال التي يمكن أن تجمعها الحكومة من خلال الضرائب.

وفي الوقت نفسه، يتزايد الضغط على الخزانة العامة مع انتشار الشيخوخة بين السكان. ولأنَّ الناخبين في العالم المتقدم اعتادوا الارتقاء بمستويات المعيشة وتحسين الخدمات الحكومية، فهُم مُقتنعون بأنَّ التقشف الذي شهدوه منذ الكساد الاقتصادي في عام ٢٠٠٨ كان استثنائيًّا، مع أنَّ الموارد المالية الحكومية تُشير إلى العكس.

ومن ثَم فإنَّ التغيُّرات الديموغرافية قد قوَّضت التوازن بين الإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية. إذ أصبحت الدولة تتحمَّل تكلفة الرعاية الصحية بشكلٍ أو بآخر في مُعظم دول العالم المتقدم، وكلما كانت نسبة كبار السن بين السكان أعلى، استلزم ذلك مزيدًا من الإنفاق. وبالأرقام الفعلية بعد حساب تأثير التضخم، نجد أنَّ نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي على الرعاية الصحية الحكومية في المملكة المتحدة قد تضاعَف بأكثر من ثلاثة أمثاله في ربع قرن منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي.[23] وربما يكون أحد أسباب ذلك هو ظهور علاجات جديدة مُكلِّفة تُطيل العمر وتُحسن الصحة، لكنه يرجع أيضًا إلى احتياجات السكان المسنين المُتزايدة. وصحيح أنَّ الإنفاق على الرعاية الصحية يتزايَد بوتيرة أسرع من النمو الاقتصادي في مختلف أنحاء العالم، لكنَّ الفجوة أكبر في البلدان التي تضمُّ أعلى نِسَبٍ من كبار السن.[24]

أمَّا الجانب الآخر الذي يُشكِّل عبئًا على الموارد المالية الحكومية بسبب تقدم السكان في السن، فهو المعاشات. ويُذكر هنا أنَّ المملكة المتحدة استطاعت على مر فترة طويلة أن تكبح زيادة الإنفاق الحكومي على معاشات التقاعد بالحدِّ من ارتفاع معدلات التضخُّم. ومع أنَّ معظم المتقاعدين في البلاد ميسورو الحال، فإنَّ هذا ليس نِتاج سخاءٍ حكومي بقدر ما هو ناتج من نجاحهم في مُراكمة رأس المال على مدار عقود، خصوصًا مع ارتفاع قيمة العقارات. لكنَّ المستقبل سيشهد ضغوطًا شديدة على الحكومات في جميع أنحاء أوروبا، مع انخفاض عدد العمال الجدد وازدياد عدد المتقاعِدين.[25] ويُذكَر هنا أنَّ أوتو فون بسمارك حينما خصَّص معاشًا متواضعًا للعمال الألمان الذين يَبلُغون من العمر سبعين عامًا في عام ١٨٨٩، لم يكن متوسِّط العمر المتوقع أكبر بكثيرٍ من خمسة وثلاثين عامًا.[26] ومن ثَم فإنَّ العديد من العمال دفعوا جزءًا من أموالهم في هذا النظام، لكن معظمهم تُوفي أصلًا قبل أن يجني الفوائد؛ وبذلك كانت التكلفة التي يتكبدها النظام معقولة.

ويُمكن القول هنا إنَّ نظام المعاشات الحكومي يُعَد — في أساسه — نسخةً من مخطط «بونزي»؛ فهو يسير على ما يرام ما دامت تنضم إليه أعداد مُتزايدة، لكنه ينهار عندما يتوقف انضمام أفراد جدد، ويُصبح عدد المتبقين فيه غير كافٍ لدفع مستحقات أولئك الذين يخرجون منه. وأحد الحلول التي لجأ إليها البعض هنا هو رفع سن التقاعد تدريجيًّا.[27] فمِن المُقرر أن ترتفع سن التقاعد في المملكة المتحدة تدريجيًّا إلى ثمانية وستين عامًا، لكن الاحتجاجات في فرنسا — وخصوصًا من الطلاب الذين لم يبدءوا دفعَ تأمينات نظام المعاشات أصلًا — جعلت الحكومة تتخلَّى عن محاولة رفع سن التقاعُد من اثنَين وستِّين إلى أربعة وستين.[28] وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ مسألة سن التقاعد تُعَد واحدة من القضايا القليلة التي اضطرَّ فيها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين — شخصيًّا — إلى التراجع عن موقفه بشأنها.[29]

هذا وتُتيح خطط المعاشات التي تقدمها الشركات والمعاشات الخاصة حلًّا جزئيًّا للمشكلة، إذ يُشجِّع الأفراد على الانضمام إلى نظام المعاشات الذي يعرضه صاحب العمل أو الادِّخار من أموالهم الخاصة لتدبير نفقاتهم عند الشيخوخة. وحتى اليوم، لا تكاد المعاشات الحكومية تُلبي احتياجات المتقاعدين الأساسية، فضلًا عن أن تُوفر مستوى المعيشة الذي يطمح إليه مُعظم الناس في «سنواتهم الذهبية». وتتبنى العديد من البلدان أنظمة ضريبية تُشجع هذا النهج، ولكن مع انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية وزيادة متوسِّط العمر المتوقع، فإن المبالغ المالية الذي يجب ادخارها لضمان دخل معقول في سن الشيخوخة تصبح أكبر من أيِّ وقت مضى. ويرى الكثيرون أنَّ الحل ببساطة هو العمل عُمرًا أطول؛ ففكرة التقاعُد الطويل المريح تُعَد حديثة نسبيًّا، وبدأت تتلاشى بالفعل. ففي الاتحاد الأوروبي، ارتفعت نسبة الأشخاص الذين تزيد أعمارهم على خمسة وخمسين عامًا في القوى العاملة من ١٢ في المائة إلى ما يَقرُب من ٢٠ في المائة بين عامَي ٢٠٠٤ و٢٠١٩.[30] وفي المملكة المتحدة، ارتفع عدد الأشخاص العاملين الذين تزيد أعمارهم على السبعين بنسبة ١٣٥ في المائة في عقدٍ واحد.[31]

أدركتُ هذه الحقيقة من خلال سلسلة من اللقاءات التي جمعَتني بأشخاص واصلوا العمل حتى سنِّ الشيخوخة. ففي عام ٢٠١٤، التقيتُ بالمذيع والفيلسوف والنائب السابق براين ماجِي. كان ماجِي قد تخطَّى الثمانين بكثيرٍ آنَذاك بالفعل، لكنه واصل العمل حتى نشر كتابه الأخير في عام ٢٠١٨، وهو العام الذي سبق وفاته عن عمر يُناهز تسعة

وثمانين عامًا. وبعد بضع سنوات، أجريتُ محادثة قصيرة مع الفنان ديفيد هوكني بينما كنا نقف مُتجاورَين في طابور في أحد المطارات. كان آنَذاك في الثانية والثمانين من عمره، وأخبرني بأنه يُحضِّر لإقامة معرض في الأكاديمية الملكية في لندن. (وهو بذلك يُعَد واحدًا من فنانين عظماء قد فعلوا هذا من قبل؛ إذ كان مايكل أنجلو ما زال يعمل عندما تُوفي قبل ثلاثة أسابيع من عيد ميلاده التاسع والثمانين، وكذلك كان بيكاسو عند وفاته عن عمر يناهز واحدًا وتسعين عامًا.) وفي صيف عام ٢٠١٩، ذهبتُ إلى حفل موسيقي في قاعة ألبرت الملكية في لندن. فوجدتُ أنَّ العازف المنفرد على البيانو هو إيمانويل أكس، الذي كان في سن السبعين آنذاك. وكان قائده هو وفرقة كونسرت خيباو الملكية هو برنارد هايتنك، الذي كان قد تجاوز عيد ميلاده التسعين آنذاك، واتضح لاحقًا أنَّ هذا كان ظهوره الأخير في المملكة المتحدة.

هذا ويَظْهَر الاتجاه نفسه في الحياة السياسية. ففي إحدى مراحل الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام ٢٠٢٠، كان من المرجح أن يواجه دونالد ترامب، البالغ من العمر ثلاثة وسبعين عامًا، واحدًا من ثلاثة مرشَّحين ديمقراطيين في السبعينيات من عمرهم: جو بايدن، وبيرني ساندرز، ومايكل بلومبرج. وفي النهاية، فاز بايدن بترشيح الحزب؛ ثم تنافس صاحب المنصب البالغ من العمر أربعة وسبعين عامًا والمرشح البالغ من العمر ثمانية وسبعين عامًا في الانتخابات التي أُجرِيَت بعدئذٍ، وفاز فيها الرجل الأكبر سنًّا.

ويُذكَر هنا أنَّ استمرار كبار السن في العمل، سواء في الفنون أو السياسة أو في المجالات الأخرى، له جوانب إيجابية عديدة. فأولًا، صار مُعظم الأشخاص الذين تجاوزوا الخامسة والستين من العمر أفضل لياقة وصحة مما كان عليه نظراؤهم قبل جيل مضى. وثانيًا، فالاستمرار في العمل عادةً ما يكون أفضل لصحة المرء من التقاعد المفاجئ، خصوصًا إذا كان في الإمكان تقليل ساعات العمل تدريجيًّا. ويمكن أن نضرب مثلًا هنا بلويس كيتنر، التي تبلغ من العمر تسعة وسبعين عامًا وتعيش في ويسكنسن؛ حيث تعمل في خدمة دفع الحساب في متجرٍ محلي، وترى نفسها نموذجًا مُعبرًا عن الكثير من أفراد جيلها. إذ تشتكي قائلة: «هذه هي سنواتنا الذهبية، لكن بريقها تلطَّخ بشدة في هذا الزمان.»[32] وسواء أكان العمل في سنِّ الشيخوخة صحيًّا أم لا، فإن الحاجة إلى تأجيل التقاعد يمكن أن تثير الاستياء بين مَن كانوا يتطلَّعون إلى التوقُّف عن العمل. وهذا عاملٌ واحد فقط من العوامل التي بسببها أصبحت المواقف السياسية تُتخَذ بناءً على جيل الفَرد.

ظهور سياسة قائمة على الفروق بين الأجيال

بينما قامت مُعظم أسس السياسة في الماضي على الفروق بين الطبقات، فهي تتغيَّر الآن تدريجيًّا لتُصبح قائمةً على الفروق بين الأعمار. فالانتخابات العامة البريطانية في عام ٢٠١٧ أظهرت كيف يُمكن أن تؤثر شيخوخة السكان تأثيرًا مباشرًا في السياسة. إذ هيمنت على الحملة الانتخابية آنَذاك مسألةُ تمويل «الرعاية الاجتماعية»؛ أي الرعاية اليومية للمسنِّين. وفي خطوة جريئة من حزب المحافظين ضد أنصاره الأساسيين حينئذٍ، اقترح الحزب أنَّ نفقات تلك الرعاية ينبغي ألا تتكفَّل بها الحكومة إلَّا بعد حدٍّ معين، وإنما تؤجَّل وتُخصَم من تركة الفرد عند الوفاة. وقد أدَّت هذه السياسة، التي تُعرَف باسم «ضريبة الخَرَف»، إلى رد فعل عنيف، تلاه تراجعٌ سياسي مُذلٌّ من تيريزا ماي رئيسة الوزراء.

لم يكن أحد في السابق يتخيَّل أنَّ تكون هذه القضية محط الاهتمام الرئيسي في الانتخابات العامة البريطانية، ولكن الآن بعدما أصبح كبار السن يُشكِّلون نسبةً مُتزايدةً من الناخبين، فإنَّ العمر قد لا يهيمن على أجندة الانتخابات فحسب؛ بل يمكن أيضًا أن يحدد النتيجة. إذ يحظى كبار السن بنفوذٍ سياسي لأنهم أكثر عددًا وأكثر ميلًا إلى التصويت من أحفادهم.[33] ولا عجب هنا في أنَّ أصحاب المنازل الأكبر سنًّا في المملكة المتحدة عُزِلوا عن تأثيراتٍ سياسات التقشف الحكومية، التي وقع ضررها الأكبر على الأسر العاملة الشابة.

هذا وقد ظهر المزيد من القضايا الناشئة من الفجوة بين الأجيال خلال جائحة كوفيد-١٩. فعُرضة الأشخاص الذين تجاوزوا ٧٥ عامًا في إنجلترا للوفاة أعلى مئات المرات مُقارنةً بمن تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٤٤ عامًا. وقد تجلَّت أولويات كبار السن في القرارات العامة التي اتُّخذت لمواجهة المرض، وخصوصًا فرض الإغلاق العام على مستوى البلاد.[34]

وكما رأينا، فازدياد هيمنة كبار السن على مقاليد الحُكم في العالم المتقدم يضع ضغطًا هائلًا على الميزانيات الحكومية والقوى العاملة، مع ارتفاع الطلب على الرعاية التمريضية والاجتماعية. وقد أصبحت تلبية هذه الحاجة تعتمد اعتمادًا مُتزايدًا على استقبال مهاجرين من دول أقل ثراء، في ظل لجوء الدول الأغنى إلى الاستفادة من الموارد البشرية لدى السكان الأفقر والأصغر سنًّا.

ربما يُثير احتمال تأخير سن التقاعد استياءً بين مَن هم في منتصَف العمر، لكنَّ تكلفة تقديم الرعاية الصحية والمعاشات للمسنِّين تُثير استياءً مُتزايدًا بين الشباب. غير أنَّ تأثير العمر في تحديد نتائج التصويتات يتزايد منذ فترة طويلة. ففي عام ١٩٧٤، أحرز حزب المحافظين أصواتًا أكثر من حزب العمال بنسبة ٣٧ في المائة بين ناخبي الطبقة العُليا والوسطى، فيما حصد حزب العمال أصواتًا أكثر بنسبة ٣٥ في المائة بين الطبقة العاملة؛ وبحلول عام ٢٠١٧، كان الحزبان متقاربَين جدًّا في نسبة الأصوات الإجمالية التي حصدها كلٌّ منهما، لكنَّ الفارق بينهما لم يبدُ قائمًا على أساسٍ طبقي هذه المرة، وإنما على أساس عُمري. فحزب المحافظين حصد ٢٠ في المائة تقريبًا من أصوات الشباب العشرينيِّين، فيما حصل حزب العمال على ما يقرب من ٧٠ في المائة من أصواتهم. لكن حزب العمال حصل على أقل من ٣٠ في المائة من أصوات الناخبين السبعينيِّين، فيما حصد حزب المحافظين نحو ٦٠ في المائة من أصواتهم.[35] وبحلول عام ٢٠١٩، تجلَّى الأساس العمري للتصويت بوضوحٍ أكبر. وكذلك كان العمر مؤشرًا قويًّا لاختيارات الناخبين في استفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٦.[36] ومن ثَم فإنَّ نتيجة التصويت المؤيِّدة للخروج من الاتحاد الأوروبي والانتصارات الانتخابية التي حقَّقها حزب المحافظين منذ عام ٢٠١٠ كلها كانت مدعومة بارتفاع نسبة كبار السن المؤيدين وانخفاض نسبة أفراد الجيل الأصغر سنًّا. ومما أسهم في ذلك أيضًا أنَّ المسنين غالبًا ما يكونون أكثر إقبالًا على المشاركة في التصويت.[37]

وقد تجلَّى التأثير نفسه في الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام ٢٠١٦. فالجمهوريون، الذين كانوا حزب الأثرياء في الماضي، صاروا حزب المسنِّين، فيما تحوَّل الديمقراطيون، الذين كانوا حزب الطبقة العاملة في المدن يومًا ما، إلى حزب الشباب. ومن ثَم، فاحتمالية حصول الحزب الديمقراطي على صوت شابٍّ حديث التخرج ومقيم في مانهاتن مثلًا أعلى من احتمالية حصوله على صوت رجل متقاعد من الطبقة العاملة في الغرب الأوسط. ويُذكَر هنا أنَّ هيلاري كلينتون، في انتخابات عام ٢٠١٦، نالت ضِعف ما حصده ترامب من أصوات الناخبين الذين بلغت أعمارهم ٢٩ عامًا أو أقل، بينما حقَّق دونالد ترامب أفضلية قوية بنسبة عشرة في المائة بين الناخبين الذين بلغت أعمارهم ٦٥ عامًا أو أكثر، علمًا بأن عدد هؤلاء كان أكبر بكثير.[38] وفي انتخابات في عام ٢٠٢٠، استمر تناقص عدد الشباب المؤيدين لترامب.[39]

وصحيح أنَّ تأثُّر أنماط التصويت بالفروق بين الأجيال يتزايد، لكن ينبغي ألا نتصور أنَّ الشباب يؤيدون القضايا «التقدمية» دائمًا. ففي جولة الإعادة من الانتخابات الرئاسية الفرنسية في عام ٢٠١٧، يُعتقد أنَّ نحو نصف الناخبين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٢٤ عامًا قد دعموا المرشحة اليمينية المتطرِّفة ماري لوبان، بينما لم يؤيدها إلا نحو ٢٠ في المائة فقط ممَّن تجاوزت أعمارهم ٦٥ عامًا.[40]

وإلى جانب العمر، فنوع الجنس والعِرق أيضًا يؤثران تأثيرًا مهمًّا في الانتخابات في المملكة المتحدة والولايات المتحدة، إذ يميل أغلب الرجال البيض إلى التصويت لصالح حزب المحافظين والحزب الجمهوري، بينما تميل مُعظم النساء وأفراد الأقليات إلى تأييد حزب العمال والحزب الديمقراطي. ويُمثل هذا تحولًا كبيرًا عن أنماط التصويت قبل ثلاثين أو أربعين عامًا، عندما كانت الطبقة الاجتماعية هي العامل الأهم. بعبارة أبسط، صارت العوامل الديموغرافية — كالعمر والعِرق — ذات أهمية أكبر، بينما أصبحت الاعتبارات الاقتصادية أقل أهمية.

وهذا التحوُّل له أسباب وجيهة. ففي الماضي كان من السهل تشكيل نقابات وحركات عمالية منظمة من الموظفين في أماكن العمل الكبيرة، ولكن الآن، قَلَّ عددُ مَن يعملون في مصانع كبيرة، وازداد مَن يعملون لحسابهم الخاص. وثانيًا، فالمجتمعات التي كانت تتَّسم بتجانسٍ عرقي يومًا ما أصبحت الآن أكثر تنوعًا، وهو ما يُسفر غالبًا عن رد فعل قوي يتجلى في انتشار تأييد الأحزاب اليمينية بين السكان الأصليين في الطبقات العاملة. وهذا موضوع سنتطرَّق إليه لاحقًا.

أصبح العمر أقوى تأثيرًا في السياسة بالتحديد لأنَّ انتشار كبار السن يطرح تحديات غير مسبوقة في البلدان التي زادت فيها المُتطلبات المُنتظَرة من الدولة، بينما تقلَّصت قدرتها على تلبية هذه المتطلبات. ومن المتوقَّع أنَّ استمرار ازدياد نسبة كبار السن واستمرار تقلُّص نسبة الشباب سيجعل السياسة أكثر تأثرًا بالاختلافات بين الأجيال في العقود المقبلة.

الشيخوخة قبل الثراء

مع أنَّ مُشكلات تضخُّم تكاليف معاشات التقاعد والرعاية الصحية الحكومية وجمود النمو الاقتصادي وانهيار التقارب بين الأجيال تُمثل تحديات بالتأكيد، يُمكن تصنيفها على أنها من «مشكلات العالم الأول»؛ وذلك لأنها تؤرق البلدان التي تستطيع تمويل عجزها

بسهولة وبتكلفة زهيدة، سواء على الصعيد المحلي أو في أسواق المال الدولية. فإذا شاءت هذه الدول، فيمكنها استقدام عمالة من مناطق أفقر في العالم ليؤدُّوا الوظائف التي يعزُف عنها السكان المحليون أو لا يكفي عددهم ليؤدوها بأنفسهم.

إذ تستطيع هذه الاقتصادات الغنية إتاحة أجور ومستويات معيشية تجتذب لها قَدرَ ما تشاء من العمالة من أجل معالجة المشكلات المرتبطة بشيخوخة سكانها. وهذا عادةً ما يؤدي إلى هجرة الفقراء والشباب إلى دول الأغنياء والمسنِّين. لكننا أيضًا بدأنا نشهد توجُّه بعض المواطنين الأوروبيين والأمريكيين إلى السفر في الاتجاه المعاكس، سواء للعلاج أو الاستمتاع بحياتهم في مكان دافئ بعد التقاعد. فعلى سبيل المثال، يوجد نحو سبعين ألف أمريكي وكندي يعيشون في كوستاريكا، منهم مُتقاعدون كثيرون، فيما يسافر العديد من المواطنين الآخرين إليها لقضاء فصل الشتاء هناك.[41]

السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: كيف ستتعامَل الدول التي تداهمها الشيخوخة السكانية «قبل» أن تُصبح غنية مع هذا الأمر؟ فالمجتمعات الغنية المترفة تستطيع أن تُواصل تسيير شئونها ما دامت توجد مجتمعات شابة ومتزايدة متخلفة عنها في مسار التنمية، ولكن من سيهتم بهذه المجتمعات بدورها؟ حتى وقت قريب، كانت لي جارة في لندن تُوفيت عن عمر يناهز ١٠٧ سنوات بعدما ظلَّت تحظى بعناية من مجموعة من مقدمي الرعاية الفلبينيين. فمن سيعتني بالمسنِّين الفلبينيين إذن؟

ربما لن تواجه الفلبين مشكلة كبيرة في هذا الصدد في المستقبل المنظور؛ فبفضل شيوع الكاثوليكية المؤيِّدة لكثرة الإنجاب هناك، تتسم البلاد بمعدل خصوبة أعلى من مستوى الإحلال، وستظل شابة إلى حدٍّ ما على مدار فترة طويلة؛ لكن بعض جيرانها لن يكونوا محظوظين مثلها. فتايلاند مثلًا تشهد شيخوخة سريعة بوتيرة ملحوظة؛ وذلك لأنَّ معدل الخصوبة فيها أقل من مستوى الإحلال، ومتوسط العمر المتوقع فيها يزداد زيادةً حادة. إذ يتجاوز العمر الوسيط لسكانها ٤٠ عامًا بالفعل، وهو بذلك أعلى من نظيره في دول غنية مثل النرويج أو أيرلندا. وبحلول منتصف القرن الحالي، ستُصبح نسبة مَن تجاوزوا الخامسة والستين نحو ثُلث سكان تايلاند، علمًا بأنها حاليًّا تبلغ ١٣٪، وكانت لا تكاد تبلغ ٥٪ حتى وقت قريب، وتحديدًا في مُنتصف تسعينيات القرن الماضي؛ أي إنَّ وتيرة انتشار الشيخوخة في تايلاند أسرع أربع مرات من وتيرة انتشارها في فرنسا.[42]

تُعَد تايلاند مثالًا للدول التي سَبَق تقدمُها الديموغرافي تقدمَها الاقتصادي، وبذلك صارت تركيبتها السكانية ووضعها الاقتصادي غير مُترابطَين معًا. فوفقًا للنماذج القديمة للحداثة، يُفتَرَض أن تتماشى مسيرة التنمية مع التغير الديموغرافي. ومن ثَم، كان من

المفترض ألَّا يكون معدل الخصوبة في تايلاند أقل منه في فرنسا، وألَّا يكون العمر الوسيط فيها أكبر منه في لوكسمبورج، وألا يكون متوسِّط العمر المتوقَّع فيها أقل بعامَين فقط من نظيره في الولايات المتحدة.

ومهما كانت مُشكلات تايلاند، فإن مشكلات الصين أكبر بكثيرٍ نظرًا إلى حجمها. صحيح أنَّ الصينيين أغنى من التايلنديين إلى حدٍّ ما، لكن سرعة انتشار الشيخوخة السكانية في الصين تقترب من سرعة انتشارها في تايلاند. وحتى لو كانت الدول الأقل تقدُّمًا مستعدة لإرسال الفائض من سكانها لدعم الصين الشائخة، فسيتطلَّب ذلك إرسال كل شباب العالم تقريبًا لتلبية هذا الغرض. ومع ازدياد الشيخوخة السكانية في تايلاند والصين، من المتوقع أن يتباطأ نموهما الاقتصادي؛ فكلتاهما قد استنفدت رصيدها من العائد الديموغرافي، وسيتعيَّن عليها التعامل مع تقلُّص قوتها العاملة بدلًا من ازديادها. ويُذكَر هنا أنَّ الصين على الأقل كانت تستعدُّ لهذا الاحتمال منذ أن فرضت سياسة الطفل الواحد.[43]

وصحيح أنَّ الصين وتايلاند لطالما كانتا تتَّسمان باحترام كبار السن، لكنهم لم يكونوا الفئة السائدة بين السكان إطلاقًا، بل دائمًا ما كانوا يشكِّلون نسبةً قليلةً من السكان. وتُوضِّح معلومةٌ إحصائيةٌ واحدةٌ حجم المشكلة. ففي عام ٢٠٠٠، كانت نسبة السكان العاملين إلى المتقاعدين في تايلاند تبلغ سبعة إلى واحد، وبحلول عام ٢٠٥٠، ستكون تلك النسبة ١٫٧ فقط.[44] ومن ثَم فالاعتماد على أبنائك عند الشيخوخة لن يكون خيارًا متاحًا إذا لم يكن لديك أبناء أصلًا. وكما قال أحد المتقاعدين: «بصراحة، نُضطر إلى الاعتماد على أنفسنا في كل شيء. وإذا كنتَ محظوظًا، فقد تجد واحدًا من أفراد عائلتك يتطوع ليُقلَّك إلى المستشفى.»[45]

وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ سقف توقعات التايلانديين بشأن الخدمات التي ينتظرون من الحكومة أن تتكفَّل بها ليس عاليًا كما هو في الغرب، بينما يستفيد المسنُّون في تايلاند أيضًا من حقيقة أنَّ الشخص البالغ من العمر خمسة وستِّين عامًا الآن من المرجح أن يكون أفضل لياقة وصحة ممَّن كانوا يبلغون ذلك العمر في أيِّ وقت مضى. ولكن لا يُمكن لهذه الحقيقة ولا تلك أن تُخفف من وطأة التحدِّي الذي ستواجهه دولة مثل تايلاند. ووحدها التطورات التكنولوجية الخارقة هي التي ستحمي العديدَ من المسنين، في تايلاند ودول أخرى مماثلة لها، من أن يموتوا وحيدين ومُهمَلين. ففي ظل عدم وجود مَن يعتني بهم، سيضطر المسنون إلى الاعتماد على التكنولوجيا.

تقنيات التعامل مع الشيخوخة وإطالة العمر

نظرًا إلى أنَّ اليابان تتَّسم بالشيخوخة السكانية والتطور التكنولوجي في آنٍ واحد، فلا عجب في أنها تشهد ظهور تطورات كثيرة في مجال الرعاية الاجتماعية. فأكثرُ من ربع الشركات الناشئة اليابانية التي تبلغ قيمتها مليار جنيه إسترليني على الأقل مُرتبطة برعاية كبار السن. إذ أصبح في إمكان الموظفين في دور رعاية المسنين أن يتلقَّوا إشارةً حينما يحتاج المقيمون المصابون بسلس البَول إلى عناية، وبذلك تُخطِرهم سلفًا بالحاجة إلى تدخل عاجل. وكذلك ابتُكِرَت أجهزة تتتبُّع العلامات الحيوية التي تُشير إلى عدم انتظام ضربات القلب أو التنفُّس،[46] بينما يجري أيضًا تصنيع أسرَّة آلية تتحوَّل إلى كراسٍ مُتحركة. ويُذكَر هنا أنَّ اليابان في أمسِّ الحاجة إلى مثل هذه التقنيات، ليس فقط بسبب الارتفاع السريع في عدد السكان المسنِّين، ولكن أيضًا لأنَّ اليابان، على عكس العديد من البلدان الأخرى، لا ترغب في فتح أبواب الهجرة إليها. صحيح أنها وضعت نظامَ تأشيراتٍ لُمرضات الرعاية الأجنبيات، لكن لم تتأهل في السنة الأولى من تطبيقه سوى أقل من عشرين مُتقدمة.[47]

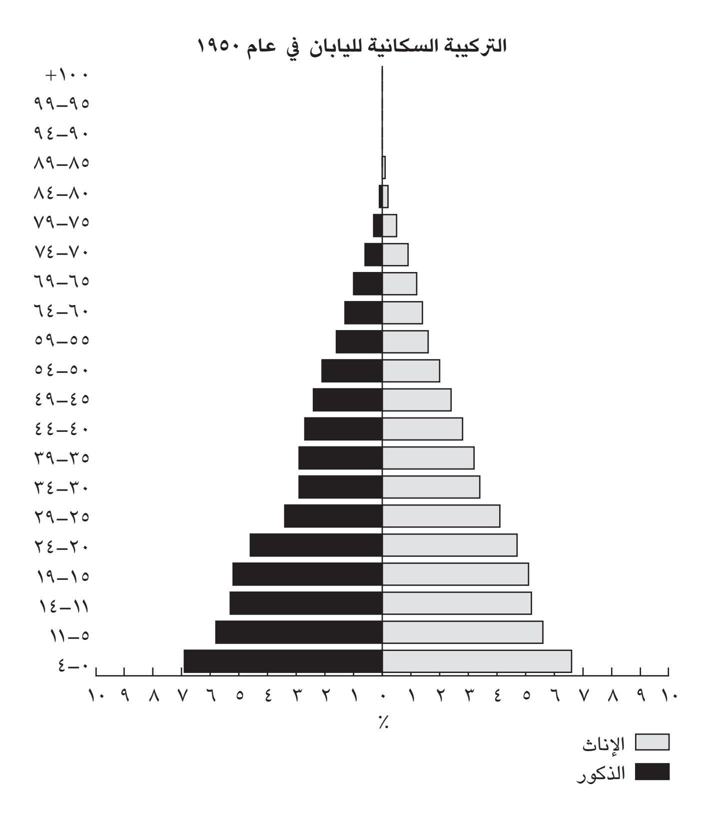
وإلى جانب الرعاية الجسدية، تُستخدم تقنيات حديثة لدعم الصحة العقلية للمُسنين في المجتمع الياباني الذي يتزايد فيه عددُ الذين يعيشون بلا أقرباء أو أبناء يزورونهم. إذ يتزايد الإقبال على استخدام الروبوتات وتقنيات الذكاء الاصطناعي للإيحاء للأشخاص المسنين الذين يعيشون وحدهم بوجود صُحبةٍ معهم وتحفيز عقولهم. وعلى غِرار التقنيات المساعِدة المخصصة للعناية بالجسد، تلاقي هذه الابتكارات اليابانية رواجًا متزايدًا في سوق التصدير. فالعديد من دور الرعاية الدنماركية تستخدم بالفعل حيوانًا أليفًا آليًّا صُمِّم وصُنع في اليابان.[48]

قبل بضع سنوات، كنتُ أعمل لدى شركة تُقدِّم للمسنين جهازَ إنذارٍ قابلًا للارتداء. وكانت فكرة الجهاز أنَّها تتيح لمن يرتديه، إذا سقط، أن يضغط على زرٍّ يستدعي زيارة طارئة أو يُنبِّه أحد أقربائه. وصحيح أنَّ هذه تقنية قديمة، لكني سمعتُ آنذاك كلامًا مُتداوَلًا عن ابتكار إصدارات جديدة ستُطلق تنبيهًا إذا لم تُسدَل الستائر قبل وقت معين في الصباح، وقد حَدَث تقدُّم كبير منذ ذلك الحين. إذ توجد الآن كاميرات يُمكن أن ترسل تنبيهًا عند رصدِ حركة. وبذلك يمكنك التحقق ممَّا إذا كانت والدتك المصابة بالخرف تحاول مغادرة المنزل في منتصَف الليل مثلًا. وهكذا فإنَّ هذا المجال يشهد تغييرًا كبيرًا، وسيشهد مزيدًا من التغيير في المستقبل.

متفاوتة وقابلة للنقصان: حدود زيادة العمر الطويل

دائمًا ما كانت مسألة الموت والحياة تعتمِد على حظ الفرد، ولكنْ ثمة أنماط مميزة على مستوى المجتمع. وأوضحها ببساطة هو النمط الزماني والمكاني؛ فالشخص الذي يُولَد حاليًّا في العالم المتقدم من المرجَّح أن يعيش عمرًا أطول بكثير ممَّن وُلِدوا في أي مكان في العالم قبل قرنَين، وكذلك ممَّن يولَد الآن في أفقر دول العالم. ونوع الجنس أيضًا يُحدث فارقًا كبيرًا. فعلى مستوى العالم، تعيش النساء عمرًا أطول من الرجال بخمس سنوات في المتوسِّط، لكنَّ حجم الفجوة يتفاوت. ففي روسيا مثلًا، يبلغ الفرق أكثر من عشر سنوات، وعادةً ما يُعزى ذلك إلى ارتفاع معدلات إدمان الكحول والانتحار بين الرجال. أمَّا في البلاد النوردية، التي لا يوجد فيها فرق كبير في معدلات تعاطي الكحول بين الجنسَين، وتتقلَّص فيها الاختلافات في نمط الحياة بين الرجال والنساء بفعلِ الأيديولوجية التقدمية، فنجد أنَّ الفجوة بين متوسِّط العمر المتوقع للذكور ونظيره لدى الإناث لا تكاد تبلغ ثلاث سنوات. وفي دول أخرى ذات مبادئ غير تقدمية إطلاقًا، نجد الفجوة أقل وأقل، ربما لأن الموارد تُكرَّس للذكور على حساب الإناث.

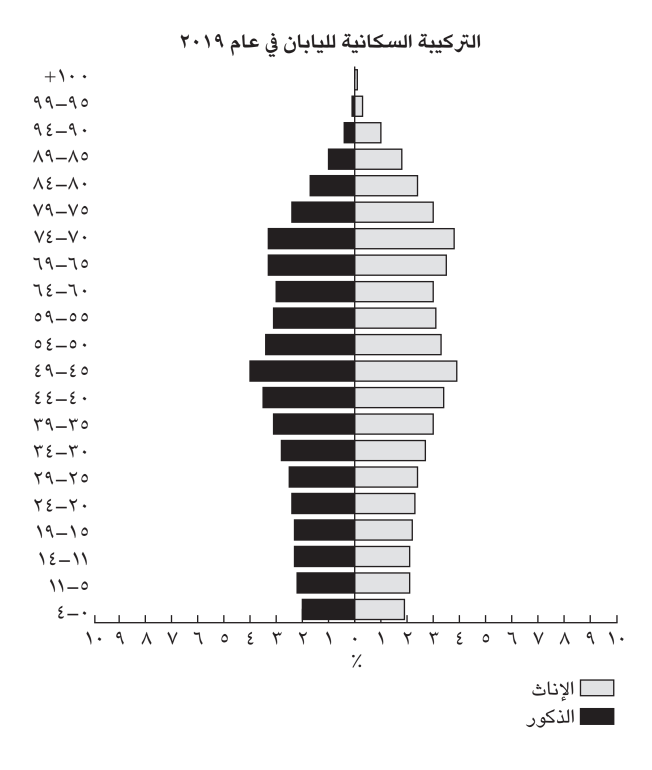
ولكن في السنوات الأخيرة، لم يكن جُلَّ الاهتمام بالتفاوتات في متوسط العمر المتوقع مُنصبًّا على المقارنات بين الجنسَين أو بين الدول، بل على الاختلافات القائمة على الفوارق الطبقية. ففي المملكة المتحدة، تقلَّصت الفجوة بين الجنسَين في متوسِّط العمر المتوقع عند لحظة الولادة إلى نصفِ ما كانت عليه تقريبًا بين عامَي ١٩٨٠ و٢٠١٢. وصحيح أنَّ هذا التقلص يرجع على الأرجح إلى انخفاض معدلات التدخين، التي كانت أعلى بين الرجال، فضلًا عن تحسُّن علاجات أمراض القلب والأوعية الدموية، التي تؤثر في صحة الرجال تأثيرًا أكبر مُقارنة بالنساء. وربما يرجع أيضًا إلى أنَّ عدد الرجال الذين يعملون في الصناعات الثقيلة الخطرة صار أقل بكثير ممَّا كان عليه في الماضي، علمًا بأنَّ ذلك كان يُلحق ضررًا كبيرًا بأعمارهم. ولكن في حين أنَّ الرجال والنساء الذين ينتمون إلى العشرة في المائة الأعلى دخلًا بين السكان من المتوقَّع أن يعيشوا حتى عمرٍ يتراوح حول خمسة وثمانين عامًا، فإن النساء الأفقر لا يصلن إلى سن الثمانين، والرجال الأفقر لا يعيشون حتى الخامسة والسبعين. ومع مرور الوقت، تباطأت زيادة متوسط العمر المتوقع في إنجلترا، وكان تباطؤها أشد بين الأشخاص الأفقر بالأخص، ما يعني أن الفجوة بين الطبقات قد اتسعت.[49] أمَّا فيما يتعلق بتأثير العِرق في تفاوت متوسط العمر المتوقع، فوفقًا لبيانات جُمعَت بين عامَي ٢٠١١ و٢٠١٤، يتضح أنَّ الجماعات الأفريقية والكاريبية



المصدر: https://www. populationpyramid.net/japan/2019/.

في عام ١٩٥٠، كانت كل فئة عمرية في اليابان تقريبًا أقل عددًا من الفئة التي تليها، وهذا مؤشر على حدوث زيادة سكانية على المدى البعيد. فعلى سبيل المثال، كان عدد الأطفال الأصغر من سن الخامسة أكبر نحو سبع مرات من عدد الأشخاص الذين كانوا في النصف الثاني من ستينيات عمرهم. أمَّا اليوم، بعد عقودٍ من انخفاض معدَّل الخصوبة وارتفاع متوسِّط العمر المتوقع، فقد أصبح الأشخاص الذين تجاوزوا منتصف ستينيات عمرهم أكثر عددًا من الأطفال الذين يقلُّ عمرهم عن خمس سنوات، علمًا بأنَّ الفئة الأكثر عددًا هي تلك التي تتألَّف ممَّن هم في أواخر الأربعينيات من عمرهم.

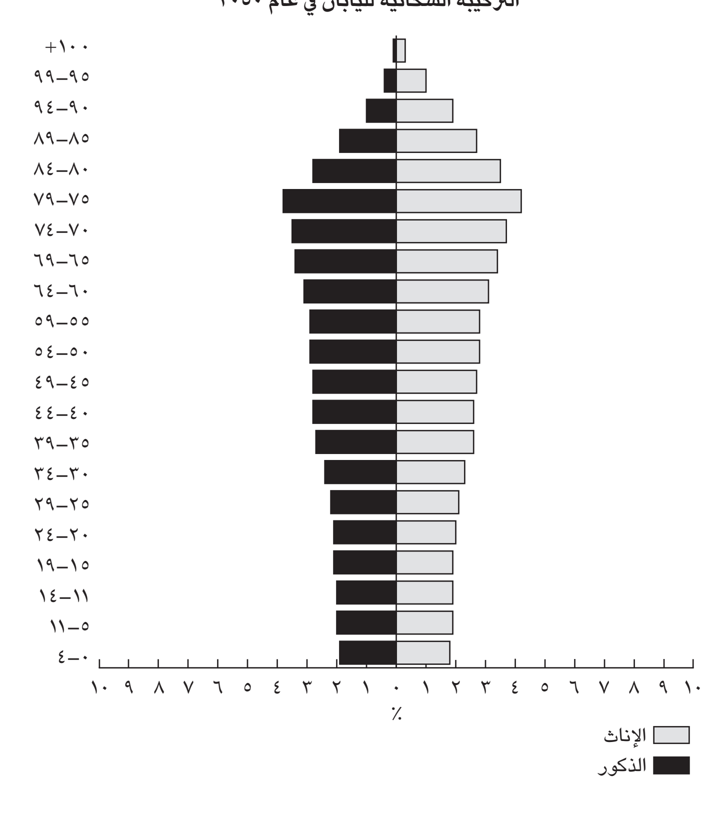
ويُذكَر هنا أنَّ «الهرم السكاني» سُمِّي بهذا الاسم لأنه من المفترَض بطبيعته أن يكون ذا قاعدة عريضة، ويُصبح أضيق كلما اتجهنا نحوه قمته. ولكن بحلول عام ٢٠٥٠، ستكون الفئة الأكثر عددًا في اليابان هي تلك التي تضمُّ مَن هم في أواخر السبعينيات، وسيكون عددهم نحو ضِعف عدد الأطفال الأصغر من خمس سنوات. وبذلك يُمكن القول إنَّ تغيُّر شكل هيكل العمر الياباني يُعَد مثالًا واضحًا لمجتمعٍ شائخ.



المصدر: /https://www.populationpyramid.net/japan/2019.

والآسيوية في إنجلترا حظيت بعمرٍ متوقع أطول من البيض. (وفي الفئة التي وُصِفت بأنها «مختلطة»، كان العمر المتوقع لنسائها يساوي العمر المتوقع للنساء البيضاوات، فيما كان عمر رجالها المتوقع أقل قليلًا مُقارنة بالرجال البيض.)[50]

شهد متوسِّط العمر المتوقع للأفراد المسنِّين انخفاضًا طفيفًا في المملكة المتحدة في السنوات الأخيرة. وقد أحدث هذا تأثيرًا كبيرًا في شركات التأمين على الحياة وصناديق التقاعد، التي تَعتمد التزاماتها المالية على طول الفترة التي من المتوقع أن يعيشها الفرد. عندما أكد معهد خبراء حسابات التأمين في عام ٢٠١٨ أن هذا «اتجاه مستمر، وليس مجرد ظاهرة عابرة»، استطاعت العديد من الشركات أن تعزز ميزانياتها العمومية تعزيزًا كبيرًا.[51] فلمَّا أصبح من المرجَّح أن يُتوفى الأفراد المشتركون في أنظمة المعاشات قبل موعدهم المتوقع سلفًا، استطاعت أن تُخصِّص أموالًا أقل للمدفوعات.



المصدر: https://www.populationpyramid.net/japan/2019/.

هذا وقد رُصَد اتجاه مشابه في الولايات المتحدة، وإن كان العمر المتوقَّع لحديثي الولادة أيضًا قد انخفض وليس المسنين فقط. وكما حدث في المملكة المتحدة، جرت تحليلات كثيرة لمعرفة ما إذا كان ذلك جزءًا من اتجاه مستمر أم لا. ويبدو أنَّ السبب الأكبر في ذلك هو ما يُسمَّى بأمراض اليأس، خصوصًا التي ترتبط بإدمان المواد المخدرة، إلى جانب ارتفاع معدلات السِّمنة أيضًا. وربما نكون قد حصدنا المكاسب السهلة نسبيًّا من معالجة أمراض القلب والأوعية الدموية والسكتة الدماغية بالفعل، وبذلك لم تعُد تؤدي إلى مزيدٍ من إطالة العمر المتوقع.[52]

هذا ويميل الكثيرون في المملكة المتحدة إلى إلقاء اللوم في ذلك على نقص تمويل هيئة الخدمات الصحية الوطنية أو انخفاض الإنفاق العام بموجب سياسة التقشُّف. وصحيح أن الحكومة يمكنها دائمًا أن تبذل المزيد بالطبع، لكنَّ استمرار هذه الاتجاهات مرهون بالخيارات الفردية. فمن الواضح أنَّ اتِّباع نظام غذائي صحي مع ممارسة قدر معقول من الرياضة يمكن أن يحدث فرقًا كبيرًا، لكننا أصبحنا نعيش في عصرِ اتهام الدولة بالمسئولية عن كل العواقب.

ورغم التغيُّرات في متوسط العمر المتوقع، ستستمر شيخوخة مجتمعاتنا في الازدياد. أولًا لأنَّ مقدار الانعكاس في الاتجاه العام أقل من أن يستمر على المدى البعيد، ولأنَّ نطاقه أضيق من أن يصبح سائدًا. وفوق ذلك، فالتوقُّعات السابقة بشأن زيادة العمر المتوقع كانت مُتحفِّظةً للغاية، وقدَّرت العمر الذي سيعيشه الفرد بأقل مما ينبغي.[53] وثانيًا لأنَّ انخفاض معدلات الخصوبة إلى ما دون مستوى الإحلال وشيخوخة جيل طفرة المواليد في العالم المتقدم حقيقة واقعة بالفعل. غير أنَّ الإنسان لا بُد ميتٌ، وإن طالت الأيام وانفسح العمر، ما يعني أنَّ المجتمعات حالما تشيخ، إما ستبدأ في التدهور الاقتصادي وإما ستحتاج إلى استقدام عمالة من الخارج. وإلى هذين الموضوعين نتحوَّل الآن.

الفصل السابع

انخفاض عدد السكان

٥٥: النسبة المئوية لانخفاض تعداد سكان بلغاريا في قرنٍ واحد

في عام ١٩٨٩، كانت أوروبا على وشك أن تشهَد أكبر تغيير سياسي فيها منذ الحرب العالمية الثانية مع ترنُّح الشيوعية على حافة الانهيار. وفي تلك الأثناء، في الركن الجنوبي الشرقي من القارة، طُرِد أكثر من ثلاثمائة ألف بلغاري من أصول تركية من بلغاريا، وأُجبِروا على الفرار إلى تركيا. كانت فاطمة سومرسان آنذاك طالبةً تدرس الفيزياء وتبلغ من العمر ٢٢ عامًا، وكانت «جريمتها» في نظر السلطات الشيوعية البلغارية هي الاحتجاج على الدمج القسري؛ فقبل ذلك ببضع سنوات، أُجبِر أكثر من نصف مليون مسلم بلغاري على تغيير أسمائهم التركية أو الإسلامية إلى أسماء اعتبرتها السلطات سلافية كما ينبغي. وبعد مسيرة احتجاجية على تغيير الأسماء القسري، استُدعِيَت فاطمة إلى مكتب رئيس البلدية المحلي، وأُمِرَت بأن تعود إلى تركيا. قال لها آنذاك: «الآن وقد شاركتِ في مظاهرة احتجاجية، سترين شكل الحياة في تركيا بالفعل.»

قيل لفاطمة أن تُودع عائلتها، وأُمهِلَت ساعةً واحدةً فقط لحزم الحقيبة الوحيدة التي سُمِح لها بأخذها معها. ومن المُثير للضحك أنَّ السلطات البلغارية أطلقت على تلك السياسة اسم «الرحلة التنزهية الكبرى»؛ كأنها «تسمح» للمسلمين البلغار بمغادرة البلاد طواعية، ولا «تُرحِّلهم» قسرًا. لكنها كانت «رحلة» بلا عودة، ولم يُدفَع أيُّ تعويض عنها قَطُّ.[1] ومن المؤسِف أنَّ حتى هذه القِشرة التجميلية التي كانت تهدف إلى حماية بلغاريا من الانتقادات الأجنبية ثَبت أنها غير ضرورية؛ فالمجتمع الدولي ظل غير مُبالٍ بهذا التطهير

العرقي الواضح. ويبدو أنَّ تلك كانت مقدمة لسُباته التام في العقد التالي، عندما وقعت أحداث مماثلة فيما كان يُسمَّى يوغوسلافيا آنذاك.

كانت «الرحلة التنزهية الكبرى» هي أحدث فصلٍ في هجرة السكان المسيحيين والمسلمين التي استمرت قرنًا كاملًا في جميع أنحاء البلقان والقوقاز. إذ هُجِّر ملايين الناس قَسرًا من روسيا واليونان والدول المسيحية الناشئة في جنوب شرق أوروبا إلى الإمبراطورية العثمانية ودولة تركيا التي خَلَفَتها، والعكس أيضًا. ففي سبعينيات القرن التاسع عشر، صُدِم السياسي الليبرالي ويليام جلادستون من «الفظائع البلغارية» التي ارتكبها الأتراك العثمانيون وهم يُحاولون الاحتفاظ بحكمهم في مواجهة القوى القومية والمسيحية الناشئة. وفي الوقت نفسه تقريبًا، عَكَف الروس على إبادة مُعظم السكان المسلمين في أماكن مثل الشيشان أو طردهم منها في أثناء توسيع رُقعة حكمهم. وهكذا ظلَّ المسلمون والمسيحيون يضطهد بعضهم بعضًا باسم الدين في غرب البلقان طوال عدة قرون، وحتى في العقود الأخيرة. وقد «تبادلت» اليونان وتركيا أكثر من مليون ونصف مليون شخص في عشرينيات القرن الماضي.

ويُذكَر هنا أنَّ تركيا وبلغاريا الحديثتَين قد نشأتا من خلال مساعٍ رامية إلى تحقيق تجانس قومي وديني.[2] ففي المناطق التي كانت تضمُّ مزيجًا معقدًا من أناسٍ ذوي أعراق وأديان مختلفة، حاولت الحكومات تغليب مجموعة عِرقية واحدة تشترك في لغة واحدة ودين واحد وشعور بأنها منبثقة من أصلٍ واحد. فطوال معظم تاريخ بلغاريا الشيوعية، الذي استمر بين أواخر أربعينيات وأوائل تسعينيات القرن الماضي، كانت السلطات تسمح للأتراك بالهجرة «الطوعية»، إن لم تكن تُشجعهم عليها، أو حتى تفرضها عليهم قسرًا في بعض الأحيان، كما رأينا بالفعل. وبذلك كانت بلغاريا الشيوعية تكتسي بقشرة اشتراكية أُممية على لُبٍّ قومي عِرقي، وهذا المزيج جعلها مشابهة لجارتها رومانيا، التي كانت خاضعة آنَذاك لحكم نيكولاي تشاوشيسكو. إذ شهدت رومانيا السماح بهجرة اليهود وذوي العِرق الألماني إلى خارج أراضيها وتسهيل الحصول على وسائل منع الحمل لغجَر طائفة الروما وذوي العِرق المجري. وعلى غرار بلغاريا، كانت هذه محاولة لتعزيز هيمنة الأغلبية، إما بتقليص عدد الأقليات وإما بالتخلُّص منها تمامًا.[3]

وعندما انغمست الحكومة البلغارية في ممارسات التطهير العرقي في أواخر أيام نظامها الشيوعي، لم يَلتفِت العالم إليها. فلم تشهد شوارع العواصم الغربية احتجاجات، وعجزت الأمم المتحدة عن إصدار أي قرارات. وذلك لأنَّ العالم كان مشغولًا بانهيار

الشيوعية، ولم يكن مهتمًّا على أي حال بمصير الأقليات في البلقان. أمَّا الأتراك البلغار الذين غادروا بلغاريا، فقد دُمجوا وسط المجتمع التركي، مثلهم مثل أجيال أخرى من اللاجئين المسلمين ومئات الآلاف من المسيحيين الذين فرُّوا نحو الاتجاه الآخر قبلهم.

وبينما كانت بلغاريا تتخلَّص من مئات الآلاف من ذوي العِرق التركي، كانت تركيبتها السكانية تشهد تغييرًا كبيرًا آخر. إذ كانت أواخر الثمانينيات هي المرحلة التي بلغ فيها عدد سكان بلغاريا ذروته بوصوله إلى أعتابِ تسعة ملايين نسمة، مُسجلًا بذلك ارتفاعًا كبيرًا بعدما كان يبلغ نحو سبعة ملايين نسمة فقط في منتصف القرن العشرين. ثم بدأ ينخفض بعدئذٍ، ولم يكن ترحيل فاطمة سومرسان وأمثالها هو السبب الوحيد في ذلك.

يبلغ عدد سكان بلغاريا اليوم نحو سبعة ملايين نسمة، ومن المحتمل أن يقلَّ بمقدار ثلاثة ملايين أخرى بحلول عام ٢٠٨٩. وهكذا فبحلول الذكرى المئوية لـ «الرحلة التنزهية الكبرى»، من المرجح أن يكون عدد سكان البلاد قد انخفض إلى النصف تقريبًا. غير أنَّ عمليات ترحيل الأتراك المنسية منذ أمد بعيد بالفعل ليست سوى سبب واحد فقط من عدة أسباب. إذ تشهد بلغاريا مزيجًا من انخفاض معدلات الخصوبة على غرار اليابان وهجرة أعداد كبيرة من سكانها — طواعيةً هذه الأيام — ما يعني أن مصيرها الديموغرافي إلى زوال. ربما كان طرد الأقليات من البلاد جُرحًا عميقًا أحدثته الحكومة بنفسها في أعداد السكان، لكنه تفاقم بسبب عزوف البلغاريين عن الإنجاب، وإقبالهم على مُغادرة البلاد عند ظهور فرص سانحة في أماكن أخرى.

تناقص السكان: المستقبل البعيد يصبح واقعًا حاليًّا

تخيَّل سيارةً تصعد مسرعة نحو أعلى تلَّة ما. إذا خفَّف السائق الضغط على دواسة الوقود تدريجيًّا، ستبدأ السيارة تتباطأ. وبمرور الوقت، لن تتجاوز سرعتها سرعة السلحفاة لأنَّ قوة الدفع التي تمضي بها إلى الأمام ستُصبح أقل وأقل. وبعدما يُصبح من الصعب مقاومة قوة الجاذبية التي تشدها إلى الخلف، ستبدأ أخيرًا في الرجوع نحو أسفل التلة. يتيح هذا التشبيه فكرة تقريبية عن كيفية انخفاض عدد السكان. ويمكن القول إنَّ جزءًا متزايدًا من العالم قد رفع قدمه من على دواسة الوقود منذ فترة طويلة، وبدأت سيارته تنزلق إلى الخلف بالفعل.

إذا تجاهلنا الهجرة لحظةً، يمكن أن نعتبر أنَّ عدد سكان أي دولة يُحدَّد بعاملَين أساسيَّين: المواليد والوفيات. وفي الوقت الحالي، تتلاشى قوة الدفع المتمثلة في إطالة العمر

المتوقع (أي تقليل عدد الوفيات السنوية) والخصوبة العالية (أي كثرة المواليد)، على الرغم من الزيادة الهائلة في نسبة المسنِّين المعمَّرين. ففي جزء كبير من العالم، نجد أن معدلات الخصوبة أقل من مستوى الإحلال منذ سنوات عديدة، ما يعني أن قوى «الزخم الديموغرافي» قد استُنفِدَت بالفعل، في حين أنَّ الزيادات المتحَقِّقة في العمر المتوقع تُعَد طفيفة في أحسن الأحوال. أي إنَّ قوة دفع المحرِّك تتضاءل، والسيارة تجد صعوبة في منع نفسها من الانزلاق إلى الخلف.

ويُذكَر هنا أنَّ دول العالم المتقدِّم عمومًا، وأوروبا بالأخص، تمرُّ الآن بالمرحلة الأخيرة من القوى التي تؤدي منذ أمد بعيد إلى خفض أعداد سكانها. فمعدل الزيادة في متوسط العمر المتوقع حاليًّا يبدو قوةً شبه مستنفدة، ولا يُسفر إلَّا عن زيادة طفيفة في إجمالي عدد السكان في أحسن الأحوال. وفي الوقت نفسه، فاستمرار انخفاض معدلات الخصوبة فترة طويلة يُحدِث تأثيرًا متضاعِفًا، والنتيجة هي انخفاض عدد السكان. إذ لا تتوقف المسألة عند اكتفاء النساء اللواتي في سنِّ الإنجاب بأطفالٍ أقل، ولكن بسبب خيارات تحديد النسل في الأجيال السابقة، يتناقص عدد النساء أنفسهن باستمرار. وهكذا تختفي الأمم.

وبالحديث عن بلغاريا، نجد أنَّ معدل ازدياد العمر المتوقع هناك طفيف جدًّا؛ فبعدما كان أكثر من ٧٠ عامًا بالفعل في أواخر الستينيات، ما زال أقل من ٧٥. أمَّا معدلات الخصوبة، فهي أدنى من مستوى الإحلال منذ عام ١٩٨٠ على الأقل، بل إنَّ متوسِّط إنجاب المرأة الواحدة في معظم أوقات هذه الفترة كان أقل بطفلٍ كاملٍ من المستوى اللازم للحفاظ على ثبات عدد السكان.

بعبارة أخرى، أنجب الجيل الأخير عددًا قليلًا من الأطفال، وهؤلاء الأطفال وصلوا الآن إلى سن الإنجاب، ويُنجبون عددًا قليلًا من الأطفال بدورهم. تخيَّل امرأةً لديها أسرة كبيرة، وافترِض مثلًا أنها أنجبت ست بنات. بذلك سيكثُر أفراد الأسرة، ولكن إذا أنجبت كل بنت أطفالًا أقل، سيبدأ معدل الازدياد يتراجع في الجيل التالي. وإذا ماتت الجدة، ستفقد العائلة بذلك فردًا واحدًا مقابل الكثير من المواليد الجدد. ولكن حينما يبدأ موتُ البنات الأولَيات، وتقرر حفيداتهن عدم الإنجاب أو الاكتفاء بطفلٍ واحدٍ على الأكثر، ستبدأ كفة ميزان الوفيات والمواليد تميل ناحية الوفيات، ويقلُّ عدد أفراد العائلة.

صحيح أنَّ معدل الخصوبة الكلي في بلغاريا يبلغ الآن ١٫٥ طفل، بعدما كان ١٫٢٥ طفل قبل عشرين عامًا، لكنَّ هذا نِتاج ما يُعرف بتأثير التوقيت، وهو النمط الذي ناقشناه في الفصل الرابع في سياق الحديث عن إسبانيا. فخلال فترة تأجيل الإنجاب وزيادة متوسِّط

العمر الذي تُصبح عنده المرأة أمًّا، سيحدث انخفاضٌ في الخصوبة؛ وعندما يتوقَّف ذلك، يرتفع معدل الخصوبة إلى حدٍّ ما.[4] ولكن بصرف النظر عن هذه الانعكاسات الطفيفة في الاتجاه العام، فإن بلغاريا تُعَد مثالًا نموذجيًّا على انخفاض الخصوبة في أوروبا منذ فترة طويلة. فعدد النساء اللواتي في أوائل العشرينيات من أعمارهن الآن في بلغاريا يساوي نصف ما كان عليه في عام ١٩٨٠، لذا فحتى لو أنجبت كل واحدة منهنَّ نفس عدد الأطفال الذين كانوا يُنجَبون آنذاك، فإنَّ العدد السنوي لمواليد النساء اللواتي يتراوَح عُمرهن بين العشرين والخامسة والعشرين سيكون نصفَ ما كان عليه آنذاك.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ هذه ليست مجرد أرقام نظرية أو دراسات عقيمة يجريها الديموغرافيون عبثًا؛ وإنما تُحدِث تأثيرًا حقيقيًّا في الحياة اليومية. فعلى الجانب الآخر من الحدود اليونانية، أُغلِقَت أكثر من ١٧٠٠ مدرسة في الأعوام الخمسة الممتدة حتى عام ٢٠١٤، وذلك أساسًا بسبب نقص الطلاب.[5] وفي مقدونيا الشمالية المجاورة، التي فقدت نحو ربع سكانها بالفعل، وصف الرئيس التحدي الديموغرافي الذي تواجهه البلاد بأنه أعمق خطر يهددها.[6] وإذا انضمَّت إلى الاتحاد الأوروبي، وزادت فرص الهجرة، فستتفاقَم المشكلة.

هذا وتُعَد ألمانيا دولية أوروبية أخرى تعاني أوضاعًا ديموغرافية سيئة. فالحفاظ على عدد سكانها، ونسبة سكانها الذين هُم في سن العمل، يستلزم استقبال عدد هائل من المهاجرين. فالعديد من الألمان الذين يموتون اليوم ينتمون إلى جيلٍ لديه أطفالٌ قلائل، إن وُجِدوا أصلًا، وبذلك لا يتركون وراءهم مَن ينعونهم. وأحد دلائل هذا التغيير أنَّ عدد «جنازات الصحة العامة» — أي التي تنظمها الدولة وتتكفل بنفقاتها — تضاعَف في هامبورج بين عامَي ٢٠٠٧ و٢٠١٧.[7] ومن المرجح أن يكون هذا الاتجاه مُعبِّرًا عن ألمانيا ككل.

القوة الثالثة: الهجرة

في بلغاريا واليونان ومثيلاتهما من الدول، يتضح أنَّ انخفاض الخصوبة منذ فترة طويلة يؤدي إلى تناقص السكان بوتيرة أسرع بكثيرٍ من وتيرة تأثيرِ إطالة العمر المتوقَّع في الحفاظ على عددهم. وهنا يأتي دور العامل الحاسم الثالث الذي لم يشمله مثال السيارة الذي عرضناه؛ ألا وهو ميزان الهجرة. ويمكننا هنا أن نعتبر الهجرة ميكانيكيًّا محليًّا مُتعاونًا مستعدًّا لسحب السيارة إلى الأعلى بدلًا من تركها تنزلق إلى الخلف على التل.

ففي ألمانيا التي يفوق معدَّل وفياتها معدل مواليدها، سيتناقص عدد السكان لولا الهجرة. فلأنها دولة مُزدهرة تقع في قلب أوروبا، يمكنها أن تتيح فرص عمل وظروفًا معيشية أفضل للملايين إذا اختارت فتح حدودها. سنستعرض ردة الفعل العنيفة التي يمكن أن تصاحب الهجرة في الفصل التالي، ولكن بصرف النظر عن التأثير السياسي، فعندما فتحت ألمانيا أبوابها لأناس يمرُّون بأزمات، كما فعلت خلال الحرب الأهلية السورية في عام ٢٠١٥، انتقل أكثر من مليون لاجئ إلى هناك.[8]

ويُذكَر هنا أنَّ ألمانيا تجتذب المهاجرين منذ فترة طويلة. ففي العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية، انتقل مئات الآلاف من الأشخاص إلى هناك من جنوب أوروبا وتركيا ومنطقة البلقان. وقد ساعدها كل هؤلاء المهاجرون، مع المهاجرين الذين استقبلتهم من الاتحاد السوفييتي السابق، في تجنُّب تناقص السكان. إذ جاء العديد منهم على أنهم «عمالٌ ضيوف»، لكنهم استقرُّوا هناك في النهاية. وإذا تجولتَ في أي مدينة ألمانية تقريبًا، على الأقل خارج ألمانيا الشرقية السابقة، فستجد محلات الكباب والحلاقون الأتراك والمساجد، وهذه كلها علامات واضحة على هجرة مستمرة منذ أجيال. ومهما كانت مزايا الهجرة أو عيوبها، فإنها تُضاد انخفاض عدد السكان. إذ تستطيع الدول الغنية كألمانيا، التي يزداد العزوف عن الإنجاب بين شعبها، أن تتحمَّل نفقات توكيلِ مسألة الإنجاب وتربية الأطفال إلى سكان البلدان الفقيرة بنجاحٍ، ثم تجتذب الأطفال من تلك البلدان الفقيرة عندما يبلغون السن الكافية للعمل. لذا، فعندما تصبح السيارة معرضة للانزلاق نحو الأسفل بفعل الجاذبية، يمكن الاستعانة بالهجرة. فمئات الآلاف مستعدون للمخاطرة بحياتهم للهروب من دول مثل تشاد وأفغانستان وسوريا للوصول إلى دول مثل ألمانيا.

أمَّا في بلدٍ مثل بلغاريا، فنجد أنَّ ميزان الهجرة له تأثير عكسي؛ فبدلًا من أن يُعوِّض انخفاض عدد السكان، يضاعفه، وبذلك يعزز القوة التي تسحب السيارة إلى الخلف. بل إنَّ الهجرة هي المسئولة عن نحو ثلثَي الانخفاض في عدد السكان في بلغاريا، ما يجعلها عاملًا أقوى من انخفاض الخصوبة حتى.[9] فلم يَعُد السكان ذوو العرق التركي هُم من يغادرون البلاد تحت إجبارٍ من نظامٍ قمعي؛ بل صار البلغاريون الشباب المتعلمون يغادرونها طواعيةً في ظل ترسيخ الديمقراطية، وذلك لما يجدونه من إغراء في الأجور الأعلى ومستويات المعيشة الأفضل المتاحة في بلدان أوروبا الغربية التي يُمكن للبلغاريين الهجرة إليها بكل حُرية.

وقد استقبلت الدولة بعض المهاجرين خلال أزمة اللاجئين السوريين؛ لأنها كانت محطة للعديد من المهاجرين القادمين عبر تركيا، وخلال عامَي ٢٠١٤ و٢٠١٥، مُنِح نحو

خمسة آلاف شخص وضعَ اللجوء رسميًّا. صحيح أنَّ معظمهم كانوا يحبذون الانتقال إلى ألمانيا، لكنَّ أولئك الذين سُمح لهم بالبقاء في بلغاريا ولم يستطيعوا مواصلة الترحال غربًا وجدوا ذلك أفضل من العودة إلى أوطانهم الممزقة من ويلات الحروب. ومنذ ذلك الحين، أصبحت إجراءات السماح بعبور الحدود أكثر تشددًا، وصار عدد المهاجرين الذين يدخلون أصغر بكثيرٍ ممن يخرجون؛ ففي عام ٢٠١٧، كان عدد البلغاريين الذين يعيشون في الخارج تسعة أمثال عدد الأجانب الذين يعيشون في بلغاريا.[10]

وصحيح أنَّ الحكومة البلغارية تبذل جهودًا للحد من هجرة البلغاريين إلى الخارج واجتذاب مواطنيها المقيمين ليعودوا إليها، لكن تأثير تلك الجهود ما زال مُتواضعًا. ويُذكَر هنا أنَّ أحد العائدين أعرب عن حسرته في عام ٢٠١٩ قائلًا: «لدينا عاصمة بلغارية بأكملها تعيش في الخارج.»[11] فمُعظم مَن هُم في سن العمل لا يميلون إلى الهجرة من البلدان المرتفعة الدخل إلى البلدان المنخفضة الدخل، وقلَّما يرغبون في العودة إلى بلدانهم المنخفضة الدخل حالما يعيشون في أماكن أغنى. وأغلب المغتربين البلغاريين يعيشون في دول غنية. صحيح أنَّ ظهور جائحة كوفيد-١٩ في مارس من عام ٢٠٢٠ أسفر عن عودة نحو ٢٠٠ ألف بلغاري إلى بلادهم،[12] لكن البلاد ستجد صعوبة في الاحتفاظ بهم حالما تعود الحياة إلى طبيعتها.

الريف يخلو تدريجيًّا

عندما يحدث الانفجار السكاني في دولة ذات أغلبية ريفية، سواء كبريطانيا في القرن التاسع عشر أو نيجيريا في العصر الحديث، يحدث تدفُّق هائل إلى المدن، التي تنمو كفطر عيش الغراب. لكن على الرغم من الانتقال من القرى إلى المدن، فإن الريف لا يُصبح خاليًا في البداية، بل يفقد سكانه الزائدين الذين لا يمكن استيعابهم في الزراعة. ولكن بعد فترة طويلة من انتهاء الانفجار السكاني، تُواصل المدن جذب سكان الريف بأضوائها الساطعة ووظائفها ذات الأجر المُجزي وفرص الحياة المثيرة. ولأنَّ أولئك الذين بقوا في المناطق الريفية لم يعودوا ينجبون الكثير الأطفال، ينخفض عدد السكان الإجمالي. وبذلك تُصبح القرى نجوعًا صغيرة، ثم تتحوَّل هذه النجوع إلى تجمعاتٍ من بضعة بيوت فقط. وفي النهاية لا يتبقَّى سوى أطلال متهالكة وبيت وحيد ذي مزرعة، ثم يُهجَر هذا البيت أيضًا في النهاية.

وتجدر الإشارة هنا إلى التراجع الهائل في تعداد سكان أوروبا ليس بظاهرة جديدة؛ فقد أسفر الطاعون الذي اجتاح القارة كلها في القرن الرابع عشر عن انخفاض عدد سكان أوروبا بمقدار الثلث تقريبًا.[13] وبعد مائتَي عام، شهدت مناطق من أوروبا انخفاض عدد سكانها بنسبةٍ مشابهة إبان حرب الأعوام الثلاثين.[14] وقد شهدت الصين انخفاضات كبيرة في عدد سكانها طوال تاريخها الطويل، سواء بسبب الفيضانات أو الأوبئة. وعندما وصل الأوروبيون إلى الأمريكتَين، انهارت أعداد السكان المحليين هناك.[15] غير أنَّ الشيء المختلف في الانخفاض السكاني الحالي الذي تشهده المناطق الريفية في مختلف أنحاء العالم هو أنَّ الأعداد لا تتناقَص بسبب قوى خارجية فظيعة كالحرب أو المرض؛ وإنما بسبب خيارات الرجال والنساء بشأن عدد الأطفال الذين يريدون إنجابهم ومكان العيش ليس إلَّا.

وعلى مر التاريخ، كانت معظم الجماعات السكانية هشَّة؛ إذ كانت تُحقق زيادات مؤقتة تتلاشى بعدئذٍ. ويتجلى ذلك في رواية ليونارد وولف التي صدرت في عام ١٩١٣ بعنوان «القرية التي في الأدغال»، وكانت مستوحاة من الفترة التي قضاها المؤلف في سيلان (سريلانكا الآن) حيث كان يعمل مسئولًا لدى حكومة الاستعمار. إذ عانى أهل القرية في الرواية صعوبات دائمة من أجل البقاء. وفي نهاية القصة، تبدأ الأدغال في الزحف لتستعيد مكانها وتُمحى القرية تدريجيًّا، مع أنَّ أهلها بذلوا قصارى جهدهم؛ ويبدو المغزى من ذلك أنَّ الطبيعة تسود حيثما تتراجع أعداد البشر. فتَلَف المحصول أو تفشِّي أحد الأمراض يمكن أن يمحو نتاج سنوات من النمو السكاني، ويؤدي إلى انخفاضٍ ربما لا يتعافى منه المجتمع أبدًا. إذ يُمكن أن تظهر قرية إلى الوجود نتيجة لفائضٍ سكاني من مستوطنة أكبر حجمًا ثم تزول تمامًا بعد بضعة أجيال فقط.

وصحيح أنَّ التراجع السكاني الحالي يحدث في منطقة واسعة من العالم تتَّسم بانخفاض معدلات الخصوبة منذ فترة طويلة، لكن الالتزام بمثال بلغاريا بالأخص يتيح لنا صورةً واضحةً عمَّا يحدث. إذ كشفت دراسةٌ استقصائيةٌ أنَّ الفترة الممتدة من منتصف القرن العشرين إلى عام ٢٠١٢ شهدت انخفاض عدد سكان الريف البلغاري بنحو ٦٠ في المائة، علمًا بأنَّ هذا الانخفاض استمر عقدًا كاملًا تقريبًا بعد ذلك الحين.[16] كذلك فإنَّ عدد المستوطنات الكبيرة بما يكفي لتصنيفها ضِمن القرى قد انخفض من نحو ستة آلاف إلى نحو خمسة آلاف بين نهاية الحرب العالمية الثانية وعام ٢٠٠٧، بل وتفاقم معدَّل الانخفاض منذ ذلك الحين. ولا عجب في أنَّ القرى التي شهدت أكبر انخفاض في أعدادها هي تلك التي كان يسكنها ذوو العِرق التركي، وذلك نتيجة «الرحلة التنزهية

الكبرى».[17] وبينما تخلو القرى البلغارية من سكانها بمعدلٍ ينذر بالخطر، غالبًا ما يبقى كبار السن فيها لتعلُّقهم بذكريات الماضي حينما كانت الوديان تمتلئ بأصداء أصوات الأطفال وهم يلعبون. وربما يتساءلون أين عساهم أن يجدوا قسًّا ليؤدي المراسم الأخيرة لهم قبل الموت. وعن ذلك قال أحد الأشخاص الثلاثينيِّين القلائل الذين بقوا في قريةٍ ليست بعيدة عن العاصمة صوفيا لصحفي من هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي): «جميع أصدقائي الذين نشأت معهم هنا غادروا منذ فترة طويلة.» وذكر أنَّ مخزون البضائع في متجر قريته ضئيل جدًّا، وأنَّ صاحبة المتجر لا تعرف متى قد تضطر إلى إغلاقه بسبب قلة الزبائن. وفي بعض القرى الواقعة على مسافة أبعد نحو أعلى الوادي، أُغلِقت المحلات التجارية إغلاقًا تامًّا بالفعل.[18]

وفي مقاطعة فيدين التي تقع في أقصى شمال غرب بلغاريا، بين رومانيا وصربيا، تبدو الأمور أسوأ من ذلك. إذ انخفض عدد سكانها الذين هُم في سن العمل إلى النصف منذ الثمانينيات، ما زجَّ بالمنطقة في دوامة من الانحدار. فبعدما كانت تخدمها رحلةُ طيران داخلية مدتها ثلاثون دقيقة من العاصمة، لم يَعُد يُمكن الوصول إلى فيدين إلا بخوض رحلة شاقة مدتها خمس ساعات بالسيارة. وقد اشتكى أحد سكان عاصمة المقاطعة المحليين الذي حاول سابقًا أن يرحل عنها قبل أن يضطرَّ إلى العودة كلما نفدت فرص العمل، قائلًا: «كنتُ أشعر كأنني أعود إلى قبري. هذه مدينة تحتضر.»[19]

وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ عملية خلو الريف من سكانه تتفاقم ذاتيًّا. فحالما ينخفض عدد سكان قريةٍ ما عن مستوى معيَّن، تُصبح معرضةً بشدة لتوقف مدرستها عن العمل، وبذلك لن تنجذب العائلات الشابة إلى العيش هناك، بل إنَّ السكان المقيمين هناك بالفعل قد يختارون الانتقال إلى مكان آخر. وغالبًا ما تتوقَّف بعض المرافق الأساسية، كخدمة الحافلات والمخبز ومتجر البقالة، عن العمل حالما يقل السكان عن عدد معين؛ إذ تصير تكاليف الخدمات العامة غير مبررة، بينما يصبح استمرار المشروعات التجارية المحلية غير مُجدٍ اقتصاديًّا. وكذلك فعاصمة المنطقة حين تُصبح محاطة بقرى وبلدات تعاني انخفاضًا سكانيًّا، يقلُّ حجم الاستثمارات التي تجتذبها، وتفقد بِنيتها التحتية الخاصة بوسائل النقل، وبذلك تتفاقَم عُزلة المنطقة، وينفُر الناس من العيش فيها.

ومن بين العديد من الدول التي تعاني انخفاضًا هائلًا في أعداد سكانها في وسط أوروبا وشرقها، تُعَد روسيا بالأخص مثالًا لافتًا. فعلى غرار بلغاريا، نجد أن عملية التحضُّر المستمرة في روسيا منذ فترة طويلة قد تضاعفت بسبب انخفاض معدَّل الخصوبة منذ أمدٍ

بعيد، وتحديدًا منذ السبعينيات على الأقل. والنتيجة أنَّ معدَّل وفياتها صار أكبر من معدل مواليدها. ولكن على عكس بلغاريا، شهدت روسيا استقبال أعدادٍ كبيرةٍ من المهاجرين، خصوصًا من دول الاتحاد السوفييتي السابق، في حين أنَّ معدلات الهجرة خارج أراضيها محدودة لأنها ليست عضوة في الاتحاد الأوروبي. غير أنَّ المهاجرين إلى روسيا، شأنهم شأن المهاجرين إلى مُعظم الأماكن، غالبًا ما ينجذبون إلى أضواء المدن الكبرى الساطعة بدلًا من الريف المحتضر. إذ هُجِرَت عشرون ألف قرية روسية بالكامل، فيما توجد ستة وثلاثون ألف قرية أخرى يقلُّ عدد سكانها عن عشرة أشخاص.[20]

وتُعَد قسوة المناخ في معظم أنحاء روسيا، وبُعد العديد من الأماكن في هذه البيئة الشاسعة من العوامل التي أسهمت في انخفاض عدد السكان في المناطق الريفية من البلاد. إذ يلوذ الروس إلى المناطق المركزية الحضرية الأكبر حجمًا، حيث تُدفَّأ المنازل بتدفئة مركزية، ويمكن شراء مجموعة متنوعة من سلع البقالة بسهولة أكبر وتكلفة أرخص. وتعج روسيا، مثل بلغاريا وعدد مُتزايد من مناطق العالم أيضًا، بنفسِ الحكايات المحزنة عن أفرادٍ مسنِّين بقوا في القرى التي كانت مفعمة بالحيوية في الماضي وصارت تحتضر الآن. إذ تساءلت فيرا سيليفانوفا، وهي عاملة اجتماعية من قرية شيليبوفو الواقعة على مقربة من الحدود مع كازاخستان، قائلةً: «لم يتبقَّ سوى عدد قليل من الأطفال في المدرسة. إلى متى سيبقى المُسنُّون على قيد الحياة؟» وقالت لمراسلٍ صحفي زائر: «القرية تحتضر ولا أحد يبالي.»[21]

التأثيرات الجيوسياسية للمساحات الفارغة: سيبيريا والشرق الأقصى الروسي والصين

في حين أنَّ خلو المناطق الريفية من السكان في بلغاريا ليس له تداعيات كبيرة على العلاقات الدولية، لا يمكن قول الشيء نفسه عن تخلِّي الروس عن مساحاتٍ شاسعة من أراضي بلادهم. فلطالما كانت الحكومة الروسية قلِقة إزاء قلة السكان في جزء كبير من أراضيها، ولذا تعكفُ منذ فترة طويلة على تغيير هذا الوضع.

ويُذكَر هنا أنَّ ألاسكا كانت جزءًا من روسيا قبل بيعها للولايات المتحدة في عام ١٨٦٧، وكان بعض المستوطنين الروس يُسافرون بطول ساحل المحيط الهادئ وصولًا حتى شمال كاليفورنيا في أوائل القرن التاسع عشر. وبالإضافة إلى وجود المستوطنين الروس في أمريكا الشمالية، أسفر مد خطوط السكك الحديدية إلى سيبيريا عن تعزيز

قبضة روسيا على المنطقة منذ تسعينيات القرن التاسع عشر. وقد كانت الثورة الصناعية التي أحدثها ستالين في منطقة جبال الأورال في ثلاثينيات القرن العشرين، عندما أمر بنقل رجال ونساء إلى تلك الحدود البعيدة مع الآلات اللازمة لتشجيع التنمية، بمنزلة تطور فارق في هجرة سكان روسيا إلى الخارج. وكذلك أسهمت بدورٍ حاسم في الانتصار على ألمانيا النازية؛ لأنها ضمَنت عدم اجتياح جميع المناطق الصناعية. وفي الخمسينيات من القرن العشرين، كانت الحملة التي أطلقها خروتشوف تحت عنوان «الأراضي البِكر» لتشجيع روادٍ شباب على الاستقرار في الأطراف الخارجية للبلاد هي الرمق الأخير للتوسُّع الروسي.

ولكن من بعدها بدأت البلاد تشهد تراجعًا مستمرًّا منذ أكثر من نصف قرن. صحيح أنَّ بعض هذا التراجع كان سياسيًّا؛ وذلك بسبب انهيار الاتحاد السوفييتي وانفصال جميع الجمهوريات غير الروسية، ولكن حَدَث تراجع ديموغرافي أيضًا. إذ أصبح الوجود الروسي في أقصى أطراف البلاد ينحسر مع تقدم السكان في العمر وعدم تناسُلهم؛ وحتى عندما يُنجبون أطفالًا، يجدون أن أبناءهم لا يُشاركونهم الرغبة في العيش في تلك المناطق النائية. وقد أعرب الرئيس فلاديمير بوتين عن قلقه بشأن منطقة الشرق الأقصى الروسي التي وصفها بأنها منطقة حمراء لتناقُص عدد سكانها الروس، خصوصًا وأنها تقع بجوار الصين التي ما زال عدد سكانها يتزايد.[22] وقد سعى بوتين مؤخرًا إلى إعادة توطين بعض السكان في الشرق، وذلك من خلال تقديم أراضٍ هناك للأشخاص الراغبين في العمل بالزراعة، لكن جهوده لم تُكلل بنجاحٍ يُذكَر؛ فالتربة هناك غالبًا ما تكون أفقر من أن تُلائم الاستخدام الزراعي، والعقبات البيروقراطية عادةً ما تُبطئ سير العملية بشدة.[23]

وكذلك فنقص الأشخاص المؤهَّلين لإدارة البِنية التحتية في الشرق الأقصى الروسي يجعل المنطقة أقل صلاحية للسكن. إذ تواجه الشركات صعوبة في إقناع الخبراء المختصين بالانتقال للعيش هناك، في حين أنَّ مُعظم السكان المحليين الذين يحملون مؤهِّلات في مجالات مفيدة اقتصاديًّا، كالتنقيب عن النفط مثلًا، يفضِّلون العمل في المدن الكبرى في الغرب الروسي.

ومع أنَّ الروس ربما يَرقُبون حدودهم مع الصين بأعين قلقة، مُتخوفين من الكثافة السكانية الكبيرة لدى جارتهم في المقاطعات المجاورة لتلك التي يهجرها الروس، فإن العديد من القرى الصينية تحتضر أيضًا. وصحيح أنَّ أحد أسباب ذلك هو معدل التحضُّر الهائل الذي استعرضناه بمخططٍ بياني بالفعل، ولكن لو كان الصينيون قد حافظوا

على معدلات إنجابهم المرتفعة، سواء بأربعة أو خمسة أطفال، أو حتى طفلين أو ثلاثة، لَبقيت القرى عامرة بالكثير من السكان. فريفُ نيجيريا مثلًا لا يفرغُ من سكانه، حتى مع امتلاء مدنها بسكان جدد.

وفي هذا الصدد، تُعد قرية لومانتشا التي تقع في مقاطعة قانسو الشمالية الغربية، ولا تضمُّ أيَّ بالغين تحت سن الأربعين تقريبًا، مثالًا لتناقص عدد السكان في الصين. إذ قال مدير المدرسة الابتدائية في القرية لأحد الزائرين: «في الماضي، عندما كان الجو يُصبح أدفأ بعد فصل الشتاء، كنتَ تجد أطفالًا كثيرين يركضون ويلعبون ويصرخون ويمرحون. أمَّا الآن، فحتى عندما تحين العطلة المدرسية، قلَّما ترى طفلًا في أي مكان. لا في إجازة الصيف، ولا في إجازة الشتاء. الأطفال الذين يذهبون إلى المدن للدراسة لا يعودون.» ويُذكَر هنا أنَّ مدرسته كانت تضم مائة تلميذ في الماضي؛ أما الآن، فصار فيها ثلاثة تلاميذ فقط، لتكون بذلك واحدة من نحو ألفَي مدرسة في قانسو وحدها تضم أقل من عشرة تلاميذ.[24]

غير أنَّ مشكلة الصين ليست مُقتصرة على مناطق معينة فحسب. فانخفاض الخصوبة الذي استمر طوال العقود الأربعة الماضية، وتفاقم بسبب سياسة الطفل الواحد لكنه لم يَعُد إلى ما كان عليه بعد إلغائها، جعل شبح الانخفاض السكاني يلوح في الصين ككل. فخلال العقد الماضي، بلغ معدَّل النمو السكاني السنوي في الصين نحو ٠٫٥ في المائة.[25] وقُرب نهاية العقد، كان معدَّل النمو أبطأ؛ بل ويعتقد البعض أنَّ عدد سكان الصين يتناقص بالفعل.[26] ومن ثَم يمكن القول إنَّ الصين أصبحت، على أقل تقدير، على أعتاب الانخفاض السكاني. وبذلك عندما يتجاوز عدد سكان الهند عدد سكان الصين، وهذا شبه حتمي في السنوات القليلة المُقبلة، ستكون هذه هي المرة الأولى منذ أن أصبحت الصين دولة، أي منذ أكثر من ألفَي عام، التي لا تكون فيها الصين هي الدولة الأكثر اكتظاظًا بالسكان في العالم.

تناقص عدد السكان يصل إلى المدن

تُعَد اليابان أيضًا من الدول التي تتَّسم بانخفاضٍ مستمر في معدل الخصوبة، كما رأينا بالفعل. ولذا فهي لا تعاني شيخوخة سكانية فحسب، بل تخلو تدريجيًّا من السكان أيضًا. فعلى غِرار قُرى بلغاريا وروسيا، تُهجَر القرى اليابانية. ومن ثَم تزدهر أشكال الحياة البرية في الريف الذي يهجره المزارعون، بل وبدأت تتعدى على المساكن البشرية

المتضائلة؛ ففي شمال اليابان، ازداد عدد المرات التي شوهدت فيها الدببة إلى الضِّعف في عام واحد فقط.[27] لكنَّ حتى ضواحي البلاد بدأت تخلو من السكان الآن. فعلى عكس ما يحدث في جزء كبير من دول الغرب، حيث يتطلَّع الكثيرون ممَّن هُم في منتصف العمر إلى المكسب المالي المفاجئ الذي يأتي إليهم عند وراثة منزل أحد أقربائهم الأكبر سنًّا؛ نجد أنَّ الكثيرين ممَّن يرثون العقارات في اليابان، ومن أجل الضرائب المرتفعة المفروضة على المساكن الثانية، يختارون التخلي عن ملكيتها ويعلنونها مهجورة. وبذلك أصبح ما يقرب من منزل واحد من كل سبعة منازل في اليابان مسجلًا على أنه بلا مالك، ومن المتوقع أن تتفاقم المشكلة.[28]

وبينما تسافر أعداد مُتزايدة من السياح لرؤية وسط مدينة طوكيو الصاخب النابض بالحياة، تعاني الضواحي الواقعة على بُعد مسافة قصيرة بالقطار من العاصمة شيخوخةً سكانية، وتخلو تدريجيًّا من السكان. وفي حين أنَّ المشكلة أسوأ في بلدات المقاطعات، توقَّع أحد خبراء العقارات أن ضواحي طوكيو في غضون خمسين عامًا ربما ستُصبح نُسخًا مُصغرة من مدينة ديترويت، لأنها حينئذٍ ستعجُّ بعقاراتٍ متهدمة وخاوية.[29]

ولعلَّ هذه الإشارة إلى ديترويت تُذكِّرنا بما يحدث منذ فترة في مُعظَم أنحاء أوروبا وأمريكا الشمالية. فمع أنَّ عدد سكان كل دولة هناك قد يكون ثابتًا أو يزداد بمعدلٍ طفيفٍ حتى، نتيجة للهجرة وتأثيرات الزخم الديموغرافي الضعيفة المتبقية، فإن خروج السكان المستمر الذي بدأ في الريف قد امتد الآن إلى بعض البلدات. والأكثر تضررًا هي مدن مثل ديترويت، التي كرَّست الكثير من مواردها لصناعاتٍ معينة بدأت تتدهور منذ ذلك الحين، وبذلك أصبحت بمنزلة مناطق حضرية صدئة في ظل ما تعانيه من تضاؤل فرص العمل وتدهور المراكز التجارية وتهالك البنية التحتية.

ويُعَد احتضار المدن عَرَضًا لمرضٍ مُستشرٍ في معظم العالم المتقدم. وأذكر هنا أنَّ صديقًا لي نشأ في مدينة ستوك-أون-ترينت الإنجليزية، التي تشتهر بصناعة الفخار والتي كانت مُزدهرةً يومًا ما، قال لي إنه حين زار البلدة مؤخرًا وجدها مختلفة تمامًا عمَّا كانت في طفولته. ومع أنَّ الكثيرين من سكان البلدة كانوا فقراء عندما نشأ هناك في ثلاثينيات القرن العشرين وأربعينياته، فإنَّ المتاجر والشوارع كانت مزدهرة. وقد صار سكان ستوك حاليًّا يتمتعون بحياة أفضل من حيث التغذية والإسكان والتعليم، فيما أصبحت نسبة البطالة منخفضة جدًّا؛ على الأقل قبل جائحة كوفيد-١٩. وكذلك أصبحوا يمتلكون هواتف ذكية ويستمتعون بعطلاتٍ رخيصة في الخارج بعدما كان ذلك يبدو بمنزلة معجزة لصديقي في صباه. لكن رغم كل هذا، شعر صديقي بيأسٍ من حالة المكان.

غير أنَّ كبار السن عادةً ما ينظرون إلى الأشياء من منظورٍ وردي، لذا ربما ينبغي هنا ألَّا نُسلِّم بصحة كلام صديقي دون دليل. لكن إذا نظرنا إلى البيانات السكانية، عِلمًا أنَّ التغيرات الديموغرافية وحدها لا يُمكن أنَّ تفسر التدهور الحضري بالكامل؛ لأنها في الحقيقة جزءٌ من النتيجة بقدرِ ما هي جزء من السبب، فسنجد مؤشرًا على التدهور الذي شعر به صديقي. فعدد سكان ستوك، الذي ازداد إلى خمسة عشر أمثاله بين مطلع القرن التاسع عشر وعشرينيات القرن العشرين، قد بلغ ذروته في منتصَف القرن العشرين ثم مضى بعدئذٍ يتراجع تراجعًا تدريجيًّا وغير مُنتظم. لكن الشيء اللافت هو التغيُّر الذي طرأ على تركيبة أعمار السكان. فقبل الحرب العالمية الأولى، كان عدد الأطفال دون سن الخامسة يفوق عدد الأشخاص الذين تزيد أعمارهم على خمسة وستين عامًا أربع مرات على الأقل؛ أمَّا الآن، فأصبح عدد أفراد تلك الفئة الثانية يفوق عدد أفراد الأولى بنسبة اثنين إلى واحد تقريبًا.[30] وفوق ذلك، فقدت المدينة ٤٠ في المائة من خمَّاراتها وحاناتها في الأعوام العشرين الماضية.[31] لذا لا عجب في أن تبدو ستوك الآن مكانًا مختلفًا عن تلك المدينة الشابة الحيوية التي عهدها صديقي منذ سبعين عامًا.

إنَّ قلة السكان، وخصوصًا الشباب، تُمثل فصلًا رئيسيًّا في قصة التدهور الحضري. فلو كان معدل الخصوبة في بريطانيا قد استمر كما هو، وظل عدد سكانها ينمو بنفس المعدل الذي كان ينمو به خلال فترة طويلة من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، لَما شعرت مدينة ستوك ومثيلاتها حاليًّا بهذا القدر من التضاؤل. ولكانت البلاد عامرة بأعدادٍ كافية من السكان ليتسنى لمناطق أكثر أن تشهد نموًّا سكانيًّا كالذي شهدته المدن الإنجليزية الناجحة مثل مانشستر وليفربول، اللتين استطاعت كلتاهما أن تقلب الوضع في السنوات الأخيرة، وتحوِّل الانخفاض السكاني إلى زيادة. ولكن ينبغي القول إنَّ نجاح هذه المدن الشمالية جاء على حساب البلدات المحيطة بها، التي تشعر بأنها ضُمَّت إليها قسرًا أو أُفرِغَت من سكانها.

ويُمكنك أن تلمس الفرق بين النمو السكاني والانخفاض السكاني حينما تتمشى في وسط أي مدينة. فإذا زرت مدينة كامبريدج الإنجليزية الشهيرة بكثرة الشباب الجامعيين بين سكانها على سبيل المثال، ستجد أنها مزدهرة بكل وضوح. وهذا يتجلى في وجود الناس في وسط المدينة حتى في غير أوقات الفصل الدراسي، إلى جانب أنَّ معظم المنافذ التجارية مشغولة وتعمل بالفعل. وكذلك سترى المطاعم والحانات ممتلئة، ولن تجد متاجر مغلقة ذات واجهات مغطاة بالألواح الخشبية في شوارع التسوق الرئيسية. وبعد رؤية ذلك،

لن تستغرب حين تكتشف أنَّ عدد سكان كامبريدج يزداد باطراد منذ فترة طويلة. إذ تضاعف عددهم تقريبًا بين عشرينيات القرن العشرين والتعداد السكاني لعام ٢٠١١، بينما انخفض عدد سكان ستوك بنحو ٦ في المائة خلال الفترة نفسها.[32] أي إنَّ كامبريدج تُجسد صورةً مختلفةً تمامًا عن ستوك، وما يُمكنك أن تشعر به في الشوارع، يمكنك أن تراه في أعداد السكان أيضًا.

هذا وتُعَد شيفيلد من المدن الإنجليزية الأخرى التي استطاعت الحفاظ على عدد سكانها من خلال زيادة عدد الطلاب، الذي صار يتجاوز الآن ٦٠ ألف طالب، مع أنَّ عدد وظائف قطاع التصنيع انخفض منذ أوائل السبعينيات من ١٢٥ ألف إلى ٢٥ ألف فقط.[33] صحيح أنَّ حياة الطالب ربما تكون أمتع من حياة عامل في مصنع الصلب مثلًا وأنَّ وجود سكان متعلمين يحمل منافع، لكنَّ مصانع الصلب كانت تُلَبِّي احتياجاتها المالية بنفسها يومًا ما على الأقل، في حين أنَّ احتياجات الطلاب المالية تُلبَّى بموجة من الديون المتزايدة.

ويُمكن القول إنَّ ما شعر به صديقي تجاه ستوك ينطبق على معظم العالم المتقدم. فالولايات المتحدة مثلًا لديها منطقة شاسعة تُعرَف باسم «حزام الصدأ»، وهي منطقةٌ تراجعت فيها الصناعة، وخلَّفت وراءها مدنًا يتناقص عدد سكانها يومًا تلو الآخر. فالشوارع التي كانت مزدحمة يومًا ما أصبحت الآن فارغة ومشوَّهة بالمحلات التجارية المغلقة والواجهات المغطاة بألواح خشبية. وتظهر المشكلة ذاتها في مناطق واسعة من ألمانيا وفرنسا. صحيح أنَّ عدد السكان في فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة لم يبدأ التناقُص بالأرقام المطلقة حتى الآن، لكنَّ جغرافيتنا الحضرية، مثلها مثل اقتصادنا، قائمة على افتراضِ وجود نموٍّ مُستمر وقوي. وحالما ينتهي ذلك النمو، يبدو أنَّ المدن تُصبح مُستنزَفة الطاقة والحيوية.

ولم تعد المدن الصغيرة أو تلك الموجودة في حزام الصدأ فقط هي التي تعاني انخفاض عدد السكان. فحتى منطقة وسط باريس تشهد تضاؤلًا سكانيًّا منذ أكثر من عقد؛ إذ تعرَّضت خمس عشرة مدرسة هناك للإغلاق أو الدمج في السنوات الثلاث من عام ٢٠١٥ حتى عام ٢٠١٨. فيما يفوق عددُ البريطانيين الذين يُغادرون لندن سنويًّا عددَ البريطانيين الذين ينتقلون إليها بنحو مائة ألف فرد، وهذا الفارق لا تعوِّضه سوى الهجرة الجماعية إليها. وكذلك بدأت نيويورك تشهد تناقص عدد سكانها مؤخرًا؛ علمًا بأنَّ كل هذه التطورات كانت قبل جائحة كوفيد-١٩.

ويُذكَر هنا أنَّ الطفرة السكانية الكبيرة في الماضي قد حدثت في الريف أولًا، ثم انتشرت حتى وصلت إلى المدن، وما زال الوضع هكذا في أفريقيا. وبالمثل، فقد رُصِد الانخفاض

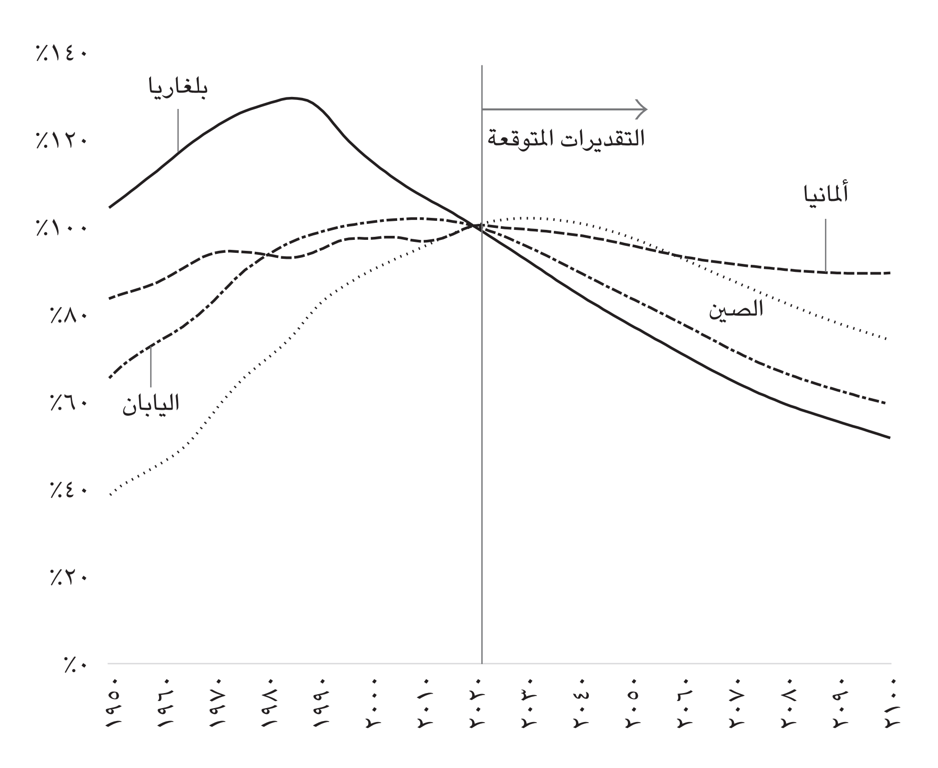
السكاني لأول مرة في قرى نائية قبل أن يشق طريقه إلى الداخل، حتى تجلَّى أخيرًا في الشقق المهجورة في ضواحي طوكيو والمخابز الباريسية المغلقة. وهذه هي سِمة الانخفاض السكاني الطويل الأمد.[34]

البشر في المستقبل: هل سيكون لهم أي وجود أصلًا؟

يبدو من الكلام المذكور أعلاه أنَّ انخفاض عدد السكان ظاهرة حتمية لا مفر منها، فهو مرض زاحف يبدأ في المناطق الريفية النائية، التي تُعَد بمنزلة أطراف الجسم، قبل أن يتقدم تدريجيًّا حتى يصل إلى القلب. وتمامًا كالفيروس، ينتشر من بلدٍ إلى آخر، ومن قارة إلى قارة، ويظهر فجأة في أماكن كانت مشهورة سابقًا بالحشود المكتظة الصاخبة والعائلات الكثيرة الأفراد. ويبدو أنَّ قصص القرى المهجورة والمدارس المغلقة والشقق الفارغة في الضواحي، التي بدت ذات يومٍ مقتصرة على مناطق محلية، قد صارت عالمية. وبينما كان يبدو في الماضي أنَّ البشر سيَلتهمون الكوكب، صار يبدو الآن أننا ربما سنطلب في النهاية من آخر إنسان مُتبقٍّ في الكوكب أن يُطفئ الأنوار قبل رحيله.

ويُذكَر هنا أنَّ داريل بريكر وجون إيبيتسون قد لخَّصَا هذه الأطروحة تلخيصًا وافيًا جدًّا في كتابٍ صدر عام ٢٠١٩ بعنوان «كوكب فارغ». إذ ذكرا أنَّ الكوكب كله يتجه نحو التحضر، وفي الوقت نفسه يمنح المرأة حقوقًا أفضل، ويتبنَّى مواقف أكثر ليبرالية في العموم. وهذا يعني أنَّ معدلات الخصوبة، المنخفضة أصلًا، ستَشهد مزيدًا من الانخفاض، وأنَّ الانخفاض سينتشر على نطاقٍ أوسع، ما يُؤدي في النهاية إلى انخفاض عدد السكان. وفي حين أنَّ الكثير من البيانات تُشير نحو هذا الاتجاه بالفعل، يرى بريكر وإيبيتسون أنَّ أغلبها لا يُعبِّر عن مدى جسامة الوضع. إذ كتبا أنَّ «بعض الخبراء الديموغرافيين والمسئولين الحكوميين [في الهند] قالوا لنا ... مِرارًا وتكرارًا ... بصوتٍ هامسٍ إنَّهم يظنون أنَّ معدل الخصوبة قد انخفض بالفعل إلى أقل من ٢٫١.»[35] وتُظهِر أحدث البيانات أنهم كانوا على حق. وقد أعربا عن شكوكهما في دقة البيانات الأفريقية أيضًا، وبذلك يتوقَّعان أن عدد سكان العالم سيبلغ ذروته ثم يبدأ الانخفاض ليس في نهاية القرن الحالي، بل في منتصفه، أي في غضون بضعة عقود فقط. ويبدو هنا أنَّ الذعر يتقلَّب على مر القرون. ففي أوائل القرن التاسع عشر، حينما بدأت انطلاقة التحول الديموغرافي في إنجلترا، تنبَّأ توماس مالتوس بأنَّ الكوكب في المستقبل سيصبح مكتظًّا بعددٍ مهولٍ من البشر يفوق

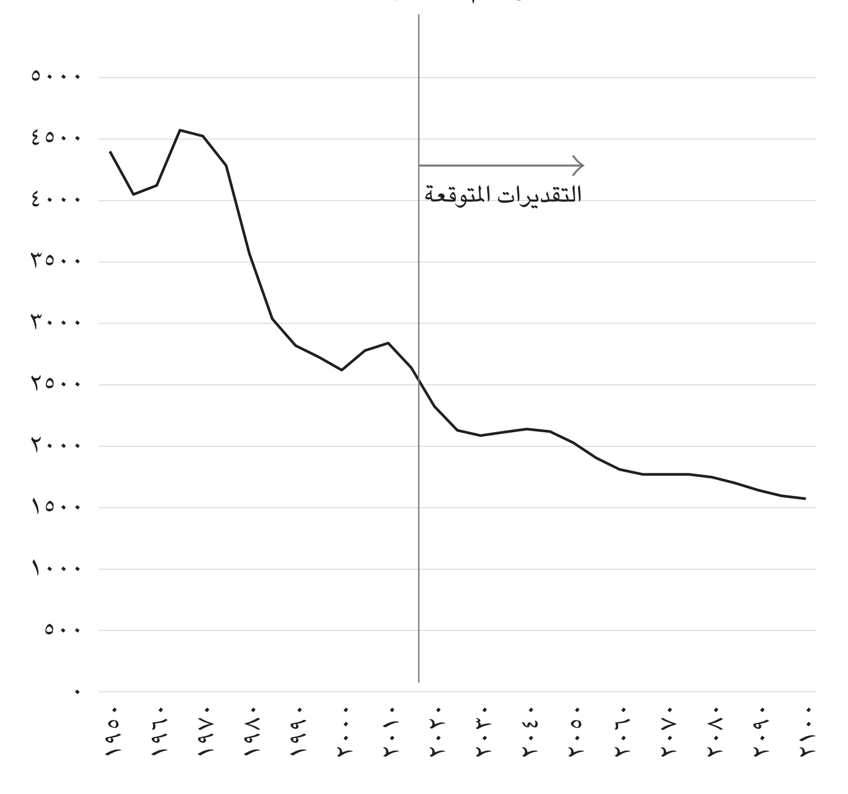
عدد سكان بعض الدول المختارة كنسبةٍ مئوية
من إجمالي عددهم في عام ٢٠٢٠، من عام ١٩٥٠ إلى ٢١٠٠



المصدر: شعبة السكان في الأمم المتحدة، (التوقعات المتوسطة).

تاريخيًّا، لم يكن عدد السكان يتناقص إلَّا إذا تعرضوا لمجاعة أو طاعون أو حرب أو غيرها من الكوارث. غير أنَّ استمرار الخُصوبة المنخفضة منذ عقود عديدة جعل الدول تعاني انخفاضًا سكانيًّا من صُنع أيديها. وقد شهدت بلغاريا هذه الظاهرة قبل الدول الأخرى، وتسارعت وتيرة حدوثها هناك بفعل الهجرة، لكن اليابان أيضًا صارت تشهدها الآن، فيما لم تتمكَّن ألمانيا من تجنُّب الانخفاض السكاني إلا لأنَّ عدد المهاجرين إليها يفوق عدد مَن يخرجون منها. وفي الصين، بلَغ عدد السكان الذين هم في سن العمل ذروته وبدأ يتناقص بالفعل، وسيبدأ عدد السكان الإجمالي في الانخفاض قريبًا.

عدد السكان الإيطاليين الذين تقل أعمارهم عن ٤ أعوام (مضروبًا في ألف)، من عام ١٩٥٠ إلى ٢٠١٠



المصدر: شعبة السكان في الأمم المتحدة، (التوقعات المتوسطة).
يتجلَّى الانخفاض السكاني بوضوحٍ صارخٍ في انخفاض أعداد صغار السن، والوضع في إيطاليا مثالٌ على ذلك. فبحلول نهاية القرن الحالي، من المتوقع أن يكون عدد الأطفال الإيطاليين الأصغر من خمسة أعوام ثلثَي ذروته التي وصل إليها قبل ستين عامًا.

قدرته على تلبية لوازم حياتهم. وبعد ذلك بمائة عام، حينما بدأ الناس يلاحظون أنَّ معدل الإنجاب في إنجلترا بدأ ينخفض، بدأت صحيفة «ديلي ميل» تُعرِب عن قلقها من «انحسار العِرق»، فيما تحدث الرئيس الأمريكي ثيودور روزفلت عمَّا يُسمَّى «الانتحار العرقي».[36] وبحلول الستينيات، عندما كان معدَّل النمو السكاني العالمي في ذروته، هدَّدنا عالمُ الأحياء

والخبير السكاني بول إرليتش بـ «قنبلته السكانية»، بعدما نظر من سيارة أجرة في مدينة دلهي ورأى «أناسًا يأكلون، وأناسًا يشاهدون، وأناسًا نائمون. أناسًا يتزاوَرُون ويتجادلون ويصرخون ... وأناسًا يتغوَّطون ويتبولون. وأناسًا يتشبَّثون بالحافلات. وأناسًا يرعون الحيوانات. أناسًا وأناسًا لا ينتهون.»[37] أمَّا الآن، فيبدو أننا نشعر بأننا سنتساءل قريبًا أين اختفى كل الناس.

غالبًا ما يُبالغ كلا طرفَي هذا الجدال المستمر منذ قرون في رؤية الاتجاهات الحالية على أنها لن تتغير أبدًا. وإذا أردنا الحصول على صورة أكثر توازنًا، فسينبغي أن نعود إلى مسألة الخصوبة، التي ستكون هي العامل الحاسم في النهاية. ففي كل الأحوال، يُعَد انخفاض الخصوبة هو السبب الرئيسي لتناقص السكان، ولا سبيل إلى تفادي خلو الكوكب من السكان سوى أن نقلب الوضع ونجعل معدلات الخصوبة المنخفِضة ترتفع، أو على الأقل نمنع انتشار انخفاضها في كل أرجاء العالم. فليست كل المناطق الحضرية تتسم بانخفاض معدلات الخصوبة. صحيح أنَّ معدل الخصوبة في كولكاتا يزيد قليلًا على طفل واحد لكل امرأة. ولكن في ولاية لاجوس، التي تهيمن عليها واحدة من أكبر المدن الكبرى وأسرعها نموًّا في العالم، ما زالت النساء يُنجبن نحو ضعف عدد الأطفال عند مستوى الإحلال.[38] صحيح أنَّ ذلك قد يتضاءل بالطبع، ولكن من المحتمل أيضًا ألَّا يتضاءل. والشيء الوحيد الذي سيحسم ذلك ليس قوةً اجتماعيةً مستقلةً عن الإرادة الشخصية، وإنما الخيارات التي يتخذها ملايين النساء والرجال بشأن حياتهم.

ومثلما يُمكن أن تتفاوت معدلات الخصوبة تفاوتًا كبيرًا بين المدن المتقاربة في مستوى التقدم، فإن الشيء نفسه يمكن أن يَنطبق على الدول. إذ نجد حالات مثل تايلاند التي انخفضت فيها الخصوبة من ٥ إلى ١٫٥ منذ السبعينيات، ولكن في الوقت نفسه توجد حالات مثل سريلانكا التي تراوَح فيها معدل الخصوبة بين ٢ و٢٫٥ خلال معظم فترات العقود الثلاثة الماضية.

وحتى ضمن العالم المتقدم، توجد بين بعض الدول اختلافات جديرة بتسليط الضوء عليها. فاليابان ودول جنوب أوروبا وشرقها ربما تتَّسم بضعف الإقبال على إنجاب الأطفال، لكنَّ معدل الخصوبة في دول الشمال قريب جدًّا من مستوى الإحلال مما يجعل أي انخفاض طبيعي في عدد السكان بطيئًا للغاية؛ فمعدل الخصوبة في الدنمارك يكاد يكون ثابتًا منذ خمسين عامًا، في حين أنَّ معدل الخصوبة الحالي في السويد أعلى ممَّا كان في عام ١٩٣٧.[39] المغزى هنا أنَّ معدلات الخصوبة يُمكن أن تبقى عند مستوى الإحلال

أو بالقُرب منه طوال عدة أجيال؛ أي إنَّ انجراف الخصوبة إلى ما دون مستوى الإحلال ليس أمرًا حتميًّا بأي حالٍ من الأحوال.

ومع أننا نتحدث كثيرًا عن وجود اتجاهات سائدة في مختلف أنحاء قارات معينة، توجد تفاوتات كبيرة داخل بعض القارات. فالخصوبة في غرب أفريقيا غالبًا ما تكون أعلى منها في شرق القارة وجنوبها، وغالبًا ما تكون أقل بكثيرٍ في شمال القارة؛ وكذلك تتَّسم مناطق جنوب أوروبا وشرقها بمعدلات متدنية للغاية، في حين أنَّ مناطق الشمال والغرب لم تصل إلى هذه المستويات؛ على الأقل حتى الآن.

ونلاحظ أيضًا أنَّ مقدار انخفاض الخصوبة في شرق آسيا أعلى منه في جنوب آسيا؛ ويمكن هنا أن نعزو ذلك إلى التقدم الأكبر في الظروف المادية؛ فالصين واليابان مُتقدمتان اقتصاديًّا على الهند وباكستان بفارق كبير. لكن هذه العلاقة المباشرة بين التقدم الاقتصادي وانخفاض معدَّلات الخصوبة لا تنطبق على أوروبا، حيث تتَّسم الدول الاسكندنافية الغنية وفرنسا والمملكة المتحدة بخصوبة أعلى من إيطاليا وإسبانيا واليونان، وبلغاريا أيضًا بطبيعة الحال. ولا يبدو كذلك أن مستويات التقدم تُفسر بُطء انخفاض معدل خصوبة النساء النيجيريات مقارنةً بنظيراتهن في كينيا. يتضح من ذلك أنَّ التفسيرات القديمة المقتصرة على التقدم والتحضُّر لن تصل باستيعابنا إلى أبعد مما وصل إليه بالفعل؛ ومن ثَم سنحتاج إلى تفسيرات أخرى شائقة قائمة على الثقافة والتقاليد والمُعتقدات لنحصل على صورة أشمل. يبدو أنَّ ديموغرافيا ما بعد الحداثة تسود رويدًا رويدًا.

ولكن مهما كانت الاختلافات في معدَّل الخصوبة داخل القارات وفيما بينها، فإن عدد سكان العالم لن ينخفض في أي وقتٍ قريب. فإذا صحَّت بيانات الأمم المتحدة، سنجد أنَّ المعدل العالمي ما زال أعلى بكثيرٍ من طفلين لكل امرأة. وحتى عندما ينخفض إلى ما دون مستوى الإحلال، فإن «الزخم الديموغرافي» سيضمن استمرار الزيادة السكانية لوجود عدد كبير جدًّا من الصغار الذين من المنتظر أن ينجبوا أطفالًا، وذلك بفضل كثرة المواليد في الأجيال السابقة. وفوق ذلك، سيستمر ازدياد متوسِّط العمر المتوقع في العديد من البلدان بمقدارٍ كبير؛ أي إنَّ السيارة التي تتحرَّك نحو أعلى التل ما زالت تحظى بكثيرٍ من الزخم الذي يدفعها إلى الأمام. ويُذكَر هنا أنَّ عدد السكان الأوروبيِّين استمر في الزيادة خلال العقد الثاني من القرن العشرين لأسبابٍ مماثلة، على الرغم من الهلاك الذي أحدثته الحروب وجائحة الإنفلونزا الإسبانية.

وفي أعقاب جائحة كوفيد-١٩ أصبحنا أوعى بالمخاطر التي قد تُشكِّلها مثل هذه الجوائح على سكان العالم؛ فالطاعون أسفر عن تراجع عدد سكان بعض الدول الأوروبية

على مدار قرون. ويتكهَّن البعض بأنَّ السبب وراء عدم العثور حتى الآن على حياة ذكية على كواكب أخرى هو وجود عوامل معينة تقضي عليها؛ كأن تُدمر ذاتها بذاتها أو تعاني انخفاض الخصوبة على مر فترة طويلة أو تتعرَّض لنوعٍ من الفيروسات أو الجراثيم.[40] ومع ذلك، يُمكننا أن نجزم بثقةٍ في الوقت الحالي بأنَّ البشر سيظلُّون موجودين فترة من الزمن، وأن وصول عددهم إلى «الذروة»، فضلًا عن وصوله إلى «الصفر»، ما زال على بُعد بضعة عقود.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ جزءًا كبيرًا من دول العالم الغني، وخاصة أوروبا الغربية، كان سيشهد انخفاض عدد السكان لولا الهجرة. ففي ألمانيا مثلًا، نجد أنَّ عدد الوفيات السنوي يفوق عدد المواليد السنوي بمائتَي ألف شخص. وعن ذلك يقول مانفريد جروس، وهو قسٌّ في بلدة تقع بين برلين ودرسدن، إنه يرأس خمس جنازات مقابل كل طقسٍ تعميدي، ويتحدث عن وجود «غيوم ديموغرافية داكنة تُخيم على الأفق.»[41] ومن دون استقبال أعداد كبيرة من المهاجرين، سينخفض عدد سكان ألمانيا قريبًا، وبحلول منتصف القرن الحالي سيكون عدد ما تفقده من سكانها سنويًّا نصف مليون. وبحلول نهاية القرن الحادي والعشرين، من المتوقَّع أن ينخفض عدد سكان ألمانيا بنحو ٤٠٪ عن عددهم الحالي. بل إنَّ الوضع سيكون أفظع إذا لم تكن معدلات خصوبة المهاجرين إلى ألمانيا مرتفعة نسبيًّا.

ربما تستطيع دول أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية تجنُّب الانخفاض السكاني باستقطاب المهاجرين الذين يتوافَدُون من أمريكا اللاتينية وأفريقيا والشرق الأوسط وآسيا. غير أنَّ هذا يؤدي إلى تحولات في الولايات المتحدة وكندا، ويُسفر عن أسرع تغيير في تركيبة أوروبا العرقية منذ هجرات الشعوب التي أعقبت انهيار الإمبراطورية الرومانية. ولذا نَنتقِل الآن إلى الحديث عن هذا التغير العرقي.

الفصل الثامن

التغير العرقي

٢٢: النسبة المئوية لطلاب المدارس البيض في كاليفورنيا[1]

«أومن بأنَّ الرب قدَّر للولايات المتحدة أن تكون موطنًا لشعبٍ عظيم. شعب ناطق بالإنجليزية ومنحدر من عِرقٍ أبيض له مُثُل عظيمة ومُعتنِق للدين المسيحي، شعب ذو عرق واحد وبلد واحد ومصير واحد. لقد كانت أرضًا عظيمة استوطنها أهلُ شمال أوروبا من المملكة المتحدة والشماليين والسكسونيين ... لم يكن ينبغي قطُّ السماح للأفارقة والشرقيِّين والمنغوليين وكل الأجناس الصفراء في أوروبا وآسيا وأفريقيا بالعيش في هذه الأرض العظيمة.»

هذا ما قاله منفعلًا عضو الكونجرس إيرا هيرسي في مناقشةٍ دارت في عام ١٩٢٤ بشأن تقديم مشروع قانون لفرض ضوابط على الهجرة إلى الولايات المتحدة. كانت الولايات المتحدة قد استقبلت في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى موجةً هائلة من المهاجرين من جنوب أوروبا وشرقها. ولم تُفرَض ضوابط جدية على استقبال المهاجرين من أوروبا إلَّا حالما انتهت تلك الحرب؛ وذلك بدافعٍ من نزعةٍ إلى الانعزال. وقيل آنذاك — بلا خجل — إنَّ الهدف من هذه الضوابط هو الحفاظ على الطابع العِرقي للبلاد؛ وبصرف النظر عن تسمية ذلك الطابع بأنه «أنجلوسكسوني» أم «أوروبي شمالي»، فقد فضَّلت السلطات الوافدين من الجزر البريطانية على أولئك القادمين من روسيا أو بولندا أو إيطاليا. ووضِعَت النسب المسموح بها بناء على التركيبة العِرقية للمهاجرين بين سكان الولايات المتحدة في عام ١٨٩٠. وكانت القيود التي فُرِضَت في عشرينيات القرن

الماضي تهدف إلى الحد من «نوعية الأوروبيين الخاطئة»، لكنها أيضًا حظرت استقبال أي مُهاجرين من آسيا على الإطلاق. ويُذكَر أنَّ عضو الكونجرس ألبرت جونسون، أحد رعاة مشروع القانون، قد أوضَح أهدافه آنذاك قائلًا: «أملنا هو أمة مُتجانسة … الحفاظ على الذات يتطلَّب ذلك.»[2]

لكنَّ صراحة ألبرت جونسون كانت مُتواضعة مقارنةً بتلك التي أبداها مُؤيده إيرا هيرسي، الذي يُذكِّرني تعصبه بشخصية بوس فينلي، إحدى شخصيات مسرحية «طائر الشباب الجميل» (ذا سويت بيرد أوف يوث» التي كتَبَها تينيسي ويليامز. ومع أنَّ خطاب هيرسي كان دينيًّا ومشحونًا بالتمييز العنصري، فإنه لم يكن عُضوًا ممثلًا لإحدى ولايات الحزام الإنجيلي أو الولايات الجنوبية، بل كان ممثلًا لولاية مين الشمالية ذات الأغلبية الساحقة من ذوي البشرة البيضاء؛ وهو ما يُوضح أنَّ التعصب كان منتشرًا على نطاقٍ واسعٍ في أمريكا بين الحربين العالميتين. وكان هيرسي مقتنعًا تمامًا بأنَّ الرب فضَّل ذوي الأصل الأوروبي الشمالي، وهو ما يُشير إلى غطرسة عرقية لم تكن مُمكنة إلا في عصرٍ فرض فيه ذوو الأصول الأوروبية سيادتهم على العالم، ويتوقَّعون أنهم سيظلون هكذا إلى الأبد.

الهجرة والعرق في أمريكا

تخوض الولايات المتحدة صراعًا مريرًا مع قضايا الهجرة والعرق منذ أمدٍ بعيد. فهي دائمًا ما تريد مزيدًا من الناس والتقدم، لكنها في الوقت نفسه تواجه صعوبات في تحديد المعايير المناسبة لضمِّ أفرادٍ جُدد إلى المجتمع الأمريكي. وكذلك فبعض سكانها يُنادون — منذ زمن طويل — باحتضان البشر بصرف النظر عن أصولهم، لكنَّ هؤلاء الليبراليين يَصطدمون دومًا بآخرين ذوي آراء أكثر تعصبًا للنزعة القومية العرقية.[3]

في القرن التاسع عشر، كانت الولايات المتحدة مدفوعة برغبة في التوسُّع، وهو ما كان يستلزم أن تملأ مساحاتها الفارغة بسكانٍ ومدن وسكك حديدية ومصانع ومزارع. شعر الأمريكيون عندئذٍ بأنهم في مهمة، وهذا الشعور، الذي صار يُعرَف بمصطلح «القدر المتجلي»، كان قائمًا على فكرة أنَّ قَدَرهم أن يُنشئوا أمة عظيمة من الساحل إلى الساحل. ويُمكن القول إنَّ ذلك الدافع كان دينيًّا وأيديولوجيًّا وعمليًّا. إذ اعتقد العديد من الأمريكيِّين بأنهم مُكلَّفون من الرب بالانتشار في البرية، لكنهم كانوا مدفوعين أيضًا بدافعٍ اقتصادي قوي. غير أنَّ ملء أمريكا تطلَّب أناسًا جدًا، وبأعدادٍ كبيرة. صحيح أنَّ الأمريكيين كانوا

يتمتَّعون بخصوبة عالية وعائلات كثيرة الأفراد وبقاء نسبة كبيرة من مواليدهم على قيد الحياة، لكنَّ النمو السكاني السريع في البلاد لم يكن كافيًا لملء القارة بالوتيرة المُلحة التي كان القدر المتجلِّي يتطلَّبها. وهكذا قبلت الولايات المتحدة مهاجرين فقراء ومتسخين من أقصى أركان أوروبا، بل ورحبت بهم. حتى إنها أقامت تمثال الحرية لإبراز هذه النقطة.

فالمهاجرون الذين وفدوا إلى جزيرة إليس في العقود التي سبقت الحرب العالمية الأولى كانوا مُختلفين عن المهاجرين الإنجليز والاسكتلنديين والويلزيين والأيرلنديين والهولنديِّين والألمان الذين سبقوهم. فبحلول أواخر القرن التاسع عشر، وبفضل تحسُّن وسائل النقل سواءٌ داخل أوروبا أو منها إلى الخارج، أصبح السفر عبر المحيط الأطلسي احتمالًا ممكنًا لسكان أماكن مثل صقلية وبولندا، بعدما كانت أمريكا تبدو لهم في السابق مكانًا بعيدًا جدًّا. ولكن بحلول مطلَع القرن العشرين، صار ممكنًا حتى للكثيرين من سكان المناطق الداخلية في أوروبا أن يطمحوا إلى الهجرة إلى أمريكا، واكتسبت العملية زخمًا. فكما رأينا في الهجرة من أفريقيا في الفصل الثاني، حالما كان العمُّ أو ابن العم مثلًا يستقر هناك، كان يُشعِر أقرباءه من الوافدين الجُدد بالألفة عند وصولهم، ويستضيفهم ليبيتوا عنده ليلةً أو اثنتين، ويوصلهم بمعارف مفيدين يساعدونهم للعثور على عمل.

وصحيح أنَّ رغبة أمريكا في النمو والبناء كانت سببًا في تأخير فرض قيود على الهجرة، لكنَّ النهج الذي كانت تتبعه قبل عشرينيات القرن الماضي لم يكن ليبراليًّا بالكامل على أيِّ حال. ففي عام ١٨٤٨، عندما ضُمَّت كاليفورنيا وجزءٌ كبير من الغرب الأمريكي من المكسيك، لم يُعتبَر المكسيكيون الذين كانوا يعيشون في هذه الأراضي المُخضَعة مواطنين مرغوبًا فيهم داخل الجمهورية. ولم يُعتَرف بتلك الأراضي على أنها ولايات ضمن الاتحاد إلا عندما صارت ذات أغلبية بيضاء راسخة؛ علمًا بأنها كانت تظلُّ قبل ذلك الحين أراضيَ تابعة لإدارة الحكومة الفيدرالية. ويُذكَر هنا أنَّ كاليفورنيا كانت تضم عددًا كبيرًا من السكان المكسيكيين، لكنها كانت جذابة جدًّا للأمريكيين الوافدين؛ وبذلك سرعان ما أصبحت ذات أغلبية بيضاء، وقُبِلت في الاتحاد عام ١٨٥٠. أمَّا نيو مكسيكو، فكانت تضمُّ عددًا أكبر من السكان المكسيكيين في البداية، ولم تكن جذابة بالقدر ذاته للمُستوطنين البيض. ولذا لم تصبح ولاية حتى عام ١٩١٢.[4]

غير أنَّ المشاعر المرتبطة بالهوية العرقية لم تؤثر فقط في تحديد الأراضي الجديدة بأن تنال الاعتراف بأنها ولايات، وإنما أيضًا في تحديد الأراضي الجديدة بالضمِّ أصلًا. فعندما اقتُرِح ضم الفلبين بعد الحرب الإسبانية عام ١٨٩٨، احتجَّ السيناتور بن تيلمان

مُمثل ولاية كارولينا الجنوبية قائلًا: «إنكم تعتزمون ضمَّ جزرٍ يسكنها عشرة ملايين شخصٍ ذوي أعراق ملوَّنة، ونصفهم أو أكثر من أحطِّ أنواع البرابرة، إلى هذه الحكومة وجعلها جزءًا لا يتجزأ منها.» وذكَر أنَّ تأثير ذلك سيكون بمنزلة حَقن «جسم الولايات المتحدة السياسي بذلك الدم الفاسد المتجسد في هؤلاء الناس المنحطِّين الجهلة.»[5]

وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ الفرص الاقتصادية المتاحة في كاليفورنيا، وخصوصًا ذهبها، لم تَجتذِب أوروبيين فحسب، وإنما اجتذبت مُهاجرين آسيويين أيضًا في العقود التي تلَت غزو الولايات المتحدة للغرب، وهو ما أدَّى إلى ردة فعل قوية. ففي وقتٍ مبكر جدًّا، وتحديدًا في عام ١٨٥٢، فُرِضَت ضرائب على السكان الصينيين في كاليفورنيا من أجل تثبيط استيطانهم. وفي أواخر القرن التاسع عشر، سُنَّت عدة قوانين متنوِّعة لتقييد وجودهم، وغالبًا ما كانت مصحوبة بأعمال عنفٍ ضدهم. وعادةً ما كانت النقابات العمالية تُفضِّل فرض قيودٍ على الهجرة لأنَّ وفرة العمالة الأجنبية بلا رادعٍ كانت ستُؤدي إلى المنافسة وانخفاض الأجور؛ في حين أنَّ أغلب رجال الأعمال كانوا يُفضِّلون الهجرة للسبب ذاته.

حالما أصبحت كاليفورنيا جزءًا من الولايات المتحدة، سرعان ما تدفَّقت إليها موجةٌ من سكان أمريكيِّين من أصول أوروبية. وبذلك ارتفع عدد سكان الولاية على مدار القرن العشرين من أقل من مليون ونصف المليون إلى أكثر من ثلاثين مليون نسمة.[6] وكان ما جلب هؤلاء الوافدين الجدد هو انجذابهم إلى الأراضي الزراعية الخصبة في الولاية، وما تحمله من فرصٍ ذهبية، بالإضافة إلى ظروف الفقر التي دفعَتهم إلى الرحيل عن شرق البلاد. وقد كانت عوامل الجذب والدفع هذه لا تزال مستمرة في الثلاثينيات. ففي رواية جون شتاينبك «عناقيد الغضب» التي صدرت في عام ١٩٣٩، دُفِعَت عائلة جود البائسة إلى الخروج من أوكلاهوما بسبب ظهور عاصفة الغبار، وسافرت كآلاف الآخرين إلى ساحل المحيط الهادئ، الذي كان لا يزال يُعدُّ أرضًا موعودة.

ولكن بحلول نهاية القرن العشرين، كان الوافدون الجدد إلى كاليفورنيا يأتون من الجنوب وليس من الشرق، وذلك ضِمن موجة هسبانية كبيرة. ومن ثَم أصبح السكان «الأوروبيون» غير الهسبان أقلية الآن، وصار عدد طلابهم في المدارس أقل من أي وقتٍ مضى. فقبل جيلَين، كان الطلاب البيض يشكِّلون الأغلبية الساحقة في مدارس كاليفورنيا. وقبل جيل واحد، كان أكثر من ٤٠٪ من طلاب المدارس في كاليفورنيا من البيض؛ أمَّا اليوم، فقد وصلت النسبة إلى ٢٢ في المائة وما زالت تتناقص.

الغرب يصبح شمالًا

من منظور الولايات المتحدة، أتاحت عمليات الضمِّ التي نفَّذتها بعد الحرب مع المكسيك في منتصَف القرن التاسع عشر فرصة عظيمة لها للتوسُّع غربًا. إذ كانت الأمة تتحرَّك في هذا الاتجاه بالفعل منذ وصول مؤسسيها إلى نيو إنجلاند وفيرجينيا. أمَّا من منظور المكسيك، فهذه المنطقة لا تُعَد غربًا بل شمالًا، وتُمثِّل أرضًا شاسعة قد فُقدت.

ويُذكَر هنا أنَّ سرعة التغير الديموغرافي في جنوب غرب الولايات المتحدة في العقود الأخيرة مذهلة، كما توضح الأرقام المذكورة أعلاه؛ ويُمكن اعتبار تركيبة طلاب المدارس مؤشرًا على تركيبة السكان ككل في المستقبل. ففي عام ١٩٧٠، كان أكثر من ٧٥ في المائة من سكان كاليفورنيا من البيض، و١٢ في المائة من اللاتينيين. وبحلول عام ٢٠١٨، كان ٣٨ في المائة من السكان من اللاتينيين، بينما كان ٣٧ في المائة منهم من البيض.[7] صحيح أنَّ عدد المكسيكيِّين الذين يغادرون الولايات المتحدة صار أكبر من عدد المكسيكيين الذين يتوافَدون إليها في السنوات الأخيرة، لكنَّ المهاجرين الوافدين من هندوراس وجواتيمالا والسلفادور قد ازدادوا. ويُمكننا هنا أن نرى تركيبة سكان كاليفورنيا المستقبلية مُتجليةً في تركيبة طلاب مدارسها، حيث يفوق عدد التلاميذ اللاتينيِّين عدد أقرانهم البيض بأكثر من اثنين إلى واحد.[8]

وكل هذا نتاج التغيُّرات التي حدَّدناها في الفصول السابقة: وهي انخفاض معدَّل الإنجاب منذ فترة طويلة في العالم المتقدم إلى جانب ارتفاع معدلات الخصوبة وارتفاع معدلات بقاء الأطفال على قيد الحياة في الجنوب العالمي. صحيح أنَّ معدل الخصوبة في المكسيك حاليًّا ليس أعلى بكثيرٍ من نظيره في الولايات المتحدة، لكنه كان أعلى منه ثلاث مرات خلال سبعينيات القرن الماضي.

وفي حين أنَّ العوامل الديموغرافية أوجدت الظروف التي أتاحت هجرات السكان الجماعية، فإنَّ الاقتصاد هو ما حفَّزها. ففي العقود الأربعة أو الخمسة الماضية، كان الاقتصاد الأمريكي المتجدِّد باستمرارٍ يتطلَّب عمالة رخيصة، بل وما زال، تمامًا كما كان الحال قبل الحرب العالمية الأولى. لكنَّ أوروبا الآن، على عكس حالتها آنَذاك، صارت غنية ولم تعُد تتسم بخصوبة ديموغرافية كبيرة، أي إنَّ سكانها ليس لديهم الحجم الديموغرافي الكافي للهجرة إلى الولايات المتحدة ولا الدافع الاقتصادي إلى ذلك. وحتى سكان مناطق أوروبا الشرقية الأقل ازدهارًا يرَون أنَّ الهجرة إلى غرب أوروبا خيارٌ أسهل.

لذا لم يعُد الأوروبيون يرَون في أمريكا الوجهة المفضَّلة للسكان الفائضين مثلَما كانت قبل قرن من الزمان. وبدلًا من ذلك صارت العمالة الرخيصة تتوافد إلى الولايات المتحدة من جنوب نهر ريوجراند. وهكذا فبعدما كانت المصانع المُستغِلة للعمال في حي لوَر إيست سايد في نيويورك تعجُّ في العقد الأول من القرن العشرين بسكان فائضين من روسيا وإيطاليا وأطراف الإمبراطورية النمساوية المجرية؛ تغيَّر الوضع بحلول نهاية القرن العشرين ليصبح مهاجرون وافدون من المكسيك وأمريكا الوسطى هم مَن يعتنُون بحدائق أثرياء كاليفورنيا ومسابحهم.

فنظرًا إلى الفقر الذي يُعانيه اللاتينيون وارتفاع معدلات الخصوبة لديهم حتى وقت قريب، فقد استجابوا للفرص المتاحة في أمريكا كما استجاب الأوروبيون من قبل، وبذلك تتأثَّر تركيبة السكان في الولايات المتحدة، علمًا بأنَّ هذا لا يقتصِر على كاليفورنيا وحدها. ففي عام ٢٠١٩، كانت نسبة السكان البيض والسكان اللاتينيِّين في تكساس متقاربة.[9] وحتى وقت قريب، وتحديدًا في الثمانينيات، كان ثلثا سكان تكساس من البيض؛ في حين أنَّ تلك النسبة الآن تكاد لا تبلغ ٤٠ في المائة، ومن المتوقَّع أن تصبح أقل من الثلث في غضون عقدَين من الزمن.[10] وعلى مستوى البلاد ككل، نجد أنَّ نسبة السكان اللاتينيين أكبر بكثيرٍ من نسبة السكان السود بالفعل. فيما أظهر التعداد السكاني لعام ٢٠٢٠ أنَّ أقل من ٦٠ في المائة من السكان الأمريكيِّين يُعرِّفون أنفسهم بأنهم من البيض. هذا ومن المتوقع أنَّ نسبة السكان الأمريكيِّين البيض ستكون أقل من النصف بحلول عام ٢٠٦٠، فيما سيكون عدد السكان اللاتينيين حينئذٍ أكثر من ضعف عدد السكان السود.[11]

وصحيح أنَّ مثل هذه التنبؤات توحي بأنَّ مسائل العِرق بسيطة وواضحة، لكنها في الحقيقة حساسة ومعقَّدة. فبادئ ذي بدء، تعتمد البيانات على كيفية تعريف الأشخاص لأنفسهم، وهو أمر شخصي وقابل للتغيُّر. فعلى سبيل المثال، لم تكن فئة «البيض» ذات أهمية كبيرة عندما كانت النخب الأمريكية متخوفة من وصول الكاثوليك الأيرلنديين إلى المدن الشمالية الشرقية.

ولكن بصرف النظر عن كيفية تقسيم تركيبة السكان الأمريكيين العرقية، فإنها تتغير بوتيرة سريعة، وستستمر في ذلك. فبعدما وصل الأوروبيون وأبادوا السكان الأصليين، استمرت هيمنتهم الديموغرافية قرونًا عديدة بلا منازع. لكنَّ طبيعة أمريكا «البيضاء» تغيَّرت لاحقًا مع وصول أفواج الإيطاليين والبولنديين واليهود الذين تحدَّوا الهيمنة الديموغرافية لفئة البروتستانت الأنجلوسكسونيِّين البيض، التي صارت تُعرَف

باسم الواسب، ثم تحدَّوا هيمنتهم الثقافية. فالعديد من الرموز الثقافية والأدبية في أمريكا في منتصف القرن العشرين وأواخره، من فيليب روث إلى مادونا، كانوا من نسل مهاجرين وافدين من سواحل أوروبا البعيدة.

ولكن منذ إصلاحات قوانين الهجرة في الستينيات، التي ألغت القيود المفروضة في عشرينيات القرن الماضي، أصبحت الولايات المتحدة بمنزلة بوتقة انصهار، لا لأعراقٍ أوروبية معينة وإنما للعالم بأسره. إذ صارت تضم جاليات متنامية من آسيا وأفريقيا، وكذلك أمريكا اللاتينية. وبذلك سيكون السكان الأمريكيون في المستقبل مختلفين تمامًا عن الأمريكيِّين في الماضي؛ ثقافيًّا وعرقيًّا ودينيًّا.

وقد أتاحت الهجرة إلى الولايات المتحدة فرصًا عظيمة للكثيرين. لكن رحلة الهجرة ليست سهلة، خصوصًا للمهاجرين الذين يواصلون المخاطرة بحياتهم للسفر إليها بطرقٍ غير شرعية. ففي شهرٍ واحد من عام ٢٠١٩، اعتقلت السلطات ١٤٤ ألف شخص واحتجَزتهم في أثناء محاولتهم عبور الحدود. وقد أُنقِذَ المئات من الغرق في نهر ريو جراندي، بينما لقي الكثيرون مصيرًا أتعس.[12] ففي يونيو من عام ٢٠١٩، تصدَّرت الأخبارَ الرئيسية صورةٌ مفجعة لجثتَي أب وابنته الصغيرة بعد غرقهما. إذ كان أوسكار راميريز قد سافر من السلفادور مع أسرته على أمل أن يطلب اللجوء في الولايات المتحدة؛ ونجح هو وطفلته الصغيرة في اجتياز النهر بالفعل، ولكن عندما عاد من أجل زوجته، تبعته الرضيعة وجرَفَهما التيار معًا.[13] ومثل هذه المآسي ليست بجديدة؛ إذ يُعتقد أن نحو ١٦٠٠ مهاجر لقوا حتفهم في أثناء محاولتهم عبور الحدود المكسيكية في الفترة بين عامَي ١٩٩٣ و١٩٩٧ فقط.[14]

غير أنَّ ما شهدته كاليفورنيا يظهر أيضًا في مختلف أنحاء العالم الغربي، وهو ما يدلُّ على أن المرحلة التوسعية من التحول الديموغرافي صارت ظاهرة عالمية. ويُذكَر هنا أنَّ بعض الأمريكيِّين البيض ظنُّوا يومًا ما أنَّ المكسيكيين «سيتلاشون» أمامهم، في حين أنَّ المغامرين البريطانيين في أفريقيا كانوا مُتخوفين من أنَّ السكان الأصليين قد يختفون عندما يواجهون النمو السكاني الأوروبي المتفشِّي. وكما رأينا، كان تشارلز داروين يعتقد أنَّ الأجناس «المتحضرة» (أي الأوروبيين) ستمحو كل الأجناس الأخرى من الوجود وتحل محلها في نهاية المطاف.[15] والآن، يمكننا أن نرى غطرسة هذه الآراء وما شابهها مُتجليةً في بيانات مدارس كاليفورنيا الحالية.

هذا وتُتيح التغيرات الديموغرافية الظروف الأساسية المواتية لمثل هذا التغيير؛ إذ يشهد الجنوب العالمي ازديادًا هائلًا في عدد السكان، بينما يشهد العالم المتقدِّم تراجعًا. ثم ينجذب السكان المتزايدون في الجنوب إلى الاقتصادات المزدهرة في الشمال. غير أنَّ هؤلاء الناس غالبًا ما يميلون إلى البقاء في بلدانهم الأصلية عندما يُعانون فقرًا مدقعًا، ولا يتسنى لهم التفكير في الهجرة إلا بعد تحسُّن أحوالهم المادية بعض الشيء. والآن صار في إمكان الجميع، بثمنِ هاتفٍ محمول، أن يروا الرخاء المادي المغري الذي ينعم به العالم المتقدم، ويَنجذبوا إليه. وهذا المزيج من العوامل الديموغرافية والاقتصادية، الذي يجذب المهاجرين ويُغيِّر التركيبة السكانية، قائم في جميع أنحاء الولايات المتحدة، بل وفي أوروبا التي ننتقل إليها الآن.

أوروبا تحوَّلت

في صيف عام ٢٠١٥، ظهرت صورةُ جثةِ صبي صغير جرفتها الأمواج إلى أحد شواطئ تركيا، وزلزلت مشاعر أوروبا بأكملها. وهكذا أصبحت مأساةٌ واحدة تُعبِّر عن كارثة إنسانية أكبر، مثلما حدث بعد ذلك بأربع سنوات في وفاة أوسكار راميريز وابنته في ريو جراندي.

كان آلان كردي، ذاك الطفل الغريق، من بلدة كوباني التي تقع في شمال سوريا، والتي دمَّرها القتال بين القوات الإسلامية والكردية. فرَّت أسرته آنذاك بحثًا عن الأمان في تركيا، وبعدها حاولوا الانتقال إلى اليونان، لكنهم استطاعوا بشق الأنفس تجاوز الساحل التركي. إذ انقلب قارب آلان، مع قارب آخر، قبالة شبه جزيرة بودروم في ٢ سبتمبر، ما أدى إلى غرق اثني عشر شخصًا، بينهم خمس نساء وأطفال.[16] وعلى غرار أوسكار راميريز وابنته، أصبح آلان البالغ من العمر ثلاث سنوات رمزًا يُمثِّل الآلاف الذين يُحاولون الهروب إلى الدول المتقدمة لينتهي بهم المطاف إلى الموت في أثناء رحلتهم. ومن ثَم تواجه الدول الأوروبية، مثلها مثل أمريكا، تحديًا مؤلمًا يجعلها عالقةً بين السيطرة على الهجرة والتغيير العرقي من ناحية، وتوفير ملاذ آمِن لمن يحتاجون إليه من الناحية الأخرى.

وحتى لو كانت سياسة الباب المفتوح ممكنة من الناحية السياسة، فمن شأنها أن تُشجع أعدادًا أكبر من الأشخاص الطموحين أو اليائسين على خوض رحلات محفوفة بالمخاطر، وستُؤدي حتمًا إلى مزيدٍ من الوفيات. صحيح أنَّ بعض المنظمات غير الحكومية تجبر السلطات الأوروبية أحيانًا على إنقاذ النساء والأطفال قبل الغرق، ولكن غالبًا ما

تتجاهَل السلطات صرخات الاستغاثة. ففي أغسطس ٢٠٢١، غرق عشرات من المهاجرين قبالة سواحل أفريقيا في أثناء توجُّههم إلى جزر الكناري، ولم يظهر هذا الخبر آنذاك إلَّا في «موجز الأنباء المختصر»؛ لأنَّ مثل هذه الأخبار صارت شائعة جدًّا.[17] وحتى عندما تُنشَر مثل هذه الأخبار على نطاقٍ واسعٍ، يستمر تدفُّق المهاجرين؛ وذلك لأنَّ التفاوت الهائل بين المستقبل البائس الذي ينتظرهم في أوطانهم والفرص الواعدة المتاحة في أوروبا يجعلهم مُستعدين لتجاهل أي خوف من مخاطر الرحلة.

ففي عام ٢٠١٥، طلب أكثر من ١٫٣ مليون مهاجر اللجوء في أوروبا، أي أكثر من ضِعف العدد في العام السابق.[18] وكان الكثيرون، مثل آلان كردي، وافدين من سوريا هربًا من الحرب الأهلية التي كانت مُستمرة آنذاك منذ ما يقرب من خمس سنوات. فيما جاء آخرون من أماكن مثل أفغانستان، هربًا من صراعاتٍ مستمرة منذ فترة أطول، وبحثًا عن فرص اقتصادية في أوروبا. غير أنَّ هذا المد انحسر منذ عام ٢٠١٥، وأحد أسباب ذلك هو تشديد الرقابة المفروضة على الحدود. لكنَّ رخاء أوروبا ما زال بمنزلة مغناطيس يجذب أعدادًا هائلة من السكان الشباب في جنوب القارة وجنوب شرقها. ومن المرجح أن يؤدي استيلاء طالبان على أفغانستان مؤخرًا إلى إثارة موجة أخرى كهذه. ففي صيف عام ٢٠٢١ وخريفه، عادَت حالات الوصول الجماعي إلى سواحل بريطانيا لتتصدَّر عناوين الأخبار؛ إذ خاطر مهاجرون وطالبو لجوء بحياتِهم آنَذاك، وفَقَدَها أغلبهم وهم يُحاولون الانتقال من بلدٍ آمن إلى بلدٍ آخر مفضَّل.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ التركيبة العرقية لأوروبا الغربية شهدت تغيُّرًا كبيرًا بفعل الهجرة إليها من مصدرَين رئيسيَّين؛ أولهما هو الهجرة القديمة المستمرة من أفريقيا وآسيا — ومن دول الكاريبي، في حالة المملكة المتحدة — والثاني هو الهجرة الحديثة من دول الكتلة الشيوعية السابقة. وهذا النوع الثاني يتدفَّق بالأخص من الدول التي انضمَّت إلى الاتحاد الأوروبي، وصار يحقُّ لمواطنيها أن يتنقلوا بين دولِه بلا تأشيرة. ففي عام ٢٠١٨، كان نحو ٦ في المائة من المقيمين في المملكة المتحدة مولودين في دولٍ أخرى داخل الاتحاد الأوروبي، وهي نسبة كبيرة لكنها أقل من النسبة التي شكَّلها السكان المولودون خارج أوروبا آنذاك، والتي بلغت ٩ في المائة.[19]

أسفر هذان التياران المتدفِّقان عن تغيُّرٍ ملحوظ في تركيبة سكان أوروبا الغربية، وخصوصًا في مُدنها الكبرى. فلندن التي ولدتُّ فيها، في منتصف الستينيات، كانت مأهولة بأغلبية ساحقة من سكان بريطانيِّين أبًا عن جدٍّ عن جد. ولأنني كنتُ طفلًا لأبوَين

مهاجرين، كان وضعي استثنائيًّا؛ ولو كنتُ وُلدت قبل ذلك بعقدين، أي قبل وصول جيل «ويندرَش» والهجرة الجماعية المبكرة من جنوب آسيا، لكان وضعي أكثر استثنائية.

أمَّا بحلول عام ٢٠١١، فكان أكثر من ثلث سكان لندن مولودين في الخارج. وفي عام ٢٠١٧، كان نحو ٣٠ في المائة من المواليد في المملكة المتحدة مُنجَبين من أمهاتٍ مولودات في الخارج، في حين أن نسبة مثل هؤلاء المواليد في لندن فقط كانت ٦٠ في المائة. وفي منطقة برنت التي ولدتُّ فيها في لندن، كانت النسبة أكثر من ثلاثة أرباع.[20] وكذلك فالأرقام في باريس وبروكسل وبرلين لا تختلف كثيرًا. بعبارة أخرى، كان البيض يُشكِّلون أغلبية ساحقة بين سكان برنت في الستينيات، ولكن بحلول عام ٢٠٠١، كانت نسبتهم أقل من النصف، وبحلول عام ٢٠١١، كانت بالكاد تبلغ الثلث.[21] وليس عندي أدنى شكٍّ في أن التعداد السكاني لعام ٢٠٢١ سيُظهر مزيدًا من الانخفاض.

غير أنَّ مثل هذا التغيير يُمكن أن يسبِّب مشكلات لوجستية، حتى للخدمات الصحية. ففي مستشفى شاريتيه الموجود في برلين مثلًا، يلاحظ أفراد قسم التوليد أنَّ العديد من النساء اللواتي يأتين للولادة من أصولٍ غير ألمانية، ما يُصعِّب التواصُل معهن. وقد أعرب الطبيب فولفجانج هنريك مدير القسم عن قلقِه قائلًا: «بلغت تكاليف المترجمين الفوريِّين عدة مئات من آلاف اليوروهات هذا العام، بسبب حضور النساء الأجنبيات فجأة هكذا. لا أتحدث عن النساء السوريات فقط، وإنما أيضًا عن نساء من العراق أو إيران أو أفغانستان أو دول أفريقية مختلفة. وفي مثل هذه الحالات، نحتاج إلى توفير مُترجمين فوريين في أسرع وقت. غير أنَّ تمويل هذه الخدمات مشكلة مستعصية على الحل.»[22] وكذلك تواجه المدارس والمحاكم صعوبات مماثلة. ومن ثَم، فإنَّ دول الرفاهية الحديثة تجد نفسها مُطالَبةً بحل المشكلات التي تنشأ من تعددية اللغات بين أفرادها، والتي لطالما عذَّبت جيوش الإمبراطورية النمساوية المجرية والاتحاد السوفييتي في الماضي.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ الهجرة بين القارات كانت نادرةً في الماضي بسبب صعوبة اجتياز المسافات الطويلة وارتفاع تكاليف السفر، فضلًا عن بدائية وسائل النقل آنذاك. وفي القرن التاسع عشر، حينما بدأ الأوروبيون يتدفَّقون خارج قارتهم، مدفوعين بالطفرة السكانية في الداخل ومنجذبين إلى الفرص الواعدة المتاحة في أماكن أخرى، تمكَّنوا من ذلك بفضل أشكالٍ جديدة من وسائل النقل. أمَّا الآن، ومع انكماش أعداد السكان في أوروبا، فقد شهد مسار هذه الهجرة العالمية انقلابًا حادًّا. إذ لم تعد أوروبا تُصدِّر أعدادًا هائلة من المهاجرين، بل صارت تستقطبهم.

ومن المرجح أن يكون ما شهدناه من هذه العملية حتى الآن مجرد بداية فقط. فأفريقيا في طريقها إلى النمو السكاني كما رأينا، وبذلك سيشتد الدافع الذي يعزز الرغبة في الهجرة إلى أوروبا. فمصر مثلًا تضم أكثر من ١٠٠ مليون نسمة؛ أي أكثر من عدد سكان ألمانيا، في حين أنَّ عدد سكانها كان أقل من ثلث سكان ألمانيا في عام ١٩٥٠. وهي تعتمد اعتمادًا كبيرًا على الدعم المالي الأجنبي والمساعدات الخارجية؛ وإذا توقف هذا الدعم، فإنَّ موجة المهاجرين الذين سيسعون إلى دخول أوروبا قد تفُوق أي هجرة شهدناها من قبل. وصحيح أنَّ المسألة مرهونة بسياسات الهجرة المُتبعة لدى الدول، لكنَّ أحد الخبراء قدَّر أنَّ الأشخاص المُنحدِرين من أصلٍ بريطاني أبيض، الذين كانوا يُشكِّلون أكثر من ٩٠ في المائة من سكان المملكة المتحدة في أوائل التسعينيات، سيُشكِّلون نحو ٦٠ في المائة فقط من السكان بحلول مُنتصف هذا القرن.[23]

وعلى الجانب الآخر من القنال الإنجليزي، يكاد يكون الوضع مماثلًا. فرغم عدم وجود إحصاءات رسمية عن الانتماءات الدينية في فرنسا، تشير الدراسات الاستقصائية المتاحة إلى أن نحو ٩ في المائة من السكان الفرنسيين مسلمون. ولا يُشكِّل السكان الأصليون الذين اعتنقوا الإسلام سوى جزءٍ ضئيلٍ جدًّا من تلك النسبة،[24] في حين أنَّ الأغلبية العُظمى منهم إمَّا مهاجرون وافدون من شمال أفريقيا وإما نسل هؤلاء المهاجرين. فقد انجذب إلى فرنسا سكانٌ مغاربة وجزائريون وتونسيون كانوا على دراية باللغة الفرنسية والثقافة الفرنسية، وكانوا يعيشون في دول ذات معدَّلات مواليد عالية واقتصادات فقيرة، تمامًا كما انجذب سكانٌ من الأجزاء السابقة من الإمبراطورية البريطانية إلى المملكة المتحدة.

ويُذكر هنا أنَّ فرنسا، قبل ستين عامًا فقط، لم يكن فيها عددٌ كبير من أبناء شمال أفريقيا، لكنها كانت تضمُّ أكثر من مليون فرد من «الأقدام السوداء»، وهم أشخاصٌ من أصل أوروبي عاشوا في الجزائر وجرى إجلاؤهم عند حصولها على الاستقلال، أو غادروا بعد ذلك بوقتٍ قصيرٍ. وقد حدث التحوُّل بعد عقودٍ من ازدياد السكان الأصليِّين الجزائريين، الذي أدَّى إلى تغيير جذري في التوازن السكاني بين البلدين، وحسم مصير الاستعمار الفرنسي للجزائر، وأرسى الأساس لحدوث هجرة جماعية من شمال أفريقيا إلى فرنسا. ولم يكن هذا ليُسعِد رجل الدولة الفرنسي شارل ديجول، الذي ذكر أن وجود أقليات غير أوروبية في فرنسا مقبولٌ «ولكن بشرط أن تبقى أقليات صغيرة»، لئلا تتحوَّل مدينته ومسقط رأسه «كولومبيه لي دوز إجليز» إلى «كولومبيه لي دو موسكيه»؛[25] أي تتحوَّل من مدينة الكنائس إلى مدينة المساجد.

هذا وتتوقَّع الدراسة الاستقصائية المذكورة أعلاه بخصوص التركيبة الدينية والديموغرافية في فرنسا أنَّ نسبة المسلمين من إجمالي سكان البلاد ستكون ١٣ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠. وكذلك ستعجُّ البلاد بالكثير من الأفارقة غير المسلمين، على غِرار ما ستشهده أماكن أخرى في أوروبا. فباريس ولندن وروتردام وفرانكفورت وبروكسل ومارسيليا كلها تضمُّ بالفعل عددًا كبيرًا من سكان هاجروا إليها من خارج أوروبا أو ينحدرون من مثل هؤلاء المهاجرين. وهكذا يتضح أنَّ السكان الأوروبيين في المستقبل، مثلهم مثل الأمريكيِّين، سيكونون مختلفين تمامًا.

الهجرة أم الخصوبة: ما الذي يُسبِّب التغيُّرات العرقية؟

يمكن أن يكون التغيُّر العرقي السريع في منطقة ما مدفوعًا إمَّا بتفاوت معدلات الخصوبة وإما بالهجرة الجماعية، لكن تفاوت معدلات الوفاة أيضًا يمكن أن يغيِّر التركيبة العرقية. وهذا قد يحدث بسبب الإبادة الجماعية، ويتجلى أيضًا عندما يكون السكان المهاجرون أصغر سنًّا من السكان المحليين. وسواء ما إذا كانت نسبة مواليد المهاجرين أعلى من مواليد السكان الأصليين أم لا، فإن التركيبة العمرية لجماعات المهاجرين تجعل نسبة وفياتهم أقل من وفيات السكان الأصليِّين على الأرجح. فعلى سبيل المثال، عندما انخفضت نسبة الصرب في سكان كوسوفو أو البوسنة بعد مُنتصَف القرن العشرين، كان ذلك يرجع جزئيًّا إلى هجرتهم من تلك المناطق، لكنه كان يرجع أيضًا إلى أنَّ الكوسوفيين والبوسنيين كان ينجبون أطفالًا أكثر ممَّا ينجبه جيرانهم الصرب.

وفي حالة الولايات المتحدة، نجد أنَّ الهجرة هي السبب الأكبر في التغيير العرقي الكبير الذي بدأ يطرأ منذ أوائل السبعينيات وليس تفاوت معدلات الخصوبة. صحيح أنَّ المكسيك كانت تتَّسم بمعدل خصوبة أعلى بكثيرٍ من الولايات المتحدة طوال فترة من الوقت، وهو ما كان سببًا رئيسيًّا في حدوث الهجرة من البداية، ولكن عندما تنتقل جماعات المهاجرين إلى أماكن ذات خصوبة مُنخفِضة، فإن معدلاتهم سرعان ما تصبح أقرب إلى المعدلات السائدة في موطنهم الجديد في أغلب الأحيان. وكما رأينا في الفصل الرابع، سرعان ما تقاربت معدلات خصوبة اللاتينيين في الولايات المتحدة مع معدلات الخصوبة لدى البِيض. بل إنَّ انخفاض معدلات المواليد بين اللاتينيين كان عاملًا رئيسيًّا في الانخفاض الأخير في معدلات المواليد في الولايات المتحدة.

والسبب المباشر لهذا التقارب في معدلات الخصوبة هو إقبال جيل الشباب على تبنِّي عادات الحياة في البلد الجديد. وفي حالة المكسيك، نجد أنَّ أنماط الخصوبة تتراجَع في الوطن الأصلي أيضًا. ومن ثَم فإذا كان معدَّل المواليد يتراجع في المكسيك وغيرها من دول أمريكا الوسطى، فمن الطبيعي أن يتأثَّر أولئك المهاجرون الذين سافروا شمالًا للعيش في أمريكا بنفس القوى المصاحِبة لعصر الحداثة. وهكذا فبدلًا من أن تحثَّ الأمهات والجدات الأجيال الشابة على الإنجاب، أصبحن ينصحنهم بالعكس. وعن ذلك قالت يوسلين وينسيس، وهي ابنةٌ لمهاجرين مكسيكيين إلى الولايات المتحدة، لمحاورٍ من صحيفة «نيويورك تايمز»: «كانت نصيحتهنَّ لي: «إياكِ أن تكوني مثلنا، لا تتزوَّجي مبكرًا، ولا تنجبي مبكرًا. لا تكوني واحدة من الأمهات المراهقات. لقد بذلنا هذه التضحيات لتتمكني من إكمال تعليمكِ وبدء حياتك المهنية.» وأضافت يوسلين، وهي طالبة في ولاية كارولينا الجنوبية، إنها لا تعتزم إنجاب أي أطفال قبل أن تبلغ منتصف الثلاثينيات من عمرها.[26] ونظرًا إلى الانخفاض العام في معدلات الخصوبة لدى اللاتينيين، يبدو أن الشابات الأخريات يتلقَّين نصيحة مماثلة، ويتبعنها بالفعل.

وأذكر هنا أنَّ بناتي التحقنَ بمدرسة للفتيات في لندن حيث كانت غالبية الطالبات إما مهاجرات وإما بناتِ مهاجرين من جنوب آسيا في الأغلب. وقد كانت تطلُّعاتهن هي الالتحاق بالجامعة والعمل، وليس الزواج المبكر وإنجاب الكثير من الأطفال. وهُنَّ بذلك لم يكنَّ متوافقات مع المعايير المجتمعية البريطانية فحسب، وإنما أيضًا مع الاتجاهات التي لاحظناها بالفعل في جنوب آسيا. ومن ثَم فإذا استمر التغير العرقي في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية، فلن يكون سببه الرئيسي هو الفرق بين معدلات الإنجاب لدى المهاجرين وأطفالهم ومعدلات السكان الأصليِّين.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ هذه الأدلة القصصية مدعومة ببياناتٍ فِعلية. فمعدلات الخصوبة بين الهنود في المملكة المتحدة أقل من معدَّلات السكان البريطانيين البيض منذ أواخر الثمانينيات، ولا عجب في ذلك. وصحيح أنَّ معدل الخصوبة لدى ذوي الأصول البنجلاديشية والباكستانية كان أعلى في وقتٍ ما، لكنه اقترب من معدَّل السكان الأصليِّين بدرجة ملحوظة في تسعينيات القرن الماضي.[27] وفي العموم، تتَّسم العديد من هذه الجاليات بأنها شابة نسبيًّا، لذا تشهد مواليد أكثر ووفياتٍ أقل من متوسِّط ما تشهده البلاد ككل؛ ومن ثَم، فحتى لو لم يتوافد مزيدٌ من المهاجرين، سيضمَن «الزخم الديموغرافي» استمرار

ازدياد أعدادهم فترة من الوقت. ولكن من دون مجيء المزيد من المهاجرين، فلن يُحدِث هذا التأثير سوى تغيير طفيف في التركيبة العرقية للمملكة المتحدة.

أشرنا بالفعل إلى أنَّ معدلات الخصوبة في المناطق الريفية النائية في الولايات المتحدة أعلى منها في المناطق الحضرية. وصحيح أنَّ بعض المهاجرين إلى أمريكا، كالوافدين من المناطق الريفية الاسكندنافية مثلًا، كانوا يَنجذبون إلى الأرياف، لكنَّ أغلب المهاجرين إلى البلدان المتقدمة لطالما كانوا يُفضِّلون الاستقرار في المدن. وسواء أكان المهاجرون قادمين من المدن أو الريف، فهُم دائمًا ما يحذون حذو أهل المدن الجديدة التي يستقرون فيها. فأغلب الظن أنَّ الأجزاء الأوروبية والأمريكية الشمالية التي تعيش فيها نسبةٌ كبيرة من الأغلبيات الأصلية في المناطق الريفية ربما تتَّسم بمعدل خصوبة أعلى ممَّا لدى مجتمعات المهاجرين في المناطق الحضرية؛ بل ويُمكننا أن نرى هذا بالفعل في الولايات المتحدة، حيث لم يعُد معدل الخصوبة بين الأمريكيِّين البيض أقل بفارقٍ ملحوظ من معدَّل خصوبة الأقليات المهاجرة. فمعدل الإنجاب لدى طائفة المورمون في ريف ولاية يوتا مثلًا أكبر منه لدى السكان اللاتينيين في مدينة نيويورك. غير أنَّ الفروق في الخصوبة بين المناطق الريفية والحضرية في العالم المتقدم عادة ما تكون طفيفة، ومن المستبعد أن تُؤدي إلى أيِّ تغير عرقي ملموس.

الانعكاس ورد الفعل وإعادة التعريف

إذا كان تاريخ الديموغرافيا يُعلمنا أي شيء، فهو أنَّ لا شيء حتمي تمامًا. فمُعظم الأحداث الديموغرافية التي وقعت كانت تبدو مستبعدة جدًّا قبل حدوثها، ولكن بعد حدوثها، بات يُنظر إليها على أنها حتمية. وهذا ينطبق أيضًا على التغيُّر العرقي؛ فمستقبل أمريكا الشمالية وأوروبا ما زال غير محسوم على الإطلاق. ويمكن القول إنه سيتحدَّد بعوامل مختلفة، وستكون الخيارات التي يتخذها الأفراد والساسة مهمة جدًّا. ففي الديموغرافيا، تسود الإرادة الحرة وليس الحتمية، حتى لو كانت إرادة ملايين الناس هي التي ستُحدث فارقًا.

ربما تكون العوامل الاقتصادية والاختلافات في معدَّلات المواليد والتركيبات العمرية تُشجع حاليًّا على مزيدٍ من الهجرة، ولكن من المحتمل أن تضعُف هذه الاتجاهات مع تقلص الفجوة بين الأوضاع الاقتصادية والديموغرافية. فعلى سبيل المثال، تُصبح أوروبا الشرقية أغنى، وتزداد نسبة الشيخوخة بين سكانها في الوقت نفسه. ففي الفترة من عام

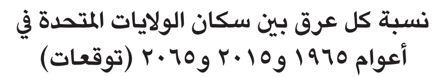
٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٤٥، ستنخفض نسبة البولنديين الذين هم في أوائل العشرينيات من عمرهم، وهو سن ذروة الإقبال على الهجرة، إلى النصف تقريبًا، ما سيُقلِّص من مجموعة المهاجرين المحتملين. ومن ثَم يبدو أنَّ زمن انتشار السباكين البولنديِّين في كل أرجاء المملكة المتحدة سيُولِّي عمَّا قريب؛ لأنَّ عدد الشباب الذين يدخلون سوق العمل يتضاءل، وبذلك لن تتوفَّر عمالة بولندية كافية لتلبية كل الطلب عليها.

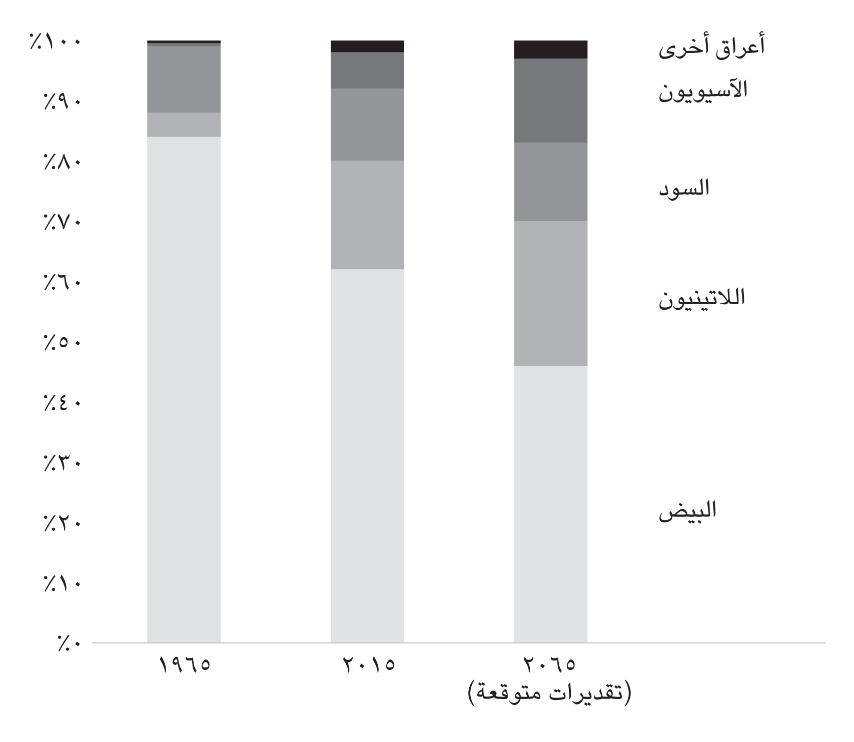
في أوائل سبعينيات القرن الماضي، عندما ارتفعت معدلات هجرة ذوي الأصول الإسبانية إلى الولايات المتحدة بسُرعة الصاروخ، كان متوسط ما تُنجبه المرأة المكسيكية نحو سبعة أطفال، في حين أنَّ نساء الولايات المتحدة كُنَّ يُنجبن ما يزيد قليلًا على طفلَين في المتوسط. أمَّا اليوم، ومع انخفاض معدل الخصوبة في الولايات المتحدة إلى مستويات أدنى، هَوَت معدلات الخصوبة في المكسيك إلى مستوى مقارب. ولعلَّ هذا الفارق الذي يتقلَّص بسرعة يُفسِّر اقتراب «موجة الهجرة المكسيكية» إلى أمريكا من نهايتها، حتى لو استمر ضغط المهاجرين الوافدين من أماكن أخرى في أمريكا اللاتينية. وفي الوقت نفسه، فإنَّ معدلات الخصوبة بين السكان المهاجرين عادةً ما تَنخفِض وتقترب من معدلات السكان الأصليين، كما رأينا بالفعل. ولأنَّ أغلب المهاجرين يعيشون في مناطق حضرية، ربما تكون معدلات الخصوبة لديهم إلى حدٍّ ما أقل من معدلات خصوبة السكان ككل.

ولا بد أنه بدا آنذاك أنَّ تدفُّق المهاجرين الأوروبيين إلى أمريكا في أوائل القرن العشرين لن يتوقف أبدًا، لكن اتضح بعدئذ أن هذا غير صحيح على الإطلاق. وبالمثل، فإذا شهدت الدول التي ينتقل منها المهاجرون حاليًّا إلى أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية بأعدادٍ هائلة انكماشًا سكانيًّا وازدهارًا اقتصاديًّا، سيتكرَّر هذا النمط.

وبصرف النظر عن القوى الطويلة الأمد، ثمة عوامل قصيرة الأمد تؤدِّي بالفعل إلى تقليل معدلات الهجرة. فأغلب الناس، سواء كانوا من السكان الأصليِّين أو حتى الوافدين الجدد نسبيًّا، غالبًا ما يُمانعون تقبُّل الهجرة والتغيير العرقي. إذ كشف استطلاع رأي في عام ٢٠١٩ أنَّ نحو ٤٤ في المائة من سكان المملكة المتحدة يؤيدون تقليص الهجرة.[28] وقبل ذلك ببضع سنوات، في وقتٍ قريبٍ من أزمة اللاجئين في أوروبا عام ٢٠١٥، وجد استطلاع آخر أنَّ أكثر من ثلاثة أرباع البريطانيين يتبنَّون مواقف معارِضة للهجرة.[29]

صحيح أنَّ مثل هذه المواقف يُمكن أن تستمر سنواتٍ دون تأثيرٍ يُذكَر على وجود إجماع سياسي مُؤيد للهجرة؛ كما كان الحال بالفعل في المملكة المتحدة آنذاك، لكن بحلول عام ٢٠١٥، كان حزب العمال نفسه يدعو إلى فرض مزيدٍ من القيود على الهجرة، ويُهاجم



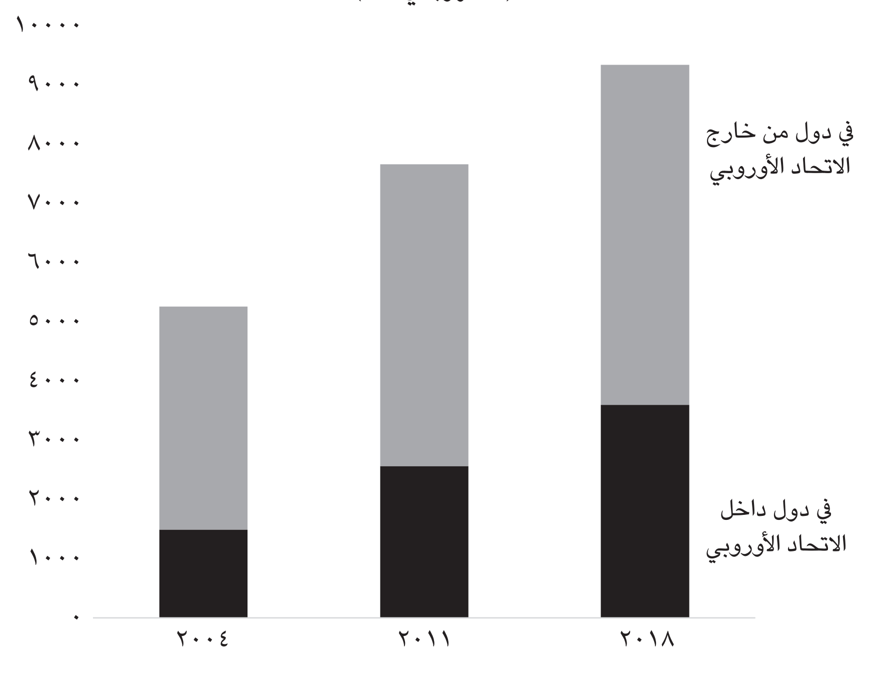


المصدر: مركز بيو البحثي. لاحظ أنَّ نسبة كل من «الآسيويين» و«الأعراق الأخرى» كانت أقل من ١٪ في عام ١٩٦٥.

في الماضي هاجر سكان ذوو أصول أوروبية إلى أبعد القارات وغيَّروا تركيبتها الديموغرافية. أمَّا الآن، فيأخذ ذلك اتجاهًا معاكسًا؛ إذ تجتذب الدول الغنية في أوروبا وأمريكا الشمالية مهاجرين من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

في أعقاب الهجرة الجماعية من أوروبا قبل الحرب العالمية الأولى وما تلا ذلك من فرض ضوابط صارمة، كان البيض يُشكِّلون أغلبية ساحقة بين سكان الولايات المتحدة قبل أن تُغيِّر سياستها المتعلقة بالهجرة في ستينيات القرن الماضي. ومنذ ذلك الحين، تستقبل سيلًا من المهاجرين من أمريكا اللاتينية بالأخص. وبحلول عام ٢٠٦٥، ستكون نسبة البِيض من السكان قد انخفضَت إلى نصف ما كانت عليه تقريبًا قبل قرن من الزمان، وسيُصبح البيض أقلية.





المصدر: مرصد الهجرة التابع لجامعة أكسفورد.
في ظل احتياج المملكة المتحدة إلى العمالة باستمرارٍ، ومعدَّل خصوبتها المنخفض منذ زمن طويل، كانت بمنزلة مغناطيس للمهاجرين، سواء من داخل الاتحاد الأوروبي أو من خارجه. إذ ازداد عدد الأشخاص المولودين في الخارج بين سكان المملكة المتحدة إلى الضِّعف تقريبًا بين عامَي ٢٠٠٤ و٢٠١٨.

حكومة المحافظين لفشلها في تطبيق ضوابط أشد صرامة.[30] وقد كان التصويت بالخروج من الاتحاد الأوروبي في العام التالي يَرجع — بدرجة كبيرة — إلى المواقف المعارِضة للهجرة.[31] ويُذكَر هنا أنَّ حكومة المملكة المتحدة ظلَّت ملتزمة على مدار سنوات عديدة بتخفيض صافي عدد المهاجرين الذين يدخلون البلاد سنويًّا إلى أقل من ١٠٠ ألف، لكنها لم تحقق هذا الهدف قَطُّ.[32] ففي عام ٢٠١٨، كان عدد المهاجرين الذين دخلوا البلاد

أكثر ممَّن غادَرُوها بأكثر من ربع مليون شخص، إذ بلغ إجمالي الوافدين آنذاك أكثر من ٦٠٠ ألف؛[33] وهذا العدد أكبر بكثيرٍ من إجمالي عدد الذين هاجروا إلى المملكة المتحدة في القرون التسعة بين الغزو النورماندي والحرب العالمية الثانية. وكذلك كانت أرقام عام ٢٠١٩ مشابهة لتلك.[34]

وعلى الجانب الآخر من المحيط الأطلسي، كان وعد دونالد ترامب ببناء جدار عازل على الحدود المكسيكية هو التعهد الأبرز في حملته الانتخابية الرئاسية التي كُلِّلت بالنجاح في عام ٢٠١٦. إذ بدا أنَّ معظم ناخبي ترامب كانوا أكثر اهتمامًا بمسألة الهجرة والوضع الديموغرافي الأمريكي المتغيِّر من اهتمامهم بعدم المساواة الاقتصادية أو فشل النظام المالي. ولكن مثلما تجلَّى لنا في المملكة المتحدة، ففي الدول التي تعج بمشاعر مناهضةٍ بقوة للهجرة، لا يكون الساسة اليمينيون وحدهم هُم من يطبِّقون سياسات رامية إلى الحدِّ منها. فقانون إصلاح الهجرة غير الشرعية ومسئولية المهاجرين لعام ١٩٩٦ صَدَر في عهد الرئيس بيل كلينتون، وجعل ترحيلَ المهاجرين غير الشرعيِّين من الولايات المتحدة حدثًا شائعًا نسبيًّا آنذاك.

وكذلك ينطبق الشيء نفسه خارج الدول الناطقة بالإنجليزية. ففي الانتخابات الرئاسية الفرنسية لعام ٢٠١٧، اتخذت الجبهة الوطنية شعارَ «هذا وطننا نحن»؛ الذي كان يهدف إلى مخاطبة مشاعر قطاعات المجتمع الفرنسي التي كانت تشعر بعبء ثقيل من وجود مُهاجرين معيَّنين، وتعتبر ثقافاتهم دخيلة على المجتمع. فمع ازدياد عدد السكان غير الأصليين في أي بلد، يزداد فيه التأييد الانتخابي لليمين المتطرِّف كذلك. ففي عام ٢٠١٧، كانت النسبة التي حصدتها ماري لوبان من الأصوات في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية الفرنسية ضِعف النسبة التي نالها والدها قبل ذلك بخمسة عشر عامًا.[35] وفي انتخابات عام ٢٠١٧، أعرب المرشح الرئيسي لليسار المتطرِّف أيضًا بشدة عن معارضته فتح أبواب بلاده أمام المهاجرين بلا قيود.

ويُمكن القول إنَّ الحكومة الشعبوية الإيطالية في الفترة بين عامَي ٢٠١٨ و٢٠١٩ كانت تَدين بفوزها في الانتخابات للخوف من الهجرة عبر البحر الأبيض المتوسِّط بقدر ما كانت تدين به للمعاناة الاقتصادية في البلاد. وبالإضافة إلى ذلك، فقد شارك اليمين المتطرف النمساوي في الحكومة مؤخرًا، بعدما صَعَدَ نجمه بفضل المخاوف من الهجرة أيضًا. وفي ألمانيا، أدى صعود حزب «البديل من أجل ألمانيا» الشعبوي اليميني إلى الضغط على حكومة أنجيلا ميركل المنتمية إلى يمين الوسط، ودفعها إلى اتخاذ موقف أقل تساهلًا مع الهجرة؛ وبذلك لم يتكرَّر تدفق المهاجرين الذي حدث في عام ٢٠١٥.

ومع ذلك، ينبغي لنا أن نكون حريصين على عدم ربط صعود هذه الأحزاب الشعبوية المناهِضة للمُهاجرين بشكلٍ وثيقٍ للغاية بالفاشية الأوروبية في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين. ومرة أخرى، ينعكس الفارق الرئيسي في التركيبة السكانية. وتحقَّق أحزاب اليمين المتطرف الجديدة مكاسب في مجتمعات يبلغ متوسط أعمارها الأربعينيات، وليس العشرينيات. ورغم أنهم محافظون ومقاومون للتغيُّر العرقي السريع، فإن اليمينيين في إيطاليا والنمسا لا يُشكِّلون عصابات في الشوارع. في الواقع، أحد الأشياء المدهشة في هذه الحركات الشعبوية هو غياب العنف. وإذا ذبلت الديمقراطية الأوروبية في مواجهة الشعبوية اليمينية، فلن يتمُّ إخمادها بالعنف كما حدث في سنوات ما بين الحربين العالميتَين. ومن المرجح أن شعوب أوروبا أصبحت أكبر سنًّا من أن تستطيع النزول إلى الشوارع أو دعم حركات قد تكون مهتمَّة بشن مغامرات عسكرية خارج حدودها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ مسألة الهجرة وما يترتَّب عليها من تغيُّر عرقي ليست قدرًا حتميًّا على الإطلاق، وإنما مرهونة بالخيارات التي تتَّخذها الحكومة، والتي تستجيب في النهاية للرأي العام. صحيح أنَّ الدولة قد تجد السيطرة على حدودها صعبة، لكنها ليست مستحيلة. ولنضرب هنا مثلًا بسنغافورة، وهي جزيرة مزدهرة تحيط بها إندونيسيا وماليزيا، وهما أقل ثراءً منها بكثير. وعلى الرغم من أنهما تُحرزان تقدمًا اقتصاديًّا، نجد أنهما تضمَّان مئات الملايين من الأشخاص الذين سيكونون أكثر ثراءً بكثير إذا تمكنوا من الهجرة إلى سنغافورة. ونظرًا إلى أنَّ عدد سكان سنغافورة أقل من ستة ملايين نسمة، فيمكن اجتياح سنغافورة بالكامل، لكنها تحرس حدودها بكل تصميم. وتتعامَل أستراليا أيضًا بنفس القدر من الحزم مع أولئك الذين يحاولون دخول البلاد عن طريق البحر، وتحتجز المتسلِّلين الذين يُقبَض عليهم في معسكرات في جنوب المحيط الهادئ. أمَّا بلدان جنوب شرق أوروبا، فقد أقامت سياجات لوقف تدفُّق اللاجئين من تركيا.

ويُمكن للتقدم الذي يُحرَز في دول العالم النامي، مع انخفاض معدَّلات الخصوبة فيها وازدهار اقتصادها، أن يُسهم في وقف التغيير العرقي. ففي البداية ينبهر سكان الدول الفقيرة بالتنمية الاقتصادية في الدول المزدهرة، ويطمحون إلى الهجرة إليها، ولكن عندما تُتاح لهم فرص واعدة في بلادهم، قد يقتنع الكثيرون بالبقاء فيها. من ناحية أخرى، تُعَد الحروب أيضًا أحد الأسباب التي تدفع الناس إلى مغادرة بلادهم، لكن هذه الحروب أصبحت أقل تواترًا. وبالإضافة إلى ذلك، عادةً ما تميل الأقليات إلى العيش في المناطق الحضرية وبذلك تميل أيضًا إلى قلة الإنجاب، في حين أنَّ «السكان الأصليين» الريفيين على

الأقل يُمكن أن ينجبوا بمعدلٍ أعلى، لكن الفارق من المرجح أن يكون طفيفًا، فضلًا عن أنَّ سكان الريف عادةً ما يشكِّلون نسبة ضئيلة من إجمالي السكان في العموم.

وثمة عامل آخر يمكن أن يحدَّ من التغيير العرقي — أو حتى يعكس مساره — لكنه أكثر تعقيدًا. إذ يمكن النظر إلى بعض التغيرات في الهويات العرقية على أنها نِتاجُ ضبابية الحدود الفاصلة بين الهويات في عصر ما بعد الحداثة، وهي الحدود التي يظنها البعض مُطلَقة لكنها في الحقيقة أكثر اعتباطية ممَّا يُعتقَد في كثير من الأحيان. ربما يبدو هذا الكلام غامضًا بعض الشيء، لذا سأوضحه بمثال. عندما اندلعت التوترات العرقية الطويلة الأمد في سريلانكا وتحوَّلت إلى حرب أهلية شاملة في عام ١٩٨٣، بدأ العالم يرى صراعًا بين الأغلبية السنهالية والأقلية التاميلية. لكن عند تدقيق النظر، سرعان ما يتضح أنَّ الوضع كان أكثر تعقيدًا بكثير. فالسنهاليون كانوا عبارة عن مزيج من «الكانديِّين» الذين يسكنون المناطق المرتفعة وسكان المناطق الساحلية المنخفِضة، وهما فئتان كانت لديهما تقاليد مختلفة. وحتى وقت قريب جدًّا، كانت كل فئة منهما تُحصى على حدة في التعدادات السكانية. أمَّا التاميليون، فكانوا يضمون كلًّا من «التاميليين السريلانكيين» المستقرين منذ فترة طويلة في شمال الجزيرة، و«التاميليين الهنود» أحفاد المهاجرين الذين وفدوا خلال الحقبة الاستعمارية للعمل في قطف الشاي. ويُذكَر هنا أنَّ العديد من السنهاليين والتاميليين ليسوا بوذيين أو هندوسًا، بل مسيحيون. وكذلك توجد جماعات من المسلمين أغلبهم تاميليون لغةً فقط وليس انتماءً.[36]

وتجدر الإشارة إلى أنَّ هذه الهويات السريلانكية المعقدة والمُتغيرة والمتقلبة مبنيةٌ على خرافاتٍ معظمها بلا سندٍ تاريخي صحيح. فعلى سبيل المثال، يظن الكثيرون أنَّ السنهاليين من أصول هندية شمالية، لكن أحد كبار المتخصصين في الإثنوغرافيا السنهالية اقترح أنَّ السنهاليين كانوا في الأصل جماعة صغيرة جدًّا اجتذبت إليها — على مر الزمن — موجات من الهنود الجنوبيِّين الذين تبنَّوا لغة السنهاليين ودينهم؛ بل إنَّ مُعظم هؤلاء الأشخاص الذين يعتبرون أنفسهم سنهاليين لا يمكن تمييزهم عن التاميليين من حيث الجينات. إذ قال: «من الناحية البيولوجية، كلنا تاميليون.»[37]

غير أنَّ هذه الظاهرة لا تقتصر على سريلانكا فقط؛ فالهويات العرقية في العموم ليست واضحة كما يُعتقَد. لنأخذ أيرلندا مثالًا. يشعر الكثيرون هناك بأنهم تعرَّضوا للاضطهاد من الإنجليز. لكن السكان الذين هاجروا إلى أيرلندا من إنجلترا كانوا في بعض الحالات نورمانديين وليسوا إنجليزًا، وكثيرًا ما اندمجوا مع السكان المحليين على

مدار أفواجٍ مختلفة، لذا يُرجح أنَّ أغلب السكان الأيرلنديين الحاليين منحدرون من هؤلاء المهاجرين وليس من سكان إنجلترا. ففي أولستر إبان القرن السابع عشر، كان المستوطنون المشيخيون الذين وفد مُعظمهم من اسكتلندا إلى غرب أيرلندا يميلون إلى الاندماج مع السكان المحليين واعتناق الكاثوليكية، في حين أن مُعظم الكاثوليك الأصليين في الشرق، حيث كانت كثافة المستوطنين الوافدين أكبر، أصبحوا بروتستانتيِّين. وهذا ما يفسر وجود قادة قوميين يحملون أسماء مثل آدامز وويلسون، بينما نجد إرهابيين موالين لبريطانيا بأسماء مثل ميرفي.

وفي المقابل، فحينما كان الجيش الجمهوري الأيرلندي، الذي كان العديد من أفراده مُنحدرين بالتأكيد من المهاجرين الإنجليز والاسكتلنديِّين إلى أيرلندا، ينفِّذ تفجيرات ضد المدنيين في البر الرئيسي البريطاني، كان رئيس وزراء المملكة المتحدة آنَذاك يُدعى كالاهان ومستشار الخزانة يُدعى هيلي، علمًا بأنَّ لا هذا ولا ذاك كان يُعرَّف بأنه أيرلندي. كذلك كانت مارجريت ثاتشر، التي شغلت رئاسة الوزراء بعد كالاهان، وشددت على أنَّ «النزعة الاتحادية متأصِّلة بعمق» في غريزتها، تعتقد أنها منحدرة من أصول أيرلندية جزئيًّا،[38] أمَّا توني بلير، فقد اعتنق الكاثوليكية، مع أنَّ بعض أسلافه كانوا بروتستانتيين من أيرلندا الشمالية. ومن ثَم يتجلَّى لنا أنَّ مسائل الهوية بين شعوب الجزر البريطانية معقدة على غِرار حالها في سريلانكا.

وعلى الجانب الآخر من المحيط الأطلسي، تتكرَّر الظاهرة ذاتها. صحيح أننا أشرنا سلفًا إلى أن إحدى أهم القضايا التي حشدت أصوات الجمهوريين في الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام ٢٠١٦ كانت تعهُّد دونالد ترامب ب «بناء جدار عازل»، لكن رغم هذا الاستياء من اللاتينيين، كان اثنان من منافسيه على الفوز بترشيح الحزب الجمهوري يحملان أسماء لاتينية، وهما كروز وروبيو. إذ تتلاشى الهويات اللاتينية مع مرور الوقت والزواج المختلط؛[39] فاليوم أصبحنا نجد مقابل كل اثنين من اللاتينيين الأمريكيين الذين يُصنَّفون على أنهم كاثوليك واحدًا فقط يُصنف على أنه بروتستانتي وآخر ليس له أي دين، فيما تَرتفِع نسبة غير الكاثوليك.[40] وبالإضافة إلى ذلك، وبصرف النظر عن الدين، فإن الهوية الهسبانية تتضاءل والزواج المختلط يصبح أكثر شيوعًا مع كل جيل بعد الهجرة.[41]

ومع أنَّ طابع المستقبل العرقي لأمريكا الشمالية وأوروبا لن يكون أوروبيًّا بقدرِ ما كان في الماضي بكل تأكيد، فمِن المرجَّح أن الكثير من المهاجرين الذين توافدوا من مناطق

أبعد سيَندمجون تمامًا في مجتمعات أوطانهم الجديدة. ومن المؤكد أنَّ طبيعة تلك الهويات ستتغيَّر بمرور الوقت، كدأبها دائمًا؛ فالإنجليز في القرن الثالث عشر كانوا مختلفين عن الأنجلوسكسونيين في القرن العاشر. ومع ازدياد حالات الزواج المختلط، سيزداد الأشخاص ذوو الأصول المختلطة، ومن المرجح جدًّا أن يُصنف الكثيرون على أنهم مُنتمون إلى المملكة المتحدة أو إحدى دولها مع أنهم ليسوا من أصول بريطانية، وكذلك سيَنطبِق الأمر نفسه على دولٍ غربية أخرى. ويُذكَر هنا أنَّ الولايات المتحدة كانت بمنزلة آلة فعَّالة جدًّا في دمج المهاجرين في مجتمعها؛ ومِن ثمَّ خلق مزيدٍ من الأمريكيِّين؛ وكذلك يُمكن أن تُحقِّق الدول الأوروبية نجاحًا بالقدر ذاته، مع أنها لا تعتبر نفسها حاليًّا من «دول المهاجرين»، على عكس الولايات المتحدة. ستكون المسألة في النهاية مرهونة بمعدَّل الهجرة وسرعة الدمج.

ربما يبدو ظهور مجتمع مختلط الأعراق تطورًا طبيعيًّا من منظور لندن أو باريس أو نيويورك في أوائل عشرينيات القرن الحالي، لكنَّ التاريخ يثبت خطأ هذه الفكرة. ففي وقتٍ ما من التاريخ، حينما كانت المملكة المتحدة وفرنسا تتَّسمان بتجانسٍ عرقي، كانت بعض مدن الشرق الأوسط، كالجزائر وبغداد والإسكندرية، عبارة عن مزيجٍ من تشكيلة مختلفة من الأديان والجنسيات. أمَّا اليوم، فقد انقلبَت الآية تمامًا، وصارت تلك المدن تتَّسم بتجانسٍ صارمٍ يكاد يصل إلى حد الفصل العرقي. ومن ثَم يتَّضح أنَّه لا يوجد مسارٌ واحدٌ حتمي يؤدي إلى مستقبل متعدد الأعراق؛ وإذا تصور أحد أنه يرى شيئًا كهذا، فسيكون ذلك مجرد سراب بصري يعكس منظورًا ضيقًا من الناحية التاريخية والجغرافية.

الفصل التاسع

التعليم

٧١: النسبة المئوية للبنجلاديشيات اللواتي يعرفن القراءة والكتابة[1]

ركَّز هذا الكتاب حتى الآن على المسائل «الكَمِّية»: كعدد السكان، وعدد أطفالهم، ومُتوسط أعمارهم، والعمر الذي يموتون عنده. وصحيح أنَّ كل هذا مُهم بالطبع، ولكن حان الوقت للانتقال إلى مسائل «الجودة». فالبشرية مرَّت بالمرحلة الانتقالية الأكثر استثنائية في تاريخها؛ إذ شهدت ارتقاءً نوعيًّا يطغى على أي تقدم تكنولوجي. ولولا هذا الارتقاء، لما تحقَّقت التغيرات الرقمية الكبيرة التي شهدناها، كانخفاض معدلات الوفيات، وارتفاع متوسط العمر المتوقع، وانخفاض معدلات الخصوبة.[2]

ببساطة، انتقل البشر من ظلام الأمية إلى نور التعليم، فبعدما كان التعليم حكرًا على قلة قليلة جدًّا جدًّا، صار حقًّا أصيلًا لمليارات البشر. ومقارنةً بالتاريخ البشري المُمتد على مدار عشرات الآلاف من السنين، فقد حدث كل هذا في غمضة عين. ففي عام ١٨٠٠، كانت نسبة الأمية في العالم تُقدَّر بنحو ٩٠ في المائة. أمَّا اليوم، فإنَّ نسبة معرفة القراءة والكتابة هي التي تقترب بسرعة من ٩٠ في المائة.[3]

مُعجزة التعليم البنجلاديشية

عشية استقلال الهند عام ١٩٤٧، أصرَّت القيادة الإسلامية في البلاد على إقامة دولة إسلامية مُنفصلة. فحصلوا آنذاك على منطقة مقتطعة كانت تضم ما يُعرَف الآن بباكستان في الغرب وبنجلاديش في الشرق، بمسافة فاصلة بينهما بنحو ألف ميل. وعلى مرِّ عقدين من

الزمن، عاشت هاتان المنطقتان المنفصلتان دولةً واحدة، على رغم الاختلافات الجغرافية والثقافية بينهما. ولكن عندما لم يعُد البنغاليُّون في الشرق قادرين على تحمُّل هيمنة البنجابيين وغيرهم من الباكستانيين الغربيين، ثاروا، وعندئذٍ ردَّ الباكستانيون الغربيون بعُنفٍ اعتبره الكثيرون إبادةً جماعية. إذ قُتل ما يصل إلى ثلاثة ملايين بنغالي،[4] علمًا بأنَّ القوات الباكستانية كانت تستهدف الأقلية الهندوسية بالأخص. ومن ثَم واجهت الهند المُجاوِرة تدفقًا هائلًا من اللاجئين. فتدخلَّت رئيسة وزرائها إنديرا غاندي لنُصرة المتمردين، وفي مارس من ١٩٧١، انفصلت باكستان الشرقية عن باكستان الغربية؛ وأصبحت دولة بنجلاديش المستقلة.

غير أنَّ الدولة الجديدة وُلدت في ظروف مشئومة. صحيح أنَّ دلتا نهر الجانج المستوية، بخصوبتها وطميها، تُتيح تُربةً مثاليةً للزراعة، لكن عدد سكان البلاد ازداد بنحو ٨٠ في المائة في السنوات الخمس والعشرين الماضية، ليصل إلى أقصى حدٍّ تتحمَّله قدراتها الإنتاجية. وقد كانت البلاد في الأصل فقيرة جدًّا وكان أغلب سكانها يعيشون على الكفاف. وكما كانت إثيوبيا مثالًا للمعاناة في ثمانينيات القرن الماضي، اضطلعت بنجلاديش بهذا الدور في سبعينياته، عندما ضربتها سلسلة من الأعاصير والفيضانات. فأغلب مناطق البلاد منخفضة للغاية، ما يجعلها عُرضة لمثل هذه الكوارث، وما فاقم المشكلة أنَّ النمو السكاني دفع المزيد والمزيد من الناس إلى المناطق المتطرِّفة، مما جعلهم عرضة للخطر عند وقوع الكارثة. ومن ثَم كانت بنجلاديش من أكثر الدول حصولًا على مساعدات الإغاثة الدولية في حالات الكوارث، ولذا اعتبرها البعض مثالًا للدولة «العالة»؛ بل يُزعم أنَّ مستشار الأمن القومي الأمريكي هنري كيسنجر استخدم هذا المصطلح الازدرائي بالفعل.[5]

ومع أن بنجلاديش ما زالت دولة فقيرة والمعيشة فيها صعبة على مُعظم الناس، فإن البيانات الديموغرافية توضح أنها في طريقها نحو مستقبلٍ مختلفٍ تمامًا. فمنذ حصولها على الاستقلال في أوائل السبعينيات، ارتفع متوسط العمر المتوقع هناك من سنِّ منتصف الأربعينيات إلى أوائل السبعينيات، بينما انخفض معدل وفيات الرضَّع إلى نحو سدس ما كان عليه في أوائل سبعينيات القرن الماضي. وكذلك انخفض معدل خصوبة المرأة الواحدة من سبعة مواليد تقريبًا إلى نحو مولودَين فقط، وبذلك بدأ يتجلى أن الدولة تدخل مرحلة استقرار عدد السكان، علمًا بأنَّ كل هذه التطورات كانت مدعومة بثورة في محو الأمية. فكما رأينا بالفعل، عندما تمنح الناس أبسط قدرٍ من التعليم الأساسي

على الأقل، يُصبحون أقدر على الاعتناء بأنفسهم ورعاية أطفالهم، ويعيشون عمرًا أطول ويبدءون في الاكتفاء بعددٍ أقل من الأطفال. وهكذا فإنَّ البنجلاديشيِّين يرسمون مصيرهم بأيديهم، وذلك بتعليم أنفسهم.

ويُشار هنا إلى أنَّ ازدياد نسبة معرفة القراءة والكتابة في بنجلاديش هو أساس التقدم الذي تشهده البلاد. إذ تبلغ نسبة مَن يعرفون القراءة والكتابة هناك نحو ثلاثة أرباع السكان، علمًا بأنَّ النسبة في الرجال أكبر مُقارنةً بالنساء. ولكن بين أولئك الذين تقلُّ أعمارهم عن أربعة وعشرين عامًا، تتجاوَز نسبة معرفة القراءة والكتابة ٩٠ في المائة، وهي أعلى بين النساء مقارنةً بالرجال. وقريبًا سيُصبح كل سكان بنجلاديش على دراية بالقراءة والكتابة، مثل سكان كندا واليابان. صحيح أنَّ التعليم ربما لا يكون علاجًا سحريًّا لكل داء، لكنه ضروري لتحقيق أي تقدُّم اجتماعي حقيقي؛ ومحو الأمية على نطاقٍ واسعٍ هو الخطوة الأولى على هذا الدرب.

وعلى غِرار جميع البيانات، يجب وضع نِسَب معرفة القراءة والكتابة المتغيِّرة في بنجلاديش في سياقٍ تاريخي. فعندما أصبحت بنجلاديش دولة مستقلة، لم تكن نسبة مَن يعرفون القراءة والكتابة فيها أكبر بكثيرٍ من واحدٍ من كل أربعة.[6] وكانت النسبة بين النساء بالأخص تبلغ بالكاد واحدة من كل ست نساء، أي أقل من نصف النسبة لدى الرجال. ولكن بحلول العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، كانت الفجوة بين الجنسَين في معرفة القراءة والكتابة في البلاد قد تلاشَت تقريبًا، ووصلت نسبة معرفة القراءة والكتابة بين الصغار إلى مستويات قريبة من مائة في المائة.[7]

وصحيح أن محو الأمية يُمكن أن يتحقَّق بالتعليم الابتدائي، لكن الصعوبة التالية تتمثَّل في إلحاق المزيد من الفتيان والفتيات في بنجلاديش بالمدارس الثانوية وإبقائهم فيها رغم الضغوط الاقتصادية والقوى الاجتماعية التي تحُول دون ذلك. ومع ذلك، شهدت المنطقة تقدمًا مذهلًا في نسبة الحصول على التعليم الثانوي وما بعده. ففي منطقة جنوب آسيا ككلٍّ خلال الأعوام العشرين التي سبقت عام ٢٠١٤، تضاعفت نسبة الالتحاق بالتعليم العالي، وأصبحت أربعة أمثال ما كانت عليه؛ إذ ارتفعت من واحد من كل عشرين إلى واحد من كل خمسة.[8]

هذا وتُحدث تجارب الفتيات البنجلاديشيات اللواتي يُكملن تعليمهن تحولًا فارقًا في حياتهن. إذ تقول سلمى، التي تطمح أن تكون محامية، بشيء من الإصرار: «تعليمي ... سيجعلني إنسانةً كاملةً. وسيسهم في تقدم هذا المجتمع.» فيما أعربت أنجانا عن

قناعاتٍ مشابهة مؤمنة بدور التعليم في التنمية الذاتية؛ إذ قالت: «حين أفكر في إمكانية عدم إكمال تعليمي، أشعر بحزنٍ شديدٍ لأنني عندئذٍ لن أحظى بحياة كريمة. فمن المهم أن أتعلم وأطور نفسي.» ومثل سلمى، ترغب روبا، التي تطمح إلى دراسة الطب، في الإسهام في المجتمع، إذ قالت: «أريد أن أصبح طبيبة وأساعد الفقراء وأولئك المحرومين من المساعدة.»[9]

وتُعد هذه القناعات هي أعظم القوى المعروفة التي ستُساعد البشرية للهروب من دائرة الفقر والجهل. فمن الصعب أن نجد واحدة من النساء الأميات حبيسات القرى والكدح في تربية الأطفال والعمل اليدوي الزراعي تحمل مثل هذه الطموحات السامية. وعلى حد تعبير أحد مستشاري الحكومة البنجلاديشية: «النساء الآن أفضل تعليمًا وآمن وأوفر رخاءً ماديًّا من أمهاتهنَّ. فاليوم، أصبحت النساء تحظى بالقبول والتقدير ليس بصفتهنَّ زوجات يساعدن أزواجهن فقط، وإنما أيضًا بصفتهن مزارعات وبرلمانيات ورائدات أعمال. والأمة كلها تستفيد من ذلك.»[10]

رواد: كيف تحوَّلت منطقة شرق آسيا بفضل التعليم

حينما جعلت السلطات البنجلاديشية الأولوية للتعليم، كانت بذلك تسير على خُطى دول شرق آسيا. فبحلول وقت استقلال بنجلاديش، كانت كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة تسير على طريق التنمية بوتيرة فائقة السرعة، وكان التعليم هو أساس هذه التنمية.

ففي أواخر أربعينيات القرن الماضي، كانت كوريا الجنوبية واحدة من أفقر دول العالم، وما زاد الطين بلَّة أنَّ الحرب دمرتها في أوائل الخمسينيات. لكنها مع ذلك استطاعَت أن تحقق نموًّا اقتصاديًّا بمعدلٍ تجاوز ١٠ في المائة في اثني عشر عامًا خلال العقدَين من عام ١٩٦٨ إلى عام ١٩٨٨،[11] وبحلول نهاية القرن العشرين، كان اقتصادها واحدًا من أسرع الاقتصادات نموًّا وأنجحها في العالم. ولم يتحقَّق كل ذلك باعتمادها على استغلال الموارد الطبيعية، وإنما بنشر التعليم بين سكانها. إذ انتهجَت عدة مبادرات لتحقيق ذلك، من بينها إتاحة التعليم المدرسي المجاني للجميع وزيادة أجور المعلِّمين، الذين يحمل ثلثهم تقريبًا درجة الماجستير. وبفضل ذلك ارتفعت نسبة الالتحاق بالكليات والجامعات من ٣٠ في المائة في منتصَف الثمانينيات إلى أكثر من ٩٥ في المائة حاليًّا.[12] ووفقًا للتصنيفات التي أجراها برنامج التقييم الدولي للطلاب التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تُعَد كوريا الجنوبية من بين الدول العشر الأولى في العالم من حيث التفوق في القراءة

والعلوم والرياضيات، بينما لم تتمكَّن الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة من دخول المراكز العشرة الأولى في هذه الفئات.[13] هذا ويتجلَّى نجاح كوريا الجنوبية في البيانات الاقتصادية والديموغرافية، سواء في تصنيفها على أنها عاشر أكبر اقتصاد في العالم، أو في الانخفاض المُذهِل الذي حقَّقته في معدَّل وفيات الرضع والارتفاع الكبير في متوسط العمر المتوقَّع.[14]

غير أنَّ البعض يُشكِّك في أنَّ التعليم هو المحرك الحقيقي للتقدم الاقتصادي؛ إذ يرون أنه ربما يكون نتيجة للرخاء الاقتصادي وليس سببًا له. لكن الإجابة الصائبة بالتأكيد أنَّ التنمية الاقتصادية والتعليم يسيران جنبًا إلى جنب. فمن الصعب أن يوجد مجتمع مزدهر وحديث يزخر بأفراد ذوي إنتاجية عالية ويؤدُّون وظائف معقَّدة كمجتمع كوريا الجنوبية إلَّا إذا كان سكانه متعلمين. صحيح أنَّ بريطانيا استطاعت في القرن التاسع عشر أن تتقدَّم وتصبح دولة صناعية من دون أن يكون مُعظم سكانها متعلمين، لكن هذا أصبح مستبعدًا في الوقت الحالي، لا سيما أنَّ الوظائف ذات الأجور المرتفعة الآن صارت تتطلب قدرات فكرية أعلى بكثير. ومن الجدير بالذكر هنا أن مُستويات المعيشة في بريطانيا لم تبدأ الارتفاع بوضوحٍ قاطعٍ إلا في ثمانينيات القرن التاسع عشر، أي في العقد الذي تلا فرض التعليم الابتدائي الإلزامي.

وتُؤكِّد البيانات بما لا يدع مجالًا للشك أن ثمة علاقة قوية بين مستوى التعليم المُحصَّل والإنجاز الاقتصادي، سواءٌ عند المقارنة بين الأفراد أو الدول أيضًا. فعلى سبيل المثال، أظهرت إحدى الدراسات الأمريكية أن الأشخاص الحاصلين على درجة علمية متقدِّمة يكسبون دخلًا أعلى خمس مرات من أولئك الذين لا يحملون شهادة الثانوية العامة ولديهم ثروة أكبر منهم ثماني عشرة مرة.[15] ولكن لو كان تأثير التعليم يقتصر على تأهيل الأفراد للحصول على وظيفة راقية من دون زيادة عدد هذه الوظائف، فلا يُمكن القول إنه كان سببًا في الارتقاء بمجتمعات بأكملها من الفقر إلى الرخاء، كما رأينا في حالة كوريا الجنوبية.

ربما يكون التعليم شرطًا ضروريًّا للتقدم الاقتصادي، لكنه وحده ليس كافيًا. ففي النهاية يُمكن أن يكون سكان الدولة متعلِّمين لكنها تفشل في الارتقاء بوضعها الاقتصادي. ففي العديد من دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط، لا يجد الخريجون الجامعيون وظائف بعد التخرج. إذ إنَّ جودة تعليمهم الجامعي غالبًا ما تكون سيئة. فعلى سبيل المثال، تُصَنَّف جودة التعليم الجامعي في مصر، الدولة العربية الأكثر اكتظاظًا بالسكان، في المرتبة رقم ١٣٠ من بين ١٣٧ دولة.[16] ويُحاول العديد من أصحاب الكفاءات بين مواطنيها مغادرة البلاد.

فعندما تعجز دولة ما عن دمج نفسها في الاقتصاد العالمي ولا تستطيع توفير وظائف بأجورٍ جيدة لذوي التعليم العالي، غالبًا ما يتلاشى الاستثمار في التعليم؛ لأنَّ لا الأفراد ولا الدولة يجدون حافزًا لإحراز المزيد من التقدُّم. ففي مصر مثلًا، نجد أنَّ معدلات البطالة بين الخريجين أعلى مقارنةً بغير الخريجين؛ لأنَّ سوق العمل غير قادرة على تلبية توقعات الخريجين المتخرِّجين في جامعات دون المستوى المطلوب.[17] ويُشار هنا إلى أن وجود درجات علمية بلا قيمة وتوقُّعات غير واقعية يُعَد من أهم العوامل التي تُسبِّب عدم الاستقرار، خصوصًا في البلدان التي يُشكِّل الشباب نسبة كبيرة من سكانها. ففي مصر، كان إحباط الخريجين الجامعيين، الذين كان نصفهم تقريبًا عاطلًا عن العمل،[18] من أبرز أسباب الثورة التي قامت في عام ٢٠١١. وكذلك فالأوضاع مشابهة في دولة لبنان المجاورة؛ إذ يتخرج ٣٥ ألف خريج كل عام، لكن الوظائف المتاحة لا تكفي سوى ٥ آلاف منهم.[19] فيما يُعزى قيام الحركات الثورية التي شهدها الغرب منذ عام ١٨٤٨ على الأقل إلى أنَّ عدد الأفراد المتعلمين كان يفوق احتياج الاقتصاد والفرص المتاحة.[20] ومع أنَّ التقدم الذي أحرزته بنجلاديش في نشر التعليم الابتدائي والثانوي بين سكانها قد أسهم بوضوحٍ في نموها الاقتصادي السريع، فإنها أيضًا تجد صعوبة في توظيف خرِّيجيها.[21]

المرأة والتعليم والتنمية

في حين أنَّ تحقيق المساواة بين الجنسين ما زال بعيد المنال، فإن التقدم الذي تَحقَّق في هذا المسعى حتى الآن يتجلَّى بأوضح صورة في مجال التعليم بالأخص. فعدد الطالبات الجامعيات صار يفوق عدد الطلاب الجامعيِّين في العديد من الدول، وبفارقٍ كبير في بعض الأحيان. إذ تَلتحِق سبع إناث أيسلنديات بالجامعة مقابل كل أربعة ذكور، في حين أنَّ عدد الإناث الملتحقات بالتعليم العالي في الكويت أكبر من ضعف عدد الذكور الملتحقين به.[22] لكنَّ الفرق أنَّ هذه الظاهرة في أيسلندا، ومثلها من الدول، تُعدُّ جزءًا من تحرير المرأة في العموم، مثلما يتجلى في أماكن العمل والساحة السياسية. أمَّا في الكويت ومثلها من الدول، فمِن المرجح أن يؤدي ذلك إلى تراكم مشاعر الإحباط، لأنَّ معظم الإناث ذوات التعليم العالي يصطدمن بفرصٍ محدودة في مجال الأعمال والحياة العامة. ولكن إذا استمرت الأوضاع الحالية على نفس منوالها، فإنَّ المساواة بين الإناث ستنتقل حتمًا من التعليم إلى الحياة العامة. ففي بنجلاديش، تولَّت النساء رئاسة الوزراء على مدار أكثر من نصف عمر البلاد.

ولكن بصرف النظر عن المراتب العالية التي تصل إليها النساء في عالم الأعمال والسياسة، فقد تَبيَّن بالفعل أنَّ مجرد نشر معرفة القراءة والكتابة بين الإناث قد أحدث تحولًا فارقًا في البلدان الفقيرة. إذ يُعَد تعليم الإناث إحدى أنجح الطرق لخفض معدَّلات الخصوبة. فالنساء المتعلمات غالبًا ما يكُنَّ أقدر على الاعتناء بأجسادهنَّ وأجساد أطفالهن، ما يؤدي إلى انخفاض معدل الوفيات، وخصوصًا بين الرضع. ومن المرجح أيضًا أنهن سيحرصن على حصول أطفالهن على تعليم بنفس جودة التعليم الذي حصلن عليه على الأقل، وهذا سيخلق تأثيرًا إيجابيًّا مُتوارَثًا بين الأجيال. لذا فإنَّ التطلع إلى تحسين وضع الفرد من خلال التعليم يُعَد أحد أهم العوامل التي تُشجع الدول على التقدم عبر مراحل التحوُّل الديموغرافي، لأنه يؤدي إلى انخفاض معدلات الخصوبة والوفيات. وينبغي أن نتذكر أيضًا أنَّ التعليم بطبيعة الحال يُعَد غايةً بحدِّ ذاته، لأنه يُعزز تمكين الفرد من التحكم في حياته، ويمنحه حياة أكثر إرضاءً.

هذا وقد أصبح من المتعارف عليه في مجال التنمية الدولية أنَّ تركيز الجهود على المرأة يُعَد وسيلة فعالة لانتشال الدول من الفقر. وكما قال لاري سمرز، كبير الاقتصاديين السابق في البنك الدولي: «ربما تكون الاستثمارات في تعليم الفتيات هي الأعلى عائدًا بين كل الاستثمارات المتاحة في العالم النامي.» فهذه الاستثمارات لا تحقق عوائد اقتصادية مباشرة فحسب، لكنها تعود بفوائد في المنازل أيضًا، سواء في تحسين الحياة الصحية والنفسية لأفراد الجيل القادم أو في ضبط عددهم. وفوق ذلك، ما زالت الإناث محرومات من التعليم في العديد من المناطق. ولأنهن يتكفَّلن بأداء مُعظم العمل في المجتمعات الفقيرة مع أنهن غالبًا ما يكُنَّ الأكثر تعرُّضًا للتهميش في مثل هذه المجتمعات، ولأنهنَّ مسئولات عن الجيل القادم، فإنَّ الاستثمار في تعليمهنَّ يدرُّ أكبر العوائد.[23] إذ تشير التقديرات إلى أن النساء في أفريقيا مثلًا يَمتلكن ٣٠ في المائة من الأراضي فقط لكنهنَّ يُنتجن ٧٠ في المائة من الغذاء.[24]

وبصرف النظر عن أنَّ التعليم نافع بحد ذاته، فإنه يدرُّ عوائد اقتصادية. فالأشخاص المتعلِّمون أكثر إنتاجية وأقدر على الارتقاء إلى المهن التي تُعطي قيمةً أعلى وأكثر احتمالية للمشاركة في الاقتصاد الرسمي. فالتعليم يمكِّن المزارع الفقير الذي يعيش على الكفاف من استخدام تقنيات زراعية جديدة تُحسِّن الإنتاجية أو الحصول على وظيفة في أحد المصانع. إذ إنه يُتيح الوصول إلى معلومات جديدة، ويسمح بالاستفادة من تلك المعلومات كما ينبغي، وأيضًا يُحسن قدرة السكان على تبنِّي تقنيات جديدة. ويبدو أن ثمة علاقة

بين التعليم والإنتاجية الزراعية على مستوى العالم؛ إذ تشير إحدى الدراسات إلى أن كل سنة إضافية من التعليم ستُؤدي إلى زيادة الإنتاج بنسبة تزيد على ٣ في المائة.[25]

غير أن التعليم لا يجعل المزارعين أكثر إنتاجية فحسب؛ لكنه أيضًا يمنح الفلاحين أدنى مقومات المعرفة اللازمة للتعامل مع الآلات أو العمل في المصانع. وقد كان هذا هو العامل الرئيسي وراء صعود الصين الاقتصادي منذ الثمانينيات.

وفوق ذلك، تعتمد اقتصادات جميع الدول المتقدمة على نساء يشغلن مناصب تتطلَّب مجموعة متنوعة القدرات والكفاءات. فمُستشفياتنا ومجالس إدارة مؤسساتنا وبرلماناتنا لن تستطيع ممارسة عملها من دون النساء، لكن كل هذا ما كان ليتحقَّق لولا توسيع الفرص التعليمية.

التعليم والديمقراطية

إذا كانت فائدة التعليم الاقتصادية هي تحسين الإنتاجية والتنمية، فإنَّ الكثيرين يرون أنَّ فائدته السياسية هي الديمقراطية. غير أنَّ هذا الادعاء محلَّ جدل. فالهند مثلًا ظلت دولة ديمقراطية طوال عقود من الزمن مع أنَّ أغلب سكانها كانوا أميين خلال تلك الفترة. صحيح أنَّ الأوضاع تغيَّرت الآن لأنَّ نسبة معرفة القراءة والكتابة ارتفَعت من أقل من ٢٠ في المائة إلى أكثر من ٧٥ في المائة منذ حصول البلاد على استقلالها في عام ١٩٤٧.[26] ولكن حتى عندما كان أغلب السكَّان أميين، ظلت الديمقراطية الهندية صامدة بأعجوبة غريبة.

وعلى الجانب الآخر، ما زالت توجد دول كثيرة لا تُعد ديمقراطية تمامًا مع أنَّ سكانها حاصلون على تعليم جيد. فالكتلة السوفييتية مثلًا كانت تضمُّ بعضًا من أفضل الأشخاص تعليمًا في العالم. وقد حقق سكان الصين تقدمًا تعليميًّا غير عادي من دون تبني نظام سياسي غربي، ما يبين أنَّ الدول يمكن أن تشهد استمرار مستويات عالية من التعليم حتى في غياب الديمقراطية.

ولكن توجد وجهة نظر مؤمنة منذ زمن طويل بأنَّ التعليم والديمقراطية مُرتبطان، بصرف النظر عن ماهية العلاقة السببية التي تجمعهما. فعندما قرَّرت بريطانيا إتاحة حق التصويت لمزيدٍ من الأفراد في القرن التاسع عشر، أدركت الطبقات العليا أن السلطة تنتقِل إلى عامة الشعب، وحرصت على تمكينهم من ممارسة السلطة بحصافة ووعيٍ. لذا فليسَت صُدفةً أنَّ الحكومة فرضت التعليم الابتدائي الإلزامي بعد ثلاث سنوات فقط من منح العمال الذكور في المناطق الحضرية حق التصويت في عام ١٨٦٧؛ وذلك تحت شعار «علينا تعليم سادتنا».

هذا وقد اهتمَّت دراساتٌ مبنيةٌ على أسس إحصائية قوية باستكشاف العلاقة بين الديمقراطية والتعليم ويبدو أنها توصَّلت إلى وجود علاقة بينهما، ولكن نظرًا إلى وجود جدل حول تعريف كلا المصطلحَين، فلا يوجد دليل قاطع يؤكد هذه العلاقة.[27] ربما يبدو ذلك جدالًا أكاديميًّا مبهمًا، لكنه ليس كذلك. لذا فالسؤال هنا هو: هل المجتمعات الحديثة المزدهرة والمتعلِّمة لا بد أن تكون ذات طابع ديمقراطي، أم إنه من المُمكن أن توجد مجتمعات ذات سكان مؤهلين للمشاركة في الاقتصاد العالمي لكنهم مستعدون لتقبُّل استبعادهم من عملية صنع القرار السياسي. وهذا هو أهم سؤال لمستقبل البشرية السياسي.

التعليم والشكاوى منه

حتى الآن، لا خلاف على فائدة التعليم. فمن الواضِح أنه نافع سواء في توسيع آفاق الأفراد أو الإسهام في التنمية الاقتصادية والتقدُّم الديموغرافي. إذ تنطبق العلاقة بين تحسُّن التعليم وإطالة متوسِّط العمر المتوقَّع في البلدان النامية حيث يكون المتعلمون أقدر على رعاية أنفسهم وأسرهم. وتنطبق أيضًا في العالم المتقدم حيث تكون معدلات الوفيات أعلى بوضوحٍ بين أولئك الذين لا يحملون شهادات جامعية.[28] بل يبدو أنه يُتيح الظروف المواتية للديمقراطية.

ومن المؤكد بالطبع أنَّ هذا أفضل من نظامٍ يضمُّ أفرادًا كثيرين لكن أرواحهم رخيصة، ويُقصي مُعظم السكان من المشاركة في العملية السياسية. وفوق ذلك فالتعليم يعزز التنمية؛ بل هو تنميةٌ بحد ذاته، إن جاز التعبير. فهو يُعَد، إلى جانب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومتوسِّط العمر المتوقع، واحدًا من المقاييس الثلاثة التي تستخدمها الأمم المتحدة لحساب مؤشر التنمية البشرية الذي يقيس مدى رفاهية الإنسان.

ويرى بعض المشكِّكين أنَّ الرخاء المادي هو الذي يُؤدي إلى التعليم وليس العكس؛ بمعنى أنَّ الأغنياء هم من يستطيعون تحمُّل تكاليف التعليم، وليس التعليم هو الذي يجعل الناس أغنياء. ربما يكون هذا الرأي خاطئًا، لكنَّ الواضح أنَّ ليس كل التعليم نافعًا أو يستحق المال الذي يُنفَق عليه، سواء كانت الدولة هي التي تتحمَّل تكاليفه أو القطاع الخاص.

فحتى عندما يكون مستوى التعليم جيدًا، لا يُلبي متطلبات السوق في بعض الأحيان. إذ رأينا بالفعل أن التعليم في الشرق الأوسط لا يُؤدي بالضرورة إلى تحسين الدخل المتوقَّع، وهذا يتجلَّى أيضًا في مناطق ريفية بجنوب غرب الصين. فجماعات الأقليات هناك

مُلزَمة بإلحاق أبنائها بالمدارس، لكن الباحثين وجدوا أن بعض الآباء يُخرجون أطفالهم من الحصص الدراسية ويجعلونهم يبيعُون الخضراوات بدلًا من ذلك، زاعمين أنَّ حتى خرِّيجي الجامعات يعانون في سبيل العثور على عملٍ في قراهم الجبلية النائية. إذ يرون أنَّ المطاف سينتهي بالأطفال المتعلِّمين إلى العمل في أحد المصانع في أحسن الأحوال، بينما ادَّعى أحد الآباء أنه قد يجعلهم كسالى ويُقعِدهم عن العمل في المزرعة.[29] وصحيح أنَّ حُكم هذا الأب ربما لا يكون صائبًا، لكن التعليم يُصبح بلا قيمة، سواء للأفراد أو للأمة ككل، إذا لم تكن الظروف مُناسبة، وإذا كانت الفرص التي ينبغي أن يسعى المرء إلى اقتناصها غير موجودة أصلًا.

وعلى الجانب الآخر، فالتعطُّش إلى التعليم يدفع الكثيرين إلى المُضي قُدُمًا رغم التضحيات المطلوبة. فالأجيال السابقة من المهاجرين إلى أمريكا كانوا يعملون ساعاتٍ طويلة ليمنحوا أطفالهم فرصًا لم يحظوا بها هُم أنفسهم قَط. إذ رأوا التعليم بمنزلة سلم؛ ومع أنهم لم يستطيعوا صعوده، حرصوا على أن تتمكَّن الأجيال القادمة من ذلك. وهذه الظاهرة ليسَت مُقتصرة على الأمريكيين أو المهاجرين؛ ففي جميع أنحاء العالم، تجد صغارًا يذهبون إلى المدرسة للحصول على أفضل تعليم ممكن وهُم حفاةٌ وجياع في أغلب الأحيان. إذ يقول نيرندا، وهو تلميذ في ملاوي: «لا أبالي بعدم تناول الفُطور في الصباح؛ لأنني أومن بأنني سأحظى بمزيدٍ من الطعام في المستقبل عندما أصبح رجل أعمال.»[30]

هذا وترى مجموعة أخرى من مُنتقدي التعليم أنه يهدف إلى تحويل البشر إلى وحدات إنتاجية لخدمة أغراض الرأسمالية الصناعية الحديثة. إذ كتب ألفين توفلر الكاتب المتخصِّص في الخيال العِلمي وخبير التنبُّؤ بالمستقبل أن «التعليم الجماعي كان آلة ذكية مُصمَّمة بدهاء لإنتاج نوعية الأفراد البالغين التي تحتاج إليها الرأسمالية الصناعية الحديثة ... وذلك بإخضاعهم لنسقٍ صارمٍ موحدٍ يقتل التفرُّد فيهم.»[31] وقد ظلَّت هذه الانتقادات تلاحق التعليم من حقبة المجتمعات الصناعية إلى عصر ما بعد الصناعة. والآن أصبحت الشكوى أنَّ التعليم يُجرِّد الأفراد من مهاراتهم، ويُدربهم على العمل كآلاتٍ إلى أن تُصبح وظائفهم زائدة على الحاجة بسبب التقدم التكنولوجي.[32]

وفوق ذلك، فالشعور بضرورة الإنجاز ومُسايرة توقُّعات المجتمع قد يُشكِّل ضغطًا نفسيًّا هائلًا لا يسع الجميع تحمُّله، وكوريا الجنوبية خير مثالٍ على ذلك. فمع أنَّ التعليم قد دفع البلاد إلى مستويات عالية من الازدهار لم يكن يمكن تخيلها في السابق، فإنَّ النظام التعليمي الذي يركز على النتائج يُصيب شباب البلاد بقلقٍ عصبي شديد وهُم يُكافحون

للحصول على مكان في إحدى جامعات النخبة من خلال اجتياز امتحانات القبول التي تتَّسم بتنافُسية شديدة. إذ قال ما لا يقلُّ عن ٨٦ في المائة من التلاميذ إنهم يشعرون بالتوتُّر العصبي، فيما اعترف نحو ٧٥ في المائة بأنهم يشعرون بالذنب إذا أخذوا استراحة، علمًا بأنَّ مُعظم طلاب المدارس هناك لا يتوقفون عن المذاكرة حتى الساعة ١١ مساءً. فقد قال أحدهم: «أشاهد ما يفعله أصدقائي الآخَرون. وعندئذٍ أحسُّ بالذنب، وأشعر بأنني في حاجة إلى مزيد من المذاكرة.»[33] وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ كوريا الجنوبية هي صاحبة أعلى معدَّل انتحار بين جميع دول منظَّمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فضلًا عن أعلى معدَّل انتحار في العالم بين أولئك الذين تتراوَح أعمارهم بين ١٠ أعوام و١٩ عامًا.[34]

وفي العديد من الدول النامية، أدخلت السلطات الاستعمارية مناهج تعليمية ذات طابع غربي، ما جعل البعض يُدين التعليم هناك ويعتبره اختراعًا أوروبيًّا أبيض يحلُّ محل أشكال المعرفة المحلية الأصلية. لكن العديد من قادة الدول النامية يتحلَّون بعقلية أكثر براجماتية، ويرون أن التعليم هو الطريق الأكثر موثوقية للتحرُّر من الاعتماد على الغرب.[35] ويقع على عاتق كل بلد أن يقرر الطريقة المناسبة للدمج بين التعلم الحديث والثقافة والتقاليد المحلية. وتُعَد اليابان نموذجًا يُحتذى به في هذا الصدد؛ فهي دولة ناجحة للغاية في تبني العلوم الغربية والتعليم الغربي، لكنها في الوقت نفسه تحافظ على تقاليدها القديمة وتميزها. ومع ازدياد نسبة الأفراد المتعلِّمين في العالم، فمن المرجَّح جدًّا أن يُنظَر إلى المعرفة على أنها مسعًى إنساني مشترك وليست حكرًا على الغرب.

هذا ويُؤكد البعض أنَّ التعليم، في أسوأ الأحوال، لا يُنتج آلاتٍ بلا عقلٍ فحسب، وإنما يغذي النزعة القومية، بل ومشاعر الرغبة في الإبادة الجماعية أيضًا. فكثيرًا ما نُذكَّر أن الألمان في سنوات ما بين الحربَين كانوا من بين أفضل شعوب العالم تعليمًا، لكنهم مع ذلك أيَّدوا النازيين، وتخلَّوا عن مؤسساتهم الديمقراطية في اندفاعٍ متهورٍ نحو الحرب والقتل الجماعي. وغالبًا ما يُلقى اللوم في الإبادة الجماعية التي وقعَت في رواندا عام ١٩٩٤ على دور التلقين المناهض لشعوب التوتسي في المدارس.[36] وإذا سلَّمنا بأنَّ النزعة القومية مُشكلة، فإنَّ التعليم أسهم بدورٍ محوري في تغذيتها منذ البداية،[37] وقد صار دور المدارس في تلقين التعاليم الدينية حاليًّا يُضاهي دور المنزل في هذا الشأن.

غير أنَّ هذه الانتقادات تُشبه إلقاء اللوم على السيارات في التلوث ووقوع حوادث واستخدامها في عمليات السطو على البنوك. بمعنى أنَّ الإجابة تكمن في أن التعليم أداة يُمكن أن تُستَغَل لأغراضٍ سيئة، لكنها في الغالب تُستَخْدَم لغايات جيدة. فالدول القومية

والاقتصادات الصناعية الحديثة لم تكن لتنشأ لولا توحيد اللغة ومنظور الفهم بين مواطنيها، ونشر معرفة الحساب والقراءة والكتابة بينهم. وكما لم تكن الدول القومية القديمة لتنشأ لولا التعليم، فالعولمة أيضًا تتطلَّب وجود التعليم ليرى الناس أنهم ليسوا مجرَّد مواطنين في دول معينة، وإنما مواطنون في العالم كله. ولعلَّ الرد الأنسب على الحجج المعارضة للتعليم أن نتساءل هل كنا سنصبح أفضل حالًا لو بقي الجميع قابعين في غياهب الجهل.

وفي السياق نفسه، طرح ديفيد جودهارت وديتريخ فولرات نقدًا أكثر وجاهة؛ إذ أشار كلٌّ منهما على حدة إلى أن الاقتصادات الأكثر تقدمًا ربما تكون قد وصلت إلى «ذروة التعليم». وإذا أردنا توضيح المسألة بمصطلحات اقتصادية، فيمكن القول إنَّ عائد الاستثمار في رأس المال البشري يُصبح مُنخفضًا عندما تصل نسبة الطلاب الجامعيين إلى نصف السكان.[38] وفي مُعظم الدول المتقدمة، انخفضت العلاوات الإضافية التي يحظى بها الخريجون الجامعيون في دخلهم.[39] ومن ثَم، يؤكد جودهارت أننا يجب أن نعيد النظر فيما يستحق التقدير والمكافأة في مكان العمل، أمَّا فولراث، فيرى أن هذا يُفسر تباطؤ النمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة.

وينبغي للدول المتقدمة أن تُفكر في كلا النهجَين، أمَّا بقية البشر، فما زالوا بعيدين بعض الشيء عن مواجهة هذه المشكلة. فما دام مُعظم السكان — وحتى معظم الشباب — في تشاد، ومثل هذه الدول، أميين، فستظلُّ مشكلة ازدياد التعليم عن الحاجة مقتصرةً على دول العالم الأول.[40] صحيح أنَّ بنجلاديش، ومثلها من الدول، قد أحرزت تقدمًا رائعًا في مجال التعليم، ولكن ما زال أمامها شوطٌ أطول بكثير، بالإضافة إلى أنَّ بعض الدول الأخرى قد بدأت للتو.

بل إنَّ فشل العديد من الدول في إحراز تقدُّمٍ في مجال التعليم يُثير القلق، خصوصًا في ظل نجاح دول أخرى مثل كوريا الجنوبية وبنجلاديش. وقد ضربنا مثلًا على ذلك الفشل بدولة تشاد، لكنها ليست الدولة الوحيدة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ فالفجوة بين الجنسَين في معرفة القراءة والكتابة في تلك المنطقة بالتحديد أكبر منها في أي مكان آخر في العالم، وإن كانت آخذةً في التقلص.[41] غير أنَّ التقدم الذي شهدته المنطقة يتجلَّى في أنَّ ثلاثة أرباع الصغار يعرفون القراءة والكتابة، مقارنة بثلث كبار السن فقط. ولكن في حين أن الصورة العامة توحي بالتحسُّن، تتفاقَم التحديات الهائلة بسبب الانفجار السكاني الذي تشهده المنطقة. ففي دولة غينيا الاستوائية الصغيرة الواقعة في

غرب أفريقيا مثلًا، تنخفِض نسبة الأمية بين السكان، لكن عدد الأميين نفسه يتزايد لأن عدد السكان ينمو بسرعة كبيرة؛ فقد أصبح ثلاثة أمثال ما كان عليه تقريبًا في مُنتصف تسعينيات القرن الماضي.[42] وعادةً ما تُصبح إتاحة التعليم للجميع صعبة عندما يتزايد عدد صغار السن بمعدَّل كبير.

مشروع المعرفة الكبير

إنَّ فكرة التعليم للجميع مُنتشرة جدًّا في كثير من أنحاء العالم إلى درجة أننا نعتبرها شيئًا مفروغًا منه. لكنها في الحقيقة حديثة جدًّا ولم تكن شائعة في الماضي، لذا فإن تبعاتها ستكون هائلة.

فعندما يشتكي الطلاب في جامعات الغرب من غَلَبة الذكور البيض بين الشخصيات التاريخية التي تظهر في المناهج الدراسية، يكونون مُحقِّين؛ فإذا كان التاريخ قد شهد في القرن الثامن عشر أو العشرين وجود امرأة أفريقية تضاهي إسحاق نيوتن أو ألبرت أينشتاين مثلًا، فينبغي أن نعلم بها. لكن غياب مثل هذه الشخصيات عن مناهج أقسام الفيزياء الجامعية ليس دليلًا على تفوق الذكور أو الأوروبيِّين، كما يدَّعي بعض اليمينيين المتطرِّفين، لكنه أيضًا ليس تحيزًا من أولئك الذين يضعون المناهج الجامعية.

وإنما يُمكن القول إنَّ غَلَبة الرجال البيض بين الشخصيات التاريخية في ثقافتنا مجرَّد انعكاسٍ يُبين مَن كانوا يحظون بإمكانية الحصول على التعليم والمعرفة في الماضي، ومَن كانوا محرومين من ذلك. صحيح أنَّ نيوتن وأينشتاين كانا شخصَين استثنائيَّين وناضلا من أجل تطوير أفكارهما، لكنهما على الأقل كانا قادِرَين على ذلك. وحتى وقت قريب، كانت هذه الميزة حكرًا على الرجال البيض. أمَّا غالبية البشر، فظلوا محرومين حتى من أبسط صور التعليم البدائي طوال معظم فترات التاريخ. فكان أي شيء يتجاوز معرفة القراءة والكتابة الأساسية بمنزلة ترفٍ لم يستطع مُعظم الناس أن يتحمَّلوا نفقاته.

لكن الوضع يشهد تغيرًا كبيرًا الآن. فعلى حدِّ تعبير رئيس أرمينيا، «إذا كان في إمكانك العثور على نيوتن في كل ألف شخص وأينشتاين في كل عشرة آلاف، فتخيَّل عدد الأشخاص الموهوبين الذين يُمكنك العثور عليهم بين مئات الملايين.»[43] وعلاوةً على ذلك، فقد أتاحَت تكنولوجيا الاتصالات الحديثة عددًا هائلًا من الطرق التي تُتيح التعاون داخل المجالات المختلفة وفيما بينها. إذ أصبح عقد المؤتمرات الدولية أسهل بفضل انتشار إمكانية السفر الجوي إلى كل مكان؛ أو على الأقل كان الوضع كذلك حتى جائحة كوفيد-١٩. فيما أتاحَت

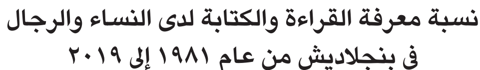
مجموعةٌ مُتنوِّعة من تقنيات مشاركة المعلومات، بدءًا من البريد الإلكتروني وحتى مكالمات الفيديو الجماعية عبر تطبيق زوم، تكوين شبكات علاقاتٍ أقوى وأكثر انتشارًا. ومن ثَم أصبح العديد من الأشخاص المتعلِّمين يتواصَلُون على نحوٍ متكررٍ أكثر من ذي قبل، وبذلك تتراكَم المعرفة بوتيرة أسرع بكثيرٍ.

يُمكنني هنا توضيح هذه النقطة بمثالَين. فبعدما حضرتُ حفلًا موسيقيًّا مع صديق لي، وهو خبير في دراسة الأيديولوجية القومية، اقترحت عليه أن يُؤلف كتابًا عن الموسيقى والأمة. فاحتجَّ بأنَّه، رغم شغفه بالموسيقى، يفتقر إلى المعرفة الأكاديمية المتعمِّقة اللازمة. فاتصلتُ بباحثٍ موسيقي كُنا قد أُعجِبنا ببحثٍ أجراه عن موسيقى العازف إلجار من قبل، وكانت النتيجة كتابًا مُشتركًا بين صديقي وأستاذ الموسيقى، مع أنهما لم يلتقيا وجهًا لوجه سوى مرة أو مرتَين فقط. ولو كنا في أي عصر سابق، لما استطاعا تبادُل الأفكار بينهما بهذه السرعة وتلك السهولة. وهكذا فإنَّ هذا العمل قد أعطى صديقي هدفًا يرنو إليه في السنوات الأخيرة من حياته، ومنح العالَم دراسةً رائعةً عن موضوع مُهمَل.[44]

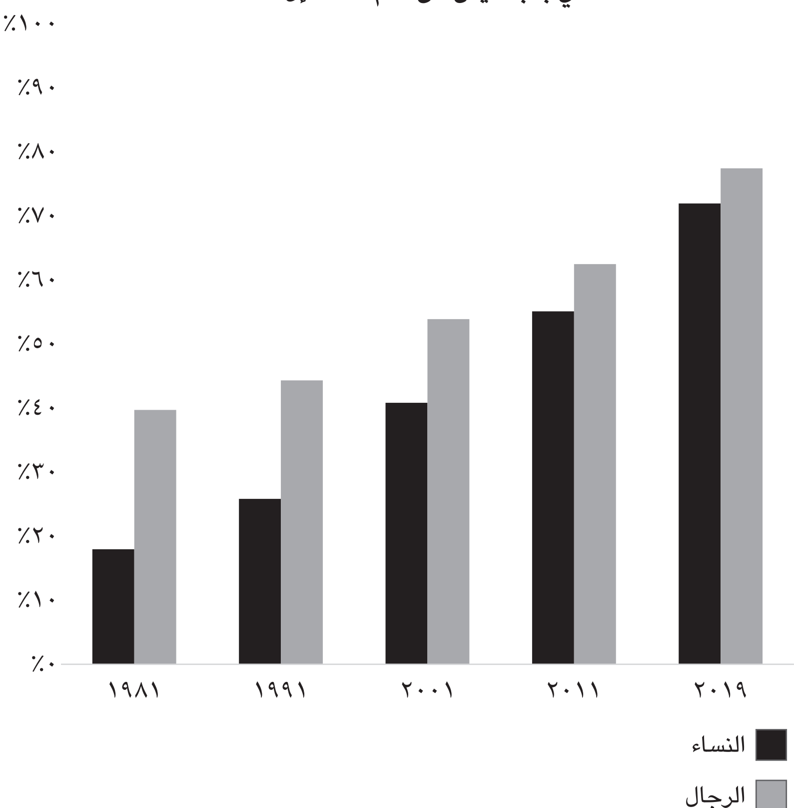
ثمة مثال آخر أوضح هو ابتكار العلاجات واللقاحات لفيروس كورونا الذي اجتاح العالم في أثناء كتابتي هذا الكتاب. صحيح أنَّ قصة محاربة الفيروس ما زالت مُستمرة حتى وقت كتابة هذا الكتاب، لكنَّ التقدم الذي أحرزه العلماء في فهم طبيعة الفيروس، وإيجاد طرقٍ لمكافحة تأثيراته كان أسرع بكثيرٍ من الوتيرة التي كان سيَسير بها لولا العدد الهائل من الأشخاص الذين يعملون في هذا المجال، وقدرتهم على التواصُل وتبادُل النتائج. فلو كان هذا الفيروس قد انتشر قبل مائة عام، لكان العالِم في جامعة كامبريدج مثلًا قد عمل وحده في مختبره، وربما كان سيرسل من حين إلى آخر رسالةً إلى زميله في ألمانيا وينتظر أسابيع ليتلقَّى الرد. وبذلك كان التقدُّم سيسير ببطء شديد مُقارنة بما يُمكن تحقيقه اليوم، فالآن يستطيع آلاف الأشخاص من مختلف أنحاء العالم التواصُل معًا في ثوانٍ معدودة. ومن جهة أخرى، نجد أنَّ جائحة كوفيد-١٩ أقل فتكًا وأقل تعطيلًا لسير الحياة بفضل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تُتيح للكثيرين العمل والتفاعل دون الحاجة إلى السفر أو الالتقاء وجهًا لوجه.

المتعلمون في المستقبل

في ستينيات القرن العشرين وسبعينياته، أعرب العديد من الأكاديميين عن قلقهم من أن عدد سكان العالم سيفوق الموارد الكافية لهم في نهاية المطاف. ونظرًا إلى أنَّ عدد سكان



نسبة معرفة القراءة والكتابة لدى النساء والرجال
في بنجلاديش من عام ١٩٨١ إلى ٢٠١٩



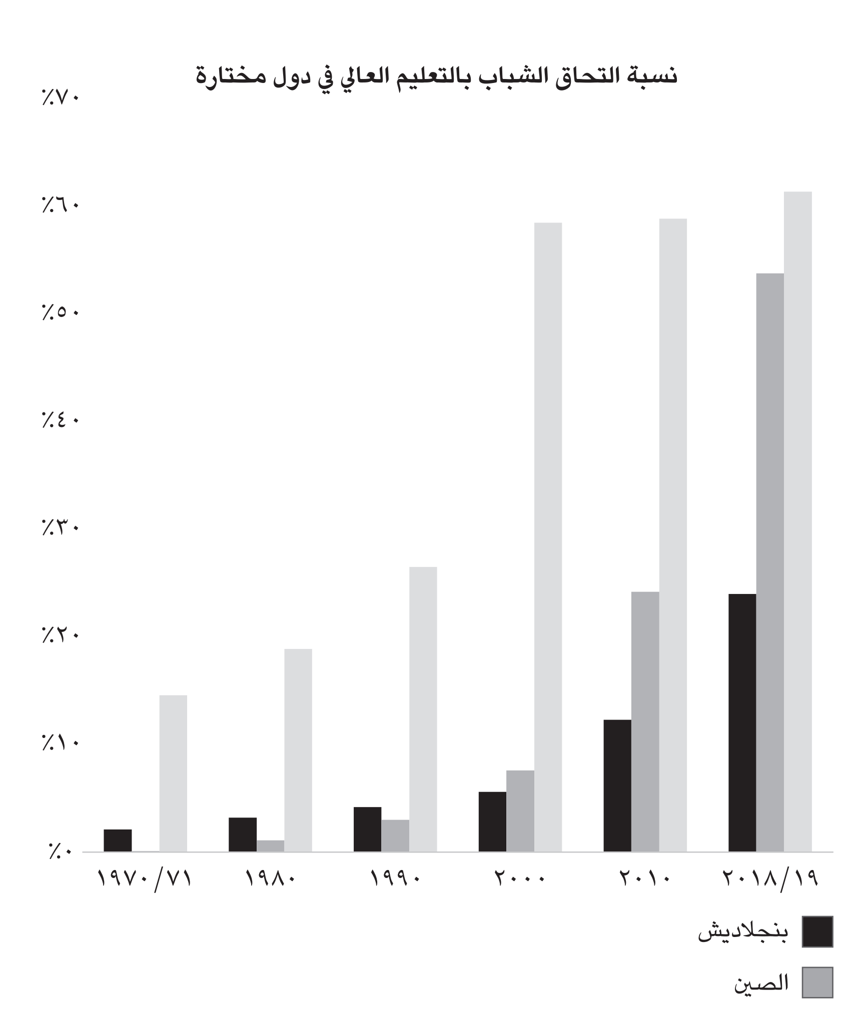
المصدر: البنك الدولي.

منذ أوائل الثمانينيات، أصبح كل سكان بنجلاديش تقريبًا يحصُلون على أبسط مقومات التعليم الأساسي. وبذلك صار نحو ثلاثة أرباع سكان البلاد يعرفون القراءة والكتابة، مقارنةً بنحو ٣٠ في المائة فقط قبل أربعين عامًا. أمَّا قصة النجاح العظيمة الأخرى، فتَكمن في تضييق الفجوة التعليمية بين الجنسَين. ففي عام ١٩٨٠، كان عدد الرجال المتعلِّمين ضعف عدد النساء المتعلمات، لكن الفجوة بدأت تتقلَّص في العقود التالية.

العالم كان يَزداد آنذاك بنسبة اثنين في المائة سنويًّا، فإن مثل هذه المَخاوف بشأن قدرة الجنس البشري على تلبية احتياجاته من الغذاء والماء كانت مفهومة بالطبع. ولكن مع انخفاض معدل النمو السكاني الآن إلى نصف هذه النسبة واستمراره في الانخفاض، ونظرًا إلى أنَّ بعض الأماكن تشهد انخفاضًا حادًّا في عدد سكانها، يتخوَّف البعض حاليًّا من أنَّ عدد البشر سيكون أقلَّ مما ينبغي في نهاية المطاف. فكما رأينا، يَضطلع حجم القوى العاملة وأعمار أفرادها بتأثيرٍ اقتصادي كبير، وخصوصًا التأثير في عدد المستهلكين، وإذا كانت القوى العاملة آخذةً في التقلص، فإن الاقتصاد أيضًا قد يتقلَّص. ولكن ثمة قوى مضادة تُحقِّق بعض التوازن. ففي حين أن عدد الأفراد الجدد الذين يَنضمُّون إلى القوى العاملة سينخفض على الأرجح في مختلف أنحاء العالم، مثلَما حدث بالفعل في العديد من الأماكن، فإن إنتاجيتهم من المنتظَر أن تَرتفع. ويُذكَر هنا أنَّ المعجزة الاقتصادية الأخيرة التي شهدتها الصين جاءت مدفوعةً بنقل العمال الزراعيِّين ذوي الإنتاجية المنخفِضة من المزارع إلى المصانع، حيث ترتفع إنتاجيَّتهم الاقتصادية. ومع تحسُّن المستوى التعليمي لمزيدٍ من الناس، ستزداد إمكانات رفع الإنتاجية بهذه الطريقة.

وسيتزايَد اعتماد الاقتصاد العالمي على رفع جودة القوى العاملة في مواجهة تناقُص حجمها. أي إنَّ النمو الاقتصادي والتنمية في المستقبل لن يكونا مرتبطَين بعدد العمال ذوي المهارات المتدنية بقدر ارتباطهما بإحلال مَن يعملون بعقولهم مَحل مَن يعملون بأيديهم حاليًّا. وفي الوقت نفسه، سيتيح الذكاء الاصطناعي فرصةً ليحلَّ محلَّ الكثير من الأعمال الحالية. ومن المرجح أن يحل الذكاء الاصطناعي محل العديد من الوظائف الإدارية وليس تلك التي تتطلَّب براعةً يدويةً أو تعاطفًا إنسانيًّا؛ لذا يخشى المحاسبون «صعود الروبوتات» أكثر مما يخشاه عمال النظافة أو مُقدِّمو الرعاية للمُسنين مثلًا، وذلك لأن إفراغ صناديق القمامة وتغيير ملاءات الفراش وتقديم التعاطف كلها مهارات يصعب على الآلات محاكاتها.

وفي البلدان الأكثر تقدمًا، حيث تُؤدي الشيخوخة السكانية بالفعل إلى زيادة الطلب على العاملين في المهن التي تتطلَّب تعاطفًا إنسانيًّا، ربما يكون تعليم السكان قد وصَل إلى أعلى مستوياته. وما زال مئات الملايين من الأشخاص في جميع أنحاء العالم بعيدين عن الوصول إلى أقصى إمكاناتهم، لكنَّ هذا الوضع يتغيَّر بسرعة.



المصدر: البنك الدولي.

يُعَد انتشار التعليم العالي ظاهرةً عالمية، وقد أحرزت الصين بالأخص تقدمًا استثنائيًّا في هذا الشأن. ففي أثناء ثورة ماو الثقافية، كان عدد المواطنين الصينيين الملتحقين بالجامعات أو الكليات ضئيلًا جدًّا إن لم يكن مُنعدمًا؛ أمَّا الآن، فقد صارت نسبة الملتحقين بالجامعات نحو نصف السكان.

الفصل العاشر

الغذاء

٣٧٥: النسبة المئوية للزيادة في إنتاج الحبوب في إثيوبيا في الأعوام الخمسة والعشرين الماضية[1]

تخيل أن كل النساء منذ بداية عصر التقويم الميلادي قد وصلنَ إلى عمر الإنجاب، ونجَون من هذه المرحلة بسلام، وأن كل واحدة منهنَّ أنجبَت أربعة أطفال في المتوسط. وتخيل أيضًا أن متوسِّط عمر المرأة عند الإنجاب كان ٢٥ عامًا. ربما تبدو هذه الأرقام المفترَضة مُتواضعة إلى حدٍّ ما؛ وذلك لأنَّ المرأة السليمة التي تمارس الجنس بانتظامٍ طوال سنوات خصوبتها من المتوقَّع أن تحبل أكثر من أربع مرات، وبذلك لا يبدو أنَّ أربعة أطفال عدد كبير، كما أنَّ متوسط سن الإنجاب في مرحلة ما قبل الحداثة عادةً ما يكون أصغر من خمسة وعشرين عامًا. لكن هذه الافتراضات التي تبدو متحفظةً كانت ستجعل عدد أفراد كل جيل ضِعف الجيل السابق، وبذلك كانت ستجعل عدد سكان العالم يتضاعَف أربعة مرات في كل قرن.[2]

وإذا طبَّقنا هذه الافتراضات بدءًا من العام الأول بعد الميلاد، عندما كان عدد سكان العالم نحو ربع مليار نسمة، لزاد عدد السكان إلى أكثر من ٢٥٠ ألف مليار نسمة بحلول عام ٥٠٠ بعد الميلاد، أي أكثر من عددهم الحالي ٣٠ ألف مرة. ولأصبح عدد السكان الآن، في أوائل القرن الحادي والعشرين، مكوَّنًا من ٣٣ رقمًا بدلًا من عشرة أرقام فقط. وهذه النوعية من الأرقام الهائلة عادةً ما يتعامل معها علماء الكونيات أو علماء الرياضيات، لا دارسو الديموغرافيا أو علماء علم الاجتماع. وكما قال أحد علماء الديموغرافيا ذات مرة،

لو كان من المفترض أن يزداد عدد البشر بمعدل أسرع من سرعة الضوء؛ لأصبح عدد البشر في الكون أكبر من عدد الذرات في نهاية المطاف.

غير أنَّ فكرة ازدياد السكان بهذا القدر في حد ذاتها غير منطقية؛ فلو ازداد السكان بسرعة الضوء، لوجدوا أنفسهم في وضعٍ لا يسمح لهم بالتكاثُر أصلًا، ولأنَّ كل واحد منَّا يحوي داخله العديد من الذرات، فلا يمكن أن يفوق عددنا الإجمالي عددها. لكنَّ أقصى حدٍّ يمكن أن يصل إليه عدد البشر ليس واضحًا بصورة مباشرة. فإنجاب العديد من الأطفال وبقاء أربعة منهم على قيد الحياة ليس بالشيء الصعب، كما رأينا بالفعل، وظاهرةُ تضاعُف أعداد البشر من جيل إلى آخر تكررت كثيرًا على مر التاريخ. لكن الفكرة أنَّ هذا الوضع لم يستمر عدة قرون.

فالزيادة في عدد السكان عبر التاريخ لم تتسارع بهذا المعدل الهائل، وإنما تباطأت بسبب الحروب والأوبئة. لكن العائق الأكبر على الإطلاق كان نقص الغذاء؛ إذ كان يستحيل أن يُوفر كوكب الأرض احتياجات مثل هذا العدد الهائل من البشر على الإطلاق. فلو افترضنا أن عددهم قد ازداد بهذا المعدَّل بالفعل، ما كانوا سيجدون طعامًا يأكلونه حتى قبل أن ينفد الحيز المكاني المتاح لهم. لذا فكما أوضح توماس مالتوس، الذي يُعرَف بأنه أبو الديموغرافيا الحديثة، فإما أن تؤدي مجاعة أو حرب أو كارثةٌ فظيعة إلى عرقلة هذه الطفرة البشرية العظيمة، وإما سنحتاج إلى الامتناع عن ممارسة الجنس وقتل الأطفال الرضَّع لكبح جماحها.

ومع أنَّ الأرقام الافتراضية المذكورة أعلاه بشأن تكاثرنا ربما بدت مُتواضعة، فإن البشر عجزوا باستمرارٍ عن الوصول إليها أو حتى الاقتراب منها. فكلَّما ازداد عددهم، تراجع مجددًا بسبب تعرضهم لكوارث شديدة أو معاناة طاحنة، كالجوع والمجاعات والمذابح. ومن ثَم احتاجوا إلى إنجاب عدد هائل من المواليد لمجرَّد الحفاظ على ثبات أعدادهم. ويتجلى ذلك في كلام إحدى شخصيات رواية «الأرض الطيبة»، التي كتبها بيرل باك، وتدور أحداثها في الصين، حين قال لابنه بحسرة: «وا أسفاه، لا أصدِّق أنَّ كل الأطفال الذين أنجبتُهم أنا وأمك، واحدًا تلو الآخر — حتى وصَل عددهم إلى عشرة، على ما أتذكر — قد ماتوا، وأنك أنت الوحيد الذي بقيت حيًّا! أتفهم الآن لماذا يجب أن تُنجب المرأة مزيدًا ومزيدًا من الأطفال.»[3]

ولكن في القرنَين الماضيين اللذين مرَّا بعد عهد مالتوس، قُلِبَت افتراضاته الأساسية رأسًا على عقب. فقد كُبحت النزعة البشرية إلى التكاثر، كما رأينا بالفعل. وفي الوقت نفسه،

لم تتحسَّن قدرتنا على إنتاج الغذاء بوتيرة تدريجية كما توقَّع مالتوس، وإنما تحسَّنت بمعدلٍ هائل. ولَمَّا كان إنتاج الغذاء هو العائق الديموغرافي الأكبر، فإن إزالة هذا العائق كانت أحد العوامل الأساسية وراء التغير الديموغرافي الحديث.

إثيوبيا تنجو من الفخ المالتوسي

في مستشفى إثيوبي على بُعد مائة ميل جنوب أديس أبابا، يبتسِم أحد أفراد الأطقم الطبية وهو يَزِن رضيعًا يبدو بصحة جيدة، فيما يقول لأمه وهي تنظُر بكل فخرٍ إن جسد طفلها يحصل على التغذية الكافية، وينمو كما ينبغي. وصحيح أنَّ هذا المشهد شائع الآن في معظم دول العالم المتقدم، لكنه ظل نادرًا جدًّا على مرِّ فترة طويلة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.[4]

ففي منتصَف الثمانينيات، شهدت إثيوبيا مجاعة. وكما هو الحال في أغلب مثل هذه الكوارث، كان ذلك نتيجة لمزيجٍ من أسباب طبيعية (وقد كان الجفاف هو السبب الطبيعي)، وفشل حكومي (تمثَّل في اتِّباع سياسات زراعية مستوحاة من الماركسية السوفييتية)، وإيذاء حكومي مُتعمَّد (تمثَّل في محاولة إلحاق الضرر بجماعات عِرقية مُتمردة). ونتيجة لذلك، تُوفي نحو مليون شخص، وانخفض متوسِّط العمر المتوقع عند الولادة انخفاضًا صادمًا ليصل إلى ستِّ سنوات فقط.[5] وقد انتبه الغرب إلى تلك الكارثة آنذاك؛ فالذين يذكرون تلك الفترة ما زالوا يتذكَّرون صور الأطفال الهزيلين المصابين بسوء التغذية والإرهاق الشديد الذي أعجزَهم حتى عن إبعاد الذباب عن وجوههم. ونتيجة لذلك، أصبح جيل كامل من الأوروبيِّين ومواطني أمريكا الشمالية ينظر إلى إثيوبيا على أنها المثال الأبرز للفشل الاقتصادي والعوز الإنساني.

أمَّا اليوم، فقد شهدت إثيوبيا تحولًا جذريًّا. والأطفال الرضَّع هم المستفيدون من ذلك التحول. فمنذ عام ١٩٨٤، ومع ازدياد عدد سكان البلاد إلى أكثر من الضِّعف، انخفضت نسبة الأطفال الذين يموتون قبل إتمام عامهم الأول إلى أقل من ٥ في المائة، أي ما يقرب من نصف الرقم الذي كانت عليه في بداية القرن الحادي والعشرين، وربع الرقم الذي كانت عليه في وقت المجاعة. فيما ارتفع متوسِّط السعرات الحرارية اليومية التي يحصل عليها الفرد الإثيوبي بين عامَي ١٩٨٤ و٢٠١١ من ١٥٠٠ سُعر إلى ٢١٠٠ سعر، وهذا بالطبع أفضل بكثيرٍ للصحة.[6] هذا وقد ازداد متوسط العمر المتوقع زيادة مذهلة؛ إذ ارتفع من ٤٤ عامًا إلى ٦٤ عامًا منذ أوائل ثمانينيات القرن الماضي، بينما انخفضت وفيات

الأمهات بنسبة الثُّلثين خلال الفترة نفسها. وعلاوةً على ذلك، تضاعفت نسبة مَن يعرفون القراءة والكتابة بين الأفراد البالغين منذ منتصف التسعينيات؛ إذ ارتفعت من نحو ربع السكان إلى قُرابة نصف السكان.[7]

ويرجع الفضل الرئيسي في ذلك إلى اجتثاث التأثير الخبيث للعقيدة الماركسية اللينينية من سياسات تنظيم الزراعة. وفوق ذلك، كان دعم المجتمع الدولي مهمًّا أيضًا؛ فالمستشفى الذي وُزِن فيه الطفل الرضيع الذي ذكرته آنفًا مموَّل بمساعدات كندية. غير أنَّ التقنيات والتكنولوجيات التي تعلَّمها الإثيوبيون أنفسهم كانت مهمة بالقدر نفسه، وكذلك الطرق التي كيَّفوا بها تلك التقنيات مع الظروف المحلية. ويتجلَّى التأثير الأبرز في الزراعة وتحسُّن الإنتاجية كما ذكرنا أعلاه.

وصحيح أنَّ حياة الكثيرين في إثيوبيا ما زالت محفوفة بمخاطر هائلة — بل وصارت أصعب بسبب اندلاع الحرب الأهلية من جديد مؤخرًا — لكن البلاد شهدت تحسُّنًا هائلًا في الرفاهية البشرية على مدار العقود الثلاثة الماضية. وما كان أيٌّ من ذلك ليتحقَّق لولا تحسُّن الإنتاج الزراعي. وهذا عكس ما توقَّعه مالتوس؛ إذ خفضت إثيوبيا معدل نمو سكانها بدرجة كبيرة بينما حققت في الوقت نفسه زيادة هائلة في معدل إنتاج الغذاء. ففي بعض الأماكن هناك، ازدادت كمية المحاصيل إلى أكثر من الضعف خلال ثلاث سنوات فقط. غير أنَّ إجمالي إنتاج القمح في الهكتار الواحد هناك ما زال أقل من ثلث نظيره في أمريكا،[8] وما زال ملايين السكان عرضة للتضرُّر من تلف المحاصيل، وأيضًا ما زال بعض الإثيوبيين مصابين بسوء التغذية. وفوق ذلك، انخفضت نسبة الأطفال الذين يُعانون تأخُّر النمو؛ إذ وصلت إلى ٣٨ في المائة في عام ٢٠١٦ بعدما كانت ٥٨ في المائة قبل ذلك بستة عشر عامًا فقط.[9] وعلى الرغم من الزيادة السكانية الكبيرة في إثيوبيا، فقد انخفَضَت نسبة الأفراد الذين يعانون نقص التغذية منذ بداية القرن من أكثر من ٥٠ في المائة إلى نحو ٢٠ في المائة فقط.[10]

وإذا افترضنا أنَّ إنتاج الغذاء قد ازداد أربعة أمثال خلال جيل واحد لكن عدد السكان ازداد إلى الضعف فقط، فإن نصيب الفرد من الغذاء سيتضاعف مع كل جيل. وفي حين أنَّه من الواضح أنَّ هذا المستوى من الزيادة في إنتاج الغذاء غير مستدامٍ على المدى الطويل، فإنَّ بعض الدول الأخرى حقَّقت زيادات كهذه في العقود الأخيرة. ففي ولاية بنجاب الهندية، ازداد معدَّل إنتاج القمح والبذور الزيتية بنحو ٥ في المائة سنويًّا على مدار الأعوام الخمسة والأربعين حتى عام ٢٠٠٥؛ أي أصبح تسعة أمثال ما كان

عليه.[11] وعلى المستوى العالمي، ازداد إنتاج الحبوب بمقدار ثلاثة أمثال في النصف الثاني من القرن العشرين. ثم ارتفع مرة أخرى بنسبة ٥٠ في المائة تقريبًا في السنوات الثماني عشرة الأولى من القرن الحالي.[12]

وأحد العوائق التي تحُول دون زيادة إنتاج الغذاء هو بالطبع الظروف البيئية. وغالبًا ما يقع الضرر البيئي الأكبر في الدول الفقيرة التي تشهد نموًّا سكانيًّا سريعًا. فبعدما كانت إثيوبيا مليئة بالغابات فيما مضى، انخفَضَت نسبة الغطاء الشجري فيها بحلول أوائل تسعينيات القرن الماضي إلى ٣ في المائة من مساحة أراضيها.[13] وقد زعمت الحكومة في عام ٢٠١٩ أنها زرعت ٣٥٠ مليون شجرة في يوم واحد؛ صحيح أنَّ البعض يُشكك فيما إذا كان ذلك قد تحقق بالفعل،[14] ولكن من الواضح أنَّ البلاد تشهد عملية إعادة تشجير كبيرة، وأنَّها بدأت في إصلاح بعض الأضرار البيئية التي لحقَت بها.

ومن المؤكد أنَّ تحسين البيئة في إثيوبيا سيكون صعبًا مع استمرار ازدياد سكانها، ولكنْ ثمة عاملان سيساعدان البلاد. أولهما أنَّ البلاد بدأت تتخلى عن استخدام الخشب كوقود، وصارت تعتمد على مصادر الطاقة البديلة، بما في ذلك الطاقة الكهرومائية المستمدة من النيل الأزرق. والعامل الثاني هو تباطؤ وتيرة النمو السكاني. فبعدما بلغت ذروتها في أوائل تسعينيات القرن الماضي بوصولها إلى ٣٫٧ في المائة سنويًّا، صارت لا تكاد تتجاوز ٢٫٥ في المائة، ومن المتوقَّع أن تنخفِض إلى أقل من ٢ في المائة في وقتٍ ما في ثلاثينيات القرن الحالي. صحيح أنَّ ذلك يعني أنَّ البلاد ستظلُّ مُلزَمة بإطعام مزيدٍ من الأفواه، لكن نهاية النمو السكاني المتسارع صارت تلوح في الأفق على الأقل. إذ تُشير تقديرات الأمم المتحدة المتوسطة إلى أن عدد سكان إثيوبيا سيثبُت عند نحو ربع مليار نسمة بحلول نهاية القرن الحالي؛ وهو رقم أعلى بكثير من العدد الحالي الذي يتجاوز ١٠٠ مليون نسمة. وقد انخفض معدل الخصوبة في البلاد بالفعل إلى أقل من ٤٫٥، بعد أن كان نحو٥٫٧ في أوائل ثمانينيات القرن الماضي. وفي أديس أبابا، بدا أن معدل الخصوبة قد انخفض إلى ما دون مستوى الإحلال منذ عام ١٩٩٤.[15]

في أجزاء كثيرة من العالم، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط التي تتَّسم بالجفاف والزيادة السكانية، يشكِّل نقص المياه عائقًا أمام الزراعة. ولكن حتى في هذه المناطق توجد حلول تقنية. فعلى سبيل المثال، انخفضَت تكلفة تحلية مياه البحر انخفاضًا كبيرًا في العقود الأخيرة، علمًا بأنَّ هذه التقنية تُوفر نصف احتياجات المملكة العربية السعودية من مياه الشرب بالفعل.[16] وصحيح أنها تُسبب مشكلات بيئية، كأي حلول أخرى، لكن الحكومات تتعامل مع هذه المشكلات أيضًا.[17]

إطعام العالم: الابتكارات العظيمة

رغم المخاوف المنتشرة بشأن البيئة واستنزاف الموارد وتغيُّر المناخ، ينبغي لنا أن نتأمَّل الكيفية التي يستوعب بها الكوكب هذا الكم الهائل من البشر ويظلُّ قادرًا على إطعامهم كلهم، حتى ولو نظريًّا إن لم يكن عمليًّا.[18] صحيح أنَّ البعض ربما يتحسَّر على وجود مثل هذا العدد الكبير من البشر، ولكن سواء أكان النمو السكاني موضع ترحيب أم لا، فإن الانخفاض السكاني قد بدأ بالفعل في بعض المناطق، بل وينتشر أيضًا. ولمَّا قد بدأت وطأة الضغوط السكانية تخفُّ، فقد حان الوقت لنُقدِّر قيمة الابتكارات التي أتاحت وجود البشر بأعدادٍ هائلة لم يكن يتصوَّرها أحد.

ففي نهاية القرن التاسع عشر، كانت ثمة دلائل قوية تشير إلى أنَّ مجاعة جماعية تنتظرنا، تمامًا كما تنبَّأ توماس مالتوس في بداية القرن. صحيح أن وسائل الإنتاج الزراعي الحديثة كانت قد وصلَت آنذاك إلى الأمريكتَين، وابتُكِرت وسائل لنقل هذه المنتجات. وبذلك ارتفعت الإنتاجية، وزادت صادرات لحوم البقر ولحم الخنزير من الولايات المتحدة بمقدار أربع عشرة مرة بين أوائل خمسينيات القرن التاسع عشر وأواخر تسعينياته.[19] وفي الوقت نفسه ازدادت صادرات القمح الأمريكية بوتيرة سريعة منذ أربعينيات القرن التاسع عشر، بينما انخفَضَ سعر الخبز في بريطانيا إلى النصف بين عامَي ١٨٤٠ و١٨٨٠.[20] وعلاوةً على ذلك، فقد صار عدد سكان بريطانيا أكثر من ثلاثة أمثاله منذ أن نشر مالتوس كتابه «مقالة عن مبدأ السكان» قبل ذلك بقرن من الزمان تقريبًا، واستقر ملايين البريطانيين في الخارج أيضًا. كما انتقَلَت التقنيات الزراعية المتطورة والمنتجات الغذائية المُحسَّنة من خارج القارة إلى جميع أنحائها، وبذلك بدأ عدد سكان الدول الأخرى أيضًا يزداد، وليس فقط سكان بريطانيا.[21]

ولكن مع اقتراب القرن التاسع عشر من نهايته وبزوغ فجر القرن العشرين، بدا أن عدد السكان في أوروبا قد ارتفع إلى الحد الأقصى الذي تكفيه حدود الإنتاج الجديدة. إذ كانت بريطانيا تستورد الغذاء بكميات كبيرة، من خارج أوروبا بالأخص. فبين عامَي ١٨٥٠ و١٩٠٩، تحوَّلت بريطانيا من الاكتفاء الذاتي في تلبية معظم احتياجاتها من القمح إلى استيراد ٨٠ في المائة من القمح المستخدَم في صنع الخبز.[22] وبدا كأنَّ الزيادات التي يُمكن تحقيقها في إنتاج الغذاء قد انتهت، في ظل عدم وجود المزيد من «الفدادين الخارجية» التي يُمكن استخدامها في الإنتاج. وظلَّت النظرية المالتوسية منطبقة، حتى مع كثرة الغذاء المتوفر؛ وذلك لأن عدد السكان كان كبيرًا. إذ لم يعد من الممكن اكتشاف

أمريكتين جديدتَين، ولم يَعُد يوجد سهول كبرى جديدة يمكن استيطانها؛ لأنَّ هذه الإنجازات وثمارها كانت قد حُصدت بالفعل. وكذلك لم يكن من الممكن زيادة الإنتاج باستخدام الأسمدة الطبيعية إلَّا بقدرٍ محدود. بل إنَّ رواسب الملح الصخري كانت تُقدَّر بثمنٍ غالٍ جدًّا في أمريكا اللاتينية، إلى درجة أن التنافُس للسيطرة عليها أشعل حروبًا داميةً بين تشيلي وبيرو وبوليفيا بين عامَي ١٨٧٩ و١٨٨٣، أسفرت عن وقوع أكثر من ٥٥ ألف رجل بين قتيل وجريح.[23] وأيًّا كان من استطاع السيطرة على ذلك السماد الطبيعي والاستفادة منه، فقد قُدِّرت مخزوناته آنذاك بأنها لن تكفي سوى ثلاثين عامًا تقريبًا على أي حال.

وقد كان هذا هو السياق الذي أعرب فيه ويليام كروكس، رئيس الجمعية البريطانية لتقدم العلوم، عن آماله في أن يتوصَّل العلم إلى طريقة للتغلُّب على هذه القيود. وبالفعل تحقَّق مثل هذا الإنجاز الفارق على الجانب الآخر من بحر الشمال، وتحديدًا في ألمانيا.

ففي السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى، ابتكر الكيميائي الألماني فريتز هابر عملية لتحويل النيتروجين إلى نشادر، ثم أتى كارل بوش وطوَّرها لتلائم الاستخدام الصناعي. وهذا أتاح إنتاج الأسمدة الصناعية، ومن ثَم إنهاء الاعتماد على الملح الصخري وغيره من الرواسب الطبيعية. وعلى حد قول أحد الذين شاركوا في تأبينه بعد وفاته في عام ١٩٣٤، «سيُدوَّن هابر في التاريخ على أنه … الرجل الذي ظفر بالخبز من الهواء، وحقق إنجازًا يخدم وطنه والبشرية بأسرها.»[24] فيما قال آخر في تعليق لاحق: «لم يكن عدد سكان العالم ليزداد من ١٫٦ مليار في عام ١٩٠٠ إلى ستة مليارات حاليًّا لولا عملية هابر–بوش»، ووصفها بأنها «مفجرة الانفجار السكاني».[25] ووفقًا للتقديرات الحالية، يحصل ٤٠ في المائة من سكان العالم على غذائهم بفضل هابر وبوش.[26] ومع أنَّ الانفجارات السكانية التي شهدتها آسيا وأفريقيا في العقود الأخيرة حدثت بفضل هذين الرجلَين، فإن مُعظمنا لا يعرف اسمَيهما حتى.

هذا وقد لجأ النازيون إلى تبنِّي نهج هابر في أثناء الحرب العالمية الثانية؛ لأنهم كانوا في حاجة إلى إطعام سكانهم آنذاك، مع أنَّ فكرة حل نقص الغذاء باستخدام الابتكارات بدلًا من الاستيلاء على أراضي الآخرين كانت تُخالِف جوهر أجندتهم.[27] لكنهم في الأساس كانوا يُفضِّلون استخدام نهج طبيعي في الزراعة،[28] إلى جانب أنهم كانوا يشكُّون في هابر بسبب أصوله اليهودية والآثار المُترتبة على إنجازاته. لذا فبعدَ صُعودهم إلى السلطة، هرَب هابر أولًا إلى بريطانيا، حيث آواه البريطانيون عندهم مع أنَّ الغاز السام الذي اخترعه قد

ساعد ألمانيا في الحرب العالمية الأولى. ثم تُوفي وفاة طبيعية في عام ١٩٣٤ وهو في طريقه إلى فلسطين التي كانت تحت الانتداب البريطاني آنذاك.

وصحيح أنَّ إنجاز هابر كان أساسيًّا لإطعام سكان العالم الذين بلغ عددهم سبعة مليارات شخص، لكنه لم يكن الابتكار الوحيد الذي سمح بزيادة الإنتاج الزراعي. إذ أحرز علماء آخرون تقدُّمات كبيرة أخرى في مكافحة الحشائش والحشرات والفطريات، مما أسهم في زيادة الغلَّة. ومن أبرز هذه التطورات الفارقة ما يُسمَّى بالثورة الخضراء التي حدثت بين ثلاثينيات القرن العشرين وستينياته وتضمَّنت تكييف محاصيل معينة مثل القمح القزم وصنف الأرز المعروف باسم «آي آر ٨»، مما أتاح مضاعفة إنتاج بعض المحاصيل في غضون عقدَين من الزمن. ولعلَّ الاسم الأكثر ارتباطًا بالثورة الخضراء هو اسم المهندس الزراعي الأمريكي نورمان بورلوج، الذي ابتكر سلالات محاصيل جديدة مُقاوِمة للأمراض.

وقد فاز بورلوج بجائزة نوبل مثل هابر، لكن فوزه كان اعترافًا بإسهامه في تحقيق السلام؛ فقد أثبت ابتكاره أن التعاون والإبداع البشريَّين يُمكنهما التغلب على العقبات التي تعوق الإنتاجية، وأن التاريخ لا يُشترط بالضرورة أن يكون صراعًا أبديًّا بين الأفراد أو الأجناس أو الطبقات. ويُذكَر هنا أنَّ بورلوج الذي كان سليل مهاجرَين نرويجيَّين إلى الولايات المتحدة قد أجرى معظم أبحاثه في المكسيك، لكن الهند هي التي نالت التأثير الأكبر من أبحاثه. ومن وجهة نظر الأمريكيين، فإنَّ إيجاد حل علمي لمشكلة الجوع في العالم، وخصوصًا أنه حل ابتُكِر في أمريكا أو على الأقل ابتكره مواطن أمريكي، قد أحدث تأثيرًا سياسيًّا مفيدًا، لأنه خفَّف من وطأة الجوع والفقر الجماعي بين فلاحي العالم الثالث الذين ربما كانوا سيُشعلون ثورات غاضبة لولا ذلك.

وصحيح أنَّ البعض يقول إنَّ ابتكارات بورلوج قلَّلت من التنوع الجيني، وأدَّت إلى تآكل التربة، بل إنه هو نفسه كان على دراية بعيوب ابتكاره.[29] لكن حتى منتقدوه لا يستطيعون إنكار أنَّ أفكاره أسهمت في إنقاذ مليارات الأرواح، تمامًا كأفكار هابر من قبله.[30] وقد قال بورلوج عن ذلك إنَّ منتقديه ربما لم «يجربوا الإحساس الجسدي بالجوع قَط. فهُم يمارسون الضغط من مكاتبهم المريحة في واشنطن أو بروكسل. أمَّا لو عاشوا شهرًا واحدًا فقط وسط بؤس العالم النامي، كما عِشت أنا طوال خمسين عامًا، لصرخوا طلبًا للجرارات والأسمدة وقنوات الري، ولاستشاطوا غضبًا من أنَّ النخب العصرية في الدول الغنية تحاول حرمانهم من هذه الأشياء.»[31]

هل الوضع مختلف هذه المرة؟

شهد إنتاج الغذاء زيادات هائلة في المائتَي عام الماضية. ومع ذلك حدثَت عدة مجاعات في أوروبا في القرن التاسع عشر، بل وظلَّ حدوثها شائعًا في معظم أنحاء العالم حتى بعد فترة من بداية القرن العشرين، وبالأخصِّ في اليمن والسودان والصومال على سبيل المثال. وقد شهدت الهند أيضًا مجاعات فتاكة منذ فترة قريبة، وتحديدًا في أربعينيات القرن الماضي؛ إذ أسفرت مجاعة البنغال في عام ١٩٤٣ عن وفاة أكثر من ثلاثة ملايين شخص.[32]

وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ مُعظم المجاعات لم تَعُد تحدث بسبب نقص في الغذاء، وإنما نتيجة للحرب أو عدم الكفاءة السياسية أو سياسات مُتعمَّدة. فوفاة ملايين السكان من الجوع في أوكرانيا في أوائل الثلاثينيات لم تكن ناتجة من نقصٍ في الإنتاج الزراعي؛ لذا فإمَّا أنَّ الحكومة تعمَّدت القضاء على مُعظم الفلاحين، وإما أنَّ المجاعة كانت نتيجة حتمية للتزمُّت في تصميم سياسات تأميم الأراضي الزراعية وتطبيقها.[33] وكذلك فالسبب الأكبر في المجاعة الإثيوبية التي وقعت في الثمانينيات كان محاكاة النموذج السوفييتي والصراع العرقي،[34] وهو ما يُذكِّرني بنكتةٍ انتشرت آنذاك وكانت مستوحاة من اسم المجلة الشيوعية «الماركسية اليوم» التي توقفت عن الصدور؛ إذ قيل فيها «الماركسية اليوم تؤدي إلى المجاعة غدًا.»

وعلى كل حال، أصبحت حالات الموت من الجوع أقل شيوعًا منذ ستينيات القرن الماضي. إذ يُشير أحد التقديرات إلى أن المعدل السنوي لمثل هذه الوفيات بين كل ١٠٠ ألف شخص في سبعينيات القرن الماضي كان أقل من خُمس مقداره في ستينياته؛ أمَّا في الأعوام من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٦، فكان المعدل السنوي للوفيات الناجمة عن الجوع يبلغ ١ في المائة فقط من مقداره في ستينيات القرن الماضي. وعند المقارنة بفتراتٍ تاريخية أقدَم، سنجد أن المعدل الحالي لا يكاد يبلغ الثُّلث من ١ في المائة ممَّا كان عليه في سبعينيات القرن التاسع عشر مثلًا. وحتى لو تجاهلنا هذه المعدلات النسبية، التي تأخذ في حسبانها تزايُد سكان العالم، ونظرنا إلى الأعداد المطلقة للوفيات، فسنجد أن أكثر من ٢٠ مليون شخص قد ماتوا من الجوع في سبعينيات القرن التاسع عشر، وأنَّ أكثر من ١٨ مليونًا قد هَلَكوا جوعًا في أربعينيات القرن العشرين؛ في حين أنَّ عدد وفيات المجاعات في الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٦ لا يكاد يبلُغ ربع مليون.[35]

ولكن في كل مرحلة من مراحل نمو السكان العالمي، كان المؤمنون بنظرية مالتوس يُعربون عن تخوفاتهم من أننا على وشك الاصطدام بحاجزٍ جديدٍ سيُؤدي بنا إلى المجاعة الجماعية. بل إنَّ هذه المخاوف كانت موجودة منذ القرن الثاني، عندما حذَّر المؤلف اللاهوتي ترتليان قائلًا: «الدليل القاطع على خصوبة البشر هو أننا تكاثَرنا حتى أصبحنا عِبئًا ثقيلًا على الكوكب؛ فالموارد صارت تكفينا بالكاد، بينما تفاقمَت احتياجاتنا، وانتشرت شكاوانا؛ لأنَّ الطبيعة لم تعُد توفر لنا القوت الكافي. في الحقيقة، يجب أن ننظر إلى الأوبئة والمجاعات والحروب على أنها حلٌّ ممكن للأمم؛ إذ تُعَد وسيلة للتخلص من البشر الزائدين عن الحاجة.»[36]

وكما رأينا، فقد أعرب البعض عن مخاوف مماثلة في أوائل القرن العشرين، قبل الإنجاز الفارق الذي حقَّقه هابر، ومرة أخرى في ستينيات القرن العشرين، وقت ذروة النمو السكاني العالمي. ويُذكَر هنا أنَّ بول إرليتش استهلَّ كتابه الشهير «القنبلة السكانية» في عام ١٩٦٨ بجملة لافتة قائلًا: «لقد انتهت معركة توفير الغذاء للبشر بالهزيمة. ومن ثَم سيعاني العالم مجاعات في سبعينيات القرن العشرين؛ وسيموت مئات الملايين من الناس جوعًا.»[37] ويُمكن الدفاع عن إرليتش بالقول إن تحذيراته ومخاوفه حفَّزت إطلاق المبادرات التي خفَّضت معدلات النمو السكاني، لكنه ظل مُصرًّا على موقفه حتى بعدما اتضح أنه كان مستهينًا بقدرة البشر على الابتكار وإنتاج المزيد من الغذاء. ففي لقاء صحفي أُجرِيَ معه في عام ٢٠١٨ بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لكتابه الشهير، أكَّد أنَّ «النمو السكاني، إلى جانب ارتفاع استهلاك الفرد عن الحد المسموح به، يدفع الحضارة إلى حافة الهاوية.»[38]

وصحيح أنَّ الوضع ربما يكون مختلفًا هذه المرة، لكن البعض يُشبِّهه بالنكتة التي تحكي عن رجلٍ قفز من الطابق العاشر في أحد المباني، وفي أثناء مروره بالطابق الثاني قال: «لم يمسَسنى أذًى حتى الآن.» وهذه الحجة لها شِقَّان. أولهما يتعلق بالقضايا البيئية كالاحترار العالمي وغيره، بينما يركز الثاني على ما إذا كان في وسعنا الاستمرار في زيادة إنتاج الغذاء بالمعدل المطلوب لإطعام سكان العالم، حتى إن كنا قد تمكنَّا من ذلك في الماضي. سأعود إلى السؤال الأول من هذَين السؤالَين في الخاتمة التي تلي هذا الفصل، لكني الآن أريد أن أسأل عمَّا إذا كانت أفكار توفير الغذاء لسكان العالم قد بدأت تنفد منَّا بينما يتَّجه عددنا إلى ١٠ أو ١١ مليار نسمة.

وهنا أجد أسبابًا تبعث على القلق. ففي عام ٢٠٠٨، أشار تقرير التنمية العالمية الصادر عن البنك الدولي إلى أن الزيادات في محاصيل القمح والذرة والأرز في العالم النامي تتباطأ منذ ثمانينيات القرن الماضي. وكما حذَّر عالِم البيئة الأمريكي ليستر براون في عام ٢٠٠٥، فإن «العائدات بدأت تتناقص على كل الأصعدة.»[39] غير أنَّ قياس إنتاجية الغذاء العالمي بدقة يُعَد مهمَّة صعبة للغاية؛ وقد أشارت أبحاثٌ أحدث إلى أنَّ الارتفاع في مقدار «الإنتاجية الكلية لعوامل» الزراعة — أي النسبة بين حجم الإنتاج الذي نحصل عليه، والمدخلات التي نستعين بها في عملية الإنتاج كالأرض والعمالة والأسمدة — يتسارع في واقع الأمر. ويشير أحد التقديرات إلى أن معدل زيادة الإنتاجية الكلية للعوامل قد تضاعف في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، وما زال يرتفع.[40] ويعود أحد أسباب ذلك إلى أن عدد الأفراد اللازم لإنتاج غذائنا يتناقَص باستمرار. ففي الصين مثلًا، انخفضت نسبة القوى العاملة التي تعمل في القطاع الزراعي من أكثر من النصف إلى أقل من الخُمس في العقود الثلاثة الماضية.[41]

هذا وتُعَد البيانات المتعلِّقة بإجمالي الإنتاج مؤكدة بدرجة أكبر من البيانات المتعلقة بالإنتاجية أو الغلات أو العوائد؛ وذلك لأنَّ حسابها لا يتطلَّب سوى بيانات مخرجات عملية الإنتاج وليس النسبة بين المخرجات والمدخلات. وهنا أيضًا نجد الأرقام مُطمئنة؛ فقد تسارع نمو الإنتاج قليلًا في القرن الحادي والعشرين. وفي الوقت نفسه، علينا أن نذكِّر أنفسنا بأن النمو السكاني يتباطأ، وهو ما يفسر انخفاض أعداد الذين يعانون سوء التغذية والمجاعة. وصحيح أن نمو الإنتاج قد شهد بعض التباطؤ في الدول الصناعية حيث يتوفر الغذاء بكثرة على أي حال، ولكن يُعوِّضه تسارع نمو الإنتاج في المناطق الأخرى التي هي في أمسِّ الحاجة إليه.[42] ويبدو أن إمدادات الغذاء العالمية لا تتزايد فحسب، بل إنَّ العالم النامي كذلك أصبح أقل اعتمادًا على فوائض الدول المتقدمة؛ وفوق ذلك، تتزايد الفرص المتاحة أمام الدول الفقيرة لتصدير منتجاتها الغذائية، إذا سمحت الاتفاقيات التجارية بذلك. ومع زيادة الاستثمار في النقل والتبريد، من المفترض أن تقلَّ الكميات المُهدَرة من الإنتاج الزراعي، ما سيُوفِّر المزيد من الغذاء للمُستهلكين.

ومع أنَّ التغيُّر المناخي قد يُقلل من إنتاجية بعض المناطق، فإنه يُمكن أن يعزز إنتاجية مناطق أخرى، وذلك في ظل ابتكار تقنياتٍ حديثة تجعل المحاصيل أكثر مقاومة للحرارة.[43]

ومن الأسباب الأخرى الباعثة على التفاؤل هو استمرار وجود فجوة كبيرة بين الدول الرائدة في الإنتاج الزراعي ونظيرتها المتأخِّرة. فغلَّة محاصيل الحبوب الهندية أقل بكثيرٍ

من نصف كمية هذه المحاصيل في الولايات المتحدة الأمريكية. وكذلك فكميتها في الأردن أقل من نصف كميتها في إسرائيل. وفي كوبا، نجد أن كميتها لا تكاد تتجاوز نصف الكمية في البرازيل. صحيح أن كل منطقة تواجه عراقيل خاصة تعوقها عن الوصول إلى مستوى الإنتاجية الزراعية في المناطق الشهيرة بكثرة الإنتاج، مثل ولايات حزام الذُّرة في الولايات المتحدة، أو منطقة شرق أنجليا في إنجلترا، أو حوض باريس، ولكن من المؤكد أنَّ ثمة إمكانية لتضييق هذه الفجوة إلى حدٍّ ما.

الكيفية التي نعيش بها الآن: إطعام المليارات الثمانية

الأرز عنصر أساسي في غذاء نصف سكان العالم تقريبًا.[44] وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ نحو ٩٠ في المائة من كل الأرز يُزرع في آسيا، حيث تحتلُّ الصين المرتبة الأولى في كمية الإنتاج، بينما تُعَد الهند صاحبة أكبر مساحة مخصصة لزراعة الأرز. وقد سمحت الثورة الخضراء، التي أتاحت مزيجًا من سلالات المحاصيل الجديدة وتعزيز خصوبة التربة، بمضاعفة كمية محاصيل الأرز في العقود الأربعة الأخيرة من القرن العشرين. وبالنظر إلى أنَّ التطورات الحديثة التي حدثت في عام ١٩٦٠ كانت نتاج آلاف السنين من المعرفة والخبرة المتراكمة، فإن هذا التضاعُف يُعَد إثباتًا لفضل العلوم الحديثة.[45]

ومثلما لم تكن عملية هابر–بوش هي مُنتهى التحسينات الممكنة في الإنتاجية، فقد اتَّضح أن الثورة الخضراء أيضًا ليست كذلك. فبين عامَي ٢٠٠٠ و٢٠١٩، ازدادت إنتاجية حقول الأرز العالمية بأكثر من الربع،[46] بينما تباطأ معدَّل نمو السكان الآسيوي ليصل إلى نحو ١ في المائة سنويًّا خلال الفترة نفسها. ولا عجب في أنَّ نسبة الصينيين الذين يقل وزنهم عن المستوى الطبيعي قد انخفضت منذ بداية القرن الحالي من نحو ١٦ في المائة إلى نحو ٨ في المائة، أمَّا في شرق آسيا ككل، فانخفضت من ١٥ في المائة إلى ٥ في المائة.[47] وهذا ليس تقدمًا سيئًا، لا سيما أنَّ معظم سكان تلك المنطقة ظلوا يعانون نقص التغذية على مدار التاريخ منذ وقت ظهور الزراعة.

أشرنا في الفصل السابق إلى التحسُّن النوعي الذي طرأ على البشر مع الارتقاء بتعليمهم. ولكن إذا كان من المُمكن اعتبار التعليم بمنزلة تحديثٍ لبرنامج ما، فإنَّ حصول الجسم على تغذية كافية يُعَد تحسينًا للجهاز الذي يحمل ذلك البرنامج. وعلى غِرار معظم هذه النوعية من التحسينات، فإنها تُعزز بعضها بعضًا في إطار حلقةٍ من التأثيرات الإيجابية المتبادَلة. فدماغ الطفل الذي يتغذى جيدًا سينمو نموًّا أفضل من دماغ

الطفل الذي لا يحظى بغذاءٍ كافٍ، والطفل الذي يُشبع جوعه باستمرار يكون أفضل تركيزًا في المدرسة. وكذلك فالمزارع الأفضل تعليمًا من المرجح أن يكون أكثر إنتاجية وأقدر على إطعام أسرته، كما سنرى.

ولكن كما هي الحال دائمًا، لا تخلو القصص السعيدة من استثناءات محبطة. وأول هذه الاستثناءات أنَّ توفُّر الغذاء لم يتحسَّن في كل الأماكن بنفس الوتيرة السريعة التي شهدتها مناطق شرق آسيا، بل إنَّ الوضع تدهور في بعض الأماكن. فعلى سبيل المثال، شهدت زيمبابوي، في ظل إدارتها الكارثية، ارتفاع نسبة السكان الذين يُعانون نقص التغذية من ٤٠ في المائة إلى ٥٠ في المائة منذ عام ٢٠٠٠، وهو ما يُعَد فضيحة شائنة نظرًا إلى أنَّ الدولة تتَّسم بظروف زراعية ممتازة وإمكانات كبيرة. وفي اليمن التي مزَّقتها ويلات الحرب، شهدت نسبة السكان الذين يعانون نقص التغذية ارتفاعًا حادًّا. وتشير اتجاهات حديثة إلى أن العدد الإجمالي للجياع في العالم بدأ يرتفع، ومن المحتمل أن تُؤدي الأزمة الاقتصادية وانتشار الفقر بسبب جائحة كوفيد-١٩ إلى تفاقُم الوضع لبعض الوقت.[48] فمع ازدياد عدد السكان، يُمكن أن يرتفع عدد الجياع، حتى وإن انخفضت نسبتهم بين السكان.

وعادة ما يقع الضرر الأكبر على الفقراء عند ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وهذا قد يُسفر عن اضطرابات مثل «أعمال شغب الخبز» التي شهدتها المكسيك عام ٢٠٠٧، وأزمة البصل التي حدثت في الهند عام ٢٠١٣، والمظاهرات التي اندلعت ردًّا على قرارات الحكومة المصرية بتخفيض دعم الخبز في عام ٢٠١٧. ومن حسن حظ المستهلكين أنَّ مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء قد شهد انخفاضًا حادًّا منذ عام ٢٠١٤، ما يشير إلى أنَّ تكاليف الغذاء أصبحت ميسورة عمومًا. غير أنَّ أسعار المواد الغذائية، بالقيمة الحقيقية، تكاد تكون ثابتة عند المستوى الذي كانت عليه في أوائل الستينيات، عندما كان عدد الأفواه التي يتعيَّن إطعامها في العالم أقل من نصف عددها الحالي.[49]

أمَّا الجانب الآخر المُحبِط، فيتعلَّق بالإفراط في تناول الطعام. فبحلول عام ٢٠٠٧، كان عدد الأفراد المصابين بزيادة الوزن في العالم يفوق عدد الجياع.[50] وفي بعض مناطق العالم، يُعَد الإفراط في تناول الطعام وباءً له أضرار خطرة على الصحة وطول العمر. فأجساد البشر جُبِلَت في أثناء التطور على تحمُّل ندرة الطعام حينما يكون شحيحًا، والتهامه حتى التُّخمة عندما يكون وفيرًا؛ لذا يجد الكثيرون صعوبة في التحكُّم في شهيتهم، والولايات المتحدة بالأخص مشهورة بمُشكلات متعلِّقة بهذه النقطة. فأكثر من

ثلث سكانها البالغين مُصابون بالسِّمنة، وهو ما يُسهم في ثبات متوسِّط العمر المتوقع، كما رأينا سابقًا. وكذلك تبلغ نسبة المصابين بالسِّمنة في المملكة العربية السعودية مقدارًا مشابهًا، كما أن كلتا الدولتَين تضمُّ أعدادًا كبيرة من المصابين بزيادة الوزن فقط. وفي الضفة الغربية وغزة في فلسطين، يوجد أكثر من أربعة أطفال مُصابين بزيادة الوزن أو السمنة مقابل كل طفل يعاني نقص الوزن. وفي حين أن عدد الأفراد المصابين بزيادة الوزن يفوق عدد الذين يُعانون نقص الوزن في كلا الجنسين، فإنَّ عدد الأولاد المصابين بالسِّمنة المفرطة أكبر من عدد الفتيات المصابات بها، بينما نجد أنَّ عدد الفتيات المصابات بنقص الوزن يبلغ أكثر من الضِّعف مقارنة بالأولاد. وهذا يُبيِّن الأولوية التي يحظى بها الذكور عند توزيع الموارد في العديد من المجتمعات.[51]

وأحيانًا ما يكون تحضُّر السكان مصحوبًا بتحسُّن نظامهم الغذائي. ففي المدن الحديثة، غالبًا ما تكون معايير سلامة الغذاء أعلى منها في الريف؛ وذلك بفضل توفر جودة أفضل في التغليف والتخزين والتبريد. لكنَّ السكان الحضريِّين أيضًا يأكلون كميات أكبر من الأطعمة المعالَجة، ما يعني تناولهم المزيد من السكر والملح، وهذا يُؤدي إلى الإصابة بالسمنة وداء السكري وارتفاع ضغط الدم.

هذا وقد كانت العولمة عاملًا رئيسيًّا في ازدياد الإنتاج الزراعي في العالم. فالولايات المتحدة تُعَد من أكثر الدول تصديرًا للحبوب منذ القرن التاسع عشر، وما زالت فوائضها تُغذي جزءًا كبيرًا من العالم، لكنَّ تجارة الغذاء العالمية لا تقتصر على صادرات الولايات المتحدة فقط. فالبرازيل مثلًا تُصدِّر ثلاثة أرباع محصولها من فول الصويا إلى الصين، حيث يُستخدم لإطعام الحيوانات، وبذلك كان ركيزة أساسية للزيادة الهائلة في تناول اللحوم في الصين في العقود الأخيرة. غير أنَّ العولمة تُقلِّل الاعتماد على الذات. وصحيح أنَّ البعض يرى في ذلك ضررًا، ولكن إذا نظرنا إلى كوريا الشمالية التي تتبنَّى الاكتفاء الذاتي في إنتاج الغذاء وفي كل شيء آخر، فسنجد أنها ليست مثالًا إيجابيًّا لرفض العولمة؛ فالأطفال في سنٍّ ما قبل المدرسة هناك أقصر بثلاثة عشر سنتيمترًا من نظرائهم في كوريا الجنوبية، وأقل وزنًا منهم بسبعة كيلوجرامات.[52]

قصة مُزارع

تضاعف إنتاج الحبوب في الهند، وصار خمسة أمثال ما كان عليه خلال ستين عامًا، في حين أنَّ عدد سكانها لم يكد يصل إلى ثلاثة أمثال ما كان عليه خلال الفترة نفسها.

ولهذا عندما ذهبتُ إلى الهند في عام ٢٠١٤ للمرة الأولى منذ منتصف الثمانينيات، بدا لي أن الناس هناك أفضل صحة وتغذية. والحقيقة أن العقود الستة الماضية في الهند يمكن تلخيصها في ثلاثة أرقام تضاعفت على مدار تلك الفترة؛ عدد السكان الذي لم يكد يصل إلى ثلاثة أمثال ما كان عليه، ومعدَّل الإنتاج الذي وصل إلى أربعة أمثاله، وحجم الإنتاج الإجمالي الذي وصل إلى خمسة أمثاله. وصحيح أنَّ إنتاجية الأراضي الزراعية الهندية تحسَّنت، وصارت تُوفر الغذاء لعددٍ أكبر بكثيرٍ من السكان، لكنَّ هذا التحسُّن ما زال أقل ممَّا حققته العديد من الدول الأخرى، فضلًا عن أنَّ مَزارع الهند أصغر وإنتاجيتها مُنخفضة نسبيًّا.[53] وهذا يعني أنَّ ما زال لديها فرصة لإحراز مزيدٍ من التحسُّن، خصوصًا وأنَّ معدل نموها السكاني ينخفض بوتيرة مطردة. ولذا أتوقع أنني، في المرة القادمة التي سأسافر فيها إلى الهند، سأجد أن نسبة انتشار الجوع صارت أقل وأقل.

وفي حين أنَّ الإحصاءات الإجمالية إيجابية جدًّا، ينبغي أن نفهم كيف تحقَّقت. عندئذٍ سنجد بطبيعة الحال أنَّ هذا يرجع إلى عدة عوامل؛ كتحسين الري، واستخدام سلالات أفضل من المحاصيل، وتحديث المعدات الزراعية، وتسهيل الحصول على الأسمدة. والأهم من ذلك أنَّ التقدم الذي حدث يعني أنَّ تلك العناصر تُستخدم بترشيدٍ وكفاءة، ما يُحقِّق استدامة أطول، ولكن تبيَّن أن التعليم هو أحد أقوى العوامل لتعزيز الإنتاجية الزراعية.[54] إذ توصَّلت دراسة أُجريت على مزارعي الأرز الهنود إلى وجود علاقة قوية بين عدد سنوات التعليم وحجم الإنتاجية، بصرف النظر عن استخدام التقنيات الحديثة من عدمه.[55]

لنضرب مثلًا هنا بمُزارع هندي يُدعى تشاندرانا ورث مزرعةً صغيرةً تبلغ مساحتها ثلاثة أفدنة في كارناتاكا بجنوب الهند. صحيح أنه لم يَدرُس في الجامعة، لكنه تلقَّى بعض التدريب الزراعي بالإضافة إلى تعليمه الأساسي. وهذا جعله يُجرِّب استخدام الديدان لإنتاج سماد غني من المواد العضوية المتحلِّلة، ما قاده إلى تحقيق أعلى إنتاجية من الفول السوداني في المنطقة؛ إذ صار وزن زكائبه أكبر بنسبة ٥٠ في المائة من جيرانه المزارعين الآخَرين. وبفضل ذلك، حقَّق تحسنًا حقيقيًّا في دخله والحياة اليومية لعائلته؛ إذ قال أحد زواره إنَّ «منزله الطيني الذي كان مُتواضعًا يوسَّع الآن بجدران إسمنتية.»[56] وقد صار العديد من جيران تشاندرانا يحذون حذوه؛ وهكذا فإنَّ قصته ومثيلاتها من القصص المحلية تُساعد البشر في التخلص من الفقر الذي يلازمهم منذ فجر التاريخ.

وفي بعض الحالات، يمكن للوسائل التكنولوجية أن تُحدِث تحسنًا حقيقيًّا في معيشة الناس، مع أننا صِرنا نعتبرها شيئًا عاديًّا. فعلى سبيل المثال، يُحسِّن الهاتف المحمول من

الإنتاجية الزراعية، إذ يتيح للمزارعين أداةً تعليميةً، فضلًا عن أنه يمنحهم معلومات عن السوق ويُسهِّل عليهم الحصول على خدمات التأمين المخصَّصة لمحدودي الدخل. وبحلول عام ٢٠١٦، بدا أنَّ عدد الهواتف المحمولة في أفريقيا يفوق عدد فرش الأسنان هناك.[57] ويمكن أن نَضرب هنا مثلًا بمنظمة أمريكية غير ربحية تُعلِّم المزارعين في غرب كينيا عن طريق الرسائل النصية؛ إذ قال مدير عمليات المنظمة لصحفي من صحيفة «فايننشال تايمز»، إن التكنولوجيا تساعد في «إمداد المزارعين بمعلومات وتوصيات مخصَّصة لتُلائم التُّربة وحالة الطقس وظروف السوق في منطقتهم، ما يُضفي تحسينات هائلة على غلاتهم وصافي دخلهم.»[58]

وصحيح أنَّ عجلة الابتكار مستمرة، لكنَّ البعض قد لا يسارع إلى تبنِّي الابتكارات الحديثة دائمًا. فبعض العوامل كالجهل أو مقاومة التغيير تعوق انتشار التقدم في إنتاج الغذاء بالسرعة المفترضة.[59] وفي بعض الأحيان، تكون مساحة المَزارع أصغر من أن يكون الاستثمار فيها مُجديًا، وهذه المشكلة تتفاقَم في الهند بالأخص، حيث تتقلَّص مساحة المَزارع باستمرار.[60]

ومن الممكن أن تُتيح المحاصيل المُعدَّلة وراثيًّا إنتاج غلَّات أكبر، فضلًا عن أنها تستهلك مساحة أقل من الأراضي، وهذا من شأنه أن يُقلل من انتشار الجوع، ويساعد الحياة البرية في الوقت نفسه. ففي كل عام، يُصاب ما بين ربع مليون ونصف مليون طفل في البلدان الفقيرة بالعمى بسبب نقص فيتامين أ، ويموت نصفهم في غضون اثني عشر شهرًا فقط. لكنَّ الأرز الذهبي، وهو سلالة معدَّلة وراثيًّا ومتاحة للكثيرين بفضل تنازل شركات التكنولوجيا الحيوية عن حقوق براءات الاختراع، يُمكن أن يمنع ذلك.[61] وتعتقد مؤسسة جيتس أنَّ تحسُّن الأسمدة واستخدام المحاصيل المعدَّلة وراثيًّا سيُمكِّن المزارعين الأفارقة من مضاعفة إنتاجهم.[62] بل إننا بالفعل بدأنا نرى فرقًا ملحوظًا بفضل استخدام أشكال أخرى من «التقوية الحيوية»، أي هندسة المحاصيل لتحسين قيمتها الغذائية.[63]

غير أنَّ الإقبال على استخدام المحاصيل المعدلة وراثيًّا ما زال أبطأ ممَّا كان متوقعًا بسبب مخاوف من تأثيرها في الصحة أو خلق الأعشاب المقاوِمة للمبيدات أو السيطرة التي تمنحها للشركات المتعدِّدة الجنسيات. ومع ذلك، ينبغي الموازنة بين هذه المخاوف واحتياجات الناس الغذائية المُلحة، فضلًا عن أنَّ معظم الأبحاث لم تجد أدلة تؤيد هذه المخاوف.[64] وهكذا لم يعُد مستحيلًا أن نتوصَّل إلى نهجٍ مستدامٍ وقادر أيضًا على إطعام سكان العالم.[65]

وصحيح أنَّ زيادة إنتاج الغذاء ضرورية للقضاء على الجوع في العالم، لكنَّ المجاعات، وإن كانت ترتبط بنقص الغذاء في معظم الحالات، لا تنشأ بالضرورة من نقصٍ مطلقٍ في الغذاء المتاح.[66] ففي كثير من الأحيان، يكون الإنتاج الغذائي كافيًا لكنه لا يصل إلى الأفواه الأشد احتياجًا، وبذلك يستمر الجوع. ففي أثناء المجاعات التي شهدتها أيرلندا وأوكرانيا والبنغال خلال أربعينيات القرن التاسع عشر وثلاثينيات القرن العشرين وأربعينياته على الترتيب، كانت الحبوب لا تزال تُصدَّر إلى الخارج. هذا وما زالت المعونات الغذائية مستمرة، رغم المخاوف من أنها تُشوِّه الأسواق وتثبط تحفيز المنتجين المحليين، وأنها لا تهتم بمساعدة المستهلكين في العالم الفقير بقدر ما تركز على مساعدة المزارعين في العالم الغني. وعلى كل حال، فمثل هذه المشكلات تتجاوَز الفكرة المالتوسية التي ترى أنَّ العالم يحتاج فقط إلى إنتاج ما يكفي من الغذاء لجميع أفواه سكانه، أيًّا كانت طريقة توزيعه.

أطعمة المستقبل

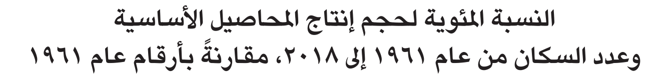
وبعيدًا عن النموذج الحالي، فإن بعض التطورات الجارية حاليًّا في مجال إنتاج الغذاء يُمكن أن تُحدِث تغييرات جذرية بمعنى الكلمة. ولنضرب هنا مثلًا بنهج «الزراعة في الماء» الذي يُتيح زراعة محاصيل معينة داخل مبانٍ مخصصة بدلًا من التربة، بشرط وجود ظروف محكومة بعناية ومُدخلات محسوبة بدقةٍ تامة، كمصابيح الصمامات الثنائية الباعثة للضوء (إل إي دي) على سبيل المثال. تقع إحدى المنشآت التي تُطبق هذا النهج، وتصف نفسها بأنها مزرعة، على عمق ٣٣ مترًا أسفل مُنتزه كلافام العام في جنوب لندن، وتزرع ٢٠ ألف كيلوجرام من الخضر سنويًّا. ومن مزايا نقل الإنتاج إلى مكان تحت الأرض أنه يوفر المساحات الموجودة فوق الأرض لأغراض أخرى. وكذلك فجميع منتجاتها تُباع داخل نطاق لندن، ما يُغني عن الحاجة إلى نقل الطعام مسافات طويلة، ويجعله يصل إلى المستهلك طازجًا للغاية. وقد قال ستيفن درينج الذي شارك في تأسيس هذا المشروع لأحد المراسلين الصحفيين: «سنَحصُد الخُضر في الساعة الرابعة بعد الظهر ثم يأكلها الناس في وجبة الغداء التالية مباشرة.»[67] فيما قال أحد الطهاة المشاهير متحمسًا: «من الرائع أن نحصل على منتجات طازجة جدًّا كهذه من مصدر إنتاجها مباشرةً في قلب أكبر مدينة في بريطانيا.»[68] هذا وينتشر استخدام تلك الطريقة في الزراعة على الأسطح في

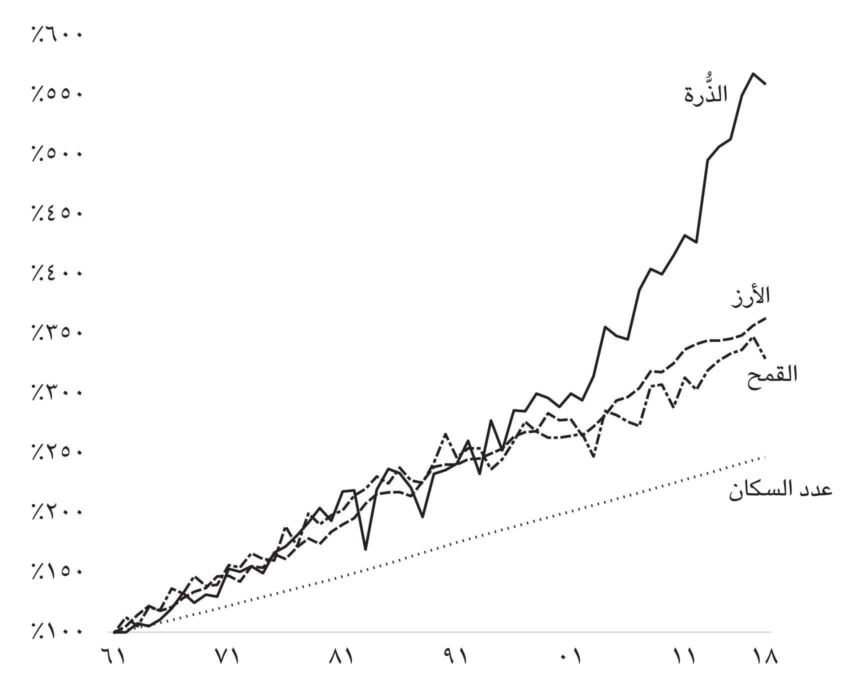
كل مكان من جوانزو الصينية إلى مونتريال الكندية، حتى إنَّ مجموعة الأدوات اللازمة لها تُباع في متاجر أيكيا.[69]

وفوق ذلك، فإن العديد من التقنيات الأخرى التي يمكن أن تُضفي تغييرات فارقة على طريقة إنتاجنا للغذاء، والكمية التي يمكن زراعتها، وكفاءة عملية الزراعة، ما زالت في مهدها؛ وهذه التقنيات قد تُتيح لنا استخدام كميات أقل من الأسمدة الاصطناعية والمبيدات الحشرية، وتقليل المياه المُهدَرة في الري وجريانها السطحي، والاكتفاء بمساحة أقل من الأراضي وتعزيز الاستدامة. وهكذا ففي المستقبل، ربما قد ننظر إلى الزراعة بالأساليب الحالية على أنها بائدة وعفا عليها الزمن، ونستغرب كلَّ مَن يزرع على مساحات هائلة من الأراضي، ويستخدم مواد كثيرة بلا أي ضوابط، آملًا أن تنجو محاصيله من تقلبات الطبيعة.

وكذلك ربما نشهد عمَّا قريب أنَّ طريقة الحصول على اللحوم بتربية الحيوانات ورعايتها ثم ذبحها ستُصبح سخيفة. صحيح أنَّ إنتاج اللحوم في المختبر بكميات كبيرة كافية للاستخدام التجاري ما زال بعيد المنال، لكنَّ تكاليفه تنخفض بسرعة.[70] فالبرجر الذي كانت تكلفة إنتاجه في المختبر تبلغ ٢٨٠ ألف دولار حتى عام ٢٠١٣ قد يُنتَج مقابل أقل من ١٠ دولارات في السنوات القليلة المقبلة.[71] وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ الكثيرين يحبون تناول اللحوم، ولكن نظرًا إلى أنَّ إنتاجها يفتقر إلى الكفاءة مقارنةً بالطرق الأخرى للحصول على الغذاء، يرى البعض أن تعميم النظام الغذائي النباتي على الجميع هو الخيار الأفضل بيئيًّا وأخلاقيًّا. ولكن بدلًا من الاضطرار إلى التخلي عن اللحوم تمامًا، فمن المرجح أن نستطيع إنتاج شيءٍ مشابه جدًّا لها مع ضررٍ أقل على الكوكب ومعاناة أخف للحيوانات، وربما تكلفة أقل. ويُذكر هنا أنَّ الفوائد البيئية المحتمَلة بالأخص ستكون هائلة؛ فأنظمة رعي الماشية التي تنتج اللحوم وغيرها من المنتجات الحيوانية تحتل حاليًّا أكثر من ربع مساحة الأراضي الخالية من الجليد في العالم، فضلًا عن أنها تتطلب كميات هائلة من الموارد.[72] هذا ومن المرجَّح أيضًا أن يشهد المستقبل إنتاج أسماك في المختبر.

إذا صح أنَّ عدد سكان العالم سيواصل الازدياد بمعدلٍ أسي بلا توقف، فمن المنطقي تمامًا أن نتخوَّف من عدم قدرة الابتكار البشري على مجاراة تلك الزيادة الهائلة. فلو تضاعف عدد سكان العالم أربع مرات كل قرن، واستمر الوضع هكذا عدة قرون، فمن المؤكد أننا سنصطدم بحدودٍ كالتي تنبَّأ بها مالتوس، مهما كان مستوى الابتكار البشري. ومع ذلك، فنظرًا إلى أننا إذا نجحنا في تقليل الكميات المهدَرة من الإنتاج سنستطيع

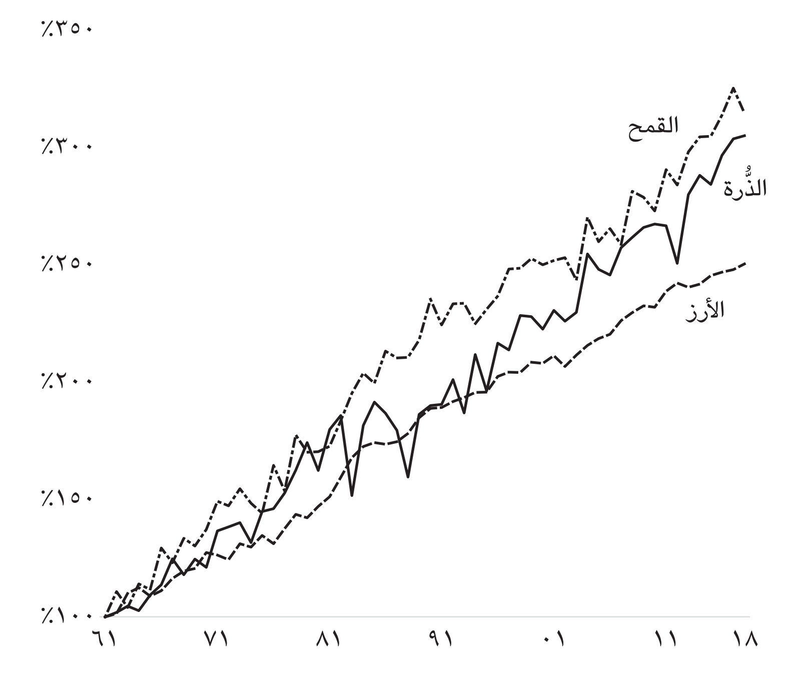




المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، وشعبة السكان في الأمم المتحدة.
في حين أن معدَّل النمو السكاني قد أصبح ثابتًا، فإن معدل النمو في إنتاج الغذاء يُواصل الازدياد بوتيرة سريعة. فحجم إنتاج القمح والأرز أصبح أكثر من ثلاثة أمثال ما كان عليه في أوائل الستينيات، بينما ازداد عدد السكان مرتين ونصفًا فقط. غير أنَّ الزيادة الأكبر في العقود الأخيرة كانت من نصيب الذرة، التي صار حجم إنتاجها أكثر من خمسة أمثال ما كان عليه في أوائل الستينيات. وعادةً ما يُستخدَم مُعظم إنتاج الذرة لإطعام حيوانات المزارع للحصول على اللحوم منها، وهو ما يفسر لماذا أمكن أن يتضاعف معدل استهلاك الفرد خلال العقود الخمسة الماضية.

بالفعل توفير الغذاء لعشرة أو أحد عشر مليار نسمة — وهي الذروة المتوقَّعة لإجمالي سكان العالم — ومع وجود الكثير من الابتكارات القادمة في الطريق، فمن المرجح جدًّا أن

النسبة المئوية لمعدل إنتاجية المحاصيل الأساسية من كل فدان من عام ١٩٦١ إلى ٢٠١٨، مقارنةً بأرقام عام ١٩٦١



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

للزراعة المكثَّفة سمعة سيئة، لكن إنتاج المزيد من الغذاء من مساحة أقل من الأراضي سيَسمح بإتاحة مُتسع أكبر للطبيعة. فالزيادة الكبيرة التي حدثت مؤخرًا في إنتاجية المحاصيل تعني أننا لم نكن في حاجة إلى تخصيص مساحة أكبر بكثيرٍ للزراعة من أجل إطعام سكان العالم.

ونظرًا إلى أن الزيادات السكانية من المتوقَّع أن تتباطأ ومع اتجاه جزء كبير من العالم إلى تناول كميات أقل من الطعام بدلًا من الإفراط فيه، فإن النمو المستمر في إنتاجية المحاصيل سيتيح فرصة حقيقية لتعافي البيئة.

يقل عدد البشر الذين يعانون الجوع مع مرور سنوات القرن الحالي. صحيح أنَّ البعض سيعارض استخدام ابتكارات معيَّنة كالمحاصيل المعدلة وراثيًّا، لكن الفقراء لن يحظوا بمثل هذه الرفاهية. وعلى أي حال، فالابتكار في مجال إنتاج الغذاء ليس بجديد؛ فالانتقال من الصيد وجمع الثمار إلى الزراعة يتضمَّن شكلًا من أشكال الهندسة الوراثية، وإن كان

تدريجيًّا. ويُذكَر هنا أنَّ الخبير الاقتصادي الأمريكي الراديكالي هنري جورج قد صاغ تلك المسألة في القرن التاسع عشر، قائلًا:

> ها هو فرقٌ بين الحيوان والإنسان. فالصقر والإنسان كلاهما يأكل الدجاج، ولكن كلما زاد عدد الصقور، قل عدد الدجاج، أمَّا حينما يزداد عدد البشر، يزداد عدد الدجاج. وكذلك فالفقمة والإنسان كلاهما يأكل السلمون، ولكن عندما تأكل الفقمة سمكة من أسماك السلمون، يقل عدد السلمون، وإذا ازداد عدد الفقمات عن حدٍّ معين، سيقلُّ عدد السلمون حتمًا؛ أمَّا الإنسان، فيستطيع وضع بيض السلمون في ظروفٍ مواتية وبذلك يُكثِر عدد السلمون بما يُعوِّض ما يأخذه وزيادة، ولذا فمهما زاد عدد البشر، فإن احتياجاتهم من السلمون يستحيل أن تتجاوز الكميةَ المتوفرة منه.[73]

وصحيح أنَّ مزارع الدجاج الصناعية ومزارع السلمون لا تخلو من التأثيرات البيئية السلبية، ولكن يُمكن التعامل مع هذه التأثيرات. ويبدو أنَّ ونستون تشرشل كان يستشرف التطورات المستقبلية حينما قال: «سنتجنَّب عبثية الاضطرار إلى زراعة دجاجة كاملة من أجل أكل الصدر أو الجناح؛ وذلك بزراعة هذه الأجزاء، كلٌّ على حدة، في ظروف مناسبة.»[74]

وهكذا يتَّضح أنَّ الحاجز النهائي الذي سيعوق نمو السكان لن يكون نقص الغذاء أو أي عامل خارجي آخر، وإنما الخيارات التي يتخذها البشر بأنفسهم.

خاتمة

البشر في المستقبل

بدأت ملامح مستقبل البشر تظهر أمام أعيننا. فأعدادهم الإجمالية سوف تشهد زيادة هائلة في ظل إطالة العمر المتوقع وتأخُّر الوفاة، خصوصًا بين الصغار، لكن وتيرة الزيادة سوف تتباطأ لأنهم سيكتفون بعددٍ أقل من الأطفال. وكذلك فإنهم سوف يصبحون أكثر تحضرًا وستتزايد نسبة كبار السن بينهم، ويصيرون أفضل تعليمًا وتغذية.

ولكن كما رأينا، فالوضع ليس موحدًا على الإطلاق، لأنَّ بعض أجزاء العالم ما زالت تمر بمرحلة الانتقال إلى الحداثة الديموغرافية. ففي حين أنَّ العديد من الدول في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى قد شهدت بالفعل انخفاض معدلات الوفيات بين الرضع وازدياد متوسط العمر المتوقع، يمكننا أن نجزِم بأنَّ تلك المعدلات ستُواصل الانخفاض إلى مستويات أدنى، وبأنَّ هذا المتوسط سيواصل الارتفاع إلى مستويات أعلى. وفي الوقت نفسه، سيستمر انخفاض معدلات الخصوبة في جميع أنحاء أفريقيا.

وهكذا فإنَّ المستقبل الديموغرافي في أفريقيا، وبعض الدول الأخرى خارجها مثل أفغانستان وتيمور الشرقية، يتمحور حول اللحاق بركبِ بقية العالم، في ظل ازدياد عدد سكانها وارتفاع نسبة كبار السن بينهم. ومن المتوقَّع أنَّ البشر الذين يقبعون حاليًّا في الدرجة الأدنى من السُّلم العالمي سيُصبحون أفضل تعليمًا وتغذية. صحيح أنَّ مثل هذه المناطق الأقل ازدهارًا ستبقى بعيدة عن الوصول إلى النموذج الدنماركي الذي يتسم بالاستقرار والازدهار والنضج الديموغرافي، لكنها تتقدم نحوه بمنتهى السرعة. ومن المرجَّح جدًّا أن يستمر هذا التقدم، لكنه قد يصطدم بأربعة أنواع من الكوارث: الكوارث

البيئية والحروب والأوبئة والانهيارات الاقتصادية. لنلقِ الآن نظرة سريعة على كل نوعٍ من هذه الأنواع.

ولنستهلَّ كلامنا بالحديث عن ظاهرة الاحترار العالمي؛ صحيح أن هذا ليس كتابًا عنها، لكن ظلالها تُخيم حتمًا على أي حديث عن المستقبل. فارتفاع انبعاثات الغازات الدفيئة وارتفاع درجات الحرارة وارتفاع مستويات سطح البحر قد يؤدي إلى تلف المحاصيل وفيضان من اللاجئين الذين سيهجرون أوطانهم بسبب تغير المناخ، وهذا سيقلب الافتراضات المطروحة في هذا الكتاب رأسًا على عقب. وحتى لو لم تحدث مثل هذه السيناريوهات المُنذرة بنهاية العالم، فقد نشهد زيادة التلوث وتضاؤل الحياة البرية ودمار الحياة في معظم مناطق كوكبنا. لكن لا أحد يستطيع أن يجزم بأن هذه الأشياء ستحدُث بالفعل، بل إنَّ بعض العلماء يرون أن وضعنا ليس سيئًا كما يتصوَّر المتشائمون.[1] فالكثير من ممارساتنا الحياتية صارت تستلزم انبعاثات أقل من ذي قبل: فالمرء أصبح في إمكانه التواصُل مع أحبائه أو زملائه بمكالمة صوتية أو مكالمة بالصوت والصورة، وبذلك يمكنه أن يستغني عن الذهاب إليهم خصوصًا ويستهلك طاقة أقل؛ وفي الوقت نفسه، تستهلك مصابيح (إل إي دي) الحديثة قدرًا ضئيلًا من الطاقة مقارنةً بالمصابيح القديمة. وهكذا فإن التنمية يُمكن في نهاية المطاف أن تكون متوافقة مع جهود حماية البيئة، بل ومُكمِّلة لها.

ومع ازدياد عدد سكان العالم وارتفاع نسبة المتعلِّمين بينهم، يجري الآن ابتكار اختراعات متنوعة ستنفع الكوكب. فتقنيات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح واستخلاص الكربون يمكن أن تحل مشكلة الانبعاثات، وفوق ذلك فالطرق الجديدة لإنتاج الغذاء قد تُخلصنا من المشكلات الزراعية الناجمة عن تغيُّر المناخ. خلاصة القول أنَّ الاحترار العالمي يستحيل أن يؤدي إلى انقراض البشر الجماعي الذي يحذِّر منه بعض الناشطين. بل إنَّ عدد الأشخاص الذين يموتون بسبب الكوارث الطبيعية ينخفض باستمرار منذ عقود، علمًا بأن المعدل الحالي لهذه الوفيات لا يكاد يتجاوَز حالة من كل ألف.[2] وبعيدًا عن أي شيء آخر، فكلما ازداد ثراء البشر، يُصبحون أقدر على حماية أنفسهم من الكوارث. وصحيح أنَّ النمو السكاني سيواصل تشكيل عبء على البيئة، لكن هذا النمو يتباطأ كل عام، بالإضافة إلى أننا بدأنا نستعيد طبيعة البيئة من الأضرار التي ألحقناها بها من قبل.

وعلى غرار الكوارث البيئية، يبدو من المستبعَد أن تُحدِث الحرب تأثيرًا ديموغرافيًّا كبيرًا في المستقبل. صحيح أن الحرب العالمية الثالثة يمكن أن تندلع في أي لحظة وتقضي

على أعدادٍ مهولة من البشر، لكن الأرقام الواردة في السجلات واضحة بما لا يدع مجالًا للشك. فنسبة الأشخاص الذين يموتون في المعارك تنخفض عمومًا، وهي الآن تساوي جزءًا ضئيلًا ممَّا كانت عليه في أواخر الستينيات.[3] صحيح أن مقتل ٣٥٠ ألف شخص على الأقل خلال الحرب السورية التي استمرت عقدًا كاملًا كان مأساةً بالطبع، لكن هذا العدد لا يكاد يساوي حجم الزيادة السكانية التي كانت البلاد تشهدها في العام الواحد قبل اندلاع الحرب.[4] والشيء الأهم على الصعيد الديموغرافي هو أنَّ عشرة أمثال هذا العدد قد غادروا البلاد؛[5] وهذا يُمثِّل خسارة لسوريا، لكن الملايين من المواطنين السوريين يعيشون الآن في الأردن وتركيا ولبنان أو في مناطق أبعد. وعلاوةً على ذلك، فعدد الوفيات التي شهدتها سوريا على مدار عقدٍ كاملٍ من الزمن ما زال ضئيلًا جدًّا مقارنة بأولئك الذين لقوا حتفهم خلال ثلاث سنوات فقط من الحرب في كوريا، على سبيل المثال.[6] وأخيرًا، فمع ازدياد نسبة كبار السن بين سكان العالم، من المتوقع أن تُصبح الحروب أقل شيوعًا.

كتبتُ جزءًا كبيرًا من هذا الكتاب في أثناء أوقات الإغلاق والعزلة التي فرضتها جائحة فيروس كورونا. إذ أسفر مرض كوفيد-١٩ عن خللٍ كبيرٍ في الاقتصاد، وقد يؤدي إلى تسريع رحيل السكان عن المدن في دول العالم المتقدم. وفي وقت كتابة هذا الكتاب، أشارت تقديرات إلى أنَّ عدد الوفيات الزائدة بسبب الجائحة تجاوز ١٦ مليون شخص.[7] هذا وقد تُوفي نحو ٤٠ مليون شخص بسبب الإنفلونزا الإسبانية قبل قرن من الزمان، في وقتٍ كان فيه عدد سكان العالم أقل من ثُلثِ عددهم الحالي.[8] وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ حصيلة الوفيات العالمية السنوية الحالية الناجمة عن جميع الأسباب تبلغ أكثر من ٥٠ مليونًا؛ ونظرًا إلى أنَّ فيروس كورونا يحصد أرواح كبار السن بنسبة أكبر بكثير، فلن تؤثر جائحة كوفيد-١٩ سوى تأثيرٍ محدود في متوسط العمر المتوقع. وإذا انتشر وباء بنفس التأثير الحالي لكوفيد-١٩ مرةً واحدةً كل قرن، فإنَّ التأثير الإجمالي في عدد سكان كوكبنا سيكون ضئيلًا. وعلى غرار الكوارث الأخرى التي تناولناها، فإن تأثير هذا الوباء قد يتفاقم ويصبح أسوأ بكثيرٍ في نهاية المطاف، وربما يظهر وباء مشابه له قبل مرور مائة عام أخرى. ولكن من واقع الخبرة والتجارب السابقة، فلا داعيَ إلى الخوف من أن يؤدي أي مرض إلى إحداث تأثير كبير في عدد سكان العالم.

ويُذكر هنا أن تأثير كوفيد-١٩ في عدد المواليد يُمكن أن يكون أكبر من تأثيره في عدد الوفيات. فالأزواج كانوا عالقين في المنازل في أثناء أوقات الإغلاق، ولمَّا لم يكن لدى الكثير منهم خيارات عديدة لتسلية أنفسهم آنذاك، فربما ازدادت مرات الجماع الجنسي بينهم.

وفوق ذلك، فقد أدَّى تعطيل الحياة الطبيعية إلى الحد من إمكانية الحصول على وسائل منع الحمل، لذا تتخوَّف الأمم المتحدة من أنَّ ذلك سيؤدي إلى طفرة في حالات الحمل غير المقصودة.[9] ولكن على الجانب الآخر، ستؤدي عدة عوامل إلى خفض معدل المواليد؛ كالامتناع عن الذهاب إلى المستشفيات أو حضور مواعيد الأطباء، وتأجيل حفلات الزفاف، وقلة الفرص للقاءات جنسية جديدة، فضلًا عن التخوفات من قتامة الأوضاع الاقتصادية المقبلة. لذا من المرجح أن يختار البعض تأجيل إنجاب الأطفال إلى أن يتمكَّنوا من التعامل مع هذا الوباء وتبعاته. وبوجه عام، يُعتقد حاليًّا أن الوباء سيُخَفِّض معدلات الخصوبة في العالم المتقدم، في حين أن قلة الحصول على وسائل منع الحمل في البلدان الأقل تقدمًا ستؤدي إلى زيادة المواليد.[10] وسواءٌ أدَّى الوباء إلى تعزيز معدل المواليد أو تخفيضه، فمن المرجَّح أن يكون هذا تأثيرًا قصير المدى، مع أنه سيجعل المدارس والجامعات تواجه «تفاوتًا استثنائيًّا» في أعداد الطلاب عند قبولهم في المستقبل.

أمَّا الانهيارات الاقتصادية الحادة، سواء أكانت ناجمة عن كوارث أخرى أم لا، فقد تُوَجِّه ضربة قاصمة إلى البلدان الأفقر التي ما زالت تُكمل تحوُّلها الديموغرافي. ففي الأزمة الاقتصادية التي حدثت بين عامَي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، كانت معظم الاقتصادات الأكثر تضررًا هي الاقتصادات الأفقر. ولكن رغم الأضرار الاقتصادية التي لحقت بمعظم بلدان العالم النامي في أعقاب تلك الأزمة الاقتصادية، استمرت معدَّلات وفيات الرضع في الانخفاض، واستمر متوسط العمر المتوقع في الارتفاع. ولن ينعكس مسار هذه التغيرات الصامدة إلَّا إذا وقع انهيار اقتصادي أقوى بكثير.

البشر في المستقبل البعيد

ركزنا حتى الآن على أشياء واقعية ملموسة بالفعل، ولم نورد في هذه الصفحات أي تكهُّنات مستقبلية سوى احتمالية زراعة اللحوم في المختبرات. فاتجاهات الخصوبة والوفيات والهجرة والتغيرات العرقية التي ستُشكِّل المستقبل واضحة لأنها موجودة الآن بالفعل. ولكن حان الوقت لننظر إلى بعض الاحتمالات التي قد تحدث في المستقبل الأبعد.

لقد شهدنا بوادر تُوحي بأن متوسط العمر المتوقع يتجه إلى الانخفاض في بعض دول العالم الأكثر تقدمًا. صحيح أن أي انتكاسات تحدث في ارتفاع متوسط العمر المتوقع تكون مؤقتة ليس إلَّا، لكنه بدأ يتباطأ بالفعل، حتى في بعض الدول التي تتسم بأعلى متوسطات العمر المتوقع. ففي اليابان مثلًا، أصبح متوسط العمر المتوقَّع يرتفع بمقدار عام ونصف

أو عامين فقط كل عقد، بعدما كان يرتفع بمقدار خمسة أو ستة أعوام كل عقد في ستينيات القرن العشرين. ربما يكون السبب في ذلك أنَّ متوسط العمر البشري المتوقع قد بدأ يصل إلى أقصى حدٍّ طبيعي ممكن. وفوق ذلك، فربما تنتشر أمراض اليأس والسِّمنة الجماعية في جميع أنحاء العالم، علمًا بأنَّ كليهما منتشر بالفعل في الدول الناطقة باللغة الإنجليزية بالأخص.[11] وكذلك فإن روسيا مثلًا تعاني انتشار إدمان الكحول والانتحار والسمنة منذ فترة طويلة.[12]

ومع ذلك، فمن المُمكن أيضًا أن يشهد المستقبل تقدمًا علميًّا فارقًا يؤثر في فهمنا للشيخوخة، ويخلق آفاقًا جديدة تمامًا. ليس بالضرورة هنا أن نتصور أننا سنحيا حياة أبدية؛ ولكن إذا افترضنا أنَّ متوسِّط العمر المتوقع سيصل إلى مائتي عام «فقط»، فهذا سيُحدِث تغييرًا جذريًّا في كل ما يتعلَّق بشكل المجتمع. فتوقيت الدراسة وكيفيتها وأنماط عملنا وعلاقاتنا العائلية ستكون مختلفة تمامًا عن شكلها الحالي، حتى وإن كنا لا نعرف كيف سيكون شكلها بالضبط حينئذٍ. وهكذا فإنَّ نمط الحياة الحالي الذي يراه الكثيرون منا طبيعيًّا تمامًا الآن قد يُنظَر إليه في المستقبل على أنه عتيق إذا تسنَّى للبشر أن يعيشوا ضِعف عدد السنوات الحالي.[13]

أمَّا بخصوص خصوبتنا، فإن الحمل قد أصبح بالفعل أقل ارتباطًا بممارسة الجنس. ومع تحسُّن وسائل منع الحمل، لم يعد الحمل مرهونًا بالصُّدفة والحظ وإنما صار اختيارًا نتخذه بمحض إرادتنا. وصحيح أنَّ الجماع الجنسي لم يكن يؤدي بالضرورة إلى حدوث حمل في كل الحالات من قبل، لكن حدوث الحمل دائمًا ما كان ينشأ من الجماع الجنسي، على الأقل حتى ابتكار تقنيات التلقيح الاصطناعي. أمَّا في المستقبل، فيُمكن قطع الصلة بين ممارسة الجنس والحمل تمامًا. حتى إننا ربما سنجدُ أطفالًا ليسوا أبناء لأبوين اثنين فقط؛ فبعض الأفراد قد يختارون استكمال مادتهم الوراثية بمادة وراثية من شخص آخر، بل ومن عدة أشخاص آخرين أيضًا. وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ بعض الحالات بالفعل قد شهدت ولادة أطفال يحملون المادة الوراثية لأكثر من شخصين.[14] وصحيح أنَّ فكرة أنَّ الناس في المستقبل يمكن أن يتسموا كلهم بالذكاء والجمال ويُصبحوا خالين من الأمراض الوراثية؛ تثير تساؤلات أخلاقية كبرى، لكن العالم سيشهد ضغوطًا هائلة للسماح باختيار الجينات حسب الرغبة، حالما تتوفر التقنيات التي تتيح تنفيذ ذلك. بل إنَّ بعض الأجنة يُجهضون الآن بالفعل عندما تُرصَد لديهم أمراض معينة، وهذا يعطينا فكرة عمَّا سيحدث في المستقبل.

وهكذا فمع احتمالية إنجاب أطفال لديهم أكثر من أبوين اثنين، سيبدأ انهيار الفئات الأساسية للتقسيمات الديموغرافية. إذ سيُصبح من الصعب أن ننسب كل مولود إلى أم واحدة وأب واحد، تمامًا كما تلاشت الحدود الديموغرافية التي كانت واضحة في الماضي، وصارت ضبابية مع ظهور «ميوعة الأنواع الجنسية». صحيح أنَّ الأفراد المتحوِّلين جنسيًّا يُشكِّلون نسبةً صغيرةً من سكان العالم في الوقت الحالي؛ إذ تبلغ نسبة الذين يُعرِّفون أنفسهم على أنهم مُتحولون جنسيًّا ٠٫٧ في المائة على أكثر تقدير.[15] وصحيح أنَّ هذه الظاهرة يمكن أن تظلَّ مقتصرة على أقلية صغيرة، ولكنها يمكن أيضًا أن تنتشر إلى حدٍّ أن نجد معظم الناس يختارون نوعهم الجنسي من بين خيارات متعددة ويغيرونه باستمرار. وعندئذٍ ستصبح دراسة بعض العوامل الديموغرافية بلا معنى، كمعدل الخصوبة الإجمالي لكل امرأة أو الفرق بين متوسط العمر المتوقع للذكور والإناث مثلًا.

وفي نهاية المطاف، قد يمكن تخزين الوعي ونقله إلى أجساد جديدة تمامًا، أو ربما نختار العيش في عالمٍ من الواقع الافتراضي. وقد تستعبدُ تقنيات الذكاء العام الاصطناعي حياة البشر أو تُحرِّرها أو تدمجها معها، وقد ننشئ مستوطنات خارج كوكب الأرض. ربما يبدو كل هذا من وحي الخيال العلمي، لكن الكثير مما نعُدُّه طبيعيًّا تمامًا اليوم كان يُرى محضَ خيالٍ علمي أو سحرٍ مستحيلٍ قبل بضع مئاتٍ من السنين. غير أنَّ الحديث عن مثل هذه الاحتمالات ليس ضمن موضوع هذا الكتاب.[16] ولكن قبل أن نقترب حتى من وصول العمر المتوقع إلى مائتَي عام، أو إنجاب أطفال مصمَّمين حسب الرغبة، أو انتشار التحول الجنسي، أو تحميل الوعي ونقله فيما بين الأجساد، لدينا عدة أشياء أقرب إلى الواقع الملموس فيما يخص مستقبل البشر.

المعضلة الثلاثية فيما بعد الحداثة: ثلاثة خيارات صعبة

في الوقت الذي يتَّجه فيه الوضع الديموغرافي في العالم المتقدم إلى مرحلة ما بعد الحداثة، ينشأ خيار يمكن وصفه بـ «المعضلة الثلاثية»؛ لأنه مُفاضلة بين ثلاثة خيارات لا اثنين فقط. وهذه الخيارات الثلاثة هي: الاقتصاد، وأعني به النمو الاقتصادي المزدهر الذي نعتبره «طبيعيًّا»؛ والعِرق، أي استمرار هيمنة مجموعة عِرقية معينة داخل الأرض التي تعتبرها وطنها؛ والأنانية، بمعنى تفضيل الأهداف الشخصية على تكوين الأسرة.

وأنا هنا أستخدم كلمة «الأنانية» اختصارًا لشيءٍ أكثر تعقيدًا. فالسبب الذي يجعل البعض يؤجلون إنجاب الأطفال، وينتهي بهم المطاف إلى إنجاب عدد قليل أو عدم الإنجاب

على الإطلاق — باستثناء الحالات التي يكونون فيها عاجزين عن الإنجاب بالطبع — غالبًا ما يكون هو التأثُّر بالضغوط المحيطة بالعمل، والقيود المالية، ومُتطلبات رعاية الوالدَين المسنَّين، وجميع أنواع الضغوط الاجتماعية والرغبات الشخصية.[17] إذ إنَّ الخيارات لا تنشأ من فراغ. فالنساء غالبًا ما يتحمَّلن أثقل الأعباء عند محاولة الجمع بين العمل مدفوع الأجر ورعاية أسرهنَّ ومهامهنَّ المنزلية، كما أنهن أيضًا يواجهن ضغوطًا هائلة لتحمُّل مسئولية إنجاب الجيل القادم وتنشئته. وكذلك فالقيود المالية أو غيرها من القيود الأخرى تمنع الناس من إنجاب الأطفال؛ لذا ففي معظم دول العالم المتقدم، يتمنَّى البعض أن ينجبوا أكثر ممَّا لديهم.[18] ومن ثَم يُفترض أن يُنظر إلى مصطلح «الأنانية» على أنه يُلخص كل الضغوط والتفضيلات التي تجعل الناس يختارون إنجاب عدد قليل من الأطفال أو عدم الإنجاب على الإطلاق.

ولتوضيح هذه المعضلة الثلاثية بأفضل صورة، يمكن أن نضرب أمثلة بثلاث دول تنازلت عن أحد الخيارات من أجل الحصول على الخيارَين الآخرين. ولنبدأ باليابان التي فضَّلت الحفاظ على الهوية العرقية وإرضاء الأنانية على حساب الاقتصاد. فكما رأينا، لم يرغب اليابانيون في فتح بلادهم أمام أعداد كبيرة من المهاجرين. فمُعظم اليابانيين لا يُرحبون بالتعددية الثقافية،[19] لكنهم في الوقت نفسه لا يُفضِّلون الإنجاب. وما يفاقم عزوفهم عن الإنجاب هو ثقافة المجتمع التي تُثبط المرأة عن الجمع بين العمل والأمومة؛ إذ ينتظر المجتمع منها أن تتكفل بأغلب الأعمال المنزلية ومهام الرعاية، ولذا فلا عجب في أنَّ الكثيرين يُفضِّلون الاستقلال في مثل هذه الأوضاع. وفي سبيل ذلك ضحَّى اليابانيون باستمرارية النمو الاقتصادي، بينما تراكم عليهم الدين الحكومي بمعدل غير مسبوق في العالم. فانخفاض عدد السكان الذين هُم في سن العمل، وما تلا ذلك من انخفاض عدد السكان ككل، يُشكِّل عائقًا كبيرًا أمام النمو الاقتصادي، ومن المستبعَد أن ينصلح هذا الحال بأي تدخل اقتصادي.

وثمَّة الكثير من الجدل حول ما إذا كانت الهجرة مفيدة للاقتصاد حقًّا أم لا، سواء على المدى القصير أو عند قياس تأثيرها بدخل الفرد.[20] فصحيح أنها ربما لا تعود بنفعٍ على دخل العمالة الموجودة في البلاد بالفعل، ولكن من دون زيادة السكان، سيُواجه الاقتصاد صعوبةً بالغةً في النمو. وربما نجد داخل البلد الواحد أفرادًا مستفيدين من الهجرة وآخرين متضررين منها. فمن المؤكد أن حجم اقتصاد المملكة المتحدة مثلًا قد ازداد في المجمل بفضل سكانها المولودين في الخارج، الذين يبلغ عددهم تسعة ملايين

نسمة (أي ما يعادل نحو ١٣٪ من إجمالي السكان)، حتى وإن لم يرتفع نصيب الفرد من الدخل بالضرورة. فانخفاض عدد العمال يعوق النمو الاقتصادي، في حين أن كثرتهم تعززه. ومن دون العمالة الإضافية التي توفرها الهجرة، سيظهر النقصُ عاجلًا أو آجلًا في القوى العاملة لدى البلدان التي تشهد انضمام القليل من الأفراد المولودين فيها إلى قوة العمل، وذلك بعدما ظلَّت معدلات الخصوبة منخفضة على مر سنوات.

ربما يكون الأفراد أكثر اهتمامًا بدخلهم الشخصي، لكنهم سيشعرون بتأثير نقص العمالة عندما لا يجدون عددًا كافيًا من المعلمين في مدارس أطفالهم، أو لا يجدون ما يكفي من الممرضات أو مقدمي الرعاية للاعتناء بآبائهم وأمهاتهم المسنين. أمَّا الحكومات، فهي أكثر اهتمامًا بالحجم الإجمالي لاقتصاداتها ونمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي والدخل الضريبي، وتوفُّر العمالة اللازمة للحفاظ على سير الاقتصاد بسلاسة وتوفُّر الخدمات باستمرار.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ المملكة المتحدة سلكت مسارًا مختلفًا عن مسار اليابان. صحيح أن مواطنيها أيضًا لا يرغبون في الإنجاب؛ فمعدلات الخصوبة في المملكة المتحدة أقل من مستوى الإحلال منذ نحو خمسين عامًا، فضلًا عن المستويات اللازمة لتوفير قوة عاملة ذات أعدادٍ مُتزايدة باستمرارٍ لضمان ازدهار الاقتصاد في ظل ضَعف نمو الإنتاجية. لكنها اختارت فتح أبوابها أمام الهجرة الجماعية لسد الفجوة.

وبذلك احتفظَت بريطانيا ببعض حيويتها الاقتصادية على الأقل، وكانت أقدرَ من اليابان على توفير العمالة اللازمة لمستشفياتها ومدارسها ومكاتبها، غير أنَّ التركيبة العرقية للبلاد قد تغيَّرت. فنسبة البيض ذوي الأصول البريطانية كانت تُشكِّل أكثر من ٩٠٪ من السكان في تسعينيات القرن العشرين، لكنها صارت بحلول عام ٢٠١١ لا تكاد تصل إلى ٨٠٪؛ وستشهد مزيدًا من الانخفاض في العقود القادمة. وربما يعتقد البعض أن التغير العرقي السريع ليس تنازلًا، بل فائدة ينبغي الترحيب بها. ولكن في مُعظم المجتمعات، يعارض البعض فكرة تحول الأغلبية التقليدية إلى أقلية في الأرض التي يعتبرونها موطنهم. وفي حين أنَّ الأقليات قد تندمج وسط مجموعة الأغلبية، فإن معدل خصوبتهم ينخفض بعد ذلك ليصبح كمستوى المجتمع ككل، ما يترك المشكلة الديموغرافية دون حلٍّ على المدى البعيد.

ومن ثَم فلا شيء يضمن بقاء أي أمة أو جماعة عرقية. فمثلما لم يتبقَّ أحد من الميديين أو القوط الغربيين، لا ضمانة تؤكد أنَّ المستقبل سيكون فيه أي إيطاليين أو

يابانيين. إذ تتوقع الأمم المتحدة أن كلتا الدولتين ستفقد أكثر من ثلث سكانها في الأعوام الثمانين القادمة فقط.

هذا وتوجد أمثلة أخرى لدولٍ متقدمة كاليابان اختارت التضحية بالنمو الاقتصادي من أجل الحفاظ على تركيبتها العرقية وإرضاء الأنانية المجتمعية التي تشجع عدم الإنجاب. وكذلك توجد أمثلة كثيرة أيضًا لدول مثل المملكة المتحدة تشهد تغيرًا عرقيًّا سريعًا من أجل الحفاظ على النمو الاقتصادي، ولا يُفضِّل سكانها الإنجاب. لكن إسرائيل هي المثال الوحيد في الدول المتقدمة لانتشار الثقافة المؤيدة للإنجاب وارتفاع معدلات الخصوبة حتى صارت المرأة الواحدة تنجب ثلاثة أطفال في المتوسط. بل ولا توجد دولة متقدمة أخرى قريبة من هذا الرقم حتى. صحيح أنَّ إسرائيل قامت أصلًا على هجرة اليهود، لكن معدلات الخصوبة العالية فيها الآن هي التي تضمَن استمرار أغلبيتها اليهودية. فالنساء اليهوديات في إسرائيل حاليًّا لديهن معدل خصوبة أعلى قليلًا من نظيراتهن العربيات هناك.[21] (ولكن تجدر الإشارة إلى أنَّ الفلسطينيات في غزة ما زال لديهنَّ معدل خصوبة أعلى إلى حدٍّ ما، مع أنه انخفض بقدرٍ كبير). وهكذا حافظت إسرائيل على استمرارية نموها الاقتصادي وهويتها العرقية، مع التضحية بالنزعة الأنانية التي يُشبِعها عدم الإنجاب.

أكرِّر مرة أخرى أنَّ مصطلح «الأنانية» هنا يشمل الضغوط الاجتماعية التي تعوق الإنجاب؛ وفي إسرائيل، لا يقتصر الوضع على استعداد الناس للتضحية من أجل إنجاب الأطفال، لكنهم أيضًا يتجاوبون مع ضغوط اجتماعية تشجعهم بقوة على كثرة الإنجاب، بدءًا من سياسة الحكومة وتوفير الخدمات اللازمة، وصولًا إلى وجود اشمئزاز مجتمعي غير ملموس لكنه واضح تجاه الذين يقررون عدم الإنجاب.

قد تكون إسرائيل حالة خاصة، لأنها محاطة منذ تأسيسها بجيران مُعادين لها، ولأنَّ الكثير من سكانها مُتدينون، ولكن لا سبب يمنع الناس في أيسلندا أو إيطاليا من إنجاب نفس العدد من الأطفال؛ فقرار الإنجاب في الأصل مُرتبط بالثقافة وليس بالوضع الاقتصادي، وبأولويات المرء وليس بحالته البيولوجية. وهذا هو جوهر الوضع الديموغرافي بعد الحداثة. فقد أظهرت إسرائيل أن الدولة الحديثة يمكن أن تتمتَّع بمستويات عالية من التعليم ومتوسط العمر المتوقع مع التمسك في الوقت نفسه بثقافة موجهة نحو الاهتمام بالأطفال ومؤيدة لكثرة الإنجاب.

ربما ترون ما سبق على أنه دعوة إلى الإنجاب. وصحيح أنَّ الأبوة قد غمرتني بإشباعٍ لم أحظ بمثله من أي شيء آخر في حياتي، لكن هدفي هنا ليس الوعظ، وإنما الإشارة إلى

الخيارات الديموغرافية التي يواجهها الأفراد والدول، مع العواقب المترتِّبة عليها. لقد أثبتت الحكومات كفاءتها باقتدار في مساعدة الناس لتحديد النسل عندما يكونون في مرحلة مبكرة من التنمية الاقتصادية، ومن ثَم يكونون راغبين على الأرجح في تقليل خصوبتهم. لذا لم تكن عمليات التعقيم القسري الوحشية التي نفَّذتها الهند في سبعينيات القرن العشرين ضرورية، ولا الإكراه الإجباري الذي طبقته الصين، ولكن من الأصعب كثيرًا على الحكومات أن تستطيع زيادة معدل المواليد. صحيح أنَّ الحوافز الضريبية وحوافز الرعاية الاجتماعية قد تساعد إلى حدٍّ ما، وكذلك القوانين وإعانات رعاية الأطفال التي تساعد النساء على الجمع بين العمل والأمومة. لكن الأهم في عالم ما بعد الحداثة هو تفضيلات الأفراد والأسر وأفعالهم.

ربما ينظر بعض اليساريين بازدراء إلى أي نوعٍ من تأييد الإنجاب، وأي ضغط يعوق الناس عن السعي إلى أهدافهم الشخصية. ولكن عليهم أن يسألوا أنفسهم ما إذا كانت مجتمعاتهم العلمانية ذات النزعة الفردية تستطيع الصمود أمام استمرار الخصوبة المنخفِضة. صحيح أنَّ البلدان الغنية يمكنها أن تستقطب المهاجرين لحل هذه المشكلة حاليًّا، لكنهم إما سيحتفظون بقيمهم التقليدية وبذلك سيُقوِّضون القيم العلمانية التقدمية التي يتمسَّك بها الليبراليون، وإما سيندمجون مع المجتمع ويتبنون قلة الإنجاب مثله، وبذلك سيفشلون في تقديم حل طويل المدى للمشكلة الديموغرافية. أمَّا اليمينيون الذين يندبون تراجع سيادة جماعتهم العرقية أو القومية في أوطانهم، فعليهم أن يسألوا أنفسهم عمَّا إن كان يحق لهم الشكوى من «استبدالهم» إذا لم يكونوا مُستعدين للتكاثر وزيادة أعدادهم. وهكذا ففي النهاية، سيكون مصير البشر في المستقبل مرهونًا في الأساس بالخيارات التي يتخذها البشر في الحاضر.

ملاحظات

مقدمة

(1) See Morland, Paul, The Human Tide: How Population Shaped the Modern World, London, John Murray, 2019.

(2) Livi-Bacci, Massimo, The Population of Europe, Oxford, Blackwell, 2000, p. 120.

(3) Livi-Bacci, Massimo, A Concise History of World Population, Chichester, Wiley-Blackwell, 2012, pp. 41–3.

(4) For a discussion of how uneconomic and impractical it was to transport food as late as the eighteenth and early nineteenth centuries, see Blanning, Tim, The Pursuit of Glory: Europe 1648–1815, New York, Viking, 2007, pp. 3–34.

(5) Wilson, Peter H., Europe's Tragedy: A New History of the Thirty Years War, London, Penguin, 2010, p. 787; Lee, Harry F. and Zhang, David D., "A Tale of Two Population Crises in Recent Chinese History", Climatic Change, 116, 2013, pp. 285–308.

(6) This overlooks the Renaissance, which can be seen as spanning the medieval and modern. These periodizations are inherently imperfect and open to challenge.

(7) Later editions of Malthus's Essay allowed for a greater tendency of people in some places and at some times to hold back their numbers below the maximum which resources could allow and thereby to improve their standard of living beyond subsistence.

(8) For a masterly historiography of demographic transition theory, see Kirk, Dudley, "Demographic Transition Theory", Population Studies, 50 (3), 1996, pp. 361–87.

(9) For a discussion of the relative impact of economics, culture, institutions and other factors in driving the demographic transition see Kirk, op. cit., passim.

(10) These demographic data, like all those in this book which are not end-noted, come from the United Nations Population Division. The income data are from the World Bank – GNI Atlas Method: https://data.worldbank.org/indicator/NY.GNP.PCAP.CD?view=chart (impression: 30 September 2020). The literacy data are also from the World Bank: https://data.worldbank.org/indicator/SE.ADT.LITR.FE.ZS?locations=MA (impression: 30 September 2020).

(11) I have quantified this by correlating GPD per capita with fertility, life expectancy and infant mortality in 1970 and 2019 for more than one hundred countries for which the relevant data is available. I have found that the correlation between income and each of these

demographic measures (a positive correlation for the first two, a negative one for the third) weakened between these two dates. The correlation between GDP per capita and fertility has weakened significantly more than that between life expectancy or (negatively) infant mortality.

And the correlation in 2019 is much weaker for richer countries than for poor ones.

(12) Most notably Gordon, Robert, The Rise and Fall of American Growth: The U.S. Standard of Living Since the Civil War, Princeton, New Jersey, Princeton University Press, 2016.

(13) Kaa, D. J., van de, Europe's Second Demographic Transition, Washington DC, Population Reference Bureau, 1987; Lesthaeghe, R., The Second Demographic Transition in Western Countries: An Interpretation, Brussels, Interuniversity Programme in Demography, 1991; Lesthaeghe, R., "The Unfolding Story of the Second Demographic Transition", Population and Development Review, 36 (2), 2010, pp. 211–51; see also Ariès, Philippe, "Two Successive Motivations for the Declining Birth Rate in the West", Population and Development Review, 6 (4), 1980, pp. 645–50.

(14) Kaa, Dirk J. van de, "Europe's Second Demographic Transition", Population Reference Bureau, 42 (1), 1987, p. 46.

(15) Lesthaeghe, R., "The Second Demographic Transition: A Concise Overview of its Development", PNAS, 111 (51), 2014.

(16) For a fuller discussion of this, see Morland, op. cit., pp. 29–33, 283–90.

(17) Drixler, Fay, Infanticide and Population Growth in Eastern Japan 1660–1950, Berkeley, University of California Press, 2013, pp. 18–19, 33, 124.

(18) United Nations Population Division: https://population.un.org/wpp/Download/Standard/Population/ (impression: 2 October 2020).

الفصل الأول: وفيات الرضع

(1) World Bank: https://data.worldbank.org/indicator/SP.DYN.IMRT.IN?locations=PE (impression: 19 July 2021).

(2) Anglican Journal, 6 November 2019: https://www.anglicanjournal.com/indigenous-midwives-exchange-knowledge-pwrdf-program-

shares-best-practices-from-canada-mexico-and-peru (impression: 21 November 2019).

(3) World Bank: https://data.worldbank.org/indicator/SP.DYN.IMRT.IN?locations=PE (impression: 27 July 2020).

(4) World Bank: https://data.worldbank.org/indicator/SE.SEC.ENRR.FE?locations=PE (impression: 6 March 2019).

(5) Kiross, Girmay Tsegay et al., “The Effect of Maternal Education on Infant Mortality in Ethiopia: A Systematic Review and Meta-analysis”, PLoS One, 14 (7) 2019.

(6) Case, Anne and Deaton, Angus, Deaths of Despair and the Future of Capitalism, Princeton and Oxford, Princeton University Press, 2020, pp. 57, 59, 66, 75–7.

(7) Peruvian Times, 30 December 2013: https://www.peruviantimes.com/30/perus-maternal-mortality-rate-down-50-in-last-10-years/21077/50-in-last-10-years/21077/ (impression: 18 December 2018).

(8) Minello, Alessandra, Dalla-Zuanna, Gianpiero and Alfani, Guido, “First Signs of Transition: The Parallel Decline of Early Baptism and Early Mortality in the Province of Padua (north-eastern Italy), 1816–1870”, Demographic Research, 36 (1), 2017, p. 761. Note that while the matching trends are clear, the authors are open to different interpretations of the data.

(9) Henry’s last wife, Catherine Parr, had one child by her fourth husband after Henry VIII’s death. This child died around the age of two.

(10) It is true that there is a counter-tendency to embrace death. Bach’s exceptionally beautiful Cantata BWV 82 commences with a lament, “Ich habe genug” (I have had enough), and ends with “Ich freue mich auf meinen Tod” (I rejoice in my death). And apart from artists, mystical pietists and the odd psychopath, there have always been individuals who for one reason or other have embraced or even precipitated their own death such as those

seeking glory, martyrdom and the possibility of eternity. A fervent belief in a better afterlife or in reincarnation may reduce the desire to stay alive. But had such cases not been exceptional, the human race could hardly have survived and thrived. The will to life is generally the stronger emotion.

(11) I thought the use of this analogy was original. I then read it in Case and Deaton, op. cit., p. 22.

(12) Alberts, Susan C., "Social Influences on Survival and Reproduction: Insights from a Long-Term Study of Wild Baboons", Journal of Animal Ecology, 23 July 2018, p. 50: https://besjournals.onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/1365-2656.12887 (impression: 15th November 2019).

(13) Independent, 28 July 2013: www.independent.co.uk/news/world/politics/220-million-children-who-dont-exist-a-birth-certificate-is-a-passport-to-a-better-life-so-why-cant-8735046.html (impression: 22 November 2019).

(14) Bricker, Darrell and Ibbitson, John, Empty Planet: The Shock of Population Decline, New York, Crown, 2019, p. 68.

(15) UPI, 16 July 2020: www.upi.com/Health_News/2020/07/16/US-infant-mortality-rate-hits-all-time-low-CDC-reports/8081594905861/ (impression: 27 July 2020).

(16) Center for Disease and Control and Prevention: www.cdc.gov/reproductivehealth/maternalinfanthealth/infantmortality.htm (impression: 27 July 2020).

(17) Department of Health and Human Services: https://minorityhealth.hhs.gov/omh/browse.aspx?lvl=4&lvlid=68 (impression: 27 July 2020).

(18) WCPO Cincinatti: www.wcpo.com/news/transportation-development/move-up-cincinnati/cradle-cincinnati-2018-infant-mortality-rate-improves-but-remains-far-higher-for-black-babies (impression: 27 July 2020).

(19) Center for Diseases Control and Prevention: www.cdc.gov/nchs/pressroom/sosmap/infant_mortality_rates/infant_mortality.htm (impression: 27 July 2020).

(20) www.newindianexpress.com/world/2019/feb/04/maldives-indian-coast-guard-successfully-evacuates-critically-ill-infant-1934136 (impression: 21 August 2019).

(21) ONS: www.ons.gov.uk/peoplepopulationandcommunity/birthsdeathsandmarriages/deaths/bulletins/childhoodinfantandperinatalmortalityinenglandandwales/2018 (impression: 27 July 2020).

(22) Guardian, 19 April 2019: https://www.theguardian.com/society/2019/apr/19/newborn-baby-deaths-may-be-on-rise-among-poorest-in-england (impression: 24 January 2020).

(23) ONS: https://www.ons.gov.uk/peoplepopulationandcommunity/birthsdeathsandmarriages/deaths/bulletins/childhoodinfantandperinatalmortalityinenglandandwales/2019 (impression: 19 July 2021).

(24) Guardian, 6 December 2019: www.theguardian.com/lifeandstyle/2019/dec/06/record-number-of-over-45s-giving-birth-in-england (impression: 23 November 2020).

(25) UNICEF: https://data.unicef.org/resources/levels-and-trends-in-child-mortality/ (impression: 27 July 2020).

(26) Cato Institute, 3 April 2019: https://www.cato.org/publications/commentary/human-progress-saved-baby-will-save-many-more (impression: 27 July 2020).

(27) Ibid.

(28) Agence France Press, 10 February 2014: www.pri.org/stories/2014-02-10/pakistan-where-conspiracy-theories-can-cost-childs-life (impression: 7 July 2020).

(29) Daily Telegraph, 29 April 2019: https://www.telegraph.co.uk/global-health/science-and-disease/pakistan-polio-vaccinations-halted-killings-amid-panic-sterilization/ (impression: 27 July 2020).

(30) Ntedna, Peter Austin Morten and Tiruneh, Fentanesh Nibret, "Factors Associated with Infant Mortality in Malawi", Journal of Experimental and Clinical Medicine, 6 (4), August 2014, pp. 125–9: www.researchgate.net/publication/263812940_Factors_Associated_with_Infant_Mortality_in_Malawi (impression: 13 December 2019).

(31) Full Fact: https://fullfact.org/health/how-many-people-die-fires/ (impression: 13 December 2020).

(32) Interview with Michael Rosato, CEO of Women and Children First, 12 December 2019, London.

(33) Ibid.

(34) Guardian, 19 September 2019: https://www.theguardian.com/global-development/2019/sep/19/number-women-dying-childbirth-off-track (impression: 22 January 2019).

(35) Al Jazeera, 14 March 2016: https://www.aljazeera.com/indepth/features/2016/03/sri-lanka-beats-india-maternal-mortality-ratios-160308105127735.html (impression 4 February 2019).

(36) World Bank: https://data.worldbank.org/indicator/SH.STA.MMRT?locations=LK (impression: 27 July 2020).

(37) Data 1990–2013. Regions halving or more in this period include Northern Africa and East Asia. Trends in Maternal Mortality 1990–2013 WHO et al, p. 25: http://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/112682/9789241507226_eng.pdf;jsessionid=C8C8E09C1B10F77323BE5B0C992A4250?sequence=2 (impression: 21 October 2021).

(38) Prost, Audrey et al., "Women's Groups Practicing Participatory Learning and Action to Improve Maternal and New Born Health in Maternal

Settings: A Systematic Review and Meta-Analysis", The Lancet, 2013, 381, 1736–46.

(39) UNICEF: data.unicef.org/topic/maternal-health/maternal-mortality/ (impression: 27 June 2020); Guardian, 30 January 2017: www.theguardian.com/global-development/2017/jan/30/maternal-death-rates-in-afghanistan-may-be-worse-than-previously-thought#img-1 (impression: 12 October 2019). Note, however, that other sources put it lower e.g. the World Bank: data.worldbank.org/indicator/SH.STA.MMRT?locations=AF (impression: 19 July 2021).

(40) Journal of the Royal Society of Medicine, November 1999: https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC1633559/ (impression: 4 February 2019); World Bank, op. cit.

(41) Other data puts the rate higher, at more than twenty-six deaths per hundred thousand pregnant women, but this is taking account of deaths in pregnancy rather than after birthing: www.health.harvard.edu/blog/a-soaring-maternal-mortality-rate-what-does-it-mean-for-you-2018101614914 (impression: 9 September 2020).

(42) CNN, 20 February 2018: https://edition.cnn.com/2018/02/20/opinions/protect-mother-pregnancy-williams-opinion/index.html (impression: 17 August 2020); Independent, 9 December 2019, https://www.independent.co.uk/life-style/women/beyonce-miscarriage-pregnancy-loss-life-lessons-blue-ivy-jay-z-elle-uk-a9239121.html (impression: 21 October 2021).

(43) New York Times, 7 May 2019: https://www.nytimes.com/2019/05/07/health/pregnancy-deaths-.html (impression: 13 December 2019).

(44) Centers for Disease and Control Prevention: https://www.cdc.gov/vitalsigns/maternal-deaths/index.html (impression: 13 December 2019).

الفصل الثاني: النمو السكاني

(1) The UN median forecast for Africa as a whole is somewhat higher, for sub-Saharan Africa somewhat lower. In general, unless otherwise stated, the data mentioned in this chapter for Africa is for sub-Saharan Africa only.

(2) Financial Times, 17 November 29016: www.ft.com/content/8411d970-7b44-11e6-ae24-f193b105145e (impression: 21 August 2019).

(3) Ibid.

(4) Africa Times, 27 November 2019: https://africatimes.com/2019/11/27/iom-climate-change-a-clear-driver-of-african-migration/ (impression: 29 November 2019).

(5) Climate Home News, 16 May 2019: www.climatechangenews.com/2019/05/16/lake-chad-not-shrinking-climate-fuelling-terror-groups-report/ (impression: 29 November 2019); BBC 27 September 2018: www.bbc.co.uk/news/world-africa-45599262 (impression: 29 November). Guardian, 22 October 2019: www.theguardian.com/global-development/2019/oct/22/lake-chad-shrinking-story-masks-serious-failures-of-governance (impression: 24 January 2019).

(6) The accuracy of this statement will depend on how soon after its being written it is read, as is the case with all fast-changing phenomena. By mid-century, the UN's median forecast is that Niger's population will be as large as the UK's is today.

(7) Euronews, 31 October 2019: https://www.euronews.com/2019/10/31/being-a-malnourished-child-in-niger-two-stories (impression: 29 November 2019).

(8) Segal, Ronald, Islam's Black Slaves: The History of Africa's Other Diaspora, London, Atlantic Books, 2001, pp. 56–7.

(9) Elton, J. Frederic, Travels and Researches among the Lakes and Mountains of Eastern and Central Africa, London, John Murray, 1879, p. 23.

(10) Deutscher, Guy, Through the Language Glass: How Words Colour Your World, London, William Heinemann, 2010, p. 164.

(11) Darwin, Charles, The Descent of Man and Selection in Relation to Sex, New York, D. Appleton and Company, 1871, p. 193.

(12) Horsman, Reginald, Race and Manifest Destiny: The Origins of American Racial Anglo-Saxonism, Cambridge MA and London, Harvard University Press, 1981, pp. 243–4.

(13) Washington Spectator, 2 November 2019: https://washington spectator.org/italy-and-beyond/ (impression: 1 December 2019).

(14) BBC News, 14 November 2019: https://www.bbc.co.uk/news/ stories-50391297 (impression: 1 December 2019).

(15) Smith, Stephen, The Scramble for Europe: Young Africa on its Way to the Old Continent, Polity, Cambridge, 2019, p. 159.

(16) Collier, Paul, Exodus: Immigration and Multiculturalism in the 21st Century, Penguin, London, 2014, pp. 41–3.

(17) Reuters, 15 August 2020, https://www.reuters.com/article/us-italy-migrants-minister-idUSKCN25B0SO (impression: 22 October 2021).

(18) Mail & Guardian, http://atavist.mg.co.za/ghana-must-go-the -ugly-history-of-africas-most-famous-bag (impression: 24 January 2019).

(19) All Africa, 28 February 2018: https://allafrica.com/stories/ 201803010011.html (impression: 24 January 2018).

(20) Migration Data Portal https://www.migrationdataportal.org/ regional-data-overview/southern-africa (impression: 21 October 2021).

(21) Brookings, 7 June 2018: https://www.brookings.edu/blog/africa-in-focus/2018/06/07/figures-of-the-week-internal-migration-in-africa/ (impression: 24 January 2019).

(22) Quartz, 28 March 2019: https://qz.com/africa/1582771/african-migrants-more-likely-to-move-in-africa-not-us-europe/ (impression: 24 January 2019).

(23) Fukuyama, Francis, Political Order and Political Decay, Profile, London, 2014, pp. 25–7.

(24) Vollset, Stein Emil et al., "Fertility, Mortality, Migration and Population Scenarios for 195 Countries and Territories: A Forecasting Analysis for the Global Burden of Disease Study", The Lancet, 14 July 2014.

(25) Kaufman, Carol E., "Contraceptive Use in South Africa Under Apartheid", Demography, 35 (4), 1998, pp. 421–34.

(26) All Africa, 21 November 2019: https://allafrica.com/stories/201911270852.html (impression: 6 December 2019).

(27) New Security Beat, 11 May 2015: https://www.newsecuritybeat.org/2015/05/whats-west-central-africas-youthful-demographics-high-desired-family-size/ (impression: 6 December 2019).

(28) Devex, 21 November 2019: https://www.devex.com/news/innovative-approaches-to-improving-contraceptive-access-in-kenya-96048 (impression: 16 December 2019).

(29) Knoema: https://knoema.com/atlas/Nigeria/topics/Education/Literacy/Adult-femaleilliteracy (impression: 26 January 2020).

(30) Livi-Bacci, Massimo, The Population of Europe, Oxford, Blackwell, 1999, p. 165.

(31) One, 28 November 2018: https://www.one.org/international/blog/aids-facts-epidemic/?gclid=EAIaIQobChMI_7Orgt2c5wIVQrTtCh2-DA9yEAAYASAAEgLC7_D_BwE (impression: 24 January 2020).

(32) Avert: https://www.avert.org/professionals/hiv-around-world/sub-saharan-africa/swaziland (impression: 21 October 2021).

(33) AAAS Science Magazine, 24 July 2017: https://www.sciencemag.org/news/2017/07/swaziland-makes-major-strides-against-its-aids-epidemic (impression: 8 December 2019).

(34) Center for Disease Control and Prevention: 2014–2016 Ebola Outbreak in West Africa: https://www.cdc.gov/vhf/ebola/history/2014-2016-outbreak/index.html (impression: 15 December 2019).

(35) World Bank: https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.PP.CD (impression: 20 March 2020).

(36) Financial Times, 22 November 2019: https://www.ft.com/content/69f907ce-e127-11e9-b8e0-026e07cbe5b4 (impression: 15 December 2019).

(37) Whether Europe's wars really have been about resources is of course highly debatable. The Lenin/Imperialism view of World War One is that they were – but that view has largely been discredited. Nevertheless, the desire for territory, whether Britain versus Germany in the colonies or Austrian ambitions against Russian clients in the Balkans, was often not just about glory or self-aggrandisement or power but also about taxable and extractable resources. The Franco-German bitterness over Alsace-Lorraine for example was intensified because of the significant iron deposits to be found there.

الفصل الثالث: التحضر

(1) United Nations, The World's Cities in 2018: https://www.un.org/en/events/citiesday/assets/pdf/the_worlds_cities_in_2018_data_booklet.pdf (impression: 23 October 2020). This includes Hong Kong but not the cities of Taiwan.

(2) Researchgate: www.researchgate.net/figure/Worlds-largest-cities-megacities-in-the-world-1900-2015_tbl1_226618338 (impression: 21 August 2019).

(3) Guardian, 20 March 2017: https://www.theguardian.com/cities/2017/mar/20/china-100-cities-populations-bigger-liverpool (impression: 21 August 2019).

(4) World Population Review: https://worldpopulationreview.com/countries/cities/india (impression: 19 August 2020).

(5) Luxembourg – A Small but Open Society: https://luxembourg.public.lu/en/society-and-culture/population/demographics.html (impression: 19 August 2020).

(6) Childe, V. Gordon, “The Urban Revolution”, Town Planning Review, 21 (1) 1950, pp. 3–17.

(7) China Today, 2 November 2018 http://www.chinatoday.com.cn/ctenglish/2018/tourism/201811/t20181102_800146032.html (impression: 21 October 2021).

(8) Slate, 31 October 2013: https://slate.com/news-and-politics/2013/10/nanchang-china-a-city-the-size-of-chicago-that-youve-never-heard-of.html (impression: 21 August 2019); MarcroTrends: https://www.macrotrends.net/cities/20622/nanchang/population (impression: 21 August 2019).

(9) UN Population Division: https://population.un.org/wup/Archive/Files/studies/United%20Nations%20(1977)%20-%20Orders%20of%20magnitude%20of%20the%20world%27s%20urban%20population%20in%20history.PDF; World Bank: https://data.worldbank.org/indicator/sp.urb.totl.in.zs; UN: https://www.un.org/development/desa/en/news/population/2018-revision-of-world-urbanization-prospects.html (impressions: 21 August 2019).

(10) World Population Review: http://worldpopulationreview.com/world-cities/chongqing-population/ (impression: 2 February 2020).

(11) Knoema: https://knoema.com/atlas/China/Urban-population (impression: 19 August 2020).

(12) Statistica.com: www.statista.com/statistics/289158/telephone-presence-in-households-in-the-uk/ (impression: 14 February 2020).

(13) Crosby, Alfred W., The Measure of Reality: Quantification and Western Society, 1250–1600, Cambridge, Cambridge University Press, 1997, p. 129.

(14) Evans, Richard J., The Pursuit of Power: Europe 1815–1914, London, Allen Lane, 2016, p. 8.

(15) Shan, Weijian, Out of the Gobi: My Story of China and America, Hoboken, New Jersey, Wiley, 2019, p. 135.

(16) Twine, Kevin, "The City in Decline: Rome in Late Antiquity", Middle States Geographer, 25, 1992, p. 136.

(17) Marsden, Peter and West, Barbara, "Population Change in Roman London", Britannia, 23, 1992, pp. 133–40.

(18) Davis, Kingsley, "The Urbanization of the Human Population", in LeGates, Richard T. and Stout, Frederic, eds., The City Reader, London and New York, Routledge, 2016, p. 481.

(19) Morland, Paul, The Human Tide: How Population Shaped the Modern World, London, John Murray, 2020.

(20) Again, a lot depends on precisely how you define urban, which requires both a determination of the minimum the size of a qualifying conurbation and the conurbation's boundaries.

(21) Financial Times, 24 March 2020: https://www.ft.com/content/1df725c0-6adb-11ea-800d-da70cff6e4d3 (impression: 24 March 2020).

(22) Guardian, 23 March 2009: www.theguardian.com/environment/2009/mar/23/city-dwellers-smaller-carbon-footprints (impression: 16 February 2020).

(23) Live Science, 19 April 2011: https://www.livescience.com/13772-city-slicker-country-bumpkin-smaller-carbon-footprint.html (impression: 16 February 2020).

(24) US Energy Information Administration https://www.eia.gov/environment/emissions/state/analysis/ (impression: 21 October 2021).

(25) Peter Calthorpe cited in Brand, Stewart, Whole Earth Discipline: An Ecopragmatist Manifesto, London, Atlantic Books, 2010, p. 67.

(26) Ibid., p. 68.

(27) Smil, Vaclav, Growth: From Microorganisms to Megacities, Cambridge, Mass. and London, MIT, 2019, p. 343.

(28) Pyrenean Way: www.pyreneanway.com/2014/06/rewilding-and-the-pyrenees/?lang=en; The Connexion: https://www.connexionfrance.com/French-news/Camera-captures-rare-brown-Pyrenees-bear (impressions: 14 February 2020).

(29) Flyn, Cal, Islands of Abandonment, London, William Collins, 2021, pp. 53, 59.

(30) Wired, 14 February 2018: https://www.wired.co.uk/article/tfl-finances-transport-for-london-deficit-passenger-numbers (impression: 14 February 2020).

(31) Carter, Mike, "Stranded in Paradise: A Spring Awakening amid the Welsh Hills", Financial Times, 5 May 2020: https://www.ft.com/content/f095f452-8309-11ea-b6e9-a94cffd1d9bf (impression: 18 August 2020).

(32) GLA Intelligence 2015: https://data.london.gov.uk/dataset/population-change-1939-2015 (impression: 2 February 2020).

(33) Bloomberg, 26 January 2020: https://www.bloomberg.com/opinion/articles/2020-01-26/superstar-cities-london-new-york-amsterdam-are-losing-locals (impression: 14 February 2020).

(34) Smith, P. D., City: A Guidebook for the Urban Age, London, Berlin, Sydney and New York, 2012, p. 312.

(35) World Bank: https://data.worldbank.org/indicator/SP.RUR.TOTL.ZS?locations=ZG (impression: 2 February 2020).

(36) World Population Review, 17 February 2020: https://worldpopulationreview.com/world-cities/lagos-population/ (impression: 22 March 2020).

(37) McDougall, Robert and Kristiansen, Paul and Rader, Romina, “Small scale agriculture results in high yields but requires judicious management of inputs to achieve sustainability”, PNAS, 116 (1), 2019, pp. 129–34.

(38) City Monitor, 18 June 2015: https://citymonitor.ai/government/granting-planning-permission-massively-increases-land-values-shouldnt-state-get-share-1154 (impression: 20 July 2021).

(39) i24, 27 July 2019: www.i24news.tv/en/news/international/europe/1564227612-uk-s-johnson-vote-to-leave-eu-not-just-against-brussels-but-against-london-too (impression: 10 September 2020).

(40) Davis, op. cit., p. 5.

(41) Smith, op. cit., p. 312.

(42) Financial Times, 23 March 2020: https://www.ft.com/content/1df725c0-6adb-11ea-800d-da70cff6e4d3 (impression: 23 March 2020).

(43) Davis, op. cit., p. 5.

(44) ONS: https://www.ons.gov.uk/peoplepopulationandcommunity/birthsdeathsandmarriages/lifeexpectancies/bulletins/lifeexpectancyatbirthandatage65bylocalareasinenglandandwales/2015-11-04#regional-life-expectancy-at-birth (impression: 14 February 2020).

(45) TTN, 22 February 2017: https://timesofindia.indiatimes.com/city/kolkata/bengal-fertility-rate-lowest-in-country/articleshow/57283418.cms (impression: 21 August 2019).

الفصل الرابع: الخصوبة

(1) Five Stars and a Moon, 8 January 2016 www.fivestarsandamoon.com/2016/01/why-you-shouldnt-have-kids-in-singapore/ (impression: 29 January 2019).

(2) Bricker, Darrell and Ibbitson, John, Empty Planet: The Shock of Global Population Decline, London, Robinson, 2019.

(3) Levin, Hagai et al., "Temporal Trends in Sperm Count: A Systematic Review and Meta-Regression Analysis", Human Reproduction Update, 23 (6), 2017, pp. 646–59.

(4) NHS: www.nhs.uk/conditions/infertility/#:~:text=Infertility%20is%20when%20a%20couple,couples%20may%20have%20difficulty%20conceiving (impression: 2 October 2020).

(5) Government of Singapore https://www.singstat.gov.sg/modules/infographics/total-fertility-rate (impression: 22 October 2021); Mothership: https://mothership.sg/2018/04/singapore-total-fertility-rate-official/ (impression: 13 December 2018).

(6) Morland, Paul, The Human Tide: How Population Shaped the Modern World, London, John Murray, 2019, pp. 90, 93.

(7) Yap, Mui Teng, "Fertility and Population Policy: the Singaporean Experience", Journal of Population and Social Security Population, (1) Suppl., 2003, p. 646.

(8) Ibid., p. 651.

(9) Ibid., p. 652.

(10) Straits Times, 28 September 2018: https://www.straitstimes.com/singapore/spores-fertility-rate-down-as-number-of-singles-goes-up (impression: 29 March 2019).

(11) Straits Times, 26 September 2016: https://www.straitstimes.com/singapore/fewer-sporean-babies-born-out-of-wedlock (impression: 29 March 2019), Yale Global Online: https://yaleglobal.yale.edu/content/out-wedlock-births-rise-worldwide (impression: 29 March 2019).

(12) French, Marilyn, The Women's Room, London, André Deutsch, 1978, p. 47.

(13) Bongaarts, John and Sobatka, Tomáš, "A Demographic Explanation for the Recent Rise in European Fertility", Population and Development Review, 30 (1), 2012, pp. 83–120; The Austrian Academy of Sciences 2008: www.oeaw.ac.at/en/vid/data/demographic-data-sheets/european-demographic-data-sheet-2008/tempo-effect-and-adjusted-tfr/ (impression: 10 April 2019).

(14) Morland, Paul, UnHerd, 17 October 2019: https://unherd.com/2019/10/has-hungary-conceived-a-baby-boom/ (impression: 16 October 2019).

(15) Morland, Paul, The Human Tide: How Population Shaped the Modern World, London, John Murray, 2019, pp. 166–73.

(16) Lieven, Dominic, Towards the Flame: Empire, War and the End of Tsarist Russia, London, Allen Lane, 2015, p. 60.

(17) Financial Times, 12 March 2019: https://www.ft.com/content/f34bb0b0-2f8b-11e9-8744-e7016697f225 (impression: 3 April 2019).

(18) UN Population Division: Data is for 2010–2015 period.

(19) Financial Times, 24 August 2020: https://www.ft.com/content/c1bd20d6-f019-40ba-9ee7-b23e6150bf6c (impression: 24 August 2020).

(20) Population Reference Bureau: https://interactives.prb.org/2021-wpds/asia/#east-asia (impression: 3 September 2021).

(21) Statistics derived from the following sources: Fertility – US Government: https://www.cdc.gov/nchs/data/nvsr/nvsr68/nvsr68_01-508.pdf, Religiosity – Pew Research: https://www.pewresearch.org/fact-tank/2016/02/29/how-religious-is-your-state/?state=alabama, Voting – New York Times : https://www.nytimes.com/elections/2016/results/president, Income– Statista: https://www.statista.com/statistics/248063/per-capita-us-real-gross-domestic-product-gdp-by-state/ (all impressions: 5 April 2019).

(22) Next Door Mom, 20 April 2011: http://www.nextdoormormon.com/2011/04/20/why-do-all-the-mormons-i-know-have-so-many-kids/ (impression: 5 April 2019).

(23) Medium, 8 February 2018: https://medium.com/migration-issues/how-long-until-were-all-amish-268e3d0de87#:~:text., (impression: 2 October 2020).

(24) Deseret News, 26 December 2019: https://www.deseret.com/indepth/2019/12/26/21020015/demographic-transition-fertility-rate-slowing-births-us-motherhood (impression: 21 August 2020).

(25) Medium, op. cit.

(26) Kaufmann, Eric, Shall the Religious Inherit the Earth? Demography and Politics in the Twenty-First Century, Profile Books, London, 2010, p. 35; Evans, Simon N. and Peller, Peter, "A Brief History of Hutterite Demography", Great Plains Quarterly, 35, 1, 2015, pp. 79–101.

(27) Times of Israel, 21 June 2018: https://www.timesofisrael.com/ultra-orthodox-reverse-uk-jewish-population-decline-study-finds/ (impression: 12 March 2019).

(28) World Population Review https://worldpopulationreview.com/us-cities/kiryas-joel-ny-population (impression: 22 October 2021).

(29) Financial Times, 7 April 2019: https://www.ft.com/content/dae642aa-5601-11e9-a3db-1fe89bedc16e (impression: 9 April 2019).

(30) Schellekens, Jona and Anson, Jon, eds, Israel's Destiny: Fertility and Mortality in a Divided Society, New Brunswick and London, Transaction Publishers, 2007.

(31) Mercatornet, 19 February 2019: https://mercatornet.com/israel-is-having-far-more-babies-than-any-other-developed-country/24064/ (impression: 21 August 2020), Smith, Tom, Jewish Distinctiveness in America, a Statistical Portrait, 2005, p. 73: https://www.jewishdatabank.org/databank/search-results/study/617 (impression: 31 January 2020).

(32) Kaa, D. J. van de, Europe's Second Demographic Transition, Washington DC, Population Reference Bureau, 1987.

(33) Kaufmann, op. cit., p. 130.

(34) Ibid., passim.

(35) New York Jewish Week, 17 August 2016: https://jewishweek.timesofisrael.com/orthodox-dropouts-still-tethered-to-faith/ (impression: 23 March 2020).

(36) Guardian, 27 February 2019: https://www.theguardian.com/environment/shortcuts/2019/feb/27/is-alexandria-ocasio-cortez-right-to-ask-if-the-climate-means-we-should-have-fewer-children (impression: 6 March 2020).

(37) Forbes, 7 April 2019, https://www.forbes.com/sites/ericmack/2019/04/07/a-quarter-of-japanese-adults-under-40-are-virgins-and-the-number-is-increasing/?sh=56099a6b7e4d (impression22 October 2022).

(38) Italy Magazine, 12 April 2008: https://www.italymagazine.com/italy/science/less-sex-italian-couples-drop-male-sex-drive-blamed (impression: 9 April 2019).

(39) Time, 26 October 2018: http://time.com/5297145/is-sex-dead/ (impression: 9 April 2019).

(40) Kornich, Sabion, Brines, Julie and Leupp, Katrina, "Egalitarian-ism, Housework and Sexual Frequency in Marriage", American Sociological Review, 78 (1), 2012, pp. 26–50.

(41) Ibid

(42) Martine, George: "Brazil's Fertility Decline 1965–1995: A Fresh Look at Key Factors", pp. 169–207 in Martine, George, Das Gupta, Monica and Chen, Lincoln C., eds, Reproductive Change in India and Brazil, Delhi and Oxford, Oxford University Press, 1998.

(43) Birley, Daniel A., Tropf, Felix C. and Mills, Melinda C., "What Explains the Heritability of Completed Fertility? Evidence from Two Large Twin Studies", Behaviour Genetics, 47, 2017, pp. 36–51; Guardian, 3 June 2015: https://www.theguardian.com/science/2015/jun/03/genetics-plays-role-in-deciding-at-what-age-women-have-first-child-says-study (impression: 2 October 2020).

(44) Rosling, Hans, TED Talks: https://www.ted.com/talks/hans_rosling_religions_and_babies/transcript (impression: 21 December 2018).

(45) United Nations Population Division 2017 Revisions (median fertility estimate).

(46) Statistics Times, 12 September 2015: http://statisticstimes.com/economy/china-vs-india-gdp.php (impression: 10 April 2019).

(47) Nippon.com, 25 July 2019, https://www.nippon.com/en/japan-data/h00438/japan-judged-low-on-happiness-despite-longevity.html (impression: 22 October 2021).

(48) Bricker and Ibbitson, op. cit., passim.

الفصل الخامس: شيخوخة السكان

(1) Statistical Institute of Catalonia: https://www.idescat.cat/pub/?id=aec&n=285&lang=en (impression: 27 October 2020). For an explanation of the median age, see Chapter 1 above.

(2) Guardian, 14 November 2019: www.theguardian.com/world/2019/nov/14/second-death-in-hong-kong-protests-as-xi-demands-end-to-violence (impression: 24 August 2020).

(3) BBC, 23 December 2017: https://www.bbc.com/news/world-asia-china-42465516 (impression: 25 August 2020).

(4) Statistical Institute of Catalonia: https://www.idescat.cat/pub/?id=aec&n=285&lang=en (impression: 23 August 2019).

(5) Statista: https://www.statista.com/statistics/275398/median-age-of-the-population-in-spain/ (impression: 23 August 2019). Note that this source gives 27.5 as the median age in Spain in 1950; given the trend, it is highly likely that it was below 25 in the 1930s.

(6) According to the UN data, the only country where the median age was lower in 2020 than it had been in 2015 was Germany, presumably because of the large influx of young migrants in 2015 but not counted in that year's data. With its particularly heavy toll on the elderly, Covid-19 could have a similar albeit temporary effect on a much wider scale.

(7) See for example Cincotta, Richard P., "Demographic Security Come of Age", ESCP Report, 10, 2004, pp. 24–9; Urdal, Henrik R., "A Clash of Generations? Youth Bulges and Political Violence", International Studies Quarterly, 50, 2006, pp. 607–29; Leuprecht, Christian, "The Demography of Interethnic Violence", paper presented to the American Political Science Association, 2007. But see Guinnane, Timothy, "The Human Tide: A Review Essay", Journal of Economic Literature 59 (4), 2021, p. 1330.

(8) Leahy, Elizabeth et al., The Shape of Things to Come: Why Age Structure Matters to a Safer, more Equitable World, Washington DC, Population Action International, 2007.

(9) Staveteig, Sarah, "The Young and Restless: Population Age Structure and Civil War", in Population and Conflict, Exploring the Links, edited

by Dalbeko, Geoffrey D. et al., Woodrow Wilson Center for Scholars, Environmental Change and Security Program report 11, 2005, pp. 12–19; Fearon, James D. and Laitin, David D., "Sons of the Soil, Migrants and Civil War", World Development, 39 (2), 2010, pp. 199–211.

(10) Staveteig, op. cit.

(11) Statista: www.statista.com/statistics/454349/population-by-age-group-germany/ (impression: 2 October 2020).

(12) BBC, 10 August 2015: https://www.bbc.co.uk/news/newsbeat-33713015 (impression: 14 December 2020).

(13) Independent, 18 February 2016: https://www.independent.co.uk/news/science/why-areteenagers-so-moody-a6874856.html (impression: 6 March 2020).

(14) Johnson, Sara B., Blum, Robert W. and Giedd, Jay N., "Adolescent Maturity and the Brain: The Promise and Pitfalls of Neuroscience Research in Adolescent Health Policy", Journal of Adolescent Health, 45 (3), 2009, pp. 216–21.

(15) Brake: http://www.brake.org.uk/news/15-facts-a-resources/facts/488-young-drivers-the-hard-facts (impression: 8 March 2020).

(16) Regev, Shirley, Rolison, Jonathan J. and Moutari, Salissou, "Crash risk by driver age, gender, and time of day using a new exposure methodology", Journal of Safety Research, 66, 2018, pp. 131–40.

(17) Mulderig, M. Chloe, "An Uncertain Future: Youth Frustration and the Arab Spring", Boston University Pardee Papers, 16 2013, pp. 15, 23 and passim.

(18) Guardian, 19 March 2014: https://www.theguardian.com/world/2014/mar/19/growing-youth-population-fuel-political-unrest-middle-east-south-america (impression: 8 March 2020).

(19) Jerusalem Post, 4 September 2019: https://www.jpost.com/Opinion/Hezbollahs-demographic-problem-explains-its-restraint-600568 (impression: 8 March 2020).

(20) See UN Population Division, https://population.un.org/wpp/Download/Standard/Population/ (impression: 24 October 2021).

(21) Pacific Standard, 14 July 2017: https://psmag.com/social-justice/pax-americana-geriatrica-4416 (impression: 24 October 2021).

(22) Morland, Paul, Demographic Engineering: Population Strategies in Ethnic Conflict, Farnham, Ashgate, 2014.

(23) Ibid., passim.

(24) Ceterchi, Ioan, Zlatescu, Victor, Copil, Dan, and Anca, Peter, Law and Population Growth in Romania, Bucharest, Legislative Council of the Socialist Republic of Romania, 1974.

(25) Gatrell, Peter, The Unsettling of Europe: The Great Migration, 1945 to the Present, London, Allen Lane, 2019.

(26) King, Leslie, "Demographic Trends, Pro-Natalism and Nationalist Ideologies", Ethnic and Racial Studies, 25 (3), 2002, pp. 21–51.

(27) Morland, Paul, Demographic Engineering, pp. 99–109.

(28) Ibid., pp. 93–8.

(29) Guardian, 7 March 2018: https://www.theguardian.com/media/2018/mar/07/nme-ceases-print-edition-weekly-music-magazine (impression: 25.

March 2019); 2018 Cruise Industry Overview: https://www.f-cca.com/downloads/2018-Cruise-Industry-Overview-and-Statistics.pdf (impression: 25 March 2020).

(30) BBC News, 15 March 2019: https://www.bbc.co.uk/news/uk-england-london-35126667 (impression: 13 March 2020).

(31) Guardian, 25 June 2018: https://www.theguardian.com/film/2018/jun/25/hatton-garden-job-v-king-of-thieves-trailers-michael-caine (impression: 13 March 2020).

(32) Evening Standard, 4 February 2021, https://www.standard.co.uk/news/crime/half-of-london-knife-crime-carried-out-by-teenagers-and-children-as-young-as-ten-police-figures-reveal-a4056596.html (impression: 24 October 2021).

(33) World Atlas: https://www.worldatlas.com/articles/murder-rates-by-country.html (impression: 23 August 2019).

(34) Evening Standard, 23 June 2018: https://www.standard.co.uk/news/crime/revealed-the-boroughs-with-the-highest-and-lowest-murder-rates-in-london-a3869671.html (impression: 29 January 2019); CBRE London Living 2016: https://www.cbreresidential.com/uk/sites/uk-residential/files/CBRE0352%20%20Borough%20by%20Borough%202016.pdf (impression: 29 January 2019).

(35) E.g. Kahn, Samuel, "Reconsidering the Donohue–Levitt Hypothesis", American Catholic Philosophical Quarterly, September 2016, pp. 583–620.

(36) Griffith, Gwyn and Norris, Gareth, "Explaining the Crime Drop: Contributions to Declining Crime Rates from Youth Cohorts since 2005", Crime, Law and Social Change, 73, 2020, pp. 25–53.

(37) Dyson, Tim and Wilson, Ben, "Democracy and the Demographic Transition", LSE Research Online, 2016: http://eprints.lse.ac.uk/66620/1/Wilson_Democracy%20and%20the%20demographic%20transition.pdf (impression: 25 September 2020).

الفصل السادس: الهِرَم

(1) There is probably a slightly greater number of centenarians in the US, but it has a population two-and-half times that of Japan. China has a similar number, but in a population more than ten times larger.

(2) Washington Post, 27 July: www.washingtonpost.com/news/worldviews/wp/2018/07/27/after-a-life-filled-with-sushi-and-calligraphy-worlds-oldest-person-dies-at-117/ (impression: 3 April 2020).

(3) Guinness Book of World Records, 21 January 2019: www.guinnessworldrecords.com/news/2019/1/worlds-oldest-man-masazo-nonaka-dies-at-his-home-in-japan-aged-113-556396/ (impression: 27 August 2019).

(4) Jewish Chronicle, 3 April 2020, p. 41.

(5) Prospect, May 2020, p. 8.

(6) Zak, Nikolay, Jeanne Calment: The Secret of Longevity: www.researchgate.net/publication/329773795_Jeanne_Calment_the_secret_of_longevity (impression: 7 April 2020).

(7) National Geographic, 6 April 2017: www.nationalgeographic.com/books/features/5-blue-zones-where-the-worlds-healthiest-people-live/ (impression: 7 April 2020).

(8) For a full explanation of life expectancy, see Morland, Paul, The Human Tide: How Population Shaped the Modern World, London, John Murray, 2020, pp. 283–5; for a somewhat simplified explanation, see the 2019 version of the same work.

(9) Gratton, Lynda and Scott, Andrew, The 100-Year Life: Living and Working in an Age of Longevity, London, Bloomsbury Business, 2017, p. 26.

(10) CNA, 24 April 20219: https://www.channelnewsasia.com/news/commentary/japan-ageing-population-old-harassing-young-working-age-11471252 (impression: 14 April 2020).

(11) Financial Times, 23 April 2019: https://www.ft.com/content/b1369286-60f4-11e9-a27a-fdd51850994c (impression: 14 April 2020).

(12) For an example of the growing literature linking stagnant economies with low fertility and slow population growth, see Jones, Charles I., The End of Economic Growth? Unintended Consequences of a Declining Population, Stanford NBER, 2020.

(13) World Economic Forum: https://www.weforum.org/agenda/2019/02/japan-s-workforce-will-shrink-20-by-2040/ (impression: 31 March 2020).

(14) Macrotrends: www.macrotrends.net/2593/nikkei-225-index-historical-chart-data (impression: 31 March 2020).

(15) World Bank: https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=JP (impression: 31 March 2020).

(16) Macrotrends: www.macrotrends.net/countries/JPN/japan/inflation-rate-cpi (impression: 31 March 2020).

(17) ONS www.ons.gov.uk/employmentandlabourmarket/peopleinwork/employmentandemployeetypes/timeseries/bbfw/lms (impression: 24 October 2021).

(18) Vollrath, Dietrich, Fully Grown: Why a Stagnant Economy is a Sign of Success, Chicago and London, University of Chicago Press, 2020, p. 63.

(19) Financial Times, 17 October 2020: https://www.ft.com/content/8b2fbf82-8cbe-487e-af63-b3b006f9672d (impression: 18 October 2020).

(20) See for example Kelton, Stephanie, The Deficit Myth: Modern Monetary Theory and the Birth of the People's Economy, New York, Public Affairs, 2020. Kelton's work provides a thorough outline of the theory and a

justification for it but does not make the argument that it is required now in a way it has not been in the past because of demography.

(21) For share of wealth by cohort see Washington Post, 13 December 2019: https://www.washingtonpost.com/business/2019/12/03/precariousness-modern-young-adulthood-one-chart/ (impression: 14 December 2020).

(22) Goodhart, Charles and Pradhan, Manoj, The Great Demographic Reversal: Ageing Societies, Waning Inequality and an Inflation Revival, Cham Switzerland, Palgrave Macmillan, 2020.

(23) A Measured View of Healthcare: https://measuredview.wordpress.com/2014/10/07/15/ (impression: 3 April 2020).

(24) Global Spending on Health: A World Transition, World Health Organization 2019, p. 6: https://www.who.int/health_financing/documents/health-expenditure-report-2019.pdf?ua=1 (impression: 14 April 2019).

(25) Forbes, 6 March 2020: www.forbes.com/sites/stephenpope/2020/03/06/migrating-european-youth-threatens-europes-pension-program/ (impression: 3 April 2020).

(26) The Gerontologist, 54 (1), February 2014: https://academic.oup.com/gerontologist/article/54/1/5/561938 (impression: 3 April 2020).

(27) As to whether pay-as-you-go welfare is a Ponzi scheme, it may appear so on the face of the matter. But once again, it is worth referring to the proponents of Modern Monetary Theory who argue that, providing the country is able to produce the resources and services required without inflation or unfinanceable trade deficits, it is not. This is a debate I am happy to leave to the economist.

(28) New York Times, 11 January 2020: https://www.nytimes.com/2020/01/11/world/europe/france-pension-protests.html (impression: 3 April 2020).

(29) Goodhart and Pradhan, op. cit., pp. 49–50.

(30) Eurostat: https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Ageing_Europe_-_statistics_on_working_and_moving_into_retirement (impression: 24 October 2021).

(31) Rest Less/ONS 27 May 2019: https://restless.co.uk/press/the-number-of-over-70s-still-working-has-more-than-doubled-in-a-decade/ (impression: 12 April 2020).

(32) Washington Post, 30 March 2020: https://www.washingtonpost.com/business/2020/03/30/retail-workers-their-60s-70s-80s-say-theyre-worried-about-their-health-need-money/ (impression: 1 September 2020).

(33) British Election Study, 12 February 2018: www.britishelectionstudy.com/bes-impact/youthquake-a-reply-to-our-critics/#.XpLlI25FyUm (impression: 12 April 2020).

(34) Nature, 28 August 2020: www.nature.com/articles/d41586-020-02483-2 (impression: 19 October 2020).

(35) Guardian, 7 October 2019: www.theguardian.com/commentisfree/2019/oct/27/age-rather-than-class-now-determines-how-britain-votes (impression: 5 April 2020).

(36) Lord Ashcroft Polls, 15 March 2019: https://lordashcroftpolls.com/2019/03/a-reminder-of-how-britain-voted-in-the-eu-referendum-and-why/ (impression: 12 April 2020).

(37) For the American case see Washington Post, 11 February 2019: https://www.washingtonpost.com/news/monkey-cage/wp/2019/02/11/yes-young-people-voted-at-higher-rates-in-2018-but-so-did-every-age-group/ (impression: 25 September 2020).

(38) Pew Research Center, 9 August 2018: https://www.people-press.org/2018/08/09/an-examination-of-the-2016-electorate-based-on-validated-voters/ (impression: 5 April 2020).

(39) Guardian, 5 November 2020: https://www.theguardian.com/us-news/2020/nov/05/us-election-demographics-race-gender-age-biden-trump (impression: 14 December 2020).

(40) Independent, 7 March 2017: www.independent.co.uk/news/nearly-half-young-french-voters-marine-le-pen-emmanuel-macron-french-election-2017-a7723291.html (impression: 12 April 2020).

(41) This Retirement Life, 20 February 2020: https://thisretirementlife.com/2020/02/28/retiring-to-costa-rica/ (impression: 16 October 2020).

(42) The Economist, 4 April 2020, p. 45.

(43) Financial Times, 13 December 2019: https://www.ft.com/content/b909e162-11f6-44f3-8eab-ebc48d8c6976 (impression: 13 April 2020).

(44) UN Desa, 25 February 2019: www.un.org/en/development/desa/population/events/pdf/expert/29/session3/EGM_25Feb2019_S3_VipanPrachuabmoh.pdf (impression: 13 April 2020).

(45) Bangkok Post, 11 December 2018: https://www.bangkokpost.com/life/social-and-lifestyle/1591554/how-the-old-stay-young (impression: 11 December 2018).

(46) Wall Street Journal, p. B4, 14 January 2019: https://assets.website-files.com/5b036b7ed0a90fe56e35e376/5c771db8776d024333636dcc_elder-care-in-japan-propels-innovation.pdf (impression: 15 April 2020).

(47) Independent, 9 April 2019: https://www.independent.co.uk/arts-entertainment/photography/japan-robot-elderly-care-ageing-population-exercises-movement-a8295706.html (impression: 14 April 2020).

(48) Ibid.

(49) Health Equity in England: The Marmot Review 10 Years On: Institute of Health Equity, pp. 15–18: https://www.health.org.uk/

sites/default/files/upload/publications/2020/Health%20Equity%20in%20England_The%20Marmot%20Review%2010%20Years%20On_full%20report.pdf (impression: 14 April 2020).

(50) ONS https://www.ons.gov.uk/peoplepopulationandcommunity/birthsdeathsandmarriages/lifeexpectancies/articles/ethnicdifferencesinlifeexpectancyandmortalityfromselectedcausesinenglandandwales/2011to2014 (impression: 24 October 2021).

(51) Continuous Mortality Investigation Briefing Note 2018: www.actuaries.org.uk/system/files/field/document/CMI%20WP119%20v01%202019-03-07%20-%20CMI%20Mortality%20Projections%20Model%20CMI_2018%20Briefing%20Note.pdf; Financial Times, 1 March 2018: www.ft.com/content/dc7337a4-1c91-11e8-aaca-4574d7dabfb6 (impressions: 14 April 2020).

(52) Cavendish, Camilla, Extra Time: 10 Lessons for an Ageing World, London, HarperCollins, 2019, p. 24.

(53) Dorling, Danny and Gietel-Basten, Stuart, Why Demography Matters, Cambridge, Polity, 2018, p. 49.

الفصل السابع: انخفاض عدد السكان

(1) Making the History of 1989, item #310: http://chnm.gmu.edu/1989/items/show/319 (impression: 17 December 2018).

(2) Öktem, Kerem, “The Nation’s Imprint: Demographic Engineering and the Change of Toponymes in Republican Turkey”, European Journal of Turkish Studies, 7, 2008, passim.

(3) Morland, Paul, The Human Tide: How Population Shaped the Modern World, London, John Murray, 2019, p. 188.

(4) Note that Bulgarian women are in fact having their children relatively early, with the average first birth at around twenty-six.

(5) Euractiv, 26 December 2019: https://www.euractiv.com/section/economy-jobs/news/alarming-low-birth-rates-shut-down-schools-in-greece/ (impression: 17 April 2020).

(6) Financial Times, 15 October 2020: https://www.ft.com/content/5dafc7e1-d233-48c4-bd6b-90a2ed45a6e7 (impression: 16 October 2020).

(7) DW, 25 November 2018: https://www.dw.com/en/germanys-lonely-dead/a-46429694 (impression: 27 August 2019).

(8) Politico, 6 January 2016, www.politico.eu/article/germany-set-immigration-record-in-2015/ (impression: 25 October 2021).

(9) Guardian, 7 May 2019: www.theguardian.com/cities/2019/may/07/reversing-the-brain-drain-how-plovdiv-lures-young-bulgarians-home (impression: 17 April 2020).

(10) Caritas Bulgaria, The Bulgarian Migration Paradox: Migration and Development in Bulgaria, 2019: https://www.caritas.eu/wordpress/wp-content/uploads/2019/06/CommonHomeBulgariaEN.pdf p.7 (impression: 17 April 2019).

(11) Guardian, 7 May 2019, op. cit.

(12) Financial Times, 15 October 2020, op. cit.

(13) Keen, M. H, England in the Later Middle Ages: A Political History, Routledge, London and New York, 1973, p. 170.

(14) Outram, Quentin, “The Demographic Impact of Early Modern Warfare”, Social Science History, 26 (2), 2002, pp. 245–72, 248.

(15) Lee, Harry F. and Zhang, David D., “A Tale of Two Population Crises in Recent Chinese History”, Climatic Change, 2013, 116, pp. 285–308; Liebmann, Matthew J., Farella, Joshua, Roos, Christopher I., Stack, Adam, Martini, Sarah and Swetnam, Thomas W., “Native American Depopulation, Forestation and Fire Regimes in South West United States 1492–1900”, PNAS, 113 (6), 2013, pp. 696–704.

(16) Georgieva-Stankova, N., Yarkova, Y. and Mutafov, E., "Can Depopulated Villages Benefit from the Social and Economic Incorporation of Ethnic and Immigrant Communities? A Survey from Bulgaria", Trakia Journal of Sciences, 16 (2), 2018, p. 140.

(17) Mladenov, Čavdar and Ilieva, Margarita, "The Depopulation of the Bulgarian Villages", Bulletin of Geography: Socio Economic Series, 17, 2012, p. 100.

(18) BBC News, 17 September 2017: https://www.bbc.co.uk/news/world-europe-41109572 (impression: 27 August 2019).

(19) Balkan Insight, 26 February 2020: https://balkaninsight.com/2020/02/26/where-did-everyone-go-the-sad-slow-emptying-of-bulgarias-vidin/ (impression: 27 April 2020).

(20) NBC News, 14 May 2019, https://www.nbcnews.com/news/world/russia-s-dying-villages-inspire-rising-star-art-world-n994436 (impression: 24 October 2021).

(21) Radio Free Europe/Radio Liberty, 10 December 2018: https://www.rferl.org/a/russia-shelepovo-dying-village/29648412.html (impression: 20 April 2020).

(22) Russia Matters, 13 September 2019: https://www.russiamatters.org/blog/russian-population-decline-spotlight-again (impression: 20 April 2020).

(23) Interview with Emily Ferris, Research Fellow, Royal United Services Institute, 21 April 2020; SCMP: https://www.scmp.com/week-asia/geopolitics/article/2100228/chinese-russian-far-east-geopolitical-time-bomb (impression: 21 April 2020).

(24) South China Morning Post, 18 April 2018: www.scmp.com/news/china/society/article/2142363/rural-exodus-leaves-shrinking-chinese-village-full-ageing-poor (impression: 21 April 2020).

(25) National Bureau of Statistics of China: http://www.stats.gov.cn/english/PressRelease/202105/t20210510_1817185.html (impression: 9 September 2021).

(26) The Economist, 1 May 2021, pp. 48–9.

(27) Guardian, 13 June 2016: https://www.theguardian.com/world/2016/jun/13/warning-four-killed-bear-attacks-akita-japan (impression: 17 December 2018).

(28) BBC, 31 October 2019: https://www.bbc.com/worklife/article/20191023-what-will-japan-do-with-all-of-its-empty-ghost-homes (impression: 21 April 2020).

(29) Brickunderground, 24 August 2015: www.brickunderground.com/blog/2015/08/japanese_suburbs_are_the_polar_opposites_of_ (impression: 24 October 2021).

(30) A Vision of Britain Through Time: https://www.visionofbritain.org.uk/unit/10217647/cube/AGESEX_85UP (impression: 22 April 2020).

(31) Stoke on Trent Live, 16 January 2020: https://www.stokesentinel.co.uk/news/stoke-on-trent-news/stoke-trent-pubs-decline-numbers-3744849 (impression: 22 April 2020).

(32) A Vision of Britain Through Time: https://www.visionofbritain.org.uk/unit/10217647/cube/TOT_POP (impression: 8 October 2020).

(33) Lane, Laura, Grubb, Ben and Power, Anne, “Sheffield City Story”, LSE Centre for Analysis of Social Exclusion, 2016, pp. 4, 14.

(34) Financial Times, 25 August 2019: https://www.ft.com/content/c88b4c54-b925-11e9-96bd-8e884d3ea203 (impression: 22 April 2020).

(35) Bricker, Darrell and Ibbitson, John, Empty Planet: The Shock of Global Population Decline, New York, Crown, 2019, p. 172.

(36) Morland, Paul, The Human Tide: How Population Shaped the Modern World, London, John Murray, p. 89; Pittsburgh Post-Gazette, 24 March 2020: https://www.post-gazette.com/opinion/Op-Ed/2019/03/

24/The-eternal-fear-of-race-suicide/stories/201903240066 (impression: 26 April 2020).

(37) Sabin, Paul, The Bet: Paul Ehrlich, Julian Simon, and Our Gamble over the Earth’s Future, New Haven and London, Yale University Press, 2013, p. 22.

(38) NBS (Nigeria), 2017 Demographic Statistics Bulletin, May 2018, p. 10.

(39) Bricker and Ibbitson, op. cit., p. 68.

(40) See for example Webb, Stephen, If the Universe is Teeming with Aliens, Where is Everybody? Fifty Solutions to the Fermi Paradox and the Problem of Extraterrestrial Life, Copernicus Books, New York, 2002.

(41) Financial Times, 9 June 2019: https://www.ft.com/content/05baa6ae-86dd-11e9-a028-86cea8523dc2 (impression: 2 September 2019).

الفصل الثامن: التغير العرقي

(1) Kidsdata: www.kidsdata.org/topic/36/school-enrollment-race/table#fmt (impression: 2 September 2021).

(2) Lewis, Edward R., America – Nation or Confusion? A Study of our Immigration Problems, New York and London, Harper and Brothers, 1928, p. 13.

(3) Kaufmann, Eric, The Rise and Fall of Anglo-America, Cambridge, Mass., Harvard University Press, 2004.

(4) Morland, Paul, Demographic Engineering: Population Strategies in Ethnic Conflict, Farnham, Ashgate, 2014, pp. 149–51.

(5) Lepore, Jill, These Truths: A History of the United States, London and New York, W.W. Norton, 2018, p. 468.

(6) Public Policy Institute for California: https://www.ppic.org/publication/californias-population/ (impression: 27 August 2019).

(7) Public Policy Institute of California: https://www.ppic.org/publication/californias-population/ (impression: 1 May 2020).

(8) Kidsdata, op. cit.

(9) US Census: https://www.census.gov/quickfacts/TX (impression: 8 September 2020).

(10) Texas Demographic Center 14 September 2017: https://demographics.texas.gov/Resources/Presentations/OSD/2017/2017_09_14_DepartmentofSavingsandMortgageLending.pdf (impression: 8 September 2020).

(11) Brookings Institute, 14 March 2018: https://www.brookings.edu/blog/the-avenue/2018/03/14/the-us-will-become-minority-white-in-2045-census-projects/ (impression: 1 May 2020).

(12) New York Times, 8 June 2019: https://www.nytimes.com/2019/06/08/us/politics/migrants-drown-rio-grande.html (impression: 4 May 2020).

(13) CBS, 26 June 2019: www.cbsnews.com/news/tragic-photo-migrant-father-oscar-alberto-martinez-ramirez-toddler-who-died-trying-to-cross-the-rio-grande/ (impression: 4 May 2019).

(14) Eschbach, Karl, Hagan, Jacqueline, Rodriguez, Nestor, Hérnandez-Léon, Rubén and Bailey, Stanley, “Death at the Border”, International Migration Review, 33 (2), 1999, pp. 430–54.

(15) Darwin, Charles, The Descent of Man and Selection in Relation to Sex, New York, Appleton and Company, 1871, p. 193.

(16) Guardian, 2 September 2015: https://www.theguardian.com/world/2015/sep/02/shocking-image-of-drowned-syrian-boy-shows-tragic-plight-of-refugees (impression: 5 May 2020).

(17) Sunday Times, 22 August 2021, p. 25.

(18) Pew Research, 2 August 2016: https://www.pewresearch.org/global/2016/08/02/number-of-refugees-to-europe-surges-to-record-

1-3-million-in-2015/pgm_2016-08-02_europe-asylum-01/ (impression: 5 May 2020).

(19) ONS: https://www.ons.gov.uk/peoplepopulationandcommunity/populationandmigration/internationalmigration/bulletins/ukpopulationbycountryofbirthandnationality/2017 (impression: 6 May 2020).

(20) The Times, 9 May 2019: https://www.thetimes.co.uk/article/up-to-75-of-babies-are-born-to-migrant-mothers-in-parts-of-uk-j2xv9r858 (impression: 5 May 2020).

(21) 2011 Census: A Profile of Brent: https://www.whatdotheyknow.com/request/520769/response/1251473/attach/11/Equalities%20Assement%20Document%208.pdf?cookie_passthrough=1 (impression: 25 September 2020).

(22) DW.com, 4 October 2016: https://www.dw.com/en/record-rise-in-babies-with-foreign-mothers-in-germany/a-35952212 (impression: 5 May 2020).

(23) Coleman, David, "Projections of Ethnic Minority Population in the United Kingdom 2006–2056", Population and Development Review, 36 (3) 2010, pp. 456, 462.

(24) Pew Research Center, 29 November 2017: http://www.pewforum.org/2017/11/29/europes-growing-muslim-population/ (impression: 17 December 2018).

(25) Les Observateurs.ch, 28 September 2015: https://lesobservateurs.ch/2015/09/28/charles-de-gaulle-colombey-les-deux-mosquees/ (impression: 17 December 2018).

(26) New York Times, 7 March 2019: https://www.nytimes.com/2019/03/07/us/us-birthrate-hispanics-latinos.html (impression: 3 May 2020).

(27) Dubuc, Sylvie, "Immigration to the UK from High Fertility Countries: Intergenerational Adaptation and Fertility Convergence", Population and Development Review, 38 (2), p. 358.

(28) The Migration Observatory, 20 January2020: https://migrationobservatory.ox.ac.uk/resources/briefings/uk-public-opinion-toward-immigration-overall-attitudes-and-level-of-concern/ (impression: 7 May 2020).

(29) British Social Attitudes: https://www.bsa.natcen.ac.uk/latest-report/british-social-attitudes-31/immigration/introduction.aspx (impression: 25 September 2020).

(30) BBC, 28 April 2015: https://www.bbc.co.uk/news/election-2015-32490861 (impression: 7 May 2020).

(31) Kaufmann, Eric, Whiteshift: Populism, Immigration and the Future of White Majorities, London, Allen Lane, 2018, pp. 201–4.

(32) Dorling, Danny, Slowdown: The End of the Great Acceleration and Why It's Good for the Economy, the Planet and Our Lives, New Haven and London, Yale, 2020, pp. 153–4.

(33) Guardian, 24 May 2019: https://www.theguardian.com/uk-news/2019/may/24/uk-government-misses-net-migration-target-for-37th-time-in-a-row (impression: 25 September 2020).

(34) ONS: https://www.ons.gov.uk/peoplepopulationandcommunity/populationandmigration/internationalmigration/bulletins/migrationstatisticsquarterlyreport/november2019 (impression: 25 September 2020).

(35) France 24, 21 April 2017: www.france24.com/en/20170420-france-presidential-history-looking-back-jean-marie-le-pen-thunderclap-election-shocker (impression: 7 September 2020); France 24: https://graphics.france24.com/results-second-round-french-presidential-election-2017/ (impression: 7 September 2020).

(36) Morland, op. cit., pp. 53–83. 37 Ibid., p. 57.

(37) Thatcher, Margaret, The Downing Street Years, London, Harper Collins, 1993, p. 385; Irish Central, 30 June 2013: https://www.irishcentral.com/news/margaret-thatcher-admitted-to-irish-roots-a-great-great-

irish-grandmother-at-1982-dinne-213737941-237760641 (impression: 15 May 2020).

(38) Pew Research Center – Hispanic Trends, 20 December 2017: https://www.pewresearch.org/fact-tank/2019/08/08/hispanic-women-no-longer-account-for-the-majority-of-immigrant-births-in-the-u-s/ (impression: 8 September 2020).

(39) Pew Research Center – Hispanic Trends, 20 December 2017: https://www.pewresearch.org/fact-tank/2019/08/08/hispanic-women-no-longer-account-for-the-majority-of-immigrant-births-in-the-u-s/ (impression: 8 September 2020).

(40) Pew Research Center – Religion and Public Life, 17 October 2017: https://www.pewforum.org/2019/10/17/in-u-s-decline-of-christianity-continues-at-rapid-pace/ (impression: 8 September 2020).

(41) Pew Research Center – Hispanic Identify Fades Across Generations as Immigrant Connections Fall Away, 20 December 2017: https://www.pewresearch.org/hispanic/2017/12/20/hispanic-identity-fades-across-generations-as-immigrant-connections-fall-away/ (impression: 14 June 2021).

الفصل التاسع: التعليم

(1) www.CountryEconomy.com: https://www.countryeconomy.com/demography/literacy-rate/bangladesh (impression: 23 August 2019).

(2) Smil, Vaclav, Growth: From Microorganisms to Megacities, Cambridge, Mass., Massachusetts Institute of Technology, 2019, p. 429.

(3) Our World Data: https://ourworldindata.org/how-is-literacy-measured (impression: 16 July 2020).

(4) Ranjan, Amit, "Bangladesh Liberation War of 1971: Narratives, Impacts and Actors", Indian Quarterly, 72 (2), 2016, p. 135; as Ranjan points

out, there are divergent views on this number, with many believing the actual figure to be substantially lower.

(5) The Forum: https://archive.thedailystar.net/forum/2008/march/basket.htm (impression: 14 July 2020); in fact it appears that it was not Kissinger but a more junior US official who used the term.

(6) Banglapedia: http://en.banglapedia.org/index.php?title=Literacy (impression: 27 October 2019).

(7) Bangladesh Bureau of Statistics http://bbs.portal.gov.bd/sites/default/files/files/bbs.portal.gov.bd/page/4c7eb0f0_e780_4686_b546_b4fa0a8889a5/BDcountry%20project_final%20draft_010317.pdf (impression: 23 August 2020).

(8) Our World Data, 8 June 2018: https://ourworldindata.org/how-is-literacy-measured (impression: 16 July 2020).

(9) World Concern, 19 December 2017: https://humanitarian.worldconcern.org/2017/12/19/girls-education-bangladesh/ (impression: 22 May 2020).

(10) The Diplomat, December 2017: https://thediplomat.com/2017/12/bangladesh-empowers-women/ (impression: 22 May 2020).

(11) Smil, op. cit., p. 305.

(12) World Bank: https://data.worldbank.org/indicator/SE.TER.ENRR?locations=KR (impression: 27 October 2020).

(13) Fact Maps: https://factsmaps.com/pisa-2018-worldwide-ranking-average-score-of-mathematics-science-reading/ (impression: 14 July 2020).

(14) World Bank: https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?most_recent_value_desc=true (impression: 14 July 2020).

(15) Wolla, A. Scott and Sullivan, Jessica, “Education, Income and Wealth” https://research.stlouisfed.org/publications/page1-econ/2017/01/03/education-income-and-wealth/ (impression: 25 October 2021).

(16) Schwab, Klaus, and Sala i Martín, Xavier, The Global Competitive-ness Report 2017–2018, World Economic Forum, 2017, p. 110.

(17) Loveluck, Louisa, Education in Egypt: Key Challenges, Chatham House, March 2012.

(18) Ghafar, Adel Abdel, Educated but Unemployed: The Challenge Facing Egypt's Youth, Washington and Doha, Brookings, 2016.

(19) The Economist, 18 July 2020, p. 37.

(20) Turchin, Peter, "Political instability may be a contributor in the coming decade", Nature, 463, 2010, p. 608; The Economist, 24 October 2020, p. 76.

(21) Daily Star, 11 October 2019: www.thedailystar.net/backpage/world-bank-latest-report-one-in-three-graduates-unemployed-in-bangladesh-1812070 (impression: 19 October 2020).

(22) Independent, 22 November 2015: https://www.independent.co.uk/news/education/education-news/the-19-countries-with-the-highest-ratio-of-women-to-men-in-higher-education-a6743976.html (impression: 20 December 2020).

(23) Kharas, Homi and Zhang, Christine, Women in Development, 21 March 2014, Brookings Institute: https://www.brookings.edu/blog/education-plus-development/2014/03/21/women-in-development/ (impression: 25 May 2020); Ugbomeh, George M. M., "Empowering Women in Agricultural Education for Sustainable Rural Development", Community Development Journal, 36 (4), 2001, pp. 289–302.

(24) Cornell Alliance for Science, December 2019: https://allianceforscience.cornell.edu/blog/2019/12/new-initiative-aims-to-empower-africas-female-farmers/ (impression: 15 July 2020).

(25) Reimers, Malte and Klasen, Stephan, "Revisiting the Role of Education for Agricultural Productivity", American Journal of Agricultural Economics, 95 (1), pp. 131–52, 2013.

(26) Government of India – Ministry of Statistics and Programme Implementation, Literacy and Education www.mospi.gov.in/sites/default/files/reports_and_publication/statistical_publication/social_statistics/Chapter_3.pdf, p. 4 (impression: 15 July 2020).

(27) Glaeser, Edward L., Ponzetto, Giacomo and Shleifer, Andrei, Why Does Democracy Need Education?, NBER Working Paper 12128: https://www.nber. org/papers/w12128.pdf (impression: 15 July 2020); Acemoglu, Daron, Johnson, Simon, Robinson, James A. and Yared, Pierre 2005, "From Education to Democracy", AEA Papers and Proceedings, 95 (2): https://pubs.aeaweb.org/doi/pdf/10.1257/000282805774669916 (impression: 15 July 2020).

(28) Case, Anne and Deaton, Angus, Deaths of Despair and the Future of Capitalism, Princeton and Oxford, Princeton University Press, 2020, pp. 57, 59, 66.

(29) Harber, Clive, Education and International Development: Theory, Practice and Issues, Oxford, Symposium Books, 2014, p. 31.

(30) Global Citizen, 18 June 2017: https://www.globalcitizen.org/en/content/rihanna-learned-challenges-facing-students-in-mala/ (impression: 19 October 2020).

(31) Harber, op. cit., p. 72.

(32) Allais, Stephanie Matseleng, "Livelihood and Skills", in McCowan, Tristan and Unterhalter, Elaine, eds, Education and International Development: An Introduction, London, Bloomsbury, 2015, p. 248.

(33) UPI, 26 August 2015: https://www.upi.com/Top_News/World-News/2015/08/26/86-percent-of-South-Korean-students-suffer-from-schoolwork-stress/8191440611783/#:~:text=The%20study%20habits%20among%20South,early%2C%20according%20to%20the%20survey.&text=But%20the%20system%20is%20taking,if%20they%20take%20a%20break. (impression: 15 July 2020).

(34) Berkeley Political Review, 31 October 2017: https://bpr.berkeley.edu/2017/10/31/the-scourge-of-south-korea-stress-and-suicide-in-korean-society/ (impression: 15 July 2020).

(35) Unterhalter, Elaine, "Education and International Development: A History of the Field", in McCowan and Unterhalter, op. cit., p. 17.

(36) Garnett Russell, Susan and Bajaj, Monisha, "Schools, Citizens and Nation State", in McCowan and Unterhalter, op. cit., p. 103.

(37) See for example Gellner, Ernest, Nations and Nationalism, Ithaca and New York, Cornell University Press, 1983.

(38) Goodhart, David, Hand, Head, Heart: The Struggle for Dignity and Status in the 21st-Century, London, Penguin, 2020; Vollrath, Dietrich, Fully Grown: Why a Stagnant Economy is a Sign of Success, Chicago and London, University of Chicago Press, 2020, pp. 26–34.

(39) HESA, 22 October 2019: https://www.hesa.ac.uk/news/22-10-2019/return-to-degree-research (impression: 8 October 2020).

(40) UNESCO: http://uis.unesco.org/country/TD (impression: 14 July 2020).

(41) UNESCO Fact Sheet 45, Literacy Rates Continue to Rise from One Generation to the Next, September 2017, pp. 7, 9.

(42) UNESCO: http://uis.unesco.org/en/country/gq (impression: 15 July 2020).

(43) Financial Times, 14 June 2018: https://www.ft.com/content/d110fbba-8b69–11e9-a1c1–51bf8f989972 (impression: 25 May 2020).

(44) The work in question is Riley, Matthew and Smith, Anthony D., Nation and Classical Music, Woodbridge, The Boydell Press, 2016.

الفصل العاشر: الغذاء

(1) World Bank, data for 1993 to 2018: https://data.worldbank.org/indicator/AG.PRD.CREL.MT?locations=ET (impression: 26 October 2021).

(2) This further assumes unchanging mortality rates and age structures. Even if these further assumptions did not hold, the impact on the rate of population growth would not be material or affect the argument. The start of the Common Era is arbitrary; in principle, an earlier or later date for the exponential growth of humans could have been chosen.

(3) Buck, Pearl S., The Good Earth, New York, Washington Square Press, 2005, p. 37.

(4) Huffington Post, 6 September 2017: https://www.huffingtonpost.ca/development-unplugged/how-women-in-ethiopia-empower-communities-through-nutrition_a_23197349/ (impression: 7 June 2018).

(5) Kidane, Asmeron, "Mortality Estimates of the 1984–85 Ethiopian Famine", Scandinavian Journal of Social Medicine, 18 (4), 1990, pp. 281–6.

(6) Guardian, 22 October 2014: https://www.theguardian.com/world/2014/oct/22/-sp-ethiopia-30-years-famine-human-rights (impression: 22 September 2020).

(7) Knoema: https://knoema.com/atlas/Ethiopia/topics/Education/Literacy/Adult-literacy-rate (impression: 5 February 2019).

(8) World Bank: https://data.worldbank.org/indicator/ag.yld.crel.kg (impression: 27 August 2019).

(9) Global Nutrition Report: https://globalnutritionreport.org/resources/nutrition-profiles/africa/eastern-africa/ethiopia/ (impression: 16 September 2020).

(10) Ibid.

(11) Bourne, Joel K. Jr., The End of Plenty: The Race to Feed a Crowded World, Melbourne and London, Scribe, 2015, p. 79.

(12) Earth Policy Institute, January 2013, www.earth-policy.org/indicators/C54 (impression: 16 September 2020); World Bank: https://data.worldbank.org/indicator/AG.PRD.CREL.MT (impression: 26 October 2021).

(13) Anadolu Agency, 21 March 2016: https://www.aa.com.tr/en/todays-headlines/ethiopia-struggling-to-cope-with-deforestation/541174 (impression: 17 September 2020).

(14) BBC, 11 August 2019: https://www.bbc.co.uk/news/world-africa-49266983 (impression: 17 September 2020).

(15) Lindstrom, David P. and Woubalem, Zewdu, "The Demographic Components of Fertility Decline in Addis Ababa, Ethiopia: A Decomposition Analysis", Genus, 59 (3/4), 2–3, 2003, p. 149.

(16) UNEP: www.unenvironment.org/news-and-stories/story/towards-sustainable-desalination

(impression: 1 October 2020); Advisian: www.advisian.com/en-gb/global-perspectives/the-cost-of-desalination# (impression: 1 October 2020).

(17) Kumar, Amit et al., "Direct Electrosynthesis of Sodium Hydroxide and Hydrochloric Acid from Brine Streams", Nature Catalysis, (2), 2019, pp. 106–13.

(18) Nature, 28 July 2010: https://www.nature.com/articles/466531a (impression: 21 September 2020).

(19) Woodruff, William, America's Impact on the World: A Study of the Role of the United States in the World Economy, 1750–1970, London, Macmillan, 1975, p. 38.

(20) Collingham, Lizzie, The Hungry Empire: How Britain's Quest for Food Shaped the Modern World, London, The Bodley Head, 2017, pp. 220, 222.

(21) For a full discussion, see Morland, Paul, The Human Tide: How Population Shaped the Modern World, London, John Murray, 2019, pp. 69–99.

(22) Otter, Chris, Diet for a Large Planet: Industrial Britain, Food Systems and World Ecology (Chicago and London, Chicago University Press, 2020), pp. 48, 50.

(23) New World Encyclopaedia: https://www.newworldencyclopedia.org/entry/War_of_the_Pacific (impression: 21 September 2020).

(24) Charles, Daniel, Between Genius and Genocide: The Tragedy of Fritz Haber, Father of Chemical Warfare, London, Jonathan Cape, 2005, p. 73.

(25) Smil, Vaclav, "Detonator of the Population Explosion", Nature, 400, 29 July 1999, p. 415.

(26) Smil, Vaclav, Growth: From Microorganisms to Megacities, Cambridge Mass., The MIT Press, 2019, p. 390.

(27) Snyder, Timothy, Black Earth: The Holocaust as History and Warning, London, The Bodley Head, 2015, p. 10.

(28) For a fuller discussion of this topic see Staudenmaier, Peter, "Organic Farming in Nazi Germany: The Politics of Biodynamic Agriculture 1933–1945", Environmental History, 18 (2), 2013, pp. 383–411.

(29) Bourne, op. cit., p. 74.

(30) Guardian, 1 April 2014: www.theguardian.com/global-development/poverty-matters/2014/apr/01/norman-borlaug-humanitarian-hero-menace-society (impression: 16 September 2020).

(31) Mackinac Center, 15 December 2009: https://www.mackinac.org/11516#:~:text=Gregg%20Easterbrook%20quotes%20Borlaug%20saying,suites%20in%20Washington%20or%20Brussels. (impression: 6 October 2020).

(32) Sinha, Manish, "The Bengal Famine of 1943 and the American Insensitivity to Food Aid", Proceedings of the Indian History Congress, 70, 2009–10, p. 887.

(33) Kuromiya, Hiroaki, “The Soviet Famine of 1932–1933 Revisited”, Europe-Asia Studies, 60 (4), 2008, pp. 663–75.

(34) Messing, Simon D., “Politics as a Factor in the 1984–1985 Ethiopian Famine”, Africa Today, 35 (3/4), 1988, p. 100.

(35) Our World in Data – Famines: https://ourworldindata.org/famines (impression: 18 September 2020).

(36) Mogie, Michael, “Malthus and Darwin: World Views Apart”, Evolution, 50 (5), pp. 2086–8.

(37) Ehrlich, Paul, The Population Bomb, New York, Ballantyne Books, 1968, p. 11.

(38) 1 News Day, 24 March 2018 https://1newsday.com/world/doomsday-biologist-warns-of-collapse-of-civilization-in-near-future.html (impression: 25 October 2021).

(39) Brown, Lester, Outgrowing the Earth: Food Security and Challenge in an Age of Falling Water Tables and Rising Temperatures, London, Earthscan, 2005, p. 188.

(40) Fuglie, Keith Owen, “Is Agricultural Productivity Slowing?”, Global Food Security, 17, 2018, pp. 73–83.

(41) Our World In Data: https://ourworldindata.org/employment-in-agriculture (impression: 6 October 2020).

(42) Ibid.

(43) Science Magazine, 21 April 2020: https://www.sciencemag.org/news/2020/04/rice-genetically-engineered-resist-heat-waves-can-also-produce-20-more-grain (impression: 13 October 2020).

(44) BBC: www.bbc.co.uk/worldservice/specials/119_wag_climate/page10.shtml#:~:text=Well%2C%20it%27s%20cultivated%20on%20six,%2C%20environmental%2C%20political%20and%20cultural (impression: 17 September 2020).

(45) Ricepidia: http://ricepedia.org/rice-as-a-crop/rice-productivity (impression: 17 September 2020).

(46) FAO: http://www.fao.org/faostat/en/#data/QCL – select regions/world total, elements/production quantity, items/crops primary/rice paddy, years 2000 and 2019 (impression: 17 September 2020).

(47) Our World in Data: https://ourworldindata.org/hunger-and-undernourishment (impression: 17 September 2020).

(48) World Economic Forum 23 July 2020: https://www.weforum.org/agenda/2020/07/global-hunger-rising-food-agriculture-organization-report/ (impression: 1 October 2020).

(49) FAO: http://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/en/ (impression: 1 October 2020).

(50) Patel, Raj, Stuffed and Starved: Markets, Power and the Hidden Battle for the World Food System, London, Portobello, 2007, p. 1.

(51) Al Lahham, Saad et al., "The Prevalence of Underweight, Overweight and Obesity Among Palestinian School-Aged Children and Associated Risk Factors: A Cross Sectional Study", BMC Paediatrics, 19, 2019: https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC6902423/ (impression: 17 September 2020).

(52) Schwekendiek, Daniel, "Height and Weight Differences between North and South Korea", Journal of Biosocial Science, 41 (1), 2009, pp. 51–5.

(53) Hindustan Times, 1 August 2017: https://www.hindustantimes.com/india-news/agricultural-output-rose-five-fold-in-60-years-but-farming-sector-is-in-distress/story-cu3zGEbBAb5yB9l2LoJAvN.html (impression: 17 September 2020).

(54) Dorling, Danny and Gietel-Basten, Stuart, Why Demography Matters, London, Polity, 2018, p. 66.

(55) Paltasingh, Kirtti Ranjan and Goyari, Phanindra, "Impact of Farm Education on Farm Productivity Under Varying Technologies: Case of Paddy Growers in India", Agricultural and Food Economics, 6 (1), 2018, pp. 1–19.

(56) Vikaspedia: https://vikaspedia.in/agriculture/best-practices/agri-based-enterprises/case-studies-agri-enterprises (impression: 17 September 2020).

(57) Farm Radio International, 28 June 2016: https://farmradio.org/mobile-phones-transforming-african-agriculture/ (impression: 1 October 2020).

(58) Financial Times, 15 October 2018: https://www.ft.com/content/3316885c-b07d-11e8-87e0-d84e0d934341 (impression: 1 October 2020).

(59) Blum, Jerome, "Michael Confino's "Systèmes Agraires et Progrès Agricole"", The Journal of Modern History, 43 (3), 1971, pp. 295–8.

(60) Business Standard, 2 October 2018: https://www.business-standard.com/article/economy-policy/indian-farm-size-shrank-further-by-6-in-5-years-to-2015-16-census-shows-118100101057_1.html#:~:text=The%20average%20size%20of%20the,census%20released%20on%20Monday%20showed (impression: 1 October 2020).

(61) UN Report: www.un.org/en/chronicle/article/biotechnology-solution-hunger#:~:text=GM%20crops%20will%20hopefully%20produce,farmers%22%20are%20from%20developing%20countries (impression: 21 September 2020).

(62) The Verge, 18 February 2015: https://www.theverge.com/2015/2/18/8056163/bill-gates-gmo-farming-world-hunger-africa-poverty (impression: 21 September 2020).

(63) Conway, Gordon, One Billion Hungry: Can We Feed the World?, Ithaca, New York, and London, Cornell University Press, 2012, pp. 180–1.

(64) Harvard University, 10 August 2015: http://sitn.hms.harvard.edu/flash/2015/will-gmos-hurt-my-body/ (impression: 21 September 2020).

(65) See for example Conway, op. cit., pp. 103–24.

(66) Bourne, op. cit., pp. 42–52.

(67) Wired, 13 April 2017: https://www.wired.co.uk/article/underground-hydroponic-farm (impression: 18 September 2020).

(68) Growing Underground: http://growing-underground.com/ (impression: 18 September 2020).

(69) Food Processing Technology, 16 August 2017: https://www.foodprocessing-technology.com/features/featurehydroponics-the-future-of-farming-5901289/#:~:text=Hydroponics%20has%20the%20potential%20to,places%20where%20space%20is%20scarce (impression: 16 September 2020).

(70) Science Focus, 23 May 2019: https://www.sciencefocus.com/future-technology/the-artificial-meat-factory-the-science-of-your-synthetic-supper/ (impression: 18 September 2020).

(71) VegNews, 14 July 2019: https://vegnews.com/2019/7/price-of-lab-grown-meat-to-plummet-from-280000-to-10-per-patty-by-2021 (impression: 18 September 2020).

(72) Conway, op. cit., p. 194.

(73) George, Henry, Progress and Poverty: An Inquiry into the Cause of Industrial Depression and of Increase of Want with Increase of Wealth – The Remedy, New York, Sterling Publishing Company, 1879.

(74) Churchill, Winston S., Thoughts and Adventures, London, Macmillan, 1942, p. 234.

خاتمة

(1) See for example Shellengberger, Michael, Apocalypse Never: Why Environmental Alarmism Hurts Us All, New York, Harper, 2020 and Lomborg, Bjorn, False Alarm: How Climate Change Panic Costs us Trillions, Hurts the Poor, and Fails to Fix the Planet, New York, Basic Books, 2020.

(2) Our World in Data: https://ourworldindata.org/natural-disasters#:~:text=Natural%20disasters%20kill%20on%20average,from%200.01%25%20to%200.4%25. (impression: 24 September 2020).

(3) Our World in Data: https://ourworldindata.org/war-and-peace (impression: 26 October 2021).

(4) Al Jazeera, 24 September 2021: https://www.aljazeera.com/news/2021/9/24/at-least-350000-people-killed-in-syria-war-new-un-count (impression: 26 October 2021).

(5) UNHCR: https://data2.unhcr.org/en/situations/syria#_ga=2.91817306.1525884202.1600957949–632148859.1600957949 (impression: 24 September 2020).

(6) New York Times, 1 January 2018: https://www.nytimes.com/2018/01/01/world/asia/korean-war-history.html (impression: 24 September 2020).

(7) The Economist, 16 October 2021, p. 21.

(8) Barro, Robert J., Ursula, José F. and Weng, Joanna, “The Corona Virus and the Great Influenza Epidemic: Lessons from the Spanish” Flu for the Coronavirus’s Potential Effects on Mortality and Economic Activity”, American Enterprise Institute, 1 March 2020, p. 2.

(9) The Times, 1 October 2020, p. 10.

(10) Guardian, 7 October 2020: https://www.theguardian.com/world/2020/oct/07/singapore-to-offer-baby-bonus-as-people-put-plans-

on-hold-in-covid-crisis?CMP=Share_iOSApp_Other (impression: 8 October 2020); The Times, 24 October 2020, p. 13; The Economist, 31 October 2020, pp. 61–2.

(11) Medical News Today, 24 September 2010: https://www.medicalnewstoday.com/articles/202473#1 (impression: 29 September 2020).

(12) Brainerd, Elizabeth and Cutler, David M., "Autopsy of an Empire: Understanding Mortality in Russia and the Former Soviet Union", Journal of Economic Perspectives, 19 (1), 2005, pp. 107–30.

(13) For a comprehensive review of the subject see Steele, Andrew, Ageless: The New Science of Getting Older Without Getting Old, London, Bloomsbury, 2020.

(14) New Scientist, 27 September 2016: https://www.newscientist.com/article/2107219-exclusive-worlds-first-baby-born-with-new-3-parent-technique/ (impression: 29 September 2020).

(15) Collin, Lindsay, Reisner, Sari L., Tangpricha, Vin and Goodman, Michael, "Prevalence of Transgender Depends on the "Case" Definition: A Systematic Review", Journal of Sexual Medicine, 13 (4), 2016, pp. 613–26.

(16) On this subject see, for example, Kurzweil, Ray, The Singularity is Near: When Humans Transcend Biology, London, Viking, 2005; Tegmark, Max, Life 3.0: Being Human in the Age of Artificial Intelligence, London, Allen Lane, 2017.

(17) For a fuller discussion see Mic, 25 May 2020: www.mic.com/p/11-brutally-honest-reasons-millenials-dont-want-kids-19629045 (impression: 26 October 2020).

(18) OECD, 17 December 2016: https://www.oecd.org/els/family/SF_2_2-Ideal-actual-number-children.pdf (impression: 26 October 2020).

(19) Liang, Morita, "Some Manifestations of Japanese Exclusionism", 13 August 2015: https://journals.sagepub.com/doi/full/10.1177/2158244015600036 (impression: 27 September 2020).

(20) For a discussion from the US perspective see for example Borjas, George J., "Lessons from Immigration Economics", The Independent Review, 22 (3), 2018, pp. 329–40.

(21) Haaretz, 31 December 2019: https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-in-first-for-israel-jewish-fertility-rate-surpasses-that-of-arabs-1.8343039 (impression: 27 September 2020).


محمد خطاب